ST/ESA/STAT/SER.F/66

إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

الشعبة الإحصائية

دراسات في الأساليب

السلسلة واو، العدد ٦٦

دليل المحاسبة القومية

استخدام نظام الحسابات القومية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٩٧

ملاحظـــة

تتالف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض مادته على أي تعبير عـن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينـة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاته أو سلطاتها أو بتعيين حدوده أو حدودها.

وعندما ترد كلمة "بلد أو منطقة" فهي تشمل أيضاً البلدان أو الأقاليم أو المناطق.

ST/ESA/STAT/SER.F/66

منشـورات الأمـــم المتحـــدة
رقم المبيع: A.96.XVII.11
حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة، ١٩٩٦
جميع الحقوق محفوظة

تـقـديـم

منذ نشر المبادئ التوجيهية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[١]، استهلّت المنظمات الخمس الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، وهي على وجه التحديد: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والشعبة الإحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية والبنك الدولي، العمل على وضع سلسلة أدلّة منسّقة. والغرض من سلسلة الأدلة هذه هو مساعدة البلدان على تطبيق أجزاء محدّدة من نظام الحسابات القومية، وتقديم معلومات عن توسيع نظام الحسابات القومية ليشمل المحاسبة التابعة، وإيضاح استخدامات النظام في التحليل وفي السياسة العامة. وقد نُشر بعض هذه الأدلة بعد نشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ويجري إعداد بعضها لتنشر في عام ١٩٩٦ أو في عام ١٩٩٧ أو بعد ذلك.[٢] ويشكل هذا الدليل جزءاً من سلسلة الأدلة هذه. وهو يركز بصورة رئيسية على التطبيق في اختيار القضايا التي يعالجها المحاسبون الذين يستخدمون الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. بيد أنه يلفت الانتباه أيضاً إلى استخدامات الحسابات القومية في التحليل وفي السياسة العامة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وحيث أنّ التضخم المرتفع ظاهرة اقتصادية هامة، ينبغي أن يُقرأ هذا الدليل مقترناً عن كثب مع دليلٍ موازٍ نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتناول المحاسبة القومية في ظروف تتسم بالتضخم المرتفع[٣] في مجموعة كبيرة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

والأحداث التي أدّت إلى إصدار هذا الدليل هي التغيرات الاقتصادية الجارية في ما يسمّى بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فهذه التغيرات فرضت على المحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية التحوّل من نظام الناتج المادي، الذي كان مستخدماً في الماضي أثناء حقبة التخطيط المركزي، إلى نظام الحسابات القوميةالموّجه نحو الاقتصاد السوقي. ويعالج الدليل، من بين قضايا أخرى، توجّه تجميع البيانات، وتقييم الإنتاج وتنظيمه مؤسسياً، والعواقب الاقتصادية المترتبة على التحول إلى القطاع الخاص، والتغيرات في نظام المنافع الاجتماعية، والتغيرات العامة في استخدام بيانات الحسابات القومية في التحليل ورسم السياسة العامة. بيد أن العديد من القضايا غير قاصر على ما يسمى بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد يواجهها المحاسبون الذين يستخدمون الحسابات القومية أيضاً في بلدان أخرى تجابه عواقب التحول إلى القطاع الخاص والتحولات الكبيرة الأخرى في التنظيم المؤسسي للأنشطة الاقتصادية.

وقد استفاد الدليل كثيراً من الخبرات العملية للمستشار السيد يوري إيفانوف، الذي وضع معظم هذا الدليل بالتعاون مع السيد يان و. فان تونغيرين والآنسة مارينا سيغلينا، من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. واستفاد الدليل أيضاً من عملية مراجعة طويلة، جرى أثناءها تلقّي ملاحظات فنية مفصلة عديدة من السيد جانوس آرفي، من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والسيد كنِن أوكونر والسيد أدريان بلوم، من صندوق النقد الدولي، والآنسة آن هاريسون، من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، جرى تلقي ملاحظات قيّمة للغاية من مكاتب إحصائية في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومن بين هذه البلدان: الاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية وليتوانيا وهنغاريا. إلا أن الشعبة الإحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة تظل هي التي تتحمل المسؤولية النهائية عن النص.

الحواشي

(١) لجنة الجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XVII.4).

(٢) الأدلّة المعنية هي: صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)؛ الإحصاءات النقدية والمالية (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦)؛ إحصاءات مالية الحكومة (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: دليل المحاسبة في ظل التضخم (باريس،منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦)؛ الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، دراسات في الطرق، دليل المحاسبة القومية، السلسلة واو، العدد ٦١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.XVII.12)؛ المدخلات والمخرجات (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر في عام ١٩٩٦)؛ النهج النُظُمي لتجميع الحسابات القومية (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر في عام ١٩٩٦)؛ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية: الحسابات الإقليمية؛ الحسابات القومية ربع السنوية.

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: دليل المحاسبة في ظل التضخم، أعدّه بيتر هيل، مستشار لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن المقرر نشره في الربع الأول من عام ١٩٩٦.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
تقديم			iii
ملاحظة توضيحية			xiii
مقدمة		١ - ١٨	١
ألف -	نطاق الدليل وأهدافه وتوجهه	١ - ٦	١
باء -	خصائص البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والقضايا التي تجب معالجتها	٧ - ٩	٣
جيم -	استراتيجية لتطبيق نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	١٠ - ١٤	٥
دال -	تنظيم الدليل	١٥ - ١٨	٦
الفصل الأول -	التحول إلى الإنتاج السوقي والعوامل الأخرى التي تؤثر على المفاهيم المستخدمة في تحليل الإنتاج	١٩ - ١٠٨	١٠
ألف -	نطاق المخرجات وتقييمها	٢٣ - ٦٢	١١
	١ - المخرجات مصنفة بحسب الصناعات، المنتجون السوقيون وغير السوقيين	٢٥ - ٣٢	١١
	٢ - الأسعار الأساسية وأسعار المنتجين، الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات	٣٣ - ٦٢	١٨
باء -	قضايا في تقدير مخرجات صناعات مختارة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٦٣ - ١٠٨	٢٧
	١ - قياس مخرجات الزراعة، بما في ذلك الخدمات الزراعية	٦٦ - ٧٧	٢٩
	٢ - مخرجات الإنشاءات ومعاملة الإصلاحات الرأسمالية	٧٨ - ٨٢	٣٣
	٣ - حساب وتخصيص مخرجات البحث والتطوير	٨٣ - ٩٠	٣٥
	٤ - تقييم مخرجات خدمات الإسكان	٩١ - ١٠٣	٣٦
	٥ - تقدير وتخصيص مخرجات الخدمات الصحية	١٠٤ - ١٠٨	٤٠
الفصل الثاني -	مفاهيم نظام الحسابات القومية في تحليل المدخلات والمخرجات الموسع	١٠٩ - ٢١٤	٤٢

ألف -	قضايا في تجميع حسابات الأصول	١١٣ - ١٥٨	٤٣
	١ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١١٧ - ١٢٦	٤٤
	٢ - استهلاك رأس المال الثابت	١٢٧ - ١٣٠	٤٧
	٣ - التغير في المخزونات	١٣١ - ١٤٧	٤٨
	٤ - احتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها	١٤٨ - ١٥١	٥٤
	٥ - احتياز الأصول غير المالية غير المنتجة مخصوماً منه التخلص من هذه الأصول	١٥٢ - ١٥٤	٥٤
	٦ - معاملة الخسائر الرأسمالية والخسائر المتكررة	١٥٥ - ١٥٨	٥٥
باء -	قضايا في قياس الاستهلاك	١٥٩ - ١٧٩	٥٧
	١ - استهلاك الأسر المعيشية النهائي	١٥٩ - ١٩٢	٥٧
	أ - التغطية	١٦٠ - ١٧٤	٥٧
	ب - التقييم والاحتساب ووقت القيد	١٧٥ - ١٧٧	٦٠
	ج - التصنيفات	١٧٨ - ١٧٩	٦١
	٢ - الاستهلاك النهائي للحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	١٨٠ - ١٩٢	٦٢
جيم -	قضايا في قياس صادرات وواردات السلع والخدمات	١٩٣ - ٢١٤	٦٦
	١ - تقييم الواردات محملة على السفينة ومعاملة خدمات النقل	٢٠١ - ٢٠٣	٦٨
	٢ - صادرات وواردات الخدمات الأخرى	٢٠٤ - ٢٠٦	٦٩
	٣ - تقييم التجارة الخارجية ومخرجات احتكارات التجارة الخارجية	٢٠٧ - ٢١٤	٧٠
الفصل الثالث -	تقسيم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى قطاعات	٢١٥ - ٢٥٨	٧٣
ألف -	الوحدات والقطاعات المؤسسية	٢١٩ - ٢٣٠	٧٦
باء -	نطاق الشركات غير المالية مقابل نطاق الحكومة العامة؛ التمييز بين الوحدات السوقية والوحدات غير السوقية	٢٣١ - ٢٤٠	٨٠
جيم -	نطاق الشركات المالية	٢٤١ - ٢٤٣	٨٥
دال -	الأسر المعيشية والتمييز بين المشاريع الخاصة غير ذات الشخصية الاعتبارية والمشاريع الخاصة أشباه الشركات	٢٤٤ - ٢٤٧	٨٧

هاء -	نطاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مقابل نطاق الشركات والوحدات الحكومية	٢٤٨ - ٢٥٠	٨٨
واو -	حدود مجموع الاقتصاد	٢٥١ - ٢٥٨	٩٠
الفصل الرابع -	المنافع الاجتماعية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٢٥٩ - ٣٥٣	٩٣
ألف -	الأجور والمرتبات	٢٦٥ - ٢٧٨	٩٤
باء -	المساهمات والمنافع والتحويلات الاجتماعية العينية	٢٧٩ - ٣٢٣	٩٩
	١ - المساهمات الاجتماعية	٢٨٠ - ٢٨٤	٩٩
	٢ - المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية	٢٨٥ - ٢٩٤	١٠٠
	٣ - التحويلات الاجتماعية العينية التي تقدمها الحكومة	٢٩٥ - ٣٠٦	١٠٣
	٤ - المنافع الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية العينية التي يجب تمييزها من الإعانات	٣٠٧ - ٣٢٣	١٠٦
جيم -	المنافع الاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى المستخدمين وغيرهم	٣٢٤ - ٣٣٦	١١٠
	١ - معاملة المشاريع المحاسبية للتحويلات الاجتماعية النقدية والعينية	٣٢٥ - ٣٢٦	١١١
	٢ - الخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى المستخدمين وغيرهم	٣٢٧ - ٣٣٦	١١٢
دال -	الضرائب والتحويلات الجارية الأخرى	٣٣٧ - ٣٥٣	١١٨
	١ - الضرائب الجارية على الدخل والثروة، وما إلى ذلك	٣٣٨ - ٣٤٤	١١٩
	٢ - التحويلات الجارية الأخرى	٣٤٥ - ٣٥٣	١٢٠
الفصل الخامس -	التحول إلى القطاع الخاص والأسواق المالية الناشئة	٣٥٤ - ٤٤٤	١٢٣
ألف -	محاسبة التحول إلى القطاع الخاص	٣٥٧ - ٣٧٨	١٢٣
	١ - تحويل المشاريع إلى القطاع الخاص	٣٦٠ - ٣٦٦	١٢٥
	٢ - تحويل المساكن إلى القطاع الخاص	٣٦٧ - ٣٧١	١٢٧
	٣ - أمثلة على التحويل إلى القطاع الخاص في البلدان	٣٧٢ - ٣٧٨	١٣٤
باء -	تعريف التحويلات الرأسمالية ونطاقها	٣٧٩ - ٣٩٣	١٣٦
جيم -	المعاملات في سوق مالية ناشئة	٣٩٤ - ٤٤٤	١٣٩

96-22019

١ -	تعريف دخل الممتلكات ونطاقه	٣٩٥ - ٤١٦	١٣٩
٢ -	خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة ومخرجات خدمات الوساطة المالية الأخرى	٤١٧ - ٤٢٧	١٤٤
٣ -	مخرجات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية واليانصيب	٤٢٨ - ٤٤١	١٤٧
٤ -	بعض الأمثلة على المعاملات المالية	٤٤٢ - ٤٤٤	١٥١
الفصل السادس -	إعادة توجيه مصادر البيانات	٤٤٥ - ٥٩٤	١٥٤
ألف -	توجيه تطوير البيانات	٤٤٧ - ٤٥٢	١٥٤
باء -	المصادر الإحصائية في بلدان رابطة الدول المستقلة	٤٥٣ - ٤٥٤	١٥٦
جيم -	مصادر البيانات لتحليل الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة	٤٥٥ - ٥٠٨	١٦٠
١ -	مصادر البيانات الرئيسية	٤٦٠ - ٤٧٢	١٦١
٢ -	مصادر بيانات المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة بحسب الصناعات	٤٧٣ - ٤٩١	١٦٤
أ -	الزراعة	٤٧٤ - ٤٧٨	١٦٥
ب -	الإنشاءات	٤٧٩ - ٤٨١	١٦٦
ج -	النقل والاتصالات	٤٨٢ - ٤٨٤	١٦٧
د -	خدمات الإسكان	٤٨٥ - ٤٨٧	١٦٨
هـ -	خدمات الأعمال التجارية والخدمات الشخصية والترويحية والاجتماعية والمنزلية	٤٨٨ - ٤٨٩	١٦٩
و -	خدمات الوساطة المالية	٤٩٠	١٦٩
ز -	خدمات الحكومة العامة غير السوقية	٤٩١	١٧٠
٣ -	بيانات عن مكونات القيمة المضافة	٤٩٢ - ٥٠٨	١٧٠
ا -	الأجور والمرتبات	٤٩٣ - ٥٠٠	١٧٠
ب -	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية	٥٠١ - ٥٠٢	١٧٢
ج -	الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات	٥٠٣ - ٥٠٥	١٧٢
د -	استهلاك رأس المال الثابت	٥٠٦ - ٥٠٨	١٧٣
دال -	مصادر البيانات عن الاستخدامات النهائية	٥٠٩ - ٥٤٦	١٧٣
١ -	مصادر البيانات عن تكوين رأس المال وحسابات الأصول	٥١٠ - ٥٢٢	١٧٤

	أ - بيانات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحسابات الأصول الثابتة المنتَجة	٥١٢ - ٥١٨	١٧٤
	ب - البيانات اللازمة لتجميع التغيرات في المخزونات	٥١٩ - ٥٢٠	١٧٥
	ج - بيانات عن الأصول غير المنتَجة (غير المالية)	٥٢١ - ٥٢٢	١٧٧
	٢ - مصادر البيانات عن الاستهلاك	٥٢٣ - ٥٤١	١٧٧
	٣ - مصادر البيانات عن الصادرات والواردات	٥٤٢ - ٥٤٦	١٨٢
	هاء - مصادر البيانات عن الدخل من الممتلكات وعن التحويلات	٥٤٧ - ٥٦٦	١٨٣
	١ - مصادر البيانات عن الدخل من الممتلكات	٥٤٨ - ٥٥٢	١٨٣
	٢ - مصادر البيانات عن التحويلات الاجتماعية وسائر التحويلات الجارية	٥٥٣ - ٥٦٤	١٨٤
	٣ - بيانات عن التحويلات الرأسمالية	٥٦٥ - ٥٦٦	١٨٥
	واو - البيانات اللازمة لتجميع حسابات القطاعات المتكاملة	٥٦٧ - ٥٩٤	١٨٥
	١ - سجلات حسابات الأعمال التجارية	٥٦٨ - ٥٧٨	١٨٦
	٢ - سجلات الحكومة	٥٧٩ - ٥٨٣	١٩٠
	٣ - استقصاءات الأسر المعيشية وسائر البيانات عن الأسر المعيشية	٥٨٤ - ٥٩٠	١٩١
	٤ - السجلات الإدارية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	٥٩١	١٩٤
	٥ - سجلات ميزان المدفوعات	٥٩٢ - ٥٩٤	١٩٤
المرفق -	الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي		١٩٩

الجداول

		الصفحة
١-١ -	صناعات المجال المادي وصناعات المجال غير المادي معرّفة باستخدام فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث	١٢
١-٢ -	تغطية أنشطة المجال غير المادي في التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث	١٣
١-٣ -	نطاق المدخلات المادية وغير المادية	١٤
١-٤ -	التقسيم المقترح للخدمات غير المادية إلى خدمات سوقية وخدمات غير سوقية	١٧
١-٥ -	الضرائب والإعانات المشمولة في (+) أو المستبعدة من (-) إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة للصناعات والقطاعات	١٩
١-٦ -	الضرائب الأخرى على الإنتاج استناداً إلى بيانات من الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٤	٢٣
١-٧ -	التقييم البديل بأسعار المنتجين وبالأسعار الأساسية	٢٥
١-٨ -	توضيح كيفية تقدير القيمة المضافة بحسب الصناعة، عندما تدفع الإعانات على المنتجات الزراعية إلى المنظمات التي تشتري المنتجات الزراعية	٢٦
١-٩ -	توريد السلع الزراعية وتصريفها	٣٠
١-١٠ -	ميزان إنتاج واستخدام الماشية	٣٢
١-١١ -	مثال توضيحي على تقييم خدمات الإسكان بالأسعار الأساسية وبأسعار المنتجين	٣٧
١-١٢ -	حساب الإنتاج لخدمات الإسكان، الاتحاد الروسي، ١٩٩٤	٣٩
١-١٣ -	حساب الإنتاج للخدمات الصحية التي قدمتها الحكومة العامة، الاتحاد الروسي، ١٩٩٤	٤١
٢-١ -	تصنيف النفقات الرأسمالية	٤٣
٢-٢ -	مثالان توضيحيان على التغيرات السنوية في المخزونات وتقييمها	٤٩
٢-٣ -	عملية حساب توضيحية للتغيرات في المخزونات باستخدام بيانات شهرية	٥٠
٢-٤ -	تصنيف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي	٦٢
٢-٥ -	عملية حساب مخرجات الحكومة العامة وإنفاقها على الاستهلاك النهائي	٦٥
٢-٦ -	عملية حساب إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي	٦٦

٢-٧ -	حساب السلع والخدمات، بيلاروس، ١٩٩٠ - ١٩٩٤	٧٠
٣-١ -	تصنيف إجمالي القيمة المضافة تصنيفاً متقاطعاً بحسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية في بيلاروس،١٩٩٣	٧٤
٣-٢ -	خصائص القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية	٧٧
٤-١ -	المنافع الاجتماعية التي دفعت إلى الأسر المعيشية في الاتحاد الروسي، ١٩٩٤	١٠٣
٤-٢ -	استنباط الدخل المتاح للتصرف به المعدل من الدخل المتاح للتصرف به للأسر المعيشية والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية استناداً إلى بيانات من بيلاروس، ١٩٩٤	١١٠
٤-٣ -	النفقات ذات التوجه الاجتماعي للمشاريع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مخصصة إلى حسابات ومعاملات نظام الحسابات القومية	١١١
٤-٤ -	المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية للخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها وإلى غيرهم	١١٥
٥-١ -	المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتحويل مشروع تملكه الدولة إلى القطاع الخاص على أساس إصدار مستندات من جانب الحكومة وإصدار أسهم من جانب المشروع	١٢٦
٥-٢ -	المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتصفية مشروع تملكه الدولة وبيع أصوله فيما بعد	١٢٩
٥-٣ -	المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتحويل مشروع عام إلى القطاع الخاص ببيع أصوله مباشرة	١٣١
٥-٤ -	المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتحويل المساكن إلى القطاع الخاص	١٣٣
٥-٥ -	استنباط الأرباح المحوّلة إلى ميزانية الدولة	١٤٢
٥-٦ -	مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	١٤٤
٥-٧ -	مخرجات التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة	١٤٧
٥-٨ -	مثال على حساب مالي استخدمته شركات التأمين في الاتحاد الروسي	١٥٠
٥-٩ -	مخرجات خدمات التأمين في الاتحاد الروسي، للفترة ١٩٩٢ -١٩٩٤	١٥٠
٦-١ -	السلاسل المتوفّرة لتجميع الحسابات القومية في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة	١٥٧
٦-٢ -	استنباط الاستهلاك الوسيط كما هو معرف في نظام الحسابات القومية من بيانات عن التكاليف الواردة في التقارير الإحصائية	١٦٣

٦-٣ - استنباط إجمالي تكوين رأس المال الثابت من بيانات عن الاستثمارات الرأسمالية، استناداً إلى ممارسات رابطة الدول المستقلة ١٧٥

٦-٤ - البيانات الواردة في حسابات الأعمال التجارية التي قدمتها المشاريع في الاتحاد الروسي إلى السلطات الإحصائية ١٨٨

٦-٥ - البيانات الواردة في سجل الدخل والإنفاق التي قدمتها الأسر المعيشية التي تملك مزارع في الاتحاد الروسي إلى السلطات الإحصائية ١٩٢

٦-٦ - البيانات الواردة في دراسة استقصائية روسية بالعينة للمنظمات الدينية، ١٩٩٢ ١٩٤

ملاحظة توضيحية

يقصد بكلمة "طن" الطن المتري ما لم يرد خلافاً لذلك.

مقدمة

ألف - نطاق الدليل وأهدافه وتوجهه

١- يركز هذا الدليل على استخدام نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[١] في دراسة القضايا التي تؤثر على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في بلدان كانت اقتصاداتها في السابق تخطَّط مركزياً وكان يشار إليها باسم البلدان الاشتراكية. ومن بين هذه القضايا تلك التي نتجت عن تغير طبيعة الهياكل المؤسسية الوطنية من هياكل كانت في الماضي تدعم التوجيه المركزي للاقتصاد إلى هياكل مميزة لاقتصاد يتسم بقدر أكبر من اللامركزية وذي توجه سوقي. وإدخال نظام الحسابات القومية إلى هذه الاقتصادات يتطلب تكييف مفاهيم وتصنيفات هذا النظام، وتنقيح مفاهيم وتصنيفات الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي تدعم الحسابات القومية، ومواءمة التصنيفات والإحصاءات الأساسية مع المعايير الدولية، وإحداث تغييرات في عملية جمع البيانات الأساسية، وتنقيح معايير المحاسبة التجارية والممارسات المتبعة فيها، وما إلى ذلك. ولمساعدة المحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية والجهات المستخدمة لإحصاءات الحسابات القومية أيضاً في هذه البلدان، فإن هذا الدليل:

- يحدد حسابات وجداول نظام الحسابات القومية الأكثر أهمية في معالجة قضايا مختارة ذات أولوية عليا في تحليل السياسة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويقترح سلَّم أولويات لتطبيق نظام الحسابات القومية على مراحل؛

- يوضح استخدام مفاهيم نظام الحسابات القومية والمعالجة المحاسبية للقضايا المختارة، ويحدد أفضل أساليب المعالجة عندما يشتمل نظام الحسابات القومية على بدائل بشأن تقييم المخرجات وتخصيص خدمات الوساطة المالية، مثلاً، ويقترح، حيثما اقتضت الضرورة، زيادة تكييف المفاهيم لجعلها أكثر فائدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأكثر انطباقاً عليها؛

- يقترح مصادر للبيانات اللازمة لتجميع الحسابات والجداول ذات الصلة.

٢ - وتمثل الخصائص المميزة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتغيرات السريعة التي تمر بها هذه الاقتصادات بمرور الزمن نوعين من التحديات في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ . يتعلق التحدي الأول بالتطبيق الفعلي لمعايير نظام الحسابات القومية لتحديد نطاق الإنتاج وتقسيم الاقتصاد إلى قطاعات وتقييم تدفقات المنتجات وتقييم المخزونات والتغيرات التي تطرأ عليها، وبصورة عامة، الطريقة التي تعامل بها العمليات في الحسابات القومية لهذه الاقتصادات. ويتمثل التحدي الثاني في كيفية التعامل مع هذه الجوانب المتباينة للمحاسبة في اقتصادات غير ساكنة وإنما تتغير في الحقيقة بسرعة باتجاه التحول إلى اقتصادات سوقية. وهذا يثير سؤالاً بشأن أفضل طريقة لتنظيم الحسابات تكفل إمكانية مقارنة البيانات بين فترة وأخرى مع إبقاء هذه الحسابات وسيلة فعالة لدراسة عملية التحول إلى اقتصادات سوقية، كما يثير سؤالاً آخر هو: كيف يمكن إعادة تشكيل هياكل مصادر البيانات بحيث تظهر القطاعات والمعاملات، التي تعكس الأهمية المتزايدة لآليات السوق، بوضوح في الإحصاءات المستندة إليها؟

٣ - وقد صمم الدليل خصيصاً ليوضح نظام الحسابات القومية وليضع سلّم أولويات له وليكيّفه، حيثما اقتضت الأمور، لمواجهة هذين التحديين. وبالتالي، فإن أهمية هذا الدليل قد تتناقص تدريجياً بتقدم التحوّل نحو الاقتصاد السوقي، وعندما تكون البلدان المعنية قد كيفت هياكلها المؤسسية ونظامها الإحصائي الداعم. فعندها، ستكون في وضع يمكنها من استخدام نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ استخداماً شاملاً في ممارساتها الإحصائية لدعم تشكيلة من تحليلات السياسة.

٤ - وربّما لا يخدم هذا الدليل جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنفس الطريقة. ففي السنوات الأخيرة، عمدت بلدان عديدة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى اتخاذ خطوات لإدخال نظام الحسابات القومية في ممارساتها. ولكن، لم يحقق أي بلد حتى الآن تطبيق نظام الحسابات القومية تطبيقاً كاملاً، وإن كانت بعض البلدان قد تدعي أنها أحرزت قدراً من التقدم أكبر من بعضها الآخر. وحتى الآن، لم يتمكن أي بلد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تطبيق نظام الحسابات القومية بوصفه إطاراً موحداً لتوليد معلومات عن الاقتصاد الكلي. وتلبي القضايا التي عولجت في هذا الدليل أيضاً احتياجات البلدان الحديثة الاستقلال التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي برزت إلى حيز الوجود نتيجة لتطورات سياسية. وبعض الدول المستقلة، التي كانت تنتمي إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، أعضاء في رابطة الدول المستقلة. وقد اتخذ بعض هذه الدول بالفعل خطوات محددة نحو تجميع حسابات مختارة من نظام الحسابات القومية، في حين أن بعضها الآخر لا يزال في المراحل الأولية لهذه العملية. فضلاً عن ذلك، فإن معظم القضايا المفاهيمية وبعض القضايا المتصلة بالبيانات التي تناولها الدليل تنطبق أيضاً على بلدان أخرى ذات أنشطة غير سوقية كبيرة تمر بتحولات مماثلة نحو الاقتصاد السوقي. وبالتالي، عندما تذكر في هذا الدليل السمات المميزة للمحاسبة القومية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (أنظر بشكل خاص الفرع باء أدناه) ، فإنها قد تنطبق على عدد من البلدان أكبر مما يعنيه هذا المصطلح في العادة.

٥ - من الواضح أن مناقشة المواضيع المصاحبة لتحول النظم الإحصائية بالكامل في البلدان التي كانت اقتصاداتها في السابق تخطط مركزياً مناقشة تفصيلية يقع خارج نطاق هذا الدليل، إلا أن بعض القضايا المتصلة بجمع البيانات الأولية ذات أهمية فائقة لتجميع الحسابات القومية، وبالتالي، ستجري معالجتها في هذا الدليل. وتقوم مناقشة مصادر البيانات على افتراض أن مصادر البيانات القديمة القائمة على نظام الإبلاغ الإلزامي ومصادر البيانات الجديدة، بما فيها عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية باستخدام العينة، وما إلى ذلك، سيستخدمان جنباً إلى جنب أثناء الفترة الانتقالية لتجميع الحسابات القومية. ولا يعالج هذا الدليل المسائل المتصلة بمصادر البيانات الجديدة، مثل تنظيم السجلات واستقصاءات ميزانيات الأسر، كما أنه لا يناقش بأي تفصيل كان القضايا المحاسبية المعقدة العديدة الناشئة عن التضخم المتفشي في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وللاطلاع على الموضوع الأخير، يحال القارئ إلى دليل موازٍ ستنشره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يعالج المحاسبة القومية في ظروف تتسم بالتضخم المرتفع.[٢]

٦ - ويلزم إبداء ملاحظتين ختاميتين لتحاشي أي سوء فهم لطبيعة هذا الدليل. أولا، يوفر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الإطار المفاهيمي للدليل. ولذلك، تتكرر الإشارة إلى نظام الحسابات القومية بدلاً من تكرار أو تلخيص ما هو وارد فيه بشأن الإطار المحاسبي والتصنيفات والمفاهيم. وقد يبدو هذا غير مريح لأنه يتعين على القراء إما أن يكونوا ملمين جيداً بنظام الحسابات القومية أو أن يرجعوا على نحو متكرر إلى الفروع أو الفقرات المشار إليها؛ بيد أن ميزة هذا الأسلوب هي تركيز كامل الاهتمام على

القضايا المحددة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتقليل إمكانية سوء تفسير نظام الحسابات القومية إلى أدنى حد ممكن. ثانياً، نظراً لأن مناقشة المعاملة المحاسبية للقضايا التي يعالجها هذا الدليل لم تتوصل بعد إلى توافق آراء نهائي بشأن جميع جوانبها، فإنه لا ينبغي أن ينظر إلى ما في هذا الدليل على أنه القول الفصل، بل على أنه هو آخر ما جرى التوصل إليه من تطوّر وعلى أنه إسهام نحو التوصل إلى مزيد من توافق الآراء في المستقبل.

باء - خصائص البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والقضايا التي تجب معالجتها

٧ - معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ألزمت نفسها بإصلاحات تستهدف تحويل نظمها المخططة مركزياً ذات الأنشطة الكبيرة غير السوقية إلى نظم اقتصادية ذات توجّه سوقي. ويجري الاضطلاع بالإصلاحات منذ عدة سنوات، وقد أنجز الشيء الكثير، لتغيير الأساليب الإدارية المستخدمة في الإدارة المركزية للاقتصاد ولإنشاء آليات ومؤسسات ذات توجه سوقي. وفي نفس الوقت، من الواضح أن الأهداف البعيدة المدى للإصلاحات لم تتحقق بالكامل بعد في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهذا يعني أنه لا توجد بعد أسواق حقيقية لرأس المال والعمل في معظم هذه البلدان، وأن تحويل نظام التمويل إلى نظام مصرفي يتكون من طبقتين من المصارف لم يكتمل بعد، وأن العملات غير قابلة للتحويل الكامل، وأن التحول إلى القطاع الخاص على نطاق واسع لم يكتمل. والخاصية المميزة الهامة الأخرى للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المتصلة بالحسابات القومية، تتعلق بالنمو السريع نسبياً للاستثمارات الأجنبية والمساعدة الإنسانية الكبيرة من الخارج. وتتطلب هذه السمات توضيح معاملة العديد من المعاملات المقيدة في الحسابات القومية، من قبيل الدخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المعاد استثماره مثلاً. ويوجد إجماع عام على أن المركز الوسط للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لن يطرأ عليه أي تغير رئيسي لمدة طويلة نسبياً، وإن كان التحرك نحو السوق في بعض البلدان سيكون أسرع منه في بعضها الآخر.

٨ - وفي حين أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تمثل في جوانب عديدة مجموعة متجانسة، فإنها تشترك في بعض الخصائص العامة. فقد اتسمت معظم هذه الاقتصادات في الماضي بإنتاج كبير من جانب وحدات حكومية أو مشاريع عامة بأسعار كانت تحدَّد إدارياً، غالباً ما كانت تقل كثيراً عن التكلفة، وبمشاريع عامة تتحمل تكلفة اجتماعية ضخمة لا تجاه مستخدميها فقط، وإنما غالباً ما تغطي أفراد أسرهم وحتى المجتمع ككل، وبنظام مالي لم يتطور إلا قليلاً جداً. وأخذت هذه الخصائص تتغير بسرعة بمرور الزمن، مؤدية إلى اقتصادات مختلطة لا تزال بعض خصائص الإدارة المركزية السابقة للاقتصادات قائمة فيها، في حين أن الأسعار في عدد متزايد من قطاعات الاقتصاد تحددها قوى السوق وأن الإنتاج في يد القطاع الخاص، وغالباً ما يتم على نطاق صغير غير نظامي. ويصاحب هذه التحولات في الاقتصادات تغيرات في الطريقة التي تقدم فيها المنافع الاجتماعية إلى السكان، وتخصص الأموال للاستثمار من خلال نظام مالي أكثر تطوراً. وفي نفس الوقت، ابتليت بعض البلدان بمعدلات تضخم مرتفعة لم يكن لها وجود عندما كانت الأسعار تحدد بمراسيم في عهد التخطيط المركزي. والسمات الاقتصادية الهيكلية التالية، التي تتسم بها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، جديرة بالذكر بشكل خاص:

- لا تزال توجد درجة كبيرة من احتكار الإنتاج؛ ففي بعض البلدان تتركز صناعات عديدة في مشروع واحد أو مشروعين؛

- في بعض البلدان، اعتُمدت تشريعات لمكافحة الاحتكار ولكن سيمضي وقت طويل قبل أن يكون لها أثر على أرض الواقع؛

- على الرغم من نمو القطاع الخاص بسرعة نسبياً، فإن دور القطاع الحكومي لا يزال هاماً في العديد من البلدان؛ وينعكس هذا، قبل كل شيء، في الدور الذي يلعبه في تخصيص الموارد؛ كما أن التحول إلى القطاع الخاص لم يؤد في حالات عديدة إلى تغيير أساليب الإدارة؛

- عمليات إصلاح نظم الأسعار لم تكتمل بعد في بلدان عديدة ولا يزال إنتاج العديد من السلع والخدمات يتلقى الدعم أو ينظَّم بطريقة أو أخرى (على سبيل المثال، بلوائح تحدِّد مستوى ربح معين للمنظمات التجارية)؛

- لا يزال العديد من القواعد الإدارية واللوائح المالية نافذاً في عدة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وهذا يشوه قوى السوق ويعوق عملية تكيف المشاريع والأسر المعيشية لمتطلبات النظام السوقي الحديث؛

- النظام المالي والآليات المالية متخلِّفة؛ ونظام أسعار الصرف المتعددة لا يزال موجوداً في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

- لا تزال هذه الاقتصادات معزولة بدرجة كبيرة نسبياً عن الاقتصاد العالمي.

٩ - والخصائص الأخرى للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي كانت اقتصاداتها في السابق تخطط مركزياً، تتعلق بتنظيم نظمها الإحصائية بصورة عامة. ففي حين أنها اعتمدت برامج لتحويل نظمها الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية، فإن تنفيذ هذه البرامج قد يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً. وفي الماضي القريب، كانت نظمها الإحصائية تتسم بالسمات المشتركة التالية:

- كان نظام الناتج المادي يستخدم بوصفه نظام المحاسبة القومي، وقد يستمر بعض البلدان في تجميع نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي كليهما أثناء المرحلة الانتقالية؛

- التصنيفات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية تختلف عن المعايير الدولية؛

- هيمنة البيانات المتصلة بالتدفقات الحقيقية المتعلقة بالإنتاج بدلاً من البيانات عن تدفقات الدخل وعن التدفقات المالية؛

- كانت البيانات الإحصائية تجمع بالاستعانة بنظام إبلاغ قسري وشامل؛

● كقاعدة عامة، لم يكن تطوير إحصاءات الفروع منسّقاً ومتكاملاً على الوجه الصحيح.

جيم - استراتيجية لتطبيق نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٠ - إن نظام الحسابات القومية نظام واسع جداً وشامل. فهو يشتمل على معلومات عن تدفقات المنتجات، والإيرادات والنفقات، وتدفقات ومخزونات الأصول المنتجة وغير المنتجة والأصول والخصوم المالية، وبيانات عن المدخلات والمخرجات، وما إلى ذلك. وينظّم وينسّق البيانات المتصلة بجميع جوانب العملية الاقتصادية تقريباً. ويقترح الدليل، من خلال تنظيمه (أنظر الفرع دال أدناه)، أن يطبّق نظام الحسابات القومية استجابةً لقضايا تحليل السياسة الهامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالتالي فإنه يقدم توجيهاً بشأن أي أجزاء النظام ينبغي أن يجمّع لمعالجة هذه القضايا. ومن وجهة نظر تحليل السياسة، ليس مهماً محاولة إدخال نظام الحسابات القومية بأكمله، كما أن هناك قيوداً إحصائية أيضاً.

١١ - ربّما يكون أكثر النُهُج معقولية أثناء الفترة الانتقالية هو تجميع تدريجي لحسابات وجداول نظام الحسابات القومية التي لها صلة بمعالجة قضايا السياسة التي تعتبر في أعلى درجات سلّم الأولويات. ومن البديهي أنّ تَوفُّر الإحصاءات هو أحد القيود الهامة على تحديد الحسابات والجداول التي ستجمّع. وقد يكون هذا القيد ذا أهمية خاصة في بداية العملية الانتقالية، حيث أنّ توجّه الإحصاءات ما زال يتقرر إلى حد كبير بقضايا سياسات الماضي وتجربة تجميع موازين نظام الناتج المادي التي كانت مناسبة لقضايا السياسة في ذلك الوقت. بيد أن توجّهات السياسة الجديدة، القائمة على أساس إدخال نظام اقتصادي ذي توجّه سوقي إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ينبغي أن تحدّد إدخال أنواع جديدة من الإحصاءات، وهذا بدوره ينبغي أن يخفض القيود الإحصائية التي تواجَه حالياً في تجميع أجزاء من النظام ذات صلة هامة بقضايا السياسة الراهنة.

١٢ - وفي ضوء ما تقدم، يُقترح إدخال نظام الحسابات القومية على مرحلتين. يمكن أثناء المرحلة الأولى تجميع حسابات وجداول النظام المستندة تقريباً إلى أنواع الإحصاءات الموجودة، التي كانت تستخدم في الماضي في سياق سياسة مختلفة. وفي مرحلة لاحقة، يمكن توسيع تجميع أجزاء النظام ليشمل الحسابات والجداول التي تعالج قضايا لا يمكن معالجتها إلا بمساعدة أنواع الإحصاءات الجديدة. وبصورة تقريبية، يمكن تنفيذ التطبيق على نحو يتمشى مع مراحل التطبيق التي طورها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية في تقرير أُعدّ مؤخراً للجنة الإحصائية.[٣] وهذا يعني أن الأولوية أثناء المرحلة الأولى ينبغي أن تولى لتجميع حسابات الإنتاج وحسابات توليد الدخل للصناعات، وفتح حسابات لمجموع الاقتصاد والقطاع الخارجي المقابل، لكي تصبح المجاميع الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي والدخل القومي المتاح للتصرف به والادخار وصافي الإقراض، لمجموع الاقتصاد متوفرة. وفيما بعد، يمكن إيلاء الاهتمام لحسابات القطاع الحكومي، وبعد ذلك لحسابات قطاعات أخرى، تغطي الإنتاج، وتوليد الدخل، والدخل واستخدام الدخل، ورأس المال. ومن المعتقد أنه يوجد في أغلبية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أساس إحصائي متين لتجميع هذه الحسابات في المستقبل القريب. ويمكن إدخال الحسابات المالية والميزانيات العمومية وبيانات مخزونات الأصول (غير المالية) المنتَجة وغير المنتَجة فيما بعد. بيد أنه يمكن في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إعطاء الأولوية في وقت مبكر لتجميع

حسابات الأصول المنتَجة، بما فيها تقديرات استهلاك رأس المال الثابت، نظراً لأن هذا التجميع يمكن أن يتم على أساس خبراتها السابقة في نظام الناتج المادي.

١٣ - وإدخال نظام الحسابات القومية في الممارسات الإحصائية العادية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتطلب تحويلاً جذرياً لنظام الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية بأكمله، الذي كان يستخدم حتى عهد قريب بصورة أساسية لرصد تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وكأساس لتجميع الخطة لفترة التخطيط القادمة. ونتيجة لذلك، نجد أنّ الطرائق الإحصائية في الاقتصادات التي كانت في السابق تخطط مركزياً كانت تقرَّر مسبقاً إلى حد بعيد وفقاً لمضمون المؤشرات التي يضعها المخططون. ولم تعكس هذه المؤشرات المفاهيم والتعاريف التي وضعتها الوكالات المسؤولة عن التخطيط فحسب، وإنما عكست أيضاً خصائص مميزة في تنظيم الاقتصاد والأساليب الإدارية لتوزيع الموارد، وما إلى ذلك. ولذا، فإن تحويل النظام الإحصائي للاقتصادات، التي كانت في السابق تخطط مركزياً، على أساس المعايير الدولية يجب أن ينفذ بموازاة العمل على إدخال نظام الحسابات القومية بمفهومه الضيق. ويتطلب هذا قبل كل شيء إحداث تغييرات جذرية في ميادين إحصاءات الاقتصاد الكلي القريبة من نظام الحسابات القومية أو المدمجة فيه: مثل إحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمصرفية، وإحصاءات ميزان المدفوعات بناء على المبادئ التوجيهية التي وضعها صندوق النقد الدولي، وإحصاءات الأسعار واليد العاملة، والإحصاءات المستندة إلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وما إلى ذلك. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لم تكن إحصاءات موازين المدفوعات، عملياً، تجمَّع في الماضي، والأجزاء التي كانت تجمَّع لم تكن متسقة مع المعايير الدولية. ولذلك، فإن إدخال نظام الحسابات القومية، بما في ذلك التفاعل الهام بين عمل الاقتصاد المقيم وبقية العالم، يجب أن يصاحبه عمل إحصائي موازٍ على تجميع إحصاءات موازين المدفوعات وأن يعطى هذا العمل أولوية عليا.

١٤ - ويتطلب تحويل النظام الإحصائي أيضاً إدخال تصنيفات اقتصادية جديدة تتصل اتصالاً وثيقاً بنظام الحسابات القومية، وبالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، وتصنيف وظائف الحكومة، وما إلى ذلك. ويلزم إجراء تغييرات وتعديلات كبيرة في المفاهيم والتعاريف الأساسية لإحصاءات الصناعات الرئيسية (الصناعات التحويلية والإنشاءات والتجارة، وما إلى ذلك).

دال - تنظيم الدليل

١٥ - ينعكس توجُّه الدليل إزاء القضايا المطروقة في تنظيم المواد بحسب الفصول. حيث يعالج كل فصل مجموعة مختارة من القضايا ويحدد حسابات وجداول النظام التي تدعم تحليل السياسة المتعلق بهذه القضايا. ومحتويات الفصول موزعة على النحو التالي: يعالج الفصلان الأول والثاني المفاهيم المستخدمة في تحليل الإنتاج والاستخدام. فيركز الفصل الأول على البنود الواردة في حسابات الإنتاج في نظام الحسابات القومية؛ ويعالج بوجه خاص عواقب التحول بصورة متزايدة، من إنتاج غير سوقي إلى إنتاج سوقي، على قياسات الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة. ويوسّع الفصل الثاني التحليل المحدود للإنتاج إلى تحليل كامل للمخرجات والمدخلات على أساس جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية، ويبيّن بوجه خاص كيف يؤثر عدد من الابتكارات المفاهيمية على قياسات الطلب النهائي. ويناقش الفصل الثالث أفضل طريقة لتصوير التغيرات في التنظيم المؤسسي للإنتاج من سيطرة القطاع العام إلى سيطرة

القطاع الخاص في تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات اقتصادية وكيف ينبغي تفسير معايير التقسيم إلى قطاعات في نظام الحسابات القومية في الظروف المحددة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتناول الفصل الرابع المعاملة المحاسبية للمنافع الاجتماعية والمساهمات المقابلة، وكيف تتغير هذه المنافع والمساهمات، وكيف ينبغي قيد هذه التغيرات في الحسابات بغية تيسير الدراسات القائمة على أساس تحاليل السلاسل الزمنية. ويناقش الفصل الخامس كيف يمكن للحسابات أن تحلل آثار تحويل المشاريع والمساكن وغيرها من الوحدات إلى القطاع الخاص، ويدرس عواقب التحول إلى القطاع الخاص والنظام المالي الناشئ على تعيين وقياس التحويلات الرأسمالية من دخل الممتلكات، كما يدرس أيضاً معاملة الآليات المالية الناشئة حديثاً، مثل الخيارات. وأخيراً، يتناول الفصل السادس مصادر البيانات، مبيناً وضعها الراهن وكيف ينبغي تغييرها لتعكس بدقة أكبر التغيرات الجارية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. علاوة على ذلك، يشتمل الدليل على مرفق يتناول الصلات بين المفاهيم والبيانات في نظام الحسابات القومية والمفاهيم والبيانات في نظام الناتج المادي، قد يكون مفيداً للمحاسبين الذين يستخدمون نظام الحسابات القومية ولهم معرفة بما جرى من أعمال بشأن نظام الناتج المادي في الماضي، وبالتالي فإنهم قد يفهمون نظام الحسابات القومية فهماً أفضل بمقارنة سماته بسمات نظام الناتج المادي. كما أن معرفة الصلات بين المفاهيم والممارسات السابقة لنظام الناتج المادي والمفاهيم والممارسات الحالية لنظام الحسابات القومية هامة بوصفها أداة لربط البيانات عبر الزمن، وبالتالي وضع سلاسل زمنية طويلة، لا سيما بالنسبة للمجاميع الرئيسية التي يمكن استخدامها في التحاليل.

١٦ - ويستند هيكل الدليل إلى الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومفاهيمه وتصنيفاته. بيد أن الدليل لا يتناول صراحة جميع أجزاء هذا النظام. وسيتناول فقط تلك الأجزاء من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ التي لها صلة بالقضايا التي تجري مناقشتها. وهذه تشمل الحسابات والجداول التالية، المعرَّفة بإيجاز في إطار القضايا التي تجري مناقشتها:

- حسابات الإنتاج وتوليد الدخل المستخدمة في الفصل الأول لتبين كيف يؤثر التحول من الإنتاج السوقي إلى الإنتاج غير السوقي على التحليل المستند إلى دالات الإنتاج. وللمزيد من التفاصيل، ينبغي للقارئ أن يرجع إلى الفصلين السادس والسابع، ولا سيما الجدولين ٦-١ و٧-١، من نظام الحسابات القومية؛

- جدول العرض والاستخدام، الذي يعرض بمزيد من التفاصيل حسابات السلع والخدمات وحسابات توليد الدخل في نظام الحسابات القومية، وسيستخدم في مناقشة الفصل الثاني الذي يتناول تحليل المدخلات والمخرجات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الفصل الخامس عشر، لا سيما الجدول ١٥-١ ، من نظام الحسابات القومية)؛

- الحسابات الاقتصادية المتكاملة المستخدمة في الفصل الثالث لشرح الدور الذي تلعبه القطاعات المؤسسية في تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات اقتصادية. ويشار إلى حسابات القطاعات المؤسسية المنفصلة، بما فيها جميع حسابات التدفقات والميزانيات العمومية، لدى شرح المعاملة المحاسبية للمنافع الاجتماعية في الفصل الرابع وآثار التحول إلى القطاع الخاص في الفصل الخامس. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الحسابات الاقتصادية المتكاملة، يحال القارئ إلى الفصل الثاني من نظام الحسابات القومية، وعلى وجه الخصوص

الجدول ٢-٨؛ وبالنسبة لمفاهيم وتصنيفات حسابات القطاعات، يمكن الرجوع إلى الفصول السادس إلى الرابع عشر من نظام الحسابات القومية؛ وللاطلاع على عرض متكامل لهذه الحسابات لكل قطاع، يمكن استخدام الجداول الواردة في الفرع الثاني من المرفق الخامس؛

- تصنيف بنود حسابات الإنتاج وتوليد الدخل تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات، المستخدم في الفصل الثالث، ليبيّن كيف أعيد تنظيم الإنتاج مؤسسياً (الفصل الخامس عشر من نظام الحسابات القومية، وعلى وجه الخصوص الجدول ١٥-٣)؛

- حسابات الأصول غير المالية المنتَجة وغير المنتَجة المستخدمة في الفصل الثاني، كجزء من تحليل موسَّع (أي ديناميكي) للمدخلات والمخرجات تلزم فيه لا بيانات (ساكنة) عن جداول العرض والاستخدام فقط، وإنما يلزم فيه أيضاً حسابات أصول تشتمل على بيانات عن مخزون رأس المال والتغيرات (التدفقات) الحاصلة فيه للأصول غير المالية المنتَجة وغير المنتَجة (يحال القارئ إلى الفصل الثاني من نظام الحسابات القومية، وعلى وجه الخصوص الجدول ٢-٧)؛

- حسابات المعاملات، التي تغطي جميع تفاصيل المعاملات لحسابات مختارة لجميع قطاعات الاقتصاد، المستخدمة في الفصل الرابع لشرح المعاملة المحاسبية للتدفقات الناتجة عن التغيرات في نظام المنافع الاجتماعية، وفي الفصل الخامس لشرح المعاملة المحاسبية لآثار تحول الاقتصاد إلى القطاع الخاص والنظام المالي الناشئ (الفصل الثاني من نظام الحسابات القومية، وعلى وجه الخصوص الجدول ٢-٦).

١٧ - وفيما يلي قائمة بقضايا محاسبية محددة سيتناولها الدليل، بما في ذلك إشارات إلى الفصول والفروع التي تناقش فيها. وقد تظهر هذه القضايا في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عندما تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ :

- تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات بما في ذلك تقسيم القطاعات إلى قطاعات فرعية (الفصل الثالث)؛

- التمييز بين المنتجين السوقيين وغير السوقيين / المخرجات السوقية وغير السوقية، وتقييم الإنتاج الذي ينتجه المنتجون لحسابهم الخاص، ومعاملة وتخصيص الخدمات غير السوقية المقدمة للمنتجين السوقيين (الفصل الأول، الفرع ألف -١)؛

- معاملة السلع والخدمات التي تتلقى إعانات (الفصل الأول، الفرع ألف -٢)؛

- التمييز بين الدخل من الممتلكات والضرائب التي تتلقاها الحكومة (الفصل الخامس، الفرع جيم-١)؛

- التمييز بين الإعانات والتحويلات الاجتماعية (الفصل الرابع، الفرع باء -٤)؛

- تقييم وتخصيص مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (الفصل الخامس، الفرع جيم -٢)؛

- معاملة احتكارات التجارة الخارجية وتحويل قيم المعاملات إلى العملة المحلية عندما تكون أسعار صرف متعددة نافذة (الفصل الثاني، الفرع جيم -٣)؛

- معاملة البنوك المركزية (الفصل الثالث، الفرع جيم؛ والفصل الخامس، الفرع جيم -٢)؛

- معاملة شركات التأمين واحتساب مخرجاتها (الفصل الخامس، الفرع جيم -٣)؛

- تقدير مخرجات الزراعة (الفصل الأول، الفرع باء-١)؛

- تقدير استهلاك رأس المال الثابت بقيم الاستبدال (الفصل الثاني، الفرع ألف - ٢)؛

- معاملة الخسائر (الفصل الثاني، الفرع ألف - ٦)؛

- تقدير إجمالي مخرجات أنشطة التجارة الخارجية (الفصل الثاني، الفرع جيم - ٣)؛

- معاملة المعاملات الرأسمالية والمالية وسائر التدفقات الناتجة عن تحويل الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك معاملة الخسائر الناتجة عن بيع الممتلكات العامة بأسعار مخفَّضة (الفصل الخامس، الفرع ألف).

١٨ - فضلاً عن ذلك، يُبرز الدليل السمات الجديدة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، التي لها صلة بوجه خاص بأحوال ومؤسسات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والسمات المشار إليها هي:

- طرق المعاملة الخاصة، الموضحة في نظام الحسابات القومية المنقح، للخدمات الاجتماعية والثقافية المجانية أو شبه المجانية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها (الفصل الرابع، الفرع جيم -٢)؛

- التمييز الذي أدخل في النظام بين الاستهلاك النهائي الفعلي والإنفاق على الاستهلاك النهائي (الفصل الثاني، الفرع باء)؛

- معاملة مكاسب وخسائر الاقتناء التي تستهدف إزالة أثر التضخم على قياس المخرجات والتغيرات في المخزونات، وما إلى ذلك (الفصل الثاني، الفرع ألف -٣)؛

- إدخال ما يسمى بحسابات الأصول في النظام، وهي حسابات شبيهة بميزان الأصول الثابتة في نظام الناتج المادي، (الفصل الثاني، الفرع ألف).

الفصل الأول

التحول إلى الإنتاج السوقي والعوامل الأخرى التي تؤثر على المفاهيم المستخدمة في تحليل الإنتاج

١٩ - لا ينبغي لتجميع حسابات الإنتاج في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن يشكل مشكلة كبيرة من حيث المبدأ، نظراً لأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ركزت كثيراً في الماضي على تحليل العملية الإنتاجية . بيد أن تغيير التركيز قد يكون ضرورياً. فقد استدعى التخطيط المركزي إعداد جداول مدخلات ومخرجات مفصّلة أتاحت لراسمي السياسة اتخاذ قرارات بشأن توزيع اليد العاملة ورأس المال والموارد المالية بين مختلف عمليات الإنتاج بغية تلبية احتياجات تشكيلة من الاستخدامات. وفي اقتصاد ذي توجه سوقي، تؤثر الحكومة فيه على الإنتاج والاستخدام بصورة غير مباشرة من خلال سياساتها الاقتصادية، تظل بيانات الإنتاج تحمل نفس الأهمية لصياغة هذه السياسات على نحو مناسب، لأن هذه البيانات تبين كيف تؤثر سياسات الحكومة على الإنتاج، ويمكن أن يبين تحليل هذه البيانات كيف يمكن إحداث تأثيرات مختلفة بانتهاج سياسات مختلفة. ونظراً لأن تنظيم عملية الإنتاج يتغير بسرعة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إلى اقتصادات سوقية، فإن التحدي الذي يواجه أي محاسب يستخدم نظام الحسابات القومية هو أن يعكس بفعالية هذه التغيرات في الإنتاج، وأن يحلل الأسباب التي أدّت إلى حدوث هذه التغيرات وأن يحدد عواقبها الاقتصادية (المتعلقة بالدخل والعواقب المالية والنقدية) والاجتماعية أيضاً (كالعمالة مثلاً)، لكي تكون الحكومة في وضع أفضل يمكنها من تقييم آثار السياسات البديلة التي تستهدف تجنب العواقب غير المرغوب فيها.

٢٠ - وفي قياس المفاهيم المتصلة بالإنتاج، تنشأ أهم الآثار المحاسبية عن التحول المتزايد في هذه البلدان من أنشطة إنتاجية غير سوقية إلى حد كبير (حيث كانت السلع والخدمات فيها إما أنها لا تباع وبالتالي ليس لها أسعار سوقية على الإطلاق، أو أنها إذا بيعت تباع بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة) إلى إنتاج للبيع في السوق. والتمييز بين الأنشطة الإنتاجية السوقية والأنشطة الإنتاجية غير السوقية تمييز هام في نظام الحسابات القومية، ويتصل اتصالاً وثيقاً بمفاهيم أخرى للنظام ، وبالتالي فإنه يحدد هذه المفاهيم، ومن بين هذه المفاهيم حدود الإنتاج ووحدة التصنيف، وتقييم المخرجات، والتكلفة الوسيطة والقيمة المضافة، ونطاق الإعانات والضرائب على الإنتاج أيضاً، ومعاملتها المحاسبية.

٢١ - ويتناول هذا الفصل على سبيل الحصر مفاهيم حسابي الإنتاج وتوليد الدخل في نظام الحسابات القومية، المستخدمة في تحاليل دالات الإنتاج. والفصل التالي (الثاني)، وهو استمرار لهذا الفصل، يقدم تحليلاً موسعاً للإنتاج، تُوسَّع فيه دالات الإنتاج لتشمل تحليلاً شاملاً للمدخلات والمخرجات على أساس جداول العرض والاستخدام وحسابات الأصول. ويرد حسابا الإنتاج وتوليد الدخل في الجدولين ١-٦ و ١-٧ من نظام الحسابات القومية وتجري مناقشتهما في الفصلين السادس والسابع من نظام الحسابات القومية.

٢٢ - ويشتمل هذا الفصل على فرعين ، هما : الفرع ألف ويناقش قضايا عامة تتعلق بنطاق وتقييم المخرجات؛ والفرع باء ويتناول قضايا المخرجات في صناعات مختارة، تشمل الزراعة والإنشاءات وأنشطة البحث والتطوير وخدمات الوساطة المالية والخدمات الصحية.

ألف - نطاق المخرجات وتقييمها

٢٣ - المخرجات هي نقطة البداية في قياس نتائج الإنتاج. ويشير المصطلح إلى قيم السلع والخدمات التي تنتجها وحدات مقيمة أثناء الفترة المحاسبية، وتتكون المخرجات نفسها فقط من "السلع والخدمات التي تنتج داخل منشأة ما وتصبح متاحة للاستعمال خارج هذه المنشأة" (الفقرة ٦-٣٨ من نظام الحسابات القومية).

٢٤ - وتناقش أدناه قضيتان لهما أهمية خاصة لقياس وتصنيف المخرجات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. القضية الأولى تتعلق بكيفية إيجاد صلة بين البيانات استناداً إلى التمييز بين السلع والخدمات المادية والخدمات غير المادية وبين تصنيفات الصناعات والإنتاج في نظام الحسابات القومية، وكيف يتصل هذه التمييز بالتمييز بين الإنتاج السوقي والإنتاج غير السوقي في نظام الحسابات القومية. وتتعلق القضية الثانية بنطاق الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات وعمليات تقييم المخرجات بالأسعار الأساسية وأسعار المنتجين التي تقابلها في نظام الحسابات القومية. ولا يتناول هذا الفصل التغيرات في أسعار المخرجات والاستهلاك الوسيط اللذيْن يحتاجا إلى تعديلات، لا سيما في الفترات التي تتسم بتضخم مرتفع، للحصول على "متجه سعري واحد متجانس لتحليل الإنتاج" (نظام الحسابات القومية، الفقرات ٦ -٢٢٢ إلى ٦-٢٣٢). وتناقش هذه القضية في الفصل التالي (الفرع ألف -٣) حيث تجري مناقشة التغيرات في المخزونات.

١ - المخرجات مصنفة بحسب الصناعات، المنتجون السوقيون وغير السوقيين

٢٥ - تقسيم الصناعات إلى مجموعات تضم المؤسسات المتماثلة تصنيف يستند إليه نظام الحسابات القومية ويستخدم في تحليل الإنتاج. ويطبق على حسابي الإنتاج وتوليد الدخل. وتسمى المجموعات صناعات، ويرد التصنيف مفصلاً في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث. [٤] ويشير المصطلح "صناعة"، في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، إلى المنتجين السوقيين وغير السوقيين على حد سواء، ولا يشير إلى منتجي المنتجات التي تباع في السوق فقط، وذلك كما كان الحال في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ . [٥] وجميع أنشطة المنتجين، بغض النظر عن القطاع المؤسسي الذي ينتمون إليه، يمكن تصنيفها بحسب الصناعات. وتوصى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تميّز، على أساس اختياري، في تصنيفها للإنتاج بين السلع المادية، بما فيها الخدمات المادية، وبين الخدمات غير المادية بغية ضمان الصلات مع السلاسل الزمنية لنظام الناتج المادي الذي كان يستخدم في الماضي. وكما سيبيّن أدناه، يمكن أن يتصل التمييز الأخير بالتمييز بين المنتجين السوقيين وغير السوقيين الوارد في نظام الحسابات القومية.

الجدول ١-١: صناعات المجال المادي وصناعات المجال غير المادي معرّفة باستخدام فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث

رمز التصنيف *	الوصف
	صناعات المجال المادي
القسمان ١ + ٢	الزراعة والصيد والحراجة
القسم ٥	صيد الأسماك
الأقسام ١٠ - ١٤	التعدين والتحجير
الأقسام ١٥ - ٣٧	الصناعة التحويلية
القسمان ٤٠ - ٤١	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
القسم ٤٥	الإنشاءات
الأقسام ٥٠ - ٥٢	تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات؛ والسلع الشخصية
القسم ٥٥	الفنادق والمطاعم
الأقسام ٦٠ - ٦٤	النقل والتخزين والاتصالات
	صناعات المجال غير المادي
الأقسام ٦٥ - ٦٧	الوسطاء الماليون (بما في ذلك شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية)
القسم ٧٠	الأنشطة العقارية
القسم ٧١	تأجير الآلات والمعدات
القسم ٧٢	الأنشطة الحاسوبية والأنشطة ذات الصلة
القسم ٧٣	البحث والتطوير
القسم ٧٤	الأنشطة التجارية الأخرى
القسم ٧٥	الإدارة العامة والدفاع
القسم ٨٠	التعليم
القسم ٨٥	الصحة والعمل الاجتماعي
القسم ٩٠	تصريف مياه المجاري والتخلص من النفايات
القسم ٩١	أنشطة المؤسسات ذات العضوية غير المصنفة في موضع آخر
القسم ٩٢	الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية
القسم ٩٣	الأنشطة الخدمية الأخرى
القسم ٩٥	الأسر الخاصة التي لديها مستخدمون

* التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث

الجدول ١-٢: تغطية أنشطة المجال غير المادي في التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث

وصف الأنشطة المخصصة إلى المجال غير المادي	رمز التصنيف*
الوساطة المالية باستثناء التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	القسم ٦٥
التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية، باستثناء التأمين الاجتماعي الإجباري	القسم ٦٦
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	القسم ٦٧
الأنشطة العقارية	القسم ٧٠
تأجير الآلات والمعدات بدون عامل تشغيل وتأجير السلع الشخصية والأسرية	القسم ٧١
الأنشطة الحاسوبية والأنشطة ذات الصلة	القسم ٧٢ باستثناء ٧٢٥
البحث والتطوير	القسم ٧٣
الأنشطة التجارية الأخرى	القسم ٧٤ باستثناء ٧٤٩٥
الأنشطة القانونية	٧٤١١
الأنشطة المحاسبية ومسك الدفاتر والخبرة الاستشارية الضريبية، وما إلى ذلك	٧٤١٢
بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	٧٤١٣
أنشطة الخبرة الاستشارية التجارية والإدارية	٧٤١٤
الأنشطة المعمارية والهندسية	٧٤٢١
الاختبار والتحليل التقنيان	٧٤٢٢
الإعلان	٧٤٣٠
الأنشطة التجارية غير المصنفة في موضع آخر	٧٤٩
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	القسم ٧٥
التعليم	القسم ٨٠
الصحة والعمل الاجتماعي	القسم ٨٥
تصريف مياه المجاري والتخلص من النفايات، النظافة العامة	القسم ٩٠
أنشطة المؤسسات ذات العضوية غير المصنفة في موضع آخر	القسم ٩١

* التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث

الجدول ١-٣: نطاق المدخلات المادية وغير المادية

تشمل مدخلات السلع والخدمات المادية ما يلي:
المواد الخام والسلع المتجسّدة في المخرجات
المواد الخام المستخدمة في عملية إنتاج تستخدم تكنولوجيا عادية، مثلاً، المواد التي تستخدم لإجراء التجارب والصيانة والإصلاح والمواد اللازمة لاستخدام المعدات وقطع الغيار والآلات وأجهزة القياس، وما إلى ذلك
السلع نصف المصنعة والأجزاء التي تجمَّع في المشروع
الوقود بجميع أنواعه
الطاقة بجميع أنواعها، النفقات التي يجري تحملها في توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من أنواع الطاقة في المشروع المعني
النفقات المتصلة بتوريد السلع من قبل المشروع نفسه وكذلك تكاليف خدمات النقل التي تقوم بها مشاريع أخرى
صافي تكاليف تغليف المواد
تكاليف خدمات الاتصالات ومراكز الحاسوب المدفوعة
تشمل أكثر أنواع المدخلات غير المادية شيوعاً ما يلي:
إيجار المباني غير السكنية
إيجار الماكينات والمعدات
خدمات البحث والتطوير
خدمات المجاري والنظافة والتخلص من النفايات، بما فيها الخدمات من هذا النوع التي تقدمها البلديات
خدمات موظفي التوظيف
تدريب الموظفين
خدمات الإعلان
خدمات مسك الدفاتر
الخدمات المالية المساعدة
الخدمات القانونية
خدمات الصحة البيطرية
خدمات الأمن
التجريب والتحليل التقنيان
إصدار الشهادات المتعلقة بالمنتجات
الخدمات الاستشارية
الخدمات المعمارية
خدمات الفنادق
خدمات الطباعة والاستنساخ وغيرها من خدمات الأعمال التجارية
خدمات الوساطة المالية
خدمات التأمين غير المالية

٢٦ - وفي الماضي، استخدمت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للأغراض الدولية، تصنيف فروع الاقتصاد القومي التي وضعها مجلس التعاضد الاقتصادي، واستخدمت، للأغراض المحلية، صيغاً قومية لهذا التصنيف. ويتمشى هيكل تصنيف فروع الاقتصاد القومي مع المفاهيم التي يستند إليها نظام الناتج المادي ولكنها أقل ملائمة لتجميع نظام الحسابات القومية. وبالتالي، فإن مواءمة التصنيفات الصناعية القومية مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث، ستكون خطوة ضرورية نحو إدخال نظام الحسابات القومية وتحسين إمكانية مقارنة البيانات الإحصائية على صعيد دولي. ومع أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث، لا يميز مفاهيمياً بين الصناعات التي تنتج سلعاً وخدمات مادية والصناعات التي تنتج خدمات غير مادية، فإنه لا يلزم عملياً سوى إجراء تعديلات محدودة لتحقيق هذا التمييز. ويبين الجدول ١-١ كيف يمكن التمييز، على أساس فئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث، بين صناعات المجال المادي وصناعات المجال غير المادي. ويعكس هذا الجدول الممارسات المتبعة في معظم البلدان، ولكنه قد يتطلب شيئاً من التعديل بالنسبة لبعض البلدان. ويوفر الجدول ١-٢ مزيداً من التفاصيل، المتصلة بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، عن نطاق الخدمات غير المادية.

٢٧ - ويمكن أيضاً التمييز بين السلع والخدمات المادية والخدمات غير المادية في المدخلات. وهذا يتطلب تمييزاً منهجياً بين مدخلات السلع المادية، بما فيها الخدمات المادية، ومدخلات الخدمات غير المادية، بالإضافة إلى التمييز بين الأنشطة التي تنتج سلعاً مادية والأنشطة التي تنتج خدمات غير مادية. ويعرض الجدول ١-٣ أهم بنود المدخلات التي يجب أن تدرج بوصفها مدخلات سلع وخدمات مادية وتلك التي يجب أن تدرج بوصفها مدخلات خدمات غير مادية. وتشمل مدخلات الخدمات غير المادية العناصر ذات الصلة من مخرجات الوساطة المالية وخدمات التأمين على غير الحياة المحتسبة، وذلك كما سيناقش في الفصل الخامس (الفرعان جيم -٢ وجيم - ٣)، كما تشمل ما تنفقه المشاريع على البحث والتطوير (أنظر الفرع باء -٣ أدناه). بيد أن تكاليف الخدمات المتعلقة بنقل ملكية سلع موجودة أو رأس مال أو أراض أو أصول غير منتَجة غير ملموسة تستبعد من الاستهلاك الوسيط. وتقيد هذه التكاليف تحت إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

٢٨ - نفقات المشاريع، التي يستفيد منها أرباب العمل والمستخدمون على حد سواء، تخصص للاستهلاك الوسيط بدلاً من تخصيصها إلى تعويضات المستخدمين. وتشير هذه إلى الإنفاق على السلع والخدمات التي يستخدمها المستخدمون عادة في مكان العمل بغية تأدية مهامهم على نحو سليم. وتشمل ما يأتي:

(أ) الأدوات والمعدات التي يستخدمها المستخدمون في العمل؛

(ب) الزي الموحد والأحذية الخاصة التي تستخدم في العمل؛

(ج) تكاليف توفير مرافق للعمل من قبيل المكتبات والحمامات وغرف الإسعاف؛

(د) تكاليف تنقل الموظفين من وإلى العمل عندما يرتب ذلك المنتج؛

(هـ) نفقات رحلات العمل (بما فيها تكاليف المواصلات والفنادق، وما إلى ذلك)؛

(و) الوجبات الخاصة التي تقدم إلى المستخدمين والتي يشترط تقديمها نتيجة لظروف إنتاج خاصة في بعض الصناعات.

٢٩ - وفي بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تقدم المشاريع والوكالات الحكومية مساهمات، على هيئة دفعة واحدة سنوية، للمؤسسات الطبية والتعليمية نيابة عن مستخدميها الحاليين - وفي المستقبل أيضاً. ولا تدرج هذه المساهمات في الاستهلاك الوسيط، ولكنها تدرج في الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. وتناقش معاملة هذه المساهمات بالتفصيل في الفرع باء من الفصل الرابع، الذي يتناول المساهمات الاجتماعية.

٣٠ - وفضلاً عن ذلك، يستبعد من الاستهلاك الوسيط ما يلي:

(أ) النفقات الكبيرة على الإنشاءات وعلى الإصلاحات الرأسمالية للمباني والإنشاءات التي تجرى لزيادة عمر الأصول وتعزيز قدرتها الإنتاجية: تعامل هذه النفقات بوصفها إجمالي تكوين رأس مال ثابت؛

(ب) السلع والخدمات التي يقدمها مشروع ما بالمجان أو بسعر مخفض عندما يستفيد منها المستخدم وليس رب العمل: تعامل هذه بوصفها تعويضات عينية للمستخدمين؛

(ج) الإنفاق المصاحب لنقل ملكية أرض أو أصول منتَجة ثابتة أو أصول غير منتَجة غير ملموسة، الذي يعامل بوصفه إجمالي تكوين رأس مال؛

(د) إيجار الأراضي الذي يعامل بوصفه دخلاً من الممتلكات بدلاً من معاملته على أنه تكاليف خدمة؛

(هـ) تكاليف الاستكشافات الجيولوجية والحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وجميع التكاليف المصاحبة لاستكشاف رواسب المعادن: تعامل هذه بوصفها إجمالي تكوين رأس مال ثابت؛

(و) مشتريات برامج الحاسوب التي تخصص إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

(ز) التحسينات الكبيرة التي تدخل على الأراضي، بما فيها تنظيف الأراضي واستصلاحها والعمل التحضيري لإنشاء غابة أو بستان : تعامل هذه أيضاً بوصفها إجمالي تكوين رأس مال ثابت؛

(ح) تكاليف تنقّل الموظفين بين البيت والعمل التي تدفعها الأسر المعيشية: تعامل هذه بوصفها إنفاقاً على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية؛

(ط) مشتريات المشاريع من النفائس (مثل اللوحات الفنية والذهب غير النقدي، وما إلى ذلك) تعامل بوصفها بنداً منفصلاً تحت تكوين رأس المال؛

(ي) إنفاق الحكومة العامة على بناء المرافق العسكرية، مثل المطارات وأرصفة المواني، والطرق، التي يمكن أن تحول إلى أغراض مدنية، تخصص إلى تكوين رأس المال الثابت؛ بيد أن النفقات المتصلة بالأسلحة التدميرية والذخائر تدرج في الاستهلاك الوسيط.

٣١ - التمييز بين الخدمات والسلع المادية والخدمات غيرالمادية قد يتصل بالتمييز بين الخدمات السوقية والخدمات غير السوقية في نظام الحسابات القومية. وهذا موصوف في الجدول ١-٤ . والخدمات السوقية هي نتيجة نشاط ما تقوم به وحدة منتجة للسوق، أي وحدة تنتج سلعاً وخدمات من أجل الربح وتبيع مخرجاتها بأسعار هامة اقتصادياً؛ ويقوم المنتج السوقي (مؤسسة أو مشروع) بتوريد معظم مخرجاته إلى السوق، ولكنه قد ينتج، إلى حد ما، مخرجات غير سوقية (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرات ٤٥-٦ إلى ٦-٥٢). والخدمات الجماعية غير السوقية التي تقدمها الحكومة العامة المحددة في الجدول تشير إلى خدمات مجانية أو شبه مجانية تقدمها منظمات تمول من الميزانية إلى المشاريع : ومثال ذلك خدمات الري، وخدمات البحث والتطوير، وخدمات الصحة البيطرية، وما إلى ذلك. وقد جرى العرف على اعتبار هذه الخدمات خدمات جماعية غير سوقية تقدمها الحكومة العامة. وتتوقف طرق قياس وتقييم المخرجات على ما إذا كانت هذه المخرجات سوقية أو غير سوقية.

فالمخرجات غير السوقية تتميز بأنها ينتجها منتجون غير سوقيين يقدمون سلعاً وخدمات مجانية أو شبه مجانية. وقد ينتج المنتجون غيرالسوقيين أيضاً مخرجات سوقية إلى حد ما.

الجدول ١-٤: التقسيم المقترح للخدمات غير المادية
إلى خدمات سوقية وخدمات غير سوقية

الخدمات السوقية
الخدمات غير المالية
خدمات الوساطة التي تؤديها المؤسسات المالية (عدا شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية)
خدمات شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
الخدمات المالية المساعدة
الخدمات غير السوقية
الخدمات غير السوقية الجماعية التي تؤديها الحكومة العامة
الخدمات غير السوقية الفردية التي تؤديها الحكومة العامة
الخدمات غير السوقية التي تؤديها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
خدمات الإسكان التي يؤديها المالكون الساكنون
الخدمات المنزلية

٣٢ - الخاصية الرئيسية المميزة للمخرجات السوقية هي أنها تباع بأسعار مهمة اقتصادياً، تؤثر على الطلب، وتساوي تقريباً أسعار التوازن وتعكس الأفضليات النسبية للمستهلك كما تعكس تكاليف الإنتاج. ومع أن مفهوم السعر المهم اقتصادياً واضح من حيث المبدأ، إلا أن تطبيقه العملي قد يتوقف على تفسيرات معينة؛ وبالتالي، فإن نظام الحسابات القومية يتيح درجة من المرونة. وينبغي التذكير بأن وظائف الأسعار

في الاقتصادات المخططة مركزياً تختلف عن وظائفها في اقتصاد سوقي، وكقاعدة عامة، لا تؤثر على الطلب ولا تعكس تكاليف الإنتاج أو أفضليات المستهلكين. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تغير الوضع تغيراً ملحوظاً نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، وإن كانت آليات السوق، على الأقل في بعض البلدان، لا تعمل بصورة سليمة بعد، كما أن إصلاحات الأسعار لم تكتمل بعد. ففي الاتحاد الروسي وفي بعض الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، على سبيل المثال، لا تزال توجد قوانين إدارية تنظم الأسعار، تفرض بمساعدة قيود تفرض على هوامش تجارة التجزئة. ولذلك، فإن مفهوم أسعار السوق المشار إليه أعلاه ينبغي أن يطبق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحذر وفي إطار واسع نسبياً؛ فالتفسير الضيق جداً لتعريف "السعر الهام اقتصادياً" قد يعود بنتائج غير مناسبة. وتوجد قضايا حدية عديدة قد يلزم فيها اعتماد بعض الأعراف للتأكد من أن تحديد مفهوم المخرجات السوقية متسق. ويمكن وضع هذه الأعراف على هيئة نسب بين المخرجات والتكلفة.

٢ - الأسعار الأساسية وأسعار المنتجين، الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات

٣٣ - إذا قيّمت المخرجات بأسعار تستبعد الضرائب على المنتجات مخصوماً منها الإعانات على المنتجات، فإنه يشار إليها على أنها مخرجات بالأسعار الأساسية، وتكون القيمة المضافة المقابلة مقيّمة بالأسعار الأساسية أيضاً. ومن جهة أخرى، يمكن أيضاً تقييم المخرجات بأسعار المنتجين، التي تستبعد ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاقتطاع، وهي الضرائب من نوع ضريبة القيمة المضافة والضرائب مخصوماً منها الإعانات على الواردات، ولكنها تشمل ضرائب أخرى مخصوماً منها الإعانات على المنتجات؛ وفي هذه الحالة، تكون القيمة المضافة مقيمة أيضاً بأسعار المنتجين. وفي كلا الحالتين، لا يساوي مجموع القيمة المضافة إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، ويلزم إجراء تعديلات شاملة لهذه الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات التي استبعدت من المخرجات ومن القيمة المضافة. وبالتالي، إذا كانت القيمة المضافة مقيّمة بالأسعار الأساسية، تضاف جميع الضرائب على المنتجات وتخصم جميع الإعانات على المنتجات بغية الحصول على إجمالي الناتج المحلي. أما إذا كانت القيمة المضافة مقيّمة بأسعار المنتجين، فإن ضريبة القيمة المضافة غير المقتطعة والضرائب من نوع ضريبة القيمة المضافة والضرائب مخصوماً منها الإعانات على الواردات تضاف بغية الحصول على إجمالي الناتج المحلي. ويجري تعيين الضرائب المستبعدة من إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة والأسعار الأساسية وأسعار المنتجين والضرائب المشمولة فيها، في الجدول ١-٥ . وسيناقش نطاقها في مكان لاحق من هذا الفرع.

٣٤ - وتوصى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بصورة عامة، أن تقيّم مخرجاتها بالأسعار الأساسية وأن تقيّم الاستهلاك الوسيط بأسعار المنتجين. وهذا هو الخيار المفضل في نظام الحسابات القومية الذي يلائم أيضاً خصائص نظم التسعير في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. بيد أن بعض البلدان قد تفضل التقييم بأسعار المنتجين، وهو الخيار الآخر في نظام الحسابات القومية. ولذلك، سيشار بصورة عامة بعد هذا الفرع إلى الأسعار الأساسية وسيوضع خيار أسعار المنتجين بين قوسين.

٣٥ - ولأسلوب التقييم بالأسعار الأساسية عدد من المزايا، من بينها تحقيق اتساق أفضل بين تقييم المخرجات وتقييم الواردات، وبين المخرجات والتغيرات في المخزونات، وما إلى ذلك. وتطبيق الأسعار الأساسية ممكن عملياً في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فعلى سبيل المثال، تتيح المعلومات الموجودة التمييز بين الضرائب على المنتجات والضرائب الأخرى على الإنتاج، كما تتيح التمييز

بين الإعانات على المنتجات والإعانات الأخرى على الإنتاج. ويعتقد أيضاً أن تقييم المخرجات بالأسعار الأساسية، في ظروف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يضمن الحصول على أرقام أكثر دلالة عن مساهمات مختلف الصناعات في مجموع القيمة المضافة. ويتوقف قرار اختيار أحد نوعي التقييم في النهاية على نظام الضرائب والإعانات في كل بلد، كما يتوقف على ما قد يظهر من مشاكل إحصائية عملية متصلة بالتقييم.

الجدول ١-٥: الضرائب والإعانات المشمولة في (+) أو المستبعدة من (-) إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة للصناعات والقطاعات

	القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	القيمة المضافة بأسعار المنتجين	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
١ - ضريبة القيمة المضافة	-	-	+
٢ - الضرائب على الواردات	-	-	+
٣ - الإعانات على الواردات	+	+	-
٤ - الضرائب الأخرى على المنتجات	-	+	+
٥ - الإعانات الأخرى على المنتجات	+	-	-
٦ - الضرائب الأخرى على الإنتاج	+	+	+
٧ - الإعانات الأخرى على الإنتاج	+	+	+

٣٦ - من الناحية العملية، كانت المخرجات في العديد من النظم الاقتصادية المخططة مركزياً تظهر في تقارير إحصائية مقيَّمة بأسعار الجملة التي، تستبعد في العادة الضرائب على المنتجات (بعبارة أخرى بالأسعار الأساسية). بيد أن صافي الضرائب على المنتجات في الميزان المادي في نظام الناتج المادي كان يضاف للحصول على المخرجات مقيَّمة بأسعار المنتجين. وعليه، فإن اشتقاق المخرجات بأسعار المنتجين ممكن من وجهة النظر الفنية إما (أ) بإضافة الإعانات على المنتجات إلى المخرجات المقيَّمة بأسعار الجملة التي تستبعد الضرائب على المنتجات، أو (ب) باستبعاد الضرائب على المنتجات من المخرجات المقيَّمة بأسعار المنتجين وإضافة الإعانات على المنتجات. والمخرجات المبيَّنة في التقارير الإحصائية في الوقت الراهن قد تشمل الضرائب على المنتجات (أي أنها مقيَّمة بأسعار المنتجين).

٣٧ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد تشمل الضرائب على المنتجات ضرائب محتسبة تدفعها منظمات التجارة الخارجية إلى الميزانية. وسيناقش هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني (الفرع جيم -٣). وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، بلغت هذه الضريبة ٥٦ بليون روبل في عام ١٩٨٩ ، أي ما يعادل ربع جميع الضرائب على الإنتاج والواردات.

٣٨ - وتشمل الضرائب والإعانات على المنتجات أيضاً الضرائب المحتسبة والإعانات المحتسبة على الصادرات والواردات. وهذه تنشأ عن وجود نظام صرف متعدد الأسعار، يواجه فيه المستوردون والمصدرون أسعار صرف إما أنها تشجع أو تثبط معاملاتهم مع بلدان أخرى. وتجري مناقشة التفاصيل في الفصل الثاني، (الفرع جيم -٣)، الذي يتناول تقييم التجارة الخارجية واحتكارات التجارة.

٣٩ - في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مثل الاتحاد الروسي، توجد ضرائب على المنتجات تدفعها بعض المشاريع التي تستغل الموارد الطبيعية. وهذه الضرائب موضوعة على هيئة ريوع تدفعها المشاريع المستخرجة إلى ميزانية الدولة. وفي بعض الحالات، يقصد بها أخذ الأرباح التي تفوق العادة الناتجة عن الشروط المواتية بشكل خاص التي يجري بموجبها استغلال الموارد الطبيعية. ويقترح أن تعامل هذه الضرائب بوصفها ضرائب على الدخل بدلاً من معاملتها بوصفها ضرائب على المنتجات. وينبغي ملاحظة أن الضرائب المعنية في هذه الحالة تدفعها بعض المشاريع فقط - وهي المشاريع التي تعمل في ظروف أكثر مواتاة، وبالتالي فإن أرباحها أكبر نسبياً وينبغي أن تسحب إلى الميزانية؛ وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن هذا المبلغ المدفوع يمكن، في ظروف معينة، أن يعامل بوصفه دخل ممتلكات (مثلاً، عندما تكون العلاقة بين مالكي الأصول ومستخدميها محددة بوضوح).

٤٠ - وتشمل الضرائب الأخرى على الإنتاج الضرائب التي يدفعها المنتجون وتتصل باستخدام أراض أو سلع رأسمالية وأيدي عاملة. وقد تدفع أيضاً على ممارسة أنشطة أو معاملات معينة تتصل بعملية الإنتاج. وتشمل قائمة أكثر أنواع الضرائب الأخرى على الإنتاج شيوعاً، في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ما يأتي:

الضرائب على الأجور واليد العاملة

الضرائب على زيادات الأجور المفرطة

الضرائب على الأراضي التي تدفعها المشاريع

الضرائب على المباني أو الإنشاءات الأخرى التي تدفعها المشاريع

الضرائب التي تدفع للحصول على رخص تجارية أو مهنية

الرسوم التي تدفع للحصول على حق إنتاج وبيع المشروبات الروحية

طوابع الدمغة، باستثناء ما تدفعه الأسر المعيشية

الضرائب التي تدفعها المشاريع على المركبات (سيارات، سفن، طائرات)

الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية

الضرائب على المعاملات الدولية

رسوم السماح بالمشاركة في أنشطة عمل فردية

رسوم الحصول على أماكن في السوق

٤١ - هناك ضريبة أخرى مهمة جداً كانت موجودة في الماضي القريب في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وينبغي أن تدرج في الضرائب الأخرى على عمليات الإنتاج، وهي الضريبة على استخدام الأصول الثابتة والمتداولة. وقد بلغت هذه الضريبة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ٣٠ بليون روبل في عام ١٩٨٩، أي ما يساوي ٤ في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي؛ بيد أن هذه الضريبة ألغيت.

٤٢ - في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يميز بين الضرائب على الأراضي، التي تشمل الضرائب المفروضة على الحائزين لقطع أراض في مناطق حضرية لا توجد عليها مبان، والضرائب الزراعية التي تشمل الضرائب المفروضة على الحيازات الخاصة من الأراضي الريفية. وتعامل كلتا الضريبتين بوصفها ضرائب أخرى على الإنتاج إذا استخدمت هذه الأراضي من قبل حائزيها للإنتاج؛ والضريبة على الأراضي غيرالمستخدمة للإنتاج تصنف بوصفها ضريبة جارية على الدخل أو الثروة.

٤٣ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، توجد ضريبة على فائض الأموال المتوفرة للاستهلاك. وهذه الضريبة شكل من أشكال الضرائب على زيادات الأجور التي تعتبر مفرطة. وينبغي أن تعامل بوصفها ضريبة أخرى على الإنتاج.

٤٤ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يدفع مقابل (على هيئة ضريبة) لاستخدام المياه واستغلال الغابات ويحول المبلغ المدفوع مباشرة إلى ميزانية الدولة لا إلى المشاريع التي تقوم بتوفير المياه أو استغلال الغابات. وهذه الضرائب، التي كانت صغيرة نسبياً في الماضي، من المرجح أن ترتفع في المستقبل لتضمن إيرادات للحكومة وتضمن حماية البيئة. وينبغي أن تعامل بوصفها ضرائب أخرى على الإنتاج.

٤٥ - وتوجد في الممارسات الاقتصادية الأخيرة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عدة أمثلة أخرى على الضرائب الأخرى على الإنتاج. وتشمل هذه الضرائب ما يأتي:

الضرائب على الإعلانات التي تفرض، على هيئة نسبة مئوية ثابتة، على تكاليف الإعلانات التي تدفعها المشاريع

الضرائب على مستخدمي الطرق التي تدفعها المشاريع

المدفوعات الإجبارية المتصلة باستخراج المعادن

٤٦ - وفي بعض الحالات، لا يكون التمييز سهلاً بين الضرائب على المنتجات والضرائب الأخرى المتصلة بالإنتاج. فعلى سبيل المثال، سنّت حكومة الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢ ضريبة على التنمية الزراعية تفرض بواقع ٣ في المائة على مايبيعه جميع المنتجين (باستثناء المشاريع الزراعية) من سلع. وهذه الضريبة ليست مشمولة بنص صريح في سعر المنتجات المباعة، بل إنها مشمولة في تكلفة الإنتاج مما يخفّض الربح، وبالتالي فإنها تختلف إلى حد ما عن أنواع الضرائب الأخرى على المنتجات. ومع ذلك، نظراً لأنها على هيئة نسبة من قيمة السلع المباعة، يقترح تصنيفها ضريبة على المنتجات. ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من الضرائب الضريبة على بناء وصيانة الطرق التي سنّها مؤخراً الاتحاد الروسي. وتتكون هذه

الضريبة في الحقيقة من عدة ضرائب مختلفة؛ فالبعض منها، مثل الضرائب على مبيعات السيارات وقطع الغيار ولوازم السيارات الأخرى، ينبغي أن تعامل بوصفها ضريبة على المنتجات، في حين أن ضرائب أخرى، مثل الضرائب على السيارات التي تملكها مشاريع، ينبغي أن تخصص إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج.

٤٧ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سُنَّت مؤخراً ضريبة على صافي الثروة. وتخصص هذه الضريبة من حيث المبدأ إلى فئة نظام الحسابات القومية المسماة الضرائب الجارية على الدخل والثروة، إلخ؛ وبذلك، فإنها لا تقيد في حساب توليد الدخل إلا إذا كانت تتصل بأصول مملوكة لمشاريع ومستخدمة في الإنتاج.

٤٨ - وكما لوحظ أعلاه، لا يمكن التمييز في بعض الحالات بين الضرائب وثمن شراء الخدمات الذي يدفع إلى الحكومة إلا بمساعدة أعراف قد تستند، كقاعدة عامة، إلى الممارسات الوطنية السائدة. وعليه، فإن ما تدفعه الأسر المعيشية للحصول على تراخيص لامتلاك أو استخدام مركبات أو قوارب أو طائرات أو للحصول على تراخيص للصيد وصيد الأسماك، وما إلى ذلك، يعامل بوصفه ضرائب أخرى على الإنتاج. وما تدفعه للحصول على جميع أنواع التراخيص الأخرى، بما فيها رخص السياقة أو رخص قيادة الطائرات، وعلى جوازات السفر ورسوم المطارات ورسوم المحاكم، يعامل بوصفه تكاليف خدمات. وفي الحالات الأخيرة، يفترض أن الحكومة تقدم بعض الخدمات التنظيمية.

٤٩ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ينبغي ملاحظة أن الوحدات الحكومية التي تموَّل من الميزانية وتقدم خدمات غير سوقية، كقاعدة عامة، لا تدفع ضرائب على الإنتاج. إلا أن هناك استثناءات من هذه القاعدة. فعلى سبيل المثال، تدفع المؤسسات العامة في الاتحاد الروسي ضرائب على بناء وصيانة الطرق؛ وهذه الضرائب والضرائب المماثلة ينبغي أن تصنف بوصفها ضرائب تتصل بالإنتاج.

٥٠ - ويوضح الجدول ١-٦، نطاق الضرائب الأخرى على الإنتاج باستخدام بيانات من الاتحاد الروسي.

٥١ - وكان أكثر أنواع الإعانات شيوعاً في الماضي القريب تعويض خسائر المنظمات التجارية الحكومية التي تبيع سلعاً بأسعار أقل من أسعار الشراء المحددة. وتعرف هذه الإعانات في الممارسة العملية بأنها ضرائب سالبة على رقم الأعمال أو "فروقاً سعرية". وقد استخدمت على نطاق واسع في العديد من الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية ومنتجات الطاقة، وما إلى ذلك، لتعويض التفاوت المتزايد بين أسعار الجملة المتغيرة وأسعار التجزئة الثابتة. وفي تشيكوسلوفاكيا السابقة، بلغت الإعانات الزراعية والغذائية من هذا النوع في الثمانينات حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الإعانات. وأدى تحرير الأسعار في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تخفيض هذه الإعانات، بل وحتى إلى اختفائها. إلا أنه يجري العمل على إعادة العمل بها في بعض البلدان. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، أعيدت في نيسان/إبريل ١٩٩٢ الإعانات على السلع الزراعية التي تشتريها الحكومة. وتشمل الإعانات الأخرى الهامة المتصلة بالمنتجات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قطاع الإسكان والمنتجات الثقافية والطبية ومنتجات الطاقة.

الجدول ١-٦: الضرائب الأخرى على الإنتاج استناداً إلى
بيانات من الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٤

	وصف الضريبة	المبلغ (آلاف بلايين الروبلات)
١ -	علاوات إنتاج موارد معدنية من جديد	٣ ، ٢٦٠
٢ -	ضرائب على استخدام الغابات	٥ ، ١٥٠
٣ -	المبالغ التي تدفعها المشاريع الصناعية ثمناً للمياه	٢ ، ٦٤
٤ -	المبالغ التي تدفع بدلاً للتلوث	٩ ، ٧
٥ -	علاوات لإعادة التحريج وحماية الغابات	٦ ، ١١
٦ -	مدفوعات أخرى تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية	٥ ، ١٢٩
٧ -	الضرائب على الإنشاءات في المنتجعات	٧ ، ١٧١
٨ -	رسوم الحصول على حق إنتاج وبيع المشروبات الكحولية	٨ ، ١٣٣
٩ -	رسوم ترخيص للحصول على حق تنظيم يانصيب محلي ومزادات علنية	٠ ، ٢
١٠ -	ضرائب على الأراضي	٦ ، ١ ٠٤٦
١١ -	رسوم الحصول على ترخيص لمزاولة أنشطة تجارية	٧ ، ٢٠
١٢ -	رسوم لإعاشة المليشيات، وتطوير المدن، وما أشبه ذلك	٨ ، ١٨٢
١٣ -	ضرائب على الممتلكات المستخدمة في الإنتاج	٧ ، ٤ ٧٧٧

٥٢ - وفي الماضي القريب، لعبت الإعانات دوراً هاماً في آليات الاقتصاد في الاقتصادات المخططة مركزياً. ووفقاً لتقديرات نشرت في دراسة عن الاقتصاد السوفياتي أجريت في عام ١٩٩١، [٦] كانت نسبة الإعانات إلى إجمالي الدخل المحلي في عام ١٩٨٩ في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تساوي ١٣,٥ في المائة. بيد أن الدراسة لاحظت في هذه الحالة أن المفاهيم الاقتصادية للإعانات والضرائب والأسعار تفقد معناها تقريباً، لأن جميع أسعار السلع الأساسية وعوامل الإنتاج كانت تحدَّد عملياً بقرارات إدارية . وفي بلدان أخرى، كانت النسب مختلفة. ففي عام ١٩٩٣، كانت نسبة الإعانات إلى إجمالي الدخل المحلي في رومانيا ٦,٣ في المائة؛ وفي سلوفينيا ٤,٨ في المائة؛ وفي بولندا ٣,٣ في المائة؛ وفي هنغاريا ٣,١ في المائة. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن بعض البلدان أعادت العمل ببعض الإعانات التي ألغيت قبل فترة قصيرة. وهكذا، فإن حكومة الاتحاد الروسي قرَّرت في شباط/فبراير ١٩٩٣ تثبيت أسعار مشتريات القمح بواقع ٠٠٠ ١٢ ألف روبل لكل طن، بوصف ذلك أساساً لتحديد حجم الإعانات المدفوعة لمنتجي القمح محسوبة على أساس الفرق بين سعر الشراء الفعلي في السوق والسعر الثابت المشار إليه أعلاه. وفي عام ١٩٩٣، قررت الحكومة الروسية أيضاً تقديم ٥٠٠ بليون روبل كإعانات لمربي الماشية ومنتجي منتجات الحيوانات الداجنة الأخرى.

٥٣ - ومع أن الإصلاحات الاقتصادية الجارية أدت بالفعل إلى تخفيض كبير في الإعانات في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن المرجح أن تتبعها تخفيضات أخرى في المستقبل المنظور، فإن تقديم الإعانات لا يزال عاملاً هاماً في تنظيم العملية الاقتصادية في عدد من الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق. ولذلك، فإنه لا يوجد، في سياق تجميع الحسابات القومية، خيار آخر سوى

استخدام نظم الأسعار والإعانات والضرائب المعمول بها في البلدان التي لم تغير الإصلاحات الوضع فيها بعد.

٥٤ - ووفقاً لنظام الحسابات القومية، فإن الإعانات "مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشاريع" (الفقرة ٧-٧١). وفي اجتماع مشترك عقده مؤخراً خبراء الحسابات القومية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا [٧]، اعتُرف بأن ربط الإعانات بمدفوعات حكومية من شأنه أن يجعل نطاق الإعانات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية متوقفاً بصورة خاصة على وحدات إعادة التصنيف إلى قطاعات أخرى غير الحكومة. وشعر المشاركون في الاجتماع بصورة عامة أنه سيكون لإعادة تصنيف القطاعات تأثير على نطاق الإعانات غير مرغوب فيه لأغراض التحليل وينبغي تجنبه قدر الإمكان. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي للتغيرات في التقسيم المؤسسي إلى قطاعات ولا لمعاملة مدفوعات الحكومة التي تدفعها دون مقابل أن تؤدي إلى تقلب مستوى إجمالي الناتج المحلي.

٥٥ - ويبين تحليل الإعانات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن جميع الإعانات تتصل عملياً بالمنتجات؛ ولا تشكل الإعانات الأخرى على الإنتاج سوى جزء قليل، حوالي ٢ إلى ٣ في المائة، من مجموع الإعانات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فضلاً عن ذلك، يتصل معظم جميع الإعانات على الإنتاج بالزراعة؛ ففي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، مثلاً، كانت أربعة أخماس جميع الإعانات في عام ١٩٨٩ متصلة بالمنتجات الزراعية. وكانت تقدم إعانات أخرى للتعدين والصناعات الثقيلة والإسكان والثقافة، وما إلى ذلك، وينبغي أن تعتبر هذه الاعانات أيضاً إعانات تتصل بالمنتجات. وكان هيكل الإعانات، في الاقتصادات الأخرى التي كانت تخطط مركزياً في السابق، مماثلاً؛ وكانت المنتجات الغذائية والزراعية والإسكان والعلاجات هي أهم المنتجات التي تتلقى الإعانات .

٥٦ - ويرد في الجدول ١-٧ مثال عددي ممثّل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تزيد فيها الإعانات على المنتجات عن الضرائب على المنتجات. لنفترض أن مبيعات الناتج النهائي تساوي ٥٠ وحدة وأن المنتج تلقى ١٠ وحدات إضافية كإعانة من الحكومة؛ وأن التكاليف بما فيها المدخلات الوسيطة (٣٠)، وتعويضات الموظفين (١٥) واهتلاك الأصول الثابتة (٥). الصيغتان البديلتان لتقييم المخرجات والقيمة المضافة بسعر المنتج أو بالسعر الأساسي المعروضتان في الجزء العلوي من الجدول ١-٧، تبينان أن اختيار طريقة التقييم يؤثر على القيمة المضافة وعلى الإعانات على المنتجات، ولكنه لا يؤثر على فائض التشغيل أو أي مكون آخر من مكونات القيمة المضافة. وإذا افترض أن المخرجات للاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي تنتجها صناعة واحدة وأنه لا توجد أية صناعات أخرى، وأنه لا توجد ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب مماثلة، فإن إجمالي الناتج المحلي الناتج في كلتا الحالتين سيكون واحداً، وذلك كما هو مبين في الجزء السفلي من الجدول.

٥٧ - كانت الممارسة الشائعة في الماضي هي أن تدفع الإعانات لا إلى منتجي السلع ولكن إلى منظمات التجارة والموزعين الآخرين. وكان هؤلاء يعوضون عن الخسائر التي يتكبدونها لأن الأسعار التي يبيعون بها أبقيت منخفضة بصورة مصطنعة في حين أن أسعار شراء المنتجات كانت أعلى بكثير. إلا أنّ ممارسة

الجدول ١-٧: التقييم البديل بأسعار المنتجين وبالأسعار الأساسية

	التقييم بأسعار المنتجين (الخيار الأول) (أ)	التقييم بالأسعار الأساسية (الخيار الثاني) (ب)
المخرجات	٥٠	٦٠
المدخلات الوسيطة	٣٠	٣٠
القيمة المضافة، إجمالي	٢٠	٣٠
تعويضات المستخدمين	١٥	١٥
الإعانات على الإنتاج، صافي	- ١٠	صفر
استهلاك رأس المال الثابت	٥	٥
فائض التشغيل، صافي	١٠	١٠

(أ) الخيار الأول : إجمالي الناتج المحلي = القيمة المضافة في إنتاج الناتج النهائي بأسعار المنتجين (٢٠ = ٥٠ - ٣٠) + القيمة المضافة في إنتاج المنتجات الوسيطة (٣٠) = ٥٠ .

(ب) الخيار الثاني: إجمالي الناتج المحلي = القيمة المضافة في إنتاج الناتج النهائي بالأسعار الأساسية (٣٠ = ٦٠ - ٣٠) + القيمة المضافة في إنتاج السلع الوسيطة (٣٠) + الإعانات على المنتجات (-١٠) = ٥٠ .

تقديم إعانات ضمنية على المنتجات الزراعية من خلال منظمات الشراء ليست الطريقة الوحيدة لتقديم الإعانات. فهناك عدد متزايد من الحالات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها بلدان رابطة الدول المستقلة، تقدم فيها الإعانات صراحة إلى المنتجين بغية إبقاء أسعار المنتجات الزراعية على نفس المستوى. ففي الاتحاد الروسي وأوزبكستان وبيلاروس وبعض البلدان الأعضاء الأخرى في رابطة الدول المستقلة، مثلاً، كثيراً ما تقدم الآن صراحة إعانات مباشرة إلى منتجي السلع الزراعية عندما تزيد تكاليف الإنتاج على الأسعار المخفضة التي يتلقاها المنتجون من الزبائن.

٥٨ - وقد يساعد المثال العددي المعروض في الجدول ١-٨ على إيضاح معاملة نظام الحسابات القومية للإعانات في هذه الظروف. وهذا المثال، الذي يركز على حالة تقدم فيها الإعانات إلى منظمات الشراء، يستند إلى بيانات توضيحية لثلاثة قطاعات، هي: القطاع الزراعي الذي ينتج منتجات زراعية، وقطاع الصناعات التحويلية الذي يستخدم المنتجات الزراعية كمدخلات وليس له استهلاك وسيط - ومن أجل التبسيط - قطاع التجارة الذي يشمل منظمات الشراء التي تُشترى وتوزع من خلالها جميع المنتجات الزراعية. ومخرجات الصناعات الثلاث معروضة بالأسعار الأساسية مستبعداً منها الضرائب على المنتجات مخصوماً منها الإعانات، وبالتالي فإن القيمة المضافة لكل صناعة تستبعد أيضاً الضرائب على المنتجات مخصوماً منها الإعانات. وعليه، فإن مخرجات الزراعة (٤٠٠) بالأسعار الأساسية هي القيمة التي تتسلمها المنشآت الزراعية من منظمات الشراء (التجارة). وتبيع منظمات الشراء هذه المخرجات بقيمة أقل من ذلك بكثير (٣٢٠) إلى صناعة تحويلية. وفي نفس الوقت، تتلقى إعانة قدرها ١٠٠ من الحكومة. وهذا يسفر عن مخرجات تجارة بالأسعار الأساسية (أي هامش تجارة) مقدارها ٢٠ = (٣٢٠ + ١٠٠ - ٤٠٠). ونظراً لأن مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية (٥٩٥) لا يعكس الإعانات المدفوعة إلى منظمات الشراء، فإنها يجب أن تقتطع من مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية بغية الحصول على إجمالي الناتج المحلي

بأسعار السوق، بعبارة أخرى ٤٩٥ =٥٩٥ - ١٠٠ . وفي الممارسة العملية، يحسب في العادة هامش ربح منظمات التجارة على أساس المعلومات عن التكلفة والأرباح التي تؤخذ من تقاريرها؛ ونظراً للطريقة التي تعامل وتقيد بها فنياً "فروق الأسعار" (يستخدم هذا المصطلح في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للإشارة إلى أنواع الإعانات هذه)، فإن تقديم الإعانة لا يؤثر على هامش الربح العادي لمنظمات التجارة. وفي هذه الظروف، لا توجد حاجة لإجراء تسوية صريحة لتأخذ في الاعتبار الإعانات المدفوعة بغية تقدير مخرجات منظمات التجارة بالأسعار الأساسية. إلا أن هذه التسوية تلزم إذا احتسبت المخرجات بوصفها الفرق بين سعر شراء السلع وسعر بيعها.

الجدول ١-٨: توضيح كيفية تقدير القيمة المضافة بحسب الصناعة، عندما تدفع الإعانات على المنتجات الزراعية إلى المنظمات التي تشتري المنتجات الزراعية

	الزراعة	الصناعات التحويلية	التجارة	المجموع
المخرجات بالأسعار الأساسية	٤٠٠	٦٠٠	٢٠	١ ٠٢٠
الاستهلاك الوسيط	١٠٠	٣٢٠	٥	٤٢٥
القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	٣٠٠	٢٨٠	١٥	٥٩٥
الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات				- ١٠٠
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق				٤٩٥

٥٩ - بصورة رئيسية، ما تقدم وصفه هو تأثير الإعانات على السعر. إلا أن للإعانات بعداً اجتماعياً أيضاً. فالأسعار المنخفضة، لا سيما السلع والخدمات الأساسية، شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية لمجموعات السكان الأقل حظاً. ولأغراض التحليل، من المهم التمييز بين الإثنين، ولذلك، فإن نظام الحسابات القومية يشتمل على مفهوم للإعانات كما هي معرفة أعلاه، ومفهوم للتحويلات الاجتماعية. ويتناول الفصل الرابع هذا التمييز، وهو الفصل الذي يناقش المعاملة المحاسبية للمنافع الاجتماعية، ويقدم (في الفرع باء-٤) عدة أمثلة على الحالات الحدية بين الإعانات والتحويلات الاجتماعية ويضع معايير عملية للتمييز بينهما.

٦٠ - وفي معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كانت الإعانات الأخرى على الإنتاج قليلة نسبياً، إن وجدت على الإطلاق. إلا أنه يجري إدخالها تدريجياً. وهكذا اعتمدت الحكومة الروسية في عام ١٩٩٣ تشريعاً توخى تقديم إعانات من الميزانية إلى المشاريع التي تستخدم المعوقين لتعويضها عن الخسائر المحتملة في الدخل. ومن حيث المبدأ، لا تشكل الإعانات الأخرى على الإنتاج سوى جزءاً صغيراً من جميع الإعانات على الإنتاج والواردات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتوجد أمثلة أخرى من هذا القبيل في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، حيث تشجع الحكومات المنتجين الزراعيين على استخدام أساليب الزراعة والحصاد التي تقوم على استخدام الماكينات وتتطلب استهلاك قدر كبير من الطاقة، وتدفع إعانات لتعويض التكلفة العالية التي تتكبدها هذه المشاريع نظراً للزيادات في أسعار الطاقة.

٦١ - وفي التمييز المشار إليه أعلاه بين الإعانات على المنتجات والإعانات الأخرى على الإنتاج، ينبغي إدراك أن الإعانات على المنتجات معرفة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بحيث تشمل الإعانات التي تقدم للتعويض عن الخسائر الكلية للمشاريع التي تتقاضى أسعاراً تقل عن تكاليف الإنتاج، بوصف ذلك سياسة اقتصادية واجتماعية حكومية متعمدة. ونظراً لأن صلة هذه الإعانات بالمنتجات ليست واضحة، فإن هذه المعاملة قد لا تكون مرضية تماماً للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبدلاً من ذلك، فإنها قد تحتاج إلى معاملة معدلة نوعاً ما، كتلك التي ورد وصفها في طبعة عام ١٩٧٠ من النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، [٨] التي خصصت فيها هذه الإعانات إلى الإعانات الأخرى على الإنتاج.

٦٢ - وتظهر أنواع خاصة من الإعانات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (وفي مقدمتها بلدان رابطة الدول المستقلة) تتصل بالقروض الأجنبية العينية التي تقدم إليها (أو ما يسمى بقروض السلع الأساسية). ويشير إليها صندوق النقد الدولي على أنها إعانات غير مباشرة. وبموجب الترتيبات القائمة، تقوم الحكومة التي تتلقى قرضاً عينياً (على هيئة حبوب أو وقود أو منتوج آخر) بتوفير السلع للمشاريع بأسعار منخفضة نسبياً، وهذا يسفر عن إيرادات تقل عن الالتزامات التي تحملتها الحكومة. والفرق هو الإعانة التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تقييم المخرجات بالأسعار الأساسية. ولنأخذ المثال التالي للتوضيح . لنفترض أن إيرادات الحكومة من بيع الحبوب التي حصلت عليها كقرض عيني من حكومات أخرى تبلغ ٥٠ ٠٠٠ (أي ٥٠ × ١ ٠٠٠ طن من القمح). إلا أن هذا المبلغ يقل عن الالتزام البالغ ٦٠ ٠٠٠ الذي تحملته الحكومة. والفرق هو الإعانة المعنية التي دفعت بصورة غير مباشرة إلى المشروع الذي ينتج الخبز من القمح. وينبغي إضافة هذه الإعانة إلى مخرجات المشروع الذي ينتج الخبز للحصول على قيمة المخرجات بالأسعار الأساسية. والسلع التي يجري الحصول عليها كقرض عيني يجب أن تقيد بوصفها واردات للبلاد. وينبغي توخي الدقة لضمان الاتساق في تقييم الواردات والاستهلاك الوسيط. وتنشأ الصعوبة في المعاملة المحاسبية للإعانات غير المباشرة عن كون التقارير المالية، في العادة، لا تشتمل على بيانات عن هذا التدفق. وإذا كانت هذه المبالغ كبيرة، فإن الأمر قد يستدعي إجراء استفسارات خاصة لتقدير قيمتها. ويؤمل أن تشتمل التقارير المالية في المستقبل على بيانات عن هذه الإعانات، وذلك كما أوصى صندوق النقد الدولي البلدان المعنية. ومن جهة أخرى، فإن أهمية القروض العينية الأجنبية قد تتلاشى في المستقبل.

باء - قضايا في تقدير مخرجات صناعات مختارة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٦٣ - هناك عدة حالات يتطلب فيها تطبيق تعاريف نظام الحسابات القومية وقواعده المحاسبية، المتصلة ببنود الإنتاج في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مواصفات إضافية. ويحدث هذا عندما يكون تحول توجه المؤسسات والآليات التي تحكم الإنتاج إلى الاقتصاد السوقي لم يكتمل بعد، وحيث تكون لا تزال محتفظة بالعديد من الخصائص المميزة للاقتصادات المخططة مركزياً. وهناك حالات أيضاً لا توفّر فيها المعلومات الإحصائية الموجودة عن الإنتاج جميع البيانات اللازمة لتجميع حسابات الإنتاج والسلع والخدمات المنصوص عليها في نظام الحسابات القومية، وقد تلزم المشورة بشأن كيف يمكن مواءمة نظام الحسابات القومية مع هذه الحالة. وترد في الفقرات أدناه مناقشة مفصلة لهذه القضايا بالنسبة لصناعات مختارة تشمل الزراعة والإنشاءات وخدمات البحث والتطوير وخدمات الإسكان والخدمات

الصحية. ويناقش في الفرع جيم -٢ من الفصل الخامس نطاق مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وخدمات التأمين. وفي مناقشة كل صناعة واردة أدناه، يولى اهتمام بتطبيق المعايير المتصلة بحدود الإنتاج ووحدة التصنيف والتمييز بين الأنشطة السوقية وغير السوقية، كما يولى الاهتمام أيضاً بجوانب التقييم، بما فيها تعريف الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات.

٦٤ - وقبل الدخول في مناقشة اكثر تفصيلاً للصناعات الأربع المذكورة أعلاه، يجري إبراز بعض المفاهيم العامة بشأن قياس الأنشطة السوقية:

(أ) تقاس مخرجات تجارة التجزئة وتجارة الجملة بهامش التجارة، الذي يحسب بصورة عامة بوصفه الفرق بين مبيعات السلع وقيمة السلع المشتراة لإعادة بيعها. بيد أنه يلزم إجراء تعديل يأخذ في الحسبان التغيرات في أسعار السلع التي تضاف إلى المخزون أو تسحب منه. ويرد شرح مفصل لهذا التعديل في الفصل الثاني (الفرع ألف -٣)؛

(ب) تقاس مخرجات النقل بإيجارات النقل أو تكاليف الشحن؛

(ج) تشمل مخرجات المطاعم والمقاهي قيمة ما تبيعه من غذاء وشراب وتبغ؛

(د) تعتبر مخرجات خدمات الوساطة المالية مساوية لفائض الدخل من الممتلكات الذي تلقاه الوسطاء الماليون (باستثناء الدخل من استثمار أموالهم الخاصة) زيادة على الفائدة التي دفعوها لدائنيهم. ولذلك، فإن هذه المخرجات تحسب بصورة غير مباشرة ويشار إليها بوصفها مخرجات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. ويرد شرح أكثر تفصيلاً للإجراءات التي يجب استخدامها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الفرع جيم -٢ من الفصل الخامس، الذي يتناول المعاملات في الأسواق المالية الناشئة؛

(هـ) تعتبر مخرجات الخدمات المالية المساعدة مساوية للتكاليف الفعلية التي تدفع نظير الخدمات؛

(و) تعتبر مخرجات التأمين مساوية لفائض مجموع إجمالي أقساط التأمين المكتسبة وصافي الدخل من استثمار احتياطيات التأمين الفنية على مجموع المطالبات المستحقة والتغيرات في الاحتياطيات الفنية (أنظر أيضاً الفرع جيم - ٣ من الفصل الخامس)؛

(ز) تحسب مخرجات صناديق المعاشات التقاعدية بنفس الطريقة التي تحسب فيها مخرجات شركات التأمين؛

(ح) تعتبر مخرجات المؤسسات التي تنظم اليانصيب مساوية لفائض الإيرادات على المدفوعات إلى رابحي اليانصيب؛

(ط) تعتبر مخرجات التأجير التشغيلي (تأجير ماكينة أو قطعة معدات لفترات محدودة تقل عن مجموع عمر الخدمة المتوقع للماكينة أو قطعة المعدات) مساوية للإيجارات التي يدفعها المستأجر للمؤجر؛

(ي) تعامل المخرجات الناتجة عن إعادة بيع أصول منتَجة موجودة بوصفها تكلفة نقل ملكية مشمولة ضمنياً في تكوين رأس مال القطاع المشتري؛

(ك) تعامل المخرجات الناتجة عن إعادة بيع أصول غير منتَجة موجودة بوصفها تكلفة نقل ملكية مشمولة صراحة في تكوين رأس المال (تحت بند منفصل).

٦٥ - في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشمل المخرجات الأخرى غير السوقية أيضاً قيمة الخدمات الاجتماعية والثقافية المجانية أو شبه المجانية التي تقدمها المشاريع لمستخدميها. والوحدات التي تنتج هذه الخدمات، وهي، على وجه التحديد، مؤسسات طبية ومراكز ثقافية وملاعب رياضية وبيوت استجمام، وما إلى ذلك، أقسام فرعية للمشاريع التي تتمتع بخصائص المؤسسات. ولذلك، فإن مخرجاتها تقيد في حسابات الإنتاج للصناعتين والقطاعين. وأساليب تقدير وتخصيص مخرجات هذه الخدمات، المصنفة بوصفها خدمات غير سوقية تنتجها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، لها معاملة خاصة في نظام الحسابات القومية. وستناقش هذه بالتفصيل في الفصل الرابع (الفرع جيم - ٢).

١ - قياس المخرجات الزراعية، بما في ذلك الخدمات الزراعية

٦٦ - التعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المتصلة بقياس المخرجات الزراعية (نظام الحسابات القومية الفقرات ٦-٩٤ إلى ٦-١٠٠) تنطبق من حيث المبدأ على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إلا أن هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى إيضاح.

٦٧ - في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تحسب مخرجات الزراعة على أساس إجمالي، أي أنها تشمل البذور والأعلاف والمنتجات الأخرى التي تنتج للاستهلاك الوسيط الخاص. ويعرف هذا المفهوم أحياناً بإجمالي المخرجات. وهذه الطريقة مستخدمة في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، كما أنها مستخدمة أيضاً في عدد من بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مثل بلغاريا وهنغاريا وغيرهما. ومن حيث المبدأ، لا ينبغي لاستبعاد الإنتاج للاستهلاك الوسيط الخاص ولاشتقاق أرقام مخرجات تتسق مع تعاريف نظام الحسابات القومية أن تشكل مشاكل فنية خطيرة بالنسبة لمعظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لأنها تجمّع على أساس سنوي جداول عرض واستخدام من نوع (مبين في الجدول ١-٩) تحدَّد فيه على حدة أهم السلع أو مجموعات السلع الأساسية الزراعية. وحيث أن الجداول تشتمل على تقسيم للاستهلاك الوسيط بحسب منشأ السلع، يمكن اشتقاق أرقام مخرجات لا تشمل الإنتاج للاستهلاك الوسيط الخاص. ومرت معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتجربة من هذا النوع من تكييف أرقام المخرجات لدى تجميعها بيانات في إطار المقارنات الدولية للإنتاج الزراعي التي كانت تعقدها بصورة منتظمة في الماضي في إطار اللجنة الإحصائية الدائمة التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادي. واستبعاد الإنتاج للاستهلاك الوسيط الخاص من المخرجات ومن مجموع الاستهلاك الوسيط كليهما لا يؤثر بالطبع على قياس القيمة المضافة.

٦٨ - من جهة أخرى، فإن قياس المخرجات الزراعية على أساس إجمالي قد يكون له بعض المسوّغات. فعلى سبيل المثال، قد يكون المفهوم الإجمالي مفيداً لإعداد جداول المدخلات والمخرجات. ثانياً، لن يتأثر مفهوم الإجمالي بعمليات اندماج أو تقسيم المشاريع الزراعية التي ستحدث في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتالي، فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي ستجد من الصعب عليها الحصول على البيانات الموثوقة اللازمة لاشتقاق المخرجات، مستبعداً منها استهلاكها الوسيط المنتَج ذاتياً، يمكنها أن تواصل تجميع أرقام الإنتاج على أساس إجمالي، على الأقل أثناء الفترة الانتقالية. وباستخدام النهج الإجمالي، يمكن للبلدان أن تستند إلى التوصيات الواردة في دليل المحاسبة الزراعية الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة [٩]، والذي يصف عملية الإنتاج الزراعي بالكامل ويقيم الصلات مع الإحصاءات الزراعية التقليدية (المساحة المبذورة، الكميات المحصودة، متوسط الغلال).

الجدول ١-٩: توريد السلع الزراعية وتصريفها

	الموارد
١ -	مخزونات السلع في بداية الفترة
٢ -	المخرجات
٣ -	مشتريات السلع
٤ -	المقايضة
٥ -	الأجور العينية
٦ -	مجموع الموارد
	الاستخدامات
٧ -	المبيعات
٨ -	المقايضة
٩ -	الأجور العينية
١٠ -	الاستهلاك الوسيط، ومنه
	أ - الإنتاج للحساب الخاص
	ب - المشتريات
	ج - المقايضة
١١ -	الاستهلاك النهائي، ومنه
	أ - الإنتاج للحساب الخاص
	ب - المشتريات
	ج - المقايضة
١٢ -	الخسائر
١٣ -	المخزونات في نهاية الفترة

ملاحظة: تتكون أنواع الحيازات مما يأتي: المزارع المملوكة للدولة، المزارع التعاونية، المزارع الخاصة، حواكير الأسر المعيشية الجانبية.

٦٩ - فضلاً عن ذلك، فإن تجميع جداول العرض والاستخدام المشار إليها أعلاه يتطلب معالجة كمية معلومات كبيرة ومتنوعة جمعت من مصادر مختلفة: سجلات المشاريع المعنية، وسجلات الشراء وسجلات منظمات التجارة، ودراسات استقصائية بالعينة للمبيعات في الأسواق الحرة، ودراسات استقصائية لميزانيات الأسر المعيشية، وما إلى ذلك. وفي السنوات الأخيرة، أصبح تجميع الجداول أكثر صعوبة وتكلفة، وخفّض البرنامج في بعض البلدان.

٧٠ - وكما هو واضح من مخطط الجدول ١-٩، فإن مخرجات الزراعة محددة قبل اقتطاع خسائر المحاصيل الزراعية التي جرى تكبدها أثناء التخزين والنقل. وإذا كانت الخسائر المشار إليها مدخلات مشتراة، فإنها تعامل بوصفها استهلاكاً وسيطاً. وكما هو موضح في مرفق هذا المنشور، المتعلق بالصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي، عوملت الخسائر في نظام الناتج المادي بصورة مختلفة مقارنة بمعاملتها في نظام الحسابات القومية، وبالتالي فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي لا تزال تستخدم نظام الناتج المادي، قد يتعين عليها إجراء تعديلات. وفي الحالات التي تتوفر فيها بيانات موثوقة عن المحصول، فإن المخرجات الزراعية يمكن أن تقدر على أساس مصادر المعلومات هذه ولا حاجة إلى تعديلات لتأخذ الخسائر في الحسبان. بيد أنه نظراً لأن المخرجات في العديد من الحالات في حالة الفواكه والمنتجات الحيوانية، مثلاً - تشتق من بنود أخرى في الجدول (من المبيعات مثلاً) فإن هناك حاجة لمختلف التعديلات.

٧١ - كما أن بعض الإيضاحات لازمة أيضاً بالنسبة لقياس إنتاج الماشية على أساس ميزاني إنتاج واستخدام الماشية، كما هو مبين في الجدول ١-١٠؛ وتقوم بلدان عديدة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتجميع هذين الميزانين. ويوجد احتمالان لحساب مخرجات الماشية على أساس البيانات الواردة في الميزان. ينطوي الاحتمال الأول على اقتطاع بنود الإمداد ذات الصلة، وهي على وجه التحديد المخزونات الافتتاحية والمشتريات والبنود التي أعيد تصنيفها، من مجموع استخدام الحيوانات المصنفة مخزونات. وينطوي الاحتمال الثاني على أخذ مجموع (أ) التغيرات في مخزونات الحيوانات، المصنفة مخزونات وأصول ثابتة على حد سواء، و (ب) التي ذبحت في المزرعة و (جيم) صافي مبيعات الحيوانات المقيدة في الميزان بوصفها مخزونات وأصولاً ثابتة. وهنا يعني "صافي المبيعات" جميع ما باعه المنتجون مخصوماً منه مشترياتهم للتربية والتسمين، مستبعداً منها المشتريات للذبح. وينبغي أن يلاحظ أن البنود التي يعاد تصنيفها تلغي بعضها بعضاً في حساب مجموع مخرجات الاقتصاد ككل.

٧٢ - تستحق معاملة الخدمات الزراعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بعض التوضيح أيضاً. فأثناء الـ ٢٠ سنة الماضية، كانت منهجية التعامل مع الخدمات الزراعية، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية الدائمة التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادي، تقترب تدريجياً من معايير الأمم المتحدة بصيغتها المحددة في نظام الحسابات القومية. بيد أن العديد من الاقتصادات المخططة مركزياً لم تطبق عملياً مبادئ مجلس التعاضد الاقتصادي التوجيهية. وفي الحقيقة، نتيجة لتباين الوظائف التنظيمية لهذه الخدمات، اعتمدت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشكيلة من طرق التعامل مع الخدمات، مما أثر على إمكانية مقارنة المخرجات والقيمة المضافة في ما بينها. وتراوحت ممارسات البلدان من استبعاد الخدمات الزراعية من قياس المخرجات الزراعية إلى إدراج خدمات زراعية مختارة فقط. وكان هناك تباين أيضاً بين البلدان في توزيع الخدمات الزراعية على مختلف بنود التصريف.

الجدول ١-١٠: ميزان إنتاج واستخدام الماشية

	الماشية المدرجة في المخزونات			الماشية المدرجة في الأصول الثابتة		
	العدد	السعر	القيمة	العدد	السعر	القيمة
١ - المخزونات الافتتاحية						
٢ - الإنتاج						
٣ - المشتريات						
٤ - الماشية المعاد تصنيفها من مجموعات أخرى						
٥ - مجموع الإمداد						
٦ - المبيعات						
٧ - الماشية التي ذبحت في المزرعة						
٨ - الماشية المعاد تصنيفها إلى مجموعات أخرى						
٩ - المخزونات الختامية						
١٠ مجموع الاستخدام						

٧٣ - وفي نظام الحسابات القومية، تعرّف مخرجات الزراعة بحيث تشمل الخدمات الزراعية المقدمة على أساس التعاقد أو على أساس أجر. ويرد وصفها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث، تحت عنوان "أنشطة الخدمات الزراعية وخدمات تربية الحيوان، عدا خدمات الصحة البيطرية". وتشتمل الخدمات الزراعية على أنشطة من قبيل توفير الآلات الزراعية مع سواقين، وهي أنشطة تستهدف تحسين إمكانية نمو المنتجات الزراعية وحماية المحصول من الأمراض والحشرات، وخدمات الحصاد، وتحضير المحصول للأسواق بما في ذلك تنظيفه وتجفيفه وتعبئته، وإعداد الأرض للزراعة، وما إلى ذلك.

٧٤ - ويضطلع بهذه الأنشطة في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مزارع عادية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج السلع الزراعية. وإذا كان هذا هو الحال، فإنه ينبغي أن ينظر إليها بوصفها أنشطة مساعدة لا تحتسب لها أية مخرجات. ولكن إذا قدمت الخدمات الزراعية على أساس تعاقدي فإنها يجب أن تضاف إلى مخرجات الزراعة. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشمل الأخيرة في العادة زراعة البذور والرش باستعمال الطائرات والتلقيح الصناعي وفحص القطعان، وما إلى ذلك. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كثيراً ما تقوم منظمات حكومية تمول من الميزانية بتقديم خدمات زراعية، مثل تشغيل نظم الري للأغراض الزراعية وفحص محطات الخدمات، وما إلى ذلك، مجاناً. وينبغي إدراج مخرجات هذه الخدمات في قياس مخرجات الزراعة. ونظراً لأن هذه المخرجات غير سوقية، فإنها يجب أن تقيم بسعر التكلفة وأن تخصص إلى إنفاق الحكومة عموماً على الاستهلاك النهائي بدلاً من تخصيصها إلى الاستهلاك الوسيط لمنتجي الأغذية الزراعية، الذين قد يستفيدون من هذه الخدمات.

٧٥ - وينبغي أن يلاحظ أنه في حين أن من المرجح أن تقيد معظم المخرجات الزراعية في حساب الإنتاج إما للمؤسسات غير المالية أو للأسر المعيشية، فإن خدمات المخرجات الزراعية غير السوقية ينبغي أن تقيد في حساب الإنتاج للحكومة العامة. ومع أخذ بعض الخصائص في الحسبان لدى قياس وتخصيص مخرجات الخدمات الزراعية، قد يكون من المفيد تجميع حساب إنتاج منفصل للخدمات الزراعية.

٧٦ - وتُقيَّم مخرجات الزراعة وفقاً للقواعد العامة التي نوقشت أعلاه. وبصورة عامة، تحسب بوصفها مجموع المبيعات والتغيرات في مخزونات السلع الجاهزة ولكنها لم تبع والتغيرات في العمل قيد الإنجاز. وفي الظروف التي تتسم بتضخم مرتفع، من الضروري إزالة مكاسب الاقتناء من تقديرات التغيرات في مخزونات السلع الجاهزة والعمل قيد الإنجاز.

٧٧ - حساب التغير في العمل قيد الإنجاز ضروري في الزراعة. وقد تجمعت لدى الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق بعض الخبرة في هذا الميدان. بيد أن تقييم هذا التدفق في الظروف التي تتسم بتضخم مرتفع قد يثير مشاكل معينة. وبصورة عامة، يمكن تقدير التغير في العمل قيد الإنجاز بوصفه الفرق بين الإضافات إلى العمل قيد الإنجاز أثناء الفترة المحاسبية مقيمة بالأسعار السائدة وقت الإضافة، مخصوماً منها المسحوبات أثناء نفس الفترة مقيمة بالأسعار السائدة وقت السحب. ومن المستصوب حساب التغييرات في العمل قيد الإنجاز على أساس كل ربع سنة والحصول على أرقام سنوية بجمع مجموع التغيرات في أرباع السنة. وتقيَّم عادة بسعر التكلفة في حسابات الأعمال التجارية، وهي الحسابات التي توفر بيانات أولية لتقدير الأعمال قيد الإنجاز. إلا أن نظام الحسابات القومية يوصي بتقييم الأعمال قيد الإنجاز بأسعار تشمل جزءاً مقابلاً من فائض التشغيل. وللحصول على هذا التقييم للأعمال قيد الإنجاز، يقترح تطبيق نسبة فائض التشغيل إلى تكاليف السلع الجاهزة. ومن الناحية العملية، يتعين حساب التغير في الأعمال قيد الإنجاز على أساس نهج مبسط، أي بوصفه الفرق بين قيم الأعمال قيد الإنجاز في نهاية وبداية الفترة المحاسبية، محولاً إلى متوسط الأسعار في هذه الفترة. ويرد وصف طريقة تقييم المخزونات بمتوسط أسعار الفترة في الفصل الثاني (الفرع ألف-٣).

٢ - مخرجات الإنشاءات ومعاملة الإصلاحات الرأسمالية

٧٨ - تشير مخرجات الإنشاءات إلى حجم الإنشاءات وترميم المباني والإنشاءات، التي يضطلع بها على أساس تعاقدي أو للحساب الخاص. وتشمل على وجه الخصوص ما يلي:

(أ) قيمة الإنشاءات وأعمال التركيب؛

(ب) قيمة الاستكشافات الجيولوجية وأعمال الحفر؛

(ج) قيمة العمل المتوقع المتصل بمشاريع إنشاءات محددة؛

(د) قيمة أعمال الري والتحسينات؛ وقيمة أعمال تحسينات الأراضي؛

(هـ) الإصلاحات الرأسمالية للمباني والإنشاءات؛

(و) الإصلاحات الجارية للمباني المضطلع بها على أساس تعاقدي؛

(ز) قيمة المساكن التي تبنى للحساب الخاص.

٧٩ - لدى حساب مخرجات الإنشاءات، من المهم ملاحظة أن قيمة الأعمال التي ينفذها مقاول من الباطن لحساب المقاول الرئيسي تعتبر استهلاكاً وسيطاً بالنسبة للمقاول الرئيسي. وهذه المعاملة تختلف عن معاملة نظام الناتج المادي في الماضي، التي كانت تجمع فيها توريدات الخدمات بين المقاول من الباطن والمقاول الرئيسي؛ وإن كان هذا لا يؤثر على القيمة المضافة. بيد أن تجربة تطبيق نظام الحسابات القومية توحي بأن من الضروري تنفيذ التجميع بدقة. ولذلك، فإن تطبيق توصيات نظام المحاسبة القومية أسهل عملياً من اتباع ممارسات نظام الناتج المادي التي كانت تستخدم في الماضي.

٨٠ - والإصلاحات الرأسمالية معرَّفة في نظام الحسابات القومية في الفقرات ١٠-٤٥ إلى ٥٠-١٠ . وينبغي أن يلاحظ لدى معاملة الإصلاحات أن صناعة الإنشاءات تشمل من حيث المبدأ الإنشاءات الرأسمالية الجديدة والإصلاحات الرأسمالية والإصلاحات الجارية. وتعامل الإصلاحات الرأسمالية بوصفها مخرجات إنشاءات وجزءاً من تكوين رأس المال؛ وينبغي للإصلاحات الجارية أن تعرف بوصفها مخرجات إنشاءات وأن تعامل بوصفها استهلاكاً وسيطاً. ولدى تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية على هذه النقطة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن الإصلاحات الجارية كثيراً ما يضطلع بها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفها نشاطاً مساعداً يقوم به مالكو المباني أو الأصول الأخرى التي تحتاج إلى إصلاح.

٨١ - وفي بعض الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، اشتملت معدلات الاهتلاك الرسمية التي حددتها الحكومة على علاوة للإصلاحات الرأسمالية. وفي بلدان أخرى، لا تشتمل معدلات الاهتلاك المحددة صراحة على علاوة للإصلاحات الرأسمالية، إلا أنها قد تشتمل عليها ضمناً. ومن جهة أخرى، يوجد دليل على أن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تسقط التمييز في حسابات الأعمال التجارية بين الإصلاحات الجارية والإصلاحات الرأسمالية؛ وفي هذه البلدان، تعامل جميع الإصلاحات على أنها إصلاحات جارية وتدرج في تكلفة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، قررت حكومة الاتحاد الروسي في عام ١٩٩١ إدراج تكاليف جميع أنواع الإصلاحات في تكلفة الإنتاج، ولا يزال هذا القرار نافذاً. وفي هذه الظروف، من الضروري تحديد الإنفاق على الإصلاحات الرأسمالية وإعادة تخصيصها من الاستهلاك الوسيط إلى تكوين رأس المال. وإعادة تخصيص تكاليف الإصلاحات الرأسمالية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً لدى تعديل أرقام استهلاك رأس المال الثابت لأن الإصلاحات الرأسمالية المشمولة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ينبغي اهتلاكها أيضاً. ومن جهة أخرى، فإن حسابات الأعمال التجارية في بلدان أخرى، مثل هنغاريا، تحدد الإصلاحات الرأسمالية على حدة، وفي هذه الحالات لا داعي لمعاملة خاصة.

٨٢ - وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي قامت مؤخراً بإعادة تقييم مخزونات الأصول الثابتة، قد تجد نفسها في وضع أفضل لحساب استهلاك رأس المال الثابت. فبمساعدة طريقة الجرد المستمر والبيانات السنوية عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في الأسعار ستتمكن من تقدير معدلات الاهتلاك الضمنية بمقارنة آخر تقييم لمخزونات الأصول الثابتة مع القيد السابق لمخزونات هذه الأصول. بيد أن مستخدمي البيانات الرسمية عن تقييم مخزونات الأصول الثابتة، حتى البيانات التي

حُصل عليها من خلال إعادة تقييم الأصول، ينبغي أن يتنبهوا إلى أن عمليات التقييم الرسمية قد لا تتطابق بالضرورة مع عمليات تقييم الأصول الثابتة الموصى بها في نظام الحسابات القومية.

٣ - حساب وتخصيص مخرجات البحث والتطوير

٨٣ - في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن تجميع الوحدات التي تشارك في أنشطة البحث والتطوير في المجموعات التالية:

(أ) وحدات تمول من الميزانية مملوكة للحكومة أو خاضعة لسيطرتها؛

(ب) وحدات ذاتية التمويل مملوكة للحكومة أو خاضعة لسيطرتها؛

(ج) مؤسسات خاصة؛

(د) منشآت تابعة لمشاريع أو منظمات نشاطها الرئيسي ليس البحث والتطوير.

٨٤ - علاوة على ذلك، فإن خدمات البحث والتطوير يمكن أن تنتج بوصفها مخرجات ثانوية لمنشآت (مشاريع) مخرجاتها الرئيسية ليست خدمات بحث وتطوير.

٨٥ - مخرجات الوحدات الممولة من الميزانية، التي تموّل نفقاتها بصورة رئيسية من مخصصات من ميزانية الدولة، ينبغي أن تقيَّم بسعر التكلفة بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت. فمخرجات هذه الوحدات بعد اقتطاع المبيعات بأسعار غير مهمة اقتصادياً، ينبغي أن تخصص إلى إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي.

٨٦ - ومخرجات الوحدات ذاتية التمويل المملوكة للحكومة ينبغي أن تقيَّم بالأسعار الأساسية أو بأسعار المنتجين وأن تخصص إلى الاستهلاك الوسيط للوحدات التي اشترت الخدمات المعنية. وكما لوحظ أعلاه، من المهم التمييز بين ما يسمى بالوحدات ذات التمويل الذاتي الصوري والوحدات ذات التمويل الذاتي الحقيقي؛ ففي الحالة الأولى، تعتبر المخرجات مساوية للتكاليف وتخصص إلى إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. ومخرجات المؤسسات الخاصة مخرجات سوقية وينبغي أن تقيَّم وفقاً لذلك. وبعض الوحدات التي تمارس أنشطة البحث والتطوير قد يكون لها طابع كيان غير تجاري ولكنها عملياً تبيع مخرجاتها في السوق. وينبغي أن تقيَّم هذه المخرجات بالأسعار الأساسية أو بأسعار المنتجين.

٨٧ - منشآت البحث والتطوير التابعة لمشاريع نشاطها الرئيسي ليس البحث والتطوير، مثل وحدات البحث التابعة لمشاريع صناعية، يمكن أن تعرف بوصفها منشآت منفصلة إذا كانت تبيع خدماتها أو توردها إلى منشآت أخرى في نفس المشروع. وإذا كانت تبيع خدماتها إلى مشاريع أخرى فيجب أن تقيَّم مخرجاتها بالأسعار الأساسية أو بأسعار المنتجين، وأن تدرج في الاستهلاك الوسيط للمشاريع التي تشتري هذه الخدمات. ولكن إذا كانت تورد خدماتها إلى منشآت أخرى في نفس المشروع، فإنه يجب، لأسباب عملية، أن تعتبر المخرجات مساوية للتكاليف، وربما لزم اعتماد بعض الأعراف لتخصيص هذه المخرجات، إذا كان المشروع يتكون من بضع منشآت.

٨٨ - خدمات البحث والتطوير، التي تشكل مخرجات ثانوية لمنشآت مخرجاتها الرئيسية ليست البحث والتطوير، تعتبر، كقاعدة عامة، مخرجات سوقية. وهذه المخرجات، بالإضافة إلى المخرجات الرئيسية للمنشأة، تخصص إلى المستخدمين. بيد أنه في بعض الحالات، عندما تجمّع جداول المدخلات والمخرجات على أساس فرادى السلع الأساسية ، يلزم إعادة تخصيص المنتجات الثانوية من الصناعة التي أنتجتها فعلاً إلى الصناعة التي تختص بإنتاج هذه المنتجات.

٨٩ - وينبغي ملاحظة أن بعض مؤسسات البحث قد ترخص منتجين آخرين لاستخدام نتائج أبحاثها ببيع براءات الاختراج والتراخيص. وتعتبر براءة الاختراع أصولاً غير منتَجة غير ملموسة. بيد أن المدفوعات تعامل بوصفها تكاليف خدمات يقدمها المالك (نظام الحسابات القومية، الفقرات ٦-١٤٦ و ١٠-٨ و ١٣٠-١٠).

٩٠ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مثل الاتحاد الروسي وسائر البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ينبغي ملاحظة أن بعض نفقات المشاريع على البحث والتطوير تموَّل من صناديق مركزية تديرها وزارات ولا تدرج في تكاليف الإنتاج، التي هي نقطة البداية لحساب الاستهلاك الوسيط. وتُنشأ صناديق البحث والتطوير التي تديرها الوزارات بمساعدة مساهمات تقدمها المشاريع إلى هذه الصناديق. ويستخدم ترتيب البحث والتطوير المركزي لحفز أنشطة البحث والتطوير بواسطة المشاريع، ولتوزيع هذه الأنشطة على نحو أكثر مساواة بين مختلف أنواع المخرجات والمنتجين. وفي حين أن المساهمات تقيد بوصفها جزءاً من تكلفة الإنتاج، فإنه لا يمكن اعتبارها نفقات فعلية على البحث والتطوير. ولذلك، ينبغي إجراء تعديلات خاصة على الاستهلاك الوسيط ليأخذ في الحسبان النفقات الفعلية على أنشطة البحث والتطوير الممولة من الصناديق المركزية للوزارات. وتقدم تقارير الصناديق المركزية، التي تمول البحث والتطوير، إلى الوزارات ويمكن استخدامها للحصول على البيانات اللازمة. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تعامل مساهمات المشاريع المدفوعة إلى الصناديق المركزية إما بوصفها ضرائب أخرى على الإنتاج أو بوصفها تحويلات أخرى، ويجب أن يقيد التدفق من الصناديق المركزية إلى المشاريع إما بوصفه إعانات أخرى تتصل بالإنتاج أو بوصفه تحويلات أخرى، على التوالي . والأخذ بأحد هذين الخيارين من شأنه أن يؤثر على توزيع الدخول الأولية بين القطاعات. وفي ضوء الغرض من الترتيب، فإن الخيار الثاني، الذي يعامل التدفقات بوصفها تحويلات جارية أخرى، قد يكون أكثر يسراً.

٤ - تقييم مخرجات خدمات الإسكان

٩١ - من حيث المبدأ، يمكن حساب إجمالي مخرجات الإسكان بضرب عدد المساكن (مصنفة حسب الفئة) بقيمة الإيجارات ذات الصلة. إلا أن هذه الطريقة تهمل تنوع الترتيبات المؤسسية الموجودة في صناعة الإسكان في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد كانت خدمات الإسكان في الماضي، ولا تزال نشاطاً يتلقى إعانات في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الماضي، ظهرت مشكلة تقييم خدمات الإسكان على نطاق محدود لأن هذه الخدمات كانت تعتبر نتيجة لنشاط في المجال غير المادي. وظهرت المشكلة إلى حد كبير في البلدان التي شاركت في برنامج المقارنات الدولية أو قامت بتجميع أرقام عن مجموع استهلاك السكان. وفي الحالة الأولى، قيِّم استهلاك خدمات الإسكان بسعر التكلفة، وفي الحالة الأخيرة، اختلفت طرق التقييم من بلد إلى آخر. ويوفر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أساساً مفاهيمياً لتقييم الأنشطة التي تتلقى إعانات بصورة عامة، وهذا ينطبق على خدمات الإسكان أيضاً. ومع ذلك، فإن بعض الإيضاحات الإضافية قد تكون مفيدة نظراً لأهمية هذه الخدمات.

٩٢ - تقييم مخرجات خدمات الإسكان في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتوقف إلى حد كبير على طريقة تنظيم هذه الخدمات وتمويلها وتقديمها إلى المستخدمين. وتوجد تباينات عديدة من هذه الناحية بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بل وحتى داخل كل بلد. ففي تشيكوسلوفاكيا السابقة في عام ١٩٨٨، مثلاً، وفقا لتقديرات البنك الدولي، كانت ٢٥ في المائة من الوحدات السكنية مملوكة للدولة و ٢٠ في المائة تعاونيات و ٤٦ في المائة مملوكة ملكية خاصة وحوالي ٩ في المائة مملوكة لمشاريع. وتوجد تباينات في المعاملة (يجري تناولها أدناه) تتوقف على ما إذا كانت الوحدات السكنية (أ) مملوكة لحكومة محلية، أو (ب) مملوكة لمشاريع أو منظمات أو وكالات حكومية، أو (ج) مملوكة لتعاونيات، أو (د) مملوكة ملكية خاصة، أو (هـ) مملوكة لساكنيها.

٩٣ - في معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تغطي إيجارات البيوت المملوكة لحكومة محلية حوالي ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من التكلفة. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه النسبة ستزداد زيادة ملحوظة في المستقبل القريب، ويوجد بالفعل دليل من نوع ما على أن هذا آخذ في الحدوث فعلاً في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن تعامل وحدات الإسكان المعنية معاملة المنتجين السوقيين وينبغي أن تخصص إلى الشركات غير المالية. ويفضل أن تقيَّم مخرجاتها بالأسعار الأساسية (أو كبديل، بأسعار المنتجين)؛ واستهلاك هذه الخدمات يساوي الإيجار الفعلي المدفوع نظير هذه الخدمات. والتقييم بالأسعار الأساسية يعني ضمناً أن الإعانات ستضاف إلى الإيجارات. وهذا التقييم من شأنه أن يكفل قياساً أكثر معقولية للقيمة المضافة في هذا القطاع. وللتوضيح، أنظر المثال العددي في الجدول ١-١١، الذي يفترض أن تكلفة خدمات الإسكان ٨٠، منها ٣٠ استهلاك وسيط، و ٤٥ تعويضات للموظفين، و ٥ استهلاك لرأس المال الثابت، والإيجار المدفوع ٤٠؛ نتيجة لذلك، هناك إعانة مقدارها ٤٠ . وقيمة المخرجات بالأسعار الأساسية ٨٠ والقيمة المضافة ٥٠ وقيمة المخرجات بأسعار المشترين ٤٠ والقيمة المضافة ١٠ . وهكذا، فإنه لا يوجد في حالة استخدام أسعار المنتجين تباين بين تقييم المخرجات واستهلاك الخدمات، في حين أن استخدام الأسعار الأساسية يؤدي إلى نشوء تباين وينبغي أن تضاف الضرائب على المنتجات (مخصوماً منها الإعانات) للحصول على إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، وذلك كما هو مبين أعلاه (الفرع ألف -٢).

الجدول ١-١١: مثال توضيحي على تقييم خدمات الإسكان بالأسعار الأساسية وبأسعار المنتجين

		التقييم بالأسعار الأساسية	التقييم بأسعار المنتجين
١ -	المخرجات	٨٠	٤٠
٢ -	الاستهلاك الوسيط	٣٠	٣٠
٣ -	القيمة المضافة، إجمالي	٥٠	١٠
٤ -	استهلاك رأس المال الثابت	٥	٥
٥ -	تعويضات المستخدمين	٤٥	٤٥
٦ -	الضرائب على المنتجات، مخصوماً منها الإعانات	صفر	-٤٠
٧ -	فائض التشغيل	صفر	صفر

٩٤ - وفي حالة المساكن التي تملكها الدولة والعمارات السكنية المكونة من شقق في بعض البلدان، فإن الإيجار الذي يدفعه السكان إيجار رمزي من الناحية العملية. ففي الصين، على سبيل المثال، يسكن معظم الناس في مساكن تملكها الدولة ويدفعون عشر التكلفة فقط، بما في ذلك الصيانة والإصلاحات الجارية والاهتلاك (أنظر تقرير البنك الدولي عن "الصين، نظام إحصائي يمر بمرحلة انتقالية" (١٩٩٢)). وبموجب هذه الترتيبات، ينبغي أن تعتبر خدمات الإسكان خدمات غير سوقية وينبغي أن تقيَّم مخرجاتها بسعر التكلفة. وينبغي أن يخصص الإيجار الفعلي الذي يدفعه السكان إلى إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، وينبغي أن يعامل الفرق بين المخرجات مقيمة بسعر التكلفة والإيجار الحقيقي المدفوع بوصفه إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. بيد أن تكلفة خدمات الإسكان بالكامل ستدرج في النهاية في الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية. ويتحقق هذا من خلال تحويل اجتماعي عيني من الحكومة إلى الأسر المعيشية.

٩٥ - وفي هنغاريا، تعتبر مخرجات وحدات الإسكان الحكومية مخرجات غير سوقية وتقيَّم بسعر التكلفة. والإيجار الذي يدفعه الساكنون، والذي لا يزال منخفضاً، يعامل بوصفه مبيعات خدمات بأسعار غير هامة اقتصادياً. وتُقتطع هذه الإيجارات للحصول على إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي.

٩٦ - وتحدث حالة أخرى عندما تكون وحدات الإسكان مملوكة لمشاريع. وعندما يكون الإيجار في هذه الظروف اسمياً، فإن منتجي خدمات الإسكان يجب أن يعاملوا بوصفهم منتجين غير سوقيين وينبغي أن تقيَّم مخرجاتهم بسعر التكلفة. ومعاملة خدمات الإسكان في هذه الحالة ينبغي أن تكون مماثلة لمعاملة الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها، بعبارة أخرى، وحدات مستقلة مكونة من مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، وينبغي أن تحتسب كما هو مبين في الفصل الرابع (الفرع جيم -٢).

٩٧ - وحدات الإسكان المملوكة لتعاونيات ينبغي أن تعتبر وحدات إنتاج سوقية وينبغي أن تقيَّم مخرجاتها بالأسعار الأساسية أو بأسعار المنتجين. وينبغي أن تخصص التعاونيات إلى قطاع الشركات غير المالية.

٩٨ - وتعتبر مخرجات المساكن المملوكة ملكية خاصة المؤجرة مساوية للإيجار الفعلي المدفوع نظير الخدمة. وعدد هذه المساكن يزداد باطراد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتقدم تحويل الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص.

٩٩ - وإذا كانت وحدات الإسكان مملوكة لمؤسسة تموَّل من الميزانية، كوزارة المالية مثلاً، فمن المرجح أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة وأن تعتبر منتجاً لخدمات غير سوقية نظراً لأن الإيجار الذي يدفعه الساكنون لا يغطي سوى جزء صغير من التكاليف. وفي هذه الحالة، يقيد الإيجار المدفوع بوصفه إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، بينما يقيد الفرق بوصفه إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. ولكن إذا كانت هذه الوحدات تقدم خدمات سوقية فإنها ينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات غير المالية وأن تقيَّم بالأسعار الأساسية (أو بأسعار المنتجين).

١٠٠ - أخيراً، تقيَّم خدمات الإسكان التي ينتجها الساكنون المالكون بأسعار وحدات سكنية مماثلة. إلا أن تطبيق هذا النهج عملياً قد يكون صعباً. ففي العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يوجد جزء

كبير من المساكن التي يسكنها مالكوها في مناطق ريفية أو شبه ريفية، وبالتالي يصعب إيجاد سوق إيجارات مناسبة للمقارنة لتحتسب الأسعار على أساسها. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي استخدام نهج سعر التكلفة. ولاحتساب قيمة خدمات الإسكان التي يقدمها المالكون الساكنون، ينبغي تقدير استهلاك رأس المال الثابت والنفقات على الإصلاحات الجارية والتأمين وضرائب المباني.

١٠١ - وتشمل قيمة خدمات الإسكان المحتسبة التي ينتجها المالكون الساكنون، من حيث المبدأ، الخدمات المقدمة لصيانة بيوت قضاء الإجازات (البيوت الريفية الروسية في الاتحاد الروسي على سبيل المثال)، بغض النظر عن مدة شغلها. ولإيضاح ذلك، يعرض الجدول ١-١٢ حساب الإنتاج لخدمات الإسكان في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤ .

١٠٢ - ومن المهم ملاحظة أن عملية تحويل الإسكان إلى القطاع الخاص (أنظر الفصل الخامس، الفرع ألف -٢)، الجارية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد أدت إلى انتشار الوكالات العقارية، التي تقوم بشراء وبيع الشقق والبيوت الموجودة والجديدة المملوكة لأسر معيشية. ولم تكن هذه الوكالات العقارية موجودة عملياً في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، وبالتالي، لا توجد إشارات إلى أنشطتها في نظام الناتج المادي. وحيث أن أهميتها في الظروف الجديدة آخذة في الازدياد بالمقاييس النقدية، من الضروري حساب مخرجات هذه الوكالات العقارية. وقد تتكون مخرجاتها من عدد من المكونات، مثل رسوم السمسرة نظير ترتيب بيع وشراء العقارات، والعمولات المتلقاة عند ترتيب قروض العقارات والتأمين عليها وتقييمها، وما إلى ذلك.

الجدول ١-١٢: حساب الإنتاج لخدمات الإسكان، الاتحاد الروسي، ١٩٩٤
(آلاف بلايين الروبلات)

الاستخدامات		الموارد	
الاستهلاك الوسيط، ويشمل:	٦ , ٣	المخرجات بالأسعار الأساسية، وتشمل:	١٩ , ٢
وحدات الإسكان الشعبي	٢ , ٢	وحدات الإسكان الشعبي	٥ , ٢
المساكن التعاونية	٠ , ١	المساكن التعاونية	٠ , ٢
وحدات الإسكان الخاصة بالمشاريع	٣ , ٧	وحدات الإسكان الخاصة بالمشاريع	٩ , ٨
المساكن التي يسكنها مالكوها	٠ , ٣	المساكن التي يسكنها مالكوها	٤ , ٠
إجمالي القيمة المضافة، وتشمل	١٢ , ٩		
وحدات الإسكان الشعبي	٣ , ٠		
المساكن التعاونية	٠ , ١		
وحدات الإسكان الخاصة بالمشاريع	٦ , ١		
المساكن التي يسكنها مالكوها	٣ , ٧		

١٠٣ - وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من المألوف أن تقوم وحدات تموّل من الميزانية، وتشارك في إنتاج خدمات غير سوقية، بتأجير جزء من مبانيها (أو معداتها) بغية أن تكسب دخلاً إضافياً. ومن المفضل فصل هذا النشاط ومعاملته بوصفه نشاط منشأة سوقية منفصلة. وفي هذه الحالة، فإن مخرجات هذا النشاط ستخصص إلى صناعة إنتاج خدمات الإسكان وتعتبر مساوية للإيجار

المدفوع. بيد أنه إذا كان فصل هذه الأنشطة في منشأة منفصلة غير عملي، فإن الإيجار المدفوع يعامل بوصفه مخرجات سوقية ثانوية للمنشأة الرئيسية.

٥ - تقدير وتخصيص مخرجات الخدمات الصحية

١٠٤ - استخدام بعض الملاحظات التفسيرية قد يكون مفيداً في تقدير وتخصيص مخرجات الخدمات الصحية، التي ما زالت تعمل جزئياً بالطرق التي كانت سائدة في الماضي، وفي نفس الوقت، هناك نظم خدمات صحية ناشئة تختلف كلياً عن نظم الماضي. وتركز الإيضاحات أدناه على مخرجات الخدمات الصحية؛ بيد أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالتفاصيل الواردة في الفصل الرابع (لا سيما الفرعين باء و جيم) المعني بالمعاملة المحاسبية للتحويلات الاجتماعية.

١٠٥ - وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يوجد نظام ضخم للصحة العامة يقدم خدمات الرعاية الصحية مجاناً ويموّل تكلفته من مخصصات من ميزانية الدولة. وفي نفس الوقت، تقوم المؤسسات الصحية العامة بتحميل المرضى تكاليف متزايدة نظير خدمات مختارة، كإعطائهم مكاناً أفضل في المستشفيات مثلاً، وما إلى ذلك. وتشكل هذه التكاليف مبيعات خدمات بأسعار غير هامة اقتصادياً أو مخرجات سوقية ثانوية، ويتوقف ذلك على ما إذا كانت الأسعار التي تتقاضاها أسعاراً اسمية أو سوقية. وبالتالي، فإن مخرجات المؤسسات الطبية العامة تعتبر مساوية للتكاليف، بما فيها استهلاك رأس المال الثابت المحتسب. وينبغي اقتطاع مبيعات المخرجات السوقية الثانوية من مجموع التكاليف للحصول على المخرجات غير السوقية المخصصة إلى إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. وفي المرحلة التالية، ستظهر هذه الخدمات غير السوقية بوصفها تحويلات اجتماعية عينية من الحكومة العامة إلى الأسر المعيشية، وذلك للحصول على الدخل المتاح للتصرف به المعدل وعلى الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية. وفي بعض الحالات، يمكن فصل المنشآت السوقية عن الوحدات التي تموّل من الميزانية وتقييم مخرجاتها بالأسعار الحقيقية التي تتلقاها نظير خدماتها. والإشارة هنا إلى بعض المستشفيات التي تموّل من الميزانية والتي قد تكون لها فروع سوقية منفصلة.

١٠٦ - وما فتئت مخرجات المؤسسات الصحية السوقية، العامة والخاصة كلتيهما، تزداد باطراد في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومخرجات هذه المؤسسات تساوي المدفوعات التي تتلقاها نظير خدماتها. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تأتي معظم المدفوعات من الأسر المعيشية ومن مشاريع نيابة عنها، وبصورة متزايدة من الحكومة في حالة البرامج الإجبارية. وبالنسبة للمدفوعات التي تأتي مباشرة من الأسر المعيشية، فإنها تخصص مباشرة إلى إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. وإذا أتت المدفوعات من مشاريع، فإنها ينبغي أن تعتبر مدفوعة من برنامج تأمين اجتماعي غير ممول. وهذا يعني أن المدفوعات الحقيقية ينبغي أن تعامل بوصفها منافع اجتماعية، تقابلها مساهمات اجتماعية محتسبة. وتقوم الأسر المعيشية بدفع الأخيرة وتلقيها بوصفها جزءاً من تعويضات المستخدمين. والمساهمات الاجتماعية والمنافع الاجتماعية المحتسبة ينبغي أن تقابلها مبالغ مساوية تدفعها الأسر المعيشية نظير الخدمات. وفي حالة التأمين الطبي الإجباري، ينبغي اعتبار المدفوعات منافع اجتماعية، ولا حاجة لاحتساب أية مساهمات غير ممولة.

١٠٧ - وهناك حالة أخرى تدفع فيها تكاليف خدمات مختارة متصلة بالصحة جزئياً من الأسر المعيشية وجزئياً من صندوق الضمان الاجتماعي. وتوجد هذه الترتيبات في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة

انتقالية لتمويل نفقات المصحات ومراكز قضاء الإجازات، وما إلى ذلك. وفي هذه الحالة، يخصص جزء من مخرجات الخدمات إلى إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، ويخصص الجزء الممول من صندوق الضمان الاجتماعي أولا إلى إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي، وبعد ذلك إلى الأسر المعيشية بوصفه تحويلاً اجتماعياً عينياً وأخيراً، يقيد بوصفه إنفاقاً للأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي الفعلي. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تموّل نفقات صيانة المستوصفات من صناديق النقابات العمالية. والمعاملة مماثلة في هذه الحالة - أي أن الجزء من قيمة الخدمة الذي تدفعه الأسر المعيشية يعامل بوصفه إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، والجزء الذي يدفع من صناديق النقابات العمالية يعامل بوصفه إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، ومن ثم يقيد بوصفه تحويلاً اجتماعياً عينياً إلى الأسر المعيشية.

١٠٨ - ولإيضاح ما ورد أعلاه، يعرض الجدول ١-١٣ حساب الإنتاج للخدمات الصحية التي قدمتها حكومة الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤.

الجدول ١-١٣ : حساب الإنتاج للخدمات الصحية التي قدمتها الحكومة العامة، الاتحاد الروسي، ١٩٩٤

(بلايين الروبلات)

الاستهلاك الوسيط	٧ ٣٨٨	المخرجات	١٥ ٨٥٠
استهلاك رأس المال الثابت	١ ٦٧٣		
القيمة المضافة، صافي	٦ ٧٨٩		

الفصل الثاني

مفاهيم نظام الحسابات القومية
في تحليل المدخلات والمخرجات الموسع

١٠٩ - يناقش هذا الفصل مفاهيم تحليل الإنتاج وقياسها بصورة موسعة. ويستند إلى جداول العرض والاستخدام التي تشكل إطار المدخلات والمخرجات في نظام الحسابات القومية، وما يسمى أيضاً بحسابات الأصول في نظام الحسابات القومية التي تشتمل على بيانات عن مخزونات الأصول غير المالية المنتَجة وغير المنتَجة والتغيرات فيها، بما في لك إجمالي تكوين رأس المال. ويرد وصف مفصل لهيكل المدخلات والمخرجات في الفصل الخامس عشر (لا سيما الجدول ١٥-١) من نظام الحسابات القومية، وترد حسابات الأصول في الفصل الثاني (الجدول ٢-٧ والفقرات ٢-٢٣٢ إلى ٢-٢٣٤) من نظام الحسابات القومية. ويشمل هيكل المدخلات والمخرجات الموسع لا بيانات حسابات الإنتاج عن المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة فحسب، وإنما يشمل أيضاً بيانات عن الاستخدامات النهائية في الاستهلاك وتكوين رأس المال والصادرات مخصوماً منها الواردات. وتوسيع هيكل المدخلات والمخرجات ليشمل حسابات الأصول لا يقتصر على عرض بيانات عن تكوين رأس المال بوصفه جزءاً من التحليل التقليدي للمدخلات والمخرجات فحسب، وإنما يبين أيضاً كيف يؤدي تكوين رأس المال إلى مخزونات الأصول غير المالية المنتَجة وغير المنتَجة. وبإدراج بيانات عن المخزونات في الهيكل التحليلي لهذا الفصل، يمكن توسيع تحليل المخرجات والمدخلات السكوني ليشمل تحليل المدخلات والمخرجات الديناميكي.

١١٠ - إطار العرض والاستخدام الذي يتناوله هذا الفصل يشبه نوع الأداة التي استخدمت استخداماً واسعاً في الاقتصادات المخططة مركزياً في الماضي، بما في ذلك بعض عناصر حسابات الأصول. ولذلك، يتوفر لدى المحاسبين الذين يستخدمون نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قدر كبير من الخبرة في تجميع مجموعات البيانات المناقشة هنا. إلا أنه ينبغي لهم أن يتنبهوا إلى التغييرات التي أدخلت في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وأن يتنبهوا كذلك إلى هذا النظام بالمقارنة مع النظام السابق ومع نظام الناتج المادي أيضاً الذي استخدمته في الماضي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالطبع، فإن التغييرات في المفاهيم وفي الإطار المعرَّفة في حدوده ستغير التحليل أيضاً.

١١١ - وقد عدّلت المفاهيم والتحليل المستند إليها، على وجه الخصوص بسبب ابتكارين رئيسيين في نظام الحسابات القومية. الأول هو إدخال حسابات الأصول والتعريف الصريح لما يسمى بحدود الأصول، الذي يشمل لا الأصول المنتَجة المستخدمة في الإنتاج فحسب، وإنما يشمل أيضاً الأصول غير المنتَجة ولا سيما الأصول الطبيعية. ويجري تناول هذا الموضوع أدناه. والثاني هو إدخال مفهوم بديل للاستهلاك، سمي استهلاك الأسر المعيشية الفعلي، الذي يبين لا استهلاك الأسر المعيشية من السلع والخدمات التي دفعت ثمنها فحسب، وإنما يشمل أيضاً استهلاك الأسر المعيشية مما يسمى السلع والخدمات الفردية التي تدفع ثمنها الحكومة (أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). والمسألة الأخيرة يتناولها الفصل الرابع حيث تناقش المنافع الاجتماعية التي تقدمها الحكومة والمشاريع أيضاً (أنظر الفرعين باء وجيم).

١١٢ - هذا الفصل مقسم إلى ثلاثة فروع: الفرع ألف، الذي يتناول حسابات الأصول، ويناقش مفاهيم وقياس تكوين رأس المال والتغيرات في المخزونات وسائر مفاهيم رأس المال في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ والفرع باء، الذي يتناول مفهوم الإنفاق الاستهلاكي والمفهوم الجديد للاستهلاك الفعلي وقياسهما عملياً في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وأخيراً، الفرع جيم، الذي يقدم مزيداً من التفاصيل عن المفاهيم والممارسات المتبعة بالنسبة للصادرات والواردات.

ألف - قضايا في تجميع حسابات الأصول

١١٣ - يتناول هذا الفرع العناصر المشتركة بين حساب رأس المال وحسابات الأصول، وهي إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات واحتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها واحتياز الأصول غير المالية غير المنتَجة مخصوماً منه التخلص منها والتحويلات الرأسمالية أيضاً. والفئات الأربع الأولى للنفقات الرأسمالية هي الفئات الرئيسية لتصنيف أكثر تفصيلاً معروض في الجدول ٢-١ .

الجدول ٢-١: تصنيف النفقات الرأسمالية

P.5	إجمالي تكوين رأس المال	
	P.51	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (احتياز الأصول مخصوماً منه التخلص منها)
		P.511 إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الأصول الثابتة الملموسة)
		P.512 إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الأصول الثابتة غير الملموسة)
		P.513 الإضافات إلى قيمة الأصول غير المالية غير المنتَجة (التحسينات الكبيرة التي تدخل على الأراضي والأصول غير المنتَجة الأخرى، تكاليف نقل ملكية الأصول غير المالية غير المنتَجة)
	P.52	التغيرات في المخزونات
	P.53	احتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها
K.	احتياز الأصول غير المالية غير المنتَجة مخصوماً منه التخلص منها	
	K.21	الأراضي، الأصول الجوفية (أصول ملموسة)
	K.22	الأصول غير الملموسة الأخرى (براءات الاختراع، الامتيازات، وما إلى ذلك)

١١٤ - وحسابات الأصول في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هامة جداً للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا لدورها التحليلي في تحليل المخرجات والمدخلات الموسع فحسب، وإنما أيضاً لأن القدرة على تجميعها تستند إلى الخبرات السابقة المستقاة من الاقتصادات المخططة مركزياً في تجميع موازين الأصول الثابتة في إطار نظام الناتج المادي. وبالتالي، ربما تتمكن، في المستقبل المنظور، معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تجميع هذه الحسابات للأصول المنتَجة. وقد تستطيع بعض البلدان توسيع التغطية في المستقبل القريب لتشمل بعض فئات الأصول غير المالية غير المنتَجة أيضاً، بحيث تغطي، على سبيل المثال، الأصول غير المنتَجة الملموسة مثل الأراضي ورواسب المعادن، بل حتى الأصول غير المنتَجة غير الملموسة. فعلى سبيل المثال، أدخلت وزارة المالية في الاتحاد الروسي مؤخراً تعليمات لمسك الدفاتر تحدد بوضوح الإجراءات المحاسبية للمخزونات وتدفق الأصول غير المنتَجة غير الملموسة مثل براءات الاختراع والتراخيص والشهرة التجارية، وما إلى ذلك.

١١٥ - وفي ضوء خبرة الاقتصادات المخططة مركزياً السابقة في تجميع هذه الأنواع من الإحصاءات في إطار نظام الناتج المادي، يقترح أن تجمّع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حسابات الأصول للاقتصاد ككل، بحيث تبدأ أولاً بحسابات الأصول المنتَجة. وفي مرحلة لاحقة، يمكن البدء بتجميع حسابات الأصول غير المنتَجة، على الأقل بالنسبة للموارد الطبيعية الهامة مثل المعادن والأخشاب. وتوسيع عملية التجميع لتشمل الموارد الطبيعية من شأنه أن يوفر مدخلاً للمحاسبة البيئية التابعة. وفي مرحلة تأتي بعد ذلك بكثير، يمكن تحويل حسابات الأصول إلى حسابات تراكم وميزانيات عمومية للقطاعات، قد تشمل أيضاً الأصول والخصوم المالية. وتوسيع الحسابات على هذا النحو سيكون أقل أهمية لتحليلات المدخلات والمخرجات الموسعة التي يتناولها هذا الفصل، ولكنها توفر دعماً كبيراً لتحليلات آثار التحول إلى القطاع الخاص والقضايا ذات الصلة المقترحة في الفصل الخامس (الفرع ألف).

١١٦ - مكاسب/خسائر الاقتناء الاسمية على الأصول المنتَجة وغير المنتَجة (K-11)، وهي عنصر هام في حسابات الأصول (نظام الحسابات القومية، الجدول ٢-٧)، لا تناقش في هذا الدليل، ولكنها تناقش في دليل مواز أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتناول المحاسبة القومية في ظروف تتسم بالتضخم. [٢] وتحسب مكاسب/خسائر الاقتناء بوصفها الفرق بين القيمة النقدية للأصول في نهاية الفترة المحاسبية وقيمتها النقدية في بداية الفترة المحاسبية بحيث لا تشمل أية تغييرات نوعية أو كمية في الأصول (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٢-٦٩). وقياس مكاسب/خسائر الاقتناء الاسمية هام بشكل خاص في الظروف التي تتسم بتضخم مرتفع، حيث تصبح إعادة تقييم الأصول بوحدات نقدية لها نفس أهمية إجمالي تكوين رأس المال والتغيرات الحجمية الأخرى في الأصول، أو حتى أكثر أهمية منها. وللحصول على قيمة مخزونات الأصول الثابتة (المنتَجة) -بقيمة الاستبدال الجارية بدلاً من أسعار التكلفة التاريخية، كما كان متبعاً في نظام الناتج المادي في الماضي، يمكن استخدام إعادة تقييم الأصول الثابتة التي تُجرى بصورة دورية في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، أجريت آخر عملية إعادة تقييم لمخزونات الأصول الثابتة في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢، وتقرر إجراء عملية إعادة التقييم التالية في عام ١٩٩٤ . وفي بعض الحالات، لا يمكن إجراء عمليات إعادة التقييم هذه إلا بعد إجراء دراسة متأنية تحدد ما إذا كانت عمليات إعادة التقييم تعكس بدقة تغيرات أسعار الأصول. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات مباشرة عن مخزونات الأصول وعمليات إعادة تقييمها، فإنه يمكن تطبيق طريقة الجرد المستمر التي تستخدم فيها بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومعدلات الاهتلاك والتغيرات في الأسعار. والتجربة العملية لتطبيق طريقة الجرد المستمر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة مشجعة في هذا المجال. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الوارد ذكره أعلاه.

١ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت

١١٧ - "يقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصوماً منها قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية، بالإضافة إلى إضافات معينة، تتأتّى من خلال نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية، إلى قيمة الأصول غير المنتَجة" (نظام الحسابات القومية الفقرة ١٠-٣٣). وهكذا فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت يشمل قيمة السلع الرأسمالية الجديدة أو الموجودة المشتراة أو المحتازة من خلال المقايضة أو المنتَجة للحساب الخاص أو التي جرى احتيازها نتيجة لتحويلات رأسمالية عينية تلقاها منتجون مقيمون وسائر الوحدات المقيمة في البلاد أثناء الفترة المحاسبية.

١١٨ - عمليات التخلص من الأصول الثابتة التي تعامل بوصفها تكويناً سالباً لرأس المال، تعرَّف بحيث تشمل (أ) قيمة الأصول الثابتة الموجودة التي بيعت و (ب) قيمة الأصول الثابتة الموجودة المتنازل عنها في عملية مقايضة و (ج) قيمة الأصول الثابتة الموجودة المتنازل عنها بوصفها تحويلات رأسمالية عينية (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٠-٣٥). و لا تشمل عمليات التخلص هدم المباني والإنشاءات الأخرى وشطب الأصول الثابتة الأخرى. وإذا كانت قيمة الأصول الثابتة قبل شطبها أو هدمها تزيد على قيمتها بعد الاهتلاك (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٢-٣٣)، فينبغي قيد الفرق تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية غير المصنفة في موضع آخر (K-9) (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرات ١٢-٤١ إلى ١٢-٤٤). ونتيجة لذلك، فإن الخسائر الرأسمالية التي تعزى إلى شطب أو هدم أصول موجودة لا تؤثر على إجمالي أو صافي تكوين رأس المال الثابت (ولا تؤثر أيضاً على التغير في المخزونات). وتجدر ملاحظة أن معاملة نظام الحسابات القومية لشطب أو هدم الأصول الثابتة تختلف عن المعاملة التي كانت متبعة في الماضي في نظام الناتج المادي، حيث كانت تقتطع الخسائر الرأسمالية الناتجة عن شطب أو هدم أصول ثابتة من إجمالي الإضافات إلى مخزونات الأصول الثابتة للحصول على صافي تكوين رأس المال الثابت (أنظر المرفق عن الصلات بين مفاهيم وممارسات نظام الحسابات القومية ومفاهيم وممارسات نظام الناتج المادي، الذي يعقب الفصل السادس).

١١٩ - أنواع الأصول الثابتة الرئيسية المشمولة في تكوين رأس المال الثابت محددة في الفقرة ٣٤-١٠ من نظام الحسابات القومية. ويشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت على وجه الخصوص ما يلي:

(أ) عمليات الإصلاح الرأسمالية أو عمليات الترميم الرئيسية أو الإعمار أو التوسيع التي تغير خصائص السلع الرأسمالية تغييراً كبيراً أو تغير حجمها أو قدرتها أو عمر خدمتها الطبيعي؛

(ب) السلع والخدمات الرأسمالية التي تدمج في الأراضي لتحسينها أو لإعدادها لاستخدام منتج (تنظيفها وصرف الماء الزائد منها، زراعتها، الحفر، وما إلى ذلك)؛

(ج) التغيرات في ماشية الحليب والتكاثر والعمل؛

(د) تكاليف نقل الملكية المتكبدة لدى تحويل ملكية سلع رأسمالية أو أراض أو أصول طبيعية موجودة (رسوم الوكلاء والمحامين).

١٢٠ - مشتريات المساكن من قبل الأسر المعيشية مشمولة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بغض النظر عما إذا كانت المساكن مؤجرة أو يسكنها مالكوها. ويشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت أيضاً بناء المرافق العسكرية التي يمكن تحويلها إلى استخدامات مدنية، مثل المطارات وأرصفة الموانئ والطرق والمستشفيات، وما إلى ذلك.

١٢١ - وسَّع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ نطاق إجمالي تكوين رأس المال الثابت ليشمل أيضاً النفقات الرأسمالية على الأصول غير الملموسة. وتشمل هذه النفقات المرسملة التي تنفق على استكشاف المعادن واحتياز برامج الحاسوب، بما فيها قواعد البيانات التي تتوقع المشاريع أن تستخدمها لمدة تزيد

على عام واحد ومخرجات الأعمال الفنية والأدبية التي تباع في السوق بغض النظر عما إذا كان منتجوها مستخدَمين أو عاملين لحساب أنفسهم.

١٢٢ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالنسبة للسفارات والقنصليات وسائر المؤسسات الدبلوماسية يعزى إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت للبلد الأم لا للبلد الموجودة فيه. وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالنسبة للمنظمات الدولية مستبعد من تكوين رأس المال للبلد الموجودة فيه، لأن المنظمات الدولية لا تعتبر وحدات مقيمة في البلد المعني.

١٢٣ - الإنشاءات غير المكتملة التي تتغير ملكيتها من المنتج إلى المشتري تخصص إلى تكوين رأس المال الثابت للمشتري. ويعتبر تغيير الملكية قد تم في نهاية الفترة المحاسبية إذا كان قد أبرم عقد البيع مقدماً أو، في حالة عدم وجود عقد، عندما تمت معاملة البيع/الشراء. والإنشاءات غير المكتملة المنتَجة للحساب الخاص تخصص إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت. وفي جميع الحالات الأخرى، أي إذا لم يبرم عقد البيع مقدماً ولم تتغير الملكية، فإن الإنشاءات غير المكتملة تخصص إلى التغير في مخزونات المنتِج. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، يحال القارئ إلى نظام الحسابات القومية، الفقرات ٦-٧٤ و ١٠-١١٠ .

١٢٤ - مشاريع الإنشاءات الكبيرة، التي تنفذها شركات أجنبية أو تتحكم فيها شركات أجنبية والتي عكست نوعاً شائعاً إلى حد ما من أنواع المساعدة والتعاون الدوليين بين الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، ينبغي أن تقيد بوصفها تكويناً لرأس المال للبلد الذي يتم فيه البناء لأن شركة الإعمار مقيمة في البلد. والقيمة المضافة الناشئة في هذه الإنشاءات ينبغي أن تشمل في إجمالي الناتج المحلي للبلد الذي يتم تشييد الإنشاءات فيه. والمواد والمعدات التي يحضرها البلد المانح ينبغي أن تظهر بوصفها واردات للبلد المتلقي، وينبغي أن يقيد استخدامها بوصفه استهلاكاً وسيطاً وتكويناً لرأس المال على التوالي. وينبغي للمعدات المستوردة أن لا تظهر في تكوين رأس المال فقط، بل أن تظهر في التحويلات الرأسمالية المتلقاة لأن هذه المعدات قدمت مجاناً أو بدون أية تكاليف تقريباً من البلد المانح.

١٢٥ - ومن المهم ملاحظة أنه يوجد في النظام نوعان من تكاليف نقل الملكية. يشير النوع الأول إلى تكاليف نقل الملكية المتحملة المتصلة بالمعاملات في الأصول المنتَجة الموجودة. وتكاليف نقل الملكية مشمولة في قيمة السلع عندما يشتريها المشتري - أي عندما تضاف إلى تكوين رأس المال أو الاستهلاك النهائي أو الصادرات - ولكنها مستبعدة عندما يقيد البائع بيع السلع المنتَجة الموجودة بوصفه تكويناً سالباً لرأس المال. وعليه، فإن المعاملات في السلع المنتَجة الموجودة ستؤثر على إجمالي الناتج المحلي فقط بقدر ما تكون تكاليف نقل الملكية مشمولة؛ والسبب هو أن تكاليف نقل الملكية تعد مخرجات في جانب الموارد من حساب السلع والخدمات. وسيتأثر إجمالي تكوين رأس المال لا بتكاليف نقل الملكية فحسب، وإنما أيضاً بقدر ما تباع وتستخدم السلع الرأسمالية بوصفها سلعاً استهلاكية أو صادرات. وعليه، عندما يتم بيع أصول ثابتة موجودة بين مقيمين في البلد ولا يكون البيع مصحوباً بتحويل الأصول الثابتة إلى سلع استهلاكية، فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت على المستوى القومي يساوي تكاليف نقل الملكية. ولكن إذا حوِّلت الأصول الثابتة إلى سلع استهلاكية أو بيعت في الخارج، فإنه يوجد إجمالي تكوين سالب لرأس المال الثابت تقابله أرقام الإنفاق الموجبة على الاستهلاك النهائي والصادرات . والنوع الثاني من تكاليف نقل الملكية يشير إلى المعاملات في الأراضي وفي الأصول غير المالية غير المنتَجة الأخرى. ونظراً لأن احتياز الأصول غير المالية غير المنتَجة مخصوماً منه التخلص منها لا يمكن، بحكم التعريف، أن يُشمل

في تكوين رأس المال الثابت، فإن تكاليف نقل الملكية المتصلة بهذه الأصول تظهر كبند منفصل تحت إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

١٢٦ - يقيم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأسعار المشترين، بما في ذلك النفقات المتصلة اتصالاً مباشراً باحتياز الأصول، مثل تكاليف النقل والتركيب ورسوم المهندسين المعماريين والاستشاريين الفنيين الآخرين، ونفقات تنظيف الموقع، والتكاليف القانونية والضرائب. وينبغي، من حيث المبدأ، تقييم السلع الرأسمالية التي تنتج للحساب الخاص بأسعار السوق؛ بيد أن أسعار السوق القابلة للمقارنة غالباً ما تكون غير متوفرة عملياً وربما تعين تقييم السلع الرأسمالية بسعر التكلفة.

٢ - استهلاك رأس المال الثابت

١٢٧ - في حسابات نظام المحاسبة القومية (على سبيل المثال، في الحسابات الاقتصادية المتكاملة المعروضة في الجدول ٢-٨ أو في الحسابات القطاعية المعروضة في المرفق الخامس للنظام) ترد التدفقات الرئيسية على أساس إجمالي وعلى أساس صاف، أي قبل وبعد اقتطاع استهلاك رأس المال الثابت. إلا أن الحصول على تقديرات رأس المال الثابت مقيّماً بأسعار الاستبدال، كما يتطلب نظام الحسابات القومية، قد يكون صعباً من الناحية العملية في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولهذا السبب، قد يكون من المفيد أثناء الفترة الانتقالية التركيز على الأساس الإجمالي عند اشتقاق البنود الموازنة. بيد أنه ينبغي أن يلاحظ في هذا السياق أن تقديرات الناتج المحلي على أساس إجمالي لا تلغي الحاجة إلى تقدير استهلاك رأس المال الثابت في قطاع الحكومة العامة، لأن مخرجات خدمات الحكومة غير السوقية تعتبر في العادة مساوية للتكاليف، بما فيها استهلاك الأصول الثابتة.

١٢٨ - وترد البيانات عن استهلاك رأس المال الثابت في التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع. وتشير هذه البيانات في العادة إلى علاوات الاهتلاك التي تحسبها المشاريع على أساس متوسط معدلات الاهتلاك المطبقة على القيم التاريخية لمخزونات الأصول الثابتة. ويتعيّن تعديل هذه القيم لتحويلها إلى قيم استبدال جارية. وبيانات استهلاك رأس المال الثابت المحتسب في فروع الحكومة العامة غير السوقية تقدر في المكاتب الإحصائية على أساس المعلومات عن قيمة مخزونات رأس المال الثابت ومتوسط معدلات الاهتلاك. وكما نوقش أعلاه، ينبغي تحويل التقديرات إلى قيم استبدال.

١٢٩ - وتظهر البيانات عن استهلاك رأس المال الثابت في العديد من موازين نظام الناتج المادي، ولكنها تعود جميعها في منشئها إلى ميزان الأصول الثابتة. وينبغي التذكير بأن استهلاك رأس المال الثابت يعرف في نظام الحسابات القومية بحيث يشمل الخسائر العادية التي يمكن التنبؤ بها في الأصول الثابتة. وفي نظام الناتج المادي لا تقسَّم الخسائر إلى خسائر عادية وخسائر غير عادية في رأس المال. وبعض الأدلة اللازمة لتحقيق هذا التقسيم قد توجد في سجلات شركات التأمين، ويمكن اعتبار الخسائر العادية مساوية لمجموع المطالبات المستحقة.

١٣٠ - من حيث المبدأ، ينبغي استخدام طريقة الجرد المستمر للحصول على تقديرات لاستهلاك رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية. وعمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة، التي تُجرى بصورة دورية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد توفر نقطة بداية جيدة لاستخدام طريقة الجرد المستمر.

٣ - التغير في المخزونات

١٣١ - التغير في المخزونات يشير إلى التغيرات في (أ) مخزونات المنتجات التي تحتفظ بها الوحدات التي أنتجتها قبل زيادة تجهيزها وبيعها وتوريدها إلى وحدات أخرى أو استخدامها بطرق أخرى و (ب) مخزونات المنتجات التي جرى احتيازها من وحدات أخرى بهدف استخدامها للاستهلاك الوسيط أو لإعادة بيعها دون إدخال مزيد من التجهيز عليها (نظام الحسابات القومية، الفقرات ١٠-٩٦ إلى ١٠-١١٧). وينبغي إجراء عمليات حساب مستقلة لكل من: (أ) مخزونات السلع المكتملة و (ب) مخزونات المواد الخام وسلع الاستهلاك الوسيط الأخرى و (ج) الأعمال قيد الإنجاز و (د) مخزونات السلع التي يحتفظ بها تجار التجزئة وتجار الجملة وغيرهم لإعادة بيعها.

١٣٢ - ينطبق التغير في المخزونات على جميع المنتجين بما فيهم منتجو خدمات الحكومة العامة غير السوقية (نظام الحسابات القومية، الفقرات ١٠-٧ و ١٠-٩٦ إلى ١٠-١١٥). ويشمل على وجه الخصوص التغيرات في مخزونات البنود التالية:

(أ) المواد واللوازم؛

(ب) منتجات الطاقة؛

(ج) الأدوات والآلات الصغيرة؛

(د) الأعمال قيد الإنجاز، بما فيها جزء من الإنشاءات غير المكتملة؛

(هـ) الحيوانات المعدة للذبح والدجاج والطيور الداجنة وغيرها من الحيوانات (باستثناء تلك المشمولة في تكوين رأس المال الثابت)؛

(و) البذور والأعلاف؛

(ز) السلع المكتملة التي لم تبع؛

(ح) السلع المعدة لإعادة بيعها.

١٣٣ - ويوصي نظام الحسابات القومية بتقييم جميع الإضافات إلى المخزونات وجميع المسحوبات منها بصورة مستمرة وقت حدوثها، أي بالأسعار السائدة وقت إضافة السلع إلى المخزونات أو سحبها منها. وإذا استخدمت الطريقة المسماة طريقة الجرد المستمر، فإن التغير في المخزونات يقيَّم بصورة متسقة مع متطلبات تقييم المخرجات (أنظر الفصل الأول، الفرع ألف -٢)، وينبغي أن يتم التقييم بالأسعار السائدة وقت إنتاج السلع. ومن ثم يجري اشتقاق مكاسب الاقتناء باقتطاع الزيادة في الإضافات إلى المخزونات على السحب منها من التغير في المخزونات بين نهاية وبداية الفترة.

١٣٤ - وينبغي أخذ معاملة نظام الحسابات القومية هذه في الحسبان لدى معالجة البيانات الواردة في التقارير الإحصائية أو في حسابات الأعمال التجارية. وإذا استخدمت بيانات بيع السلع بوصفها نقطة البداية لتقدير المخرجات، ينبغي إدخال تعديلات تأخذ في الحسبان التغيرات في مخزونات السلع المكتملة غير المباعة. وينبغي أن تقيَّم الأخيرة بطريقة تلغي مكاسب/ خسائر الاقتناء من قياس المخرجات. وفي الظروف التي تتسم بتضخم مرتفع، ينبغي تقدير التغير في مخزونات السلع المكتملة غير المباعة بوصفه الفرق بين قيمة السلع المضافة إلى المخزونات مقيَّمة بالأسعار السائدة في ذلك الوقت، وقيمة السلع المسحوبة من المخزونات مقيَّمة بالأسعار السائدة وقت السحب. والأهمية الكمية لتحديد مكاسب وخسائر الاقتناء سبق إيضاحها لدى تجميع بيانات إجمالي الناتج المحلي لبلدان رابطة الدول المستقلة، وقدِّر مكسب الاقتناء على المخزونات أثناء عام ١٩٩٢، على الأقل لبلد واحد من بلدان رابطة الدول المستقلة، بحوالي ٤٠ في المائة من إجمالي الدخل المحلي.

١٣٥ - وهذا موضح في الجدول ٢-٢ بمثالين عددين بسيطين . يفترض في المثال الأول أن ١٠٠ وحدة من منتوج ما قيِّمت بـ ٥ لكل وحدة عندما أنتجت في الفترة ١ وبـ ٨ لكل وحدة عندما بيعت في الفترة ٢ . في الفترة ١، قية المخرجات ٥٠٠ ، وقيمة المبيعات صفر والتغير في المخزونات ٥٠٠ . وبين الفترة ١ والفترة ٢، ازدادت قيمة كل وحدة في المخزونات بمقدار ٣ . ونتج عن هذا مكسب اقتناء مجموعه ٣٠٠؛ وهذا هو مقدار الزيادة في المخزونات الناتج كلياً عن تغير السعر. وفي الفترة ٢، قيمة المخرجات صفر، وقيمة المبيعات ٨٠٠، والتغير في المخزونات - ٨٠٠ . وقيمة المخزونات في نهاية الفترة ٢ تساوي صفراً، هي نفس قيمتها في بداية الفترة ١. والمخرجات في كلتا الفترتين = المبيعات + التغيرات في المخزونات.

الجدول ٢-٢: مثالان توضيحيان على التغيرات السنوية في المخزونات وتقييمها

الكميات		القيم			
المخرجات (+) أو المبيعات (-)	المخزونات في نهاية الفترة	السعر	المخرجات (+) أو المبيعات (-)	المخزونات في نهاية المدة	مكاسب (+) أو خسائر (-) الاقتناء
المثال الأول					
الفترة صفر		صفر		صفر	
الفترة ١	١٠٠	١٠٠	٥	٥٠٠	
الفترة ٢	-١٠٠	صفر	٨	-٨٠٠	صفر	٣٠٠
المثال الثاني					
الفترة صفر		صفر		صفر	
الفترة ١	١٠٠	١٠٠	٥	٥٠٠	
الفترة ٢	-٩٠	١٠	٨	-٧٢٠	٨٠	٣٠٠

١٣٦ - وفي المثال الثاني، يفترض أن ٩٠ وحدة فقط بيعت في الفترة ٢ . في هذه الحالة، قيمة المخرجات في الفترة ٢ تساوي صفراً أيضاً، والمبيعات = ٧٢٠ = (٩٠ × ٨)، والتغير في المخزونات يساوي - ٧٢٠ . وقيمة المخزونات في نهاية الفترة ١ تساوي ٥٠٠ . ولا يزال مكسب الاقتناء بين الفترة

١ والفترة ٢ يساوي ٣٠٠ . وقيمة المخزونات في نهاية الفترة ٢ يمكن حسابها إما بوصفها ٥٠٠ (القيمة في نهاية الفترة ١) + ٣٠٠ (مكسب الاقتناء) - ٧٢٠ (التغيرات في المخزونات) = ٨٠، أو بوصفها كميات وحدات احتفظ بها في المخزونات في نهاية الفترة ٢ مضروبة بسعر معين، أي (١٠ × ٨).

١٣٧ - في المثالين السابقين، يفترض إما أن المخرجات أنتجت وأضيفت إلى المخزونات أو أنه لا توجد مخرجات وأن جميع المبيعات تسحب من المخزونات. وفي الممارسة العملية، قد تكون هناك إضافة إلى المخزونات ومسحوبات منها أثناء نفس الفترة، وهذا أيضاً يؤدي إلى مكاسب وخسائر اقتناء. وهذا موضح في الجدول ٢-٣، الذي يعرض بيانات لكل شهر من سنة ما. والتغير في المخزونات على مدى العام بأكمله هو مجموع الإضافات مخصوماً منها مجموع المسحوبات مقيَّمة بالأسعار السائدة وقت إضافة أو سحب السلع على التوالي، أو - ٢٨٠ . وهذا يختلف جداً عن الفرق بين قيمة المخزنات الختامية وقيمة المخزونات الافتتاحية في بداية ونهاية العام (٥٠٠ - ٤٠٠ = ١٠٠). والفرق بين هاتين القيمتين يمكن اعتباره مكسب اقتناء (٣٨٠ = ١٠٠ - (-٢٨٠). وكما هو الحال في المثال البسيط أعلاه، فإن مكسب (خسارة) الاقتناء في كل فترة يساوي مقدار المخزونات في نهاية الفترة السابقة مضروباً بزيادة (نقص) السعر بين الفترة الحالية والفترة السابقة. وقيمة مقدار المخزونات في نهاية الفترة يمكن حسابها إما

الجدول ٢-٣: عملية حساب توضيحية للتغيرات في المخزونات باستخدام بيانات شهرية

	الكميات		القيم			
	إضافات (+) أو مسحوبات (-)	المخزونات في نهاية الفترة	السعر	إضافات (+) أو مسحوبات (-)	المخزونات في نهاية الفترة	مكاسب (+) أو خسائر (-) الاقتناء
كانون الأول/ ديسمبر		٢٠	٢٠		٤٠٠	
كانون الثاني/ يناير	٥	٢٥	٢٢	١١٠	٥٥٠	٤٠
شباط/ فبراير	-١٥	١٠	٢٤	-٣٦٠	٢٤٠	٥٠
آذار/ مارس	صفر	١٠	٢٥	صفر	٢٥٠	١٠
نيسان/ إبريل	١٠	٢٠	٢٦	٢٦٠	٥٢٠	١٠
أيار/مايو	- ١٥	٥	٢٨	-٤٢٠	١٤٠	٤٠
حزيران/يونية	صفر	٥	٣٠	صفر	١٥٠	١٠
تموز/يولية	٤٠	٤٥	١٦	٦٤٠	٧٢٠	-٧٠
آب/أغسطس	- ١٥	٣٠	١٨	-٢٧٠	٥٤٠	٩٠
أيلول/ سبتمبر	صفر	٣٠	١٨	صفر	٥٤٠	صفر
تشرين الأول/ أكتوبر	صفر	٣٠	٢٠	صفر	٦٠٠	٦٠
تشرين الثاني/ نوفمبر	-١٠	٢٠	٢٤	- ٢٤٠	٤٨٠	١٢٠
كانون الأول/ ديسمبر	صفر	٢٠	٢٥	صفر	٥٠٠	٢٠
المجموع	صفر = (٥٥ - ٥٥)		٢٣	-٢٨٠ = (١٠١٠ - ١٢٩٠)		٣٨٠

بوصفها (أ) مقدار المخزونات في نهاية الفترة السابقة مضافاً إليها مكاسب أو خسائر الاقتناء مضافاً إليها المقادير المضافة ومخصوماً منها المقادير المسحوبة، أو (ب) كمية الموجود في المخزونات في نهاية الفترة مضروبة بالسعر السائد في الفترة. ويبين الجدول أيضاً كيف ينبغي أن تعالج المعلومات لاشتقاق التغيرات في المخزونات. وتقسم أولاً بيانات المخزونات على الأسعار للحصول على مقاييس حجمية. وبعد ذلك، تحسب التغيرات في الحجم بالنسبة لكل شهر وتحول ثانية إلى وحدات قيمة بضربها بالأسعار.

١٣٨ - وهكذا، فإن المثال في الجدول يبين أنه، حتى وإن لم يحدث تغير كلي في حجم المخزنات بين بداية ونهاية الفترة، قد تحدث تغيرات هامة في المخزونات بمرور الزمن أثناء الفترة، بسبب الإضافة إلى المخزونات والسحب منها بأسعار مختلفة أثناء الفترة. وهذا يؤدي إلى مكاسب وخسائر اقتناء تزداد بزيادة مستوى التضخم. وفي هذه الظروف، من المهم استخدام بيانات تغطي فترات قصيرة، مثلاً كل ربع سنة أو حتى كل شهر، وذلك كما اتبع في الجدول.

١٣٩ - في الممارسة العملية، قد لا تتوفر البيانات لاتباع الإجراء المشار إليه أعلاه، وفي هذه الظروف قد يلزم تطبيق طرق مبسطة. فعلى سبيل المثال، قد تحسب بيانات التغير في المخزونات بوصفها التغير في المخزونات بين نهاية وبداية الفترة، كل منهما محول إلى متوسط أسعار الفترة؛ أو يمكن تطبيق طريقة أكثر تعقيداً إذا كانت بيانات الأرقام القياسية للأسعار متوفرة من إحصاءات تعد على أساس شهري، وكانت المعلومات متوفرة عن متوسط قيمة السلع المخزونة ومتوسط مدة التخزين، وبالتالي يمكن اشتقاق مقاييس تقريبية لتغير الأسعار أثناء فترة تخزين السلع غير المباعة. ومن ثم يمكن استخدام هذه المقاييس لتقدير مكاسب الاقتناء التي يجب اقتطاعها من المخرجات. فعلى سبيل المثال، إذا كان متوسط مستوى مخزونات السلع غير المباعة ١٠٠، ومتوسط مدة التخزين ثلاثة أشهر ومتوسط الرقم القياسي الشهري للأسعار ١٠٥، فإن متوسط تغير الأسعار بالنسبة لكل ربع سنة سيكون ١١٥، ومتوسط التغير في قيمة السلع أثناء تخزينها سيكون ١٥ وسيكون مكسب الاقتناء للسنة ٦٠ =(٤×١٥).

١٤٠ - استناداً إلى ما ورد أعلاه، اقترحت اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة المعادلة التالية:

$$S = Sn\ (Ip/Ipn) - So\ (Ip/Ipo)$$

حيث :

S= التغير في المخزونات مقيماً بمتوسط أسعار الفترة المحاسبة؛

Sn= مقدار المخزونات في نهاية الفترة كما هو مبين في حسابات الأعمال التجارية؛

So= مقدار المخزونات في بداية الفترة كما هو مبين في حسابات الأعمال التجارية؛

Ip= متوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع المضافة إلى المخزونات أثناء الفترة المحاسبية بالمقارنة مع سعر فترة الأساس؛

Ipn= متوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع المخزونة في بداية الفترة بالمقارنة مع أسعار فترة الأساس؛

Ipo= متوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع المخزونة في نهاية الفترة المحاسبية بالمقارنة مع أسعار فترة الأساس.

١٤١ - تستند المعادلة إلى الافتراض بأن بيانات الأرقام القياسية للأسعار متوفرة على أساس شهري لمخزونات مقسمة تقسيماً مفصلاً نسبياً حسب فئات المنتجات. ويفترض أيضاً أن متوسط فترة تخزين

السلع (بحسب مجموعات المنتجات الرئيسية) تحدد بمساعدة استقصاءات صغيرة أو تقديرات على أساس التشاور مع خبراء. وهذه المعلومات ضرورية بغية تقدير متوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع المخزونة في بداية الفترة بالمقارنة بأسعار فترة الأساس (Ipn) ومتوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع المخزونة في نهاية الفترة المحاسبية بالمقارنة بأسعار فترة الأساس (Ipo). فعلى سبيل المثال، إذا كان متوسط الفترة شهرين، هما تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر، فإن Ipn سيكون متوسط الأرقام القياسية لأسعار تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر بالمقارنة بالأرقام القياسية لأسعار فترة الأساس، لنفترض أنها كانون الأول/ ديسمبر. ومتوسط الرقم القياسي لأسعار السلع المضافة إلى المخزونات أثناء الفترة المحاسبية (Ip) يحتسب أيضاً بالمقارنة بمستوى الأسعار في فترة الأساس (كانون الأول/ ديسمبر).

١٤٢ - ينبغي قياس الاستهلاك الوسيط في الحسابات القومية بالأسعار السائدة في الوقت الذي استخدمت فيه السلع الوسيطة في الإنتاج. إلا أن البيانات، عملياً، تتوفر بصورة عامة عن مشتريات السلع الوسيطة لا عن استخدامها الفعلي في الإنتاج. ولذلك، يجب تعديل بيانات المشتريات لتعكس تغيرات الأسعار، لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث معدلات التضخم مرتفعة نسبياً. وإذا لم يعدَّل الاستهلاك الوسيط من السلع، وقيِّم بالتالي بالتكاليف التاريخية، فإن القيمة المضافة ستشتمل على مكاسب اقتناء المخزونات. فعلى سبيل المثال، قامت المشاريع في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢، قبل تحرير الأسعار، بمراكمة مخزونات كبيرة من السلع الوسيطة بأسعار منخفضة نسبياً؛ وأثناء الربع الأول من سنة ١٩٩٢، استخدمت هذه السلع في الإنتاج وقيِّمتها في حسابات أعمالها التجارية بالأسعار التي دفعتها فعلاً. ونتيجة لذلك، حصلت على أرباح كبيرة وقيمة مضافة كبيرة.

١٤٣ - ويمكن حساب الاستهلاك الوسيط المعدل بضرب أرقام الاستهلاك الوسيط المأخوذة من تقارير المشاريع برقم قياسي للأسعار يعكس تغير أسعار السلع الوسيطة أثناء متوسط فترة التخزين. ويحسب الرقم القياسي للأسعار Ip على النحو التالي (علامة المنجم "*" تعني إشارة ضرب):

$$Ip = [^{m}\sqrt{(I_1 * I_2 * I_3 * \ldots * I_n)}]^m$$

حيث:

$$m = 12/(C/R)$$

و $n = 12 - (m - 1)$؛

و I_n، ...، I_3 ، I_2 ، I_1 = سلسلة أرقام قياسية شهرية للأسعار، محسوبة لمجموعات المنتجات الرئيسية للاستهلاك الوسيط؛

m = متوسط مدة تخزين السلع الوسيطة (معبراً عنها بعدد الأشهر)، محسوباً لمجموعات المنتجات الرئيسية للاستهلاك الوسيط؛

n = عدد الشهور؛

C = الاستهلاك الوسيط، كما هو مبين في تقارير المشاريع، لمجموعات المنتجات الرئيسية للاستهلاك الوسيط؛

R = المتوسط السنوي لمخزونات المنتجات الوسيطة، لمجموعات المنتجات الرئيسية للاستهلاك الوسيط.

١٤٤ - استناداً إلى معادلة الأرقام القياسية المشار إليها أعلاه، فإن العدد (n) لسلسلة الأرقام القياسية الشهرية للأسعار التي سيشملها حساب متوسط الرقم القياسي للأسعار (Ip)، يحدد بمتوسط فترة تخزين السلع الوسيطة (m). وعليه، إذا كان متوسط فترة التخزين m = ٢، فإنه يفترض أن الاستهلاك الوسيط في كانون الثاني/يناير يشمل سلعاً أضيفت إلى المخزونات في تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا يعني أنه في حساب Ip_1، أي متوسط الأرقام القياسية للأسعار للفترة ١، ينبغي أن تؤخذ سلسلة الأرقام القياسية الشهرية للأسعار التالية في الحسبان:

$$I_{December,0/November,0} \ , \ I_{January,1/December,0} \ , \ldots \ I_{,December,1/November,1}$$

وحساب الاستهلاك الوسيط المعدل يتطلب الحصول على بيانات عن مخزونات المنتجات الوسيطة تتوفر الأرقام القياسية الشهرية لأسعارها، وبالتالي يمكن حساب متوسط فترة التخزين (R) بالنسبة لكل مجموعة منتجات. وينبغي للتعديل الذي يدخل على الاستهلاك الوسيط أن يقابل الجزء من مكاسب/ خسائر الاقتناء المشمول في تغيرات المخزونات، وذلك كما هو مبين أعلاه.

١٤٥ - وتحسب مخرجات المشاريع العاملة في التجارة بوصفها قيمة السلع المباعة مخصوماً منها تكلفة هذه السلع. وبالنسبة للاستهلاك الوسيط، فإن قيمة السلع المباعة ينبغي أن تحسب على أساس السلع التي بيعت فعلاً لا على أساس السلع التي اشتريت أثناء الفترة لإعادة بيعها. وهذا الرقم الأخير يجب أن يعدل ليأخذ في الحسبان التغيرات في مخزونات السلع المخصصة لإعادة بيعها، وينبغي أن تكون بالأسعار الجارية، وذلك حتى لا تشتمل قيمة مخرجات المشاريع التي تعمل بالتجارة على مكسب اقتناء على السلع التي سحبت من المخزونات. وهذا التعديل مهم أيضاً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عندما تكون معدلات التضخم عالية.

١٤٦ - تقييم التغيرات في الأعمال قيد الإنجاز يشبه تقييم التغيرات في مخزونات السلع الوسيطة. إلا أنه توجد بعض الفروق. فعندما تكون الأسعار السوقية غير متوفرة، يمكن قياس الأعمال قيد الإنجاز بمجموع التكاليف مضافاً إليها جزء يقدر من فائض التشغيل (ليس ربحاً) يتناسب مع الجزء من التكاليف الذي جرى تحمله أثناء الفترة المحاسبية.

١٤٧ - ولا تعني الأمثلة المعروضة أعلاه أن جميع التغيرات في قيمة المخزونات نتيجة لزيادة الأسعار ينبغي أن تعامل على أنها مكاسب اقتناء وأن تقتطع من المخرجات. فهذا النهج لا ينطبق، مثلاً، عندما تكون كمية المخزونات الافتتاحية، لنَقُل ٢٠، وسعر الوحدة يساوي ١٠، وأن جميع المنتجات سحبت أثناء نفس الفترة المحاسبية، وبسعر ١٠ أيضاً. وفيما بعد، يجري تجميم المخزونات بـ ٢٠ وحدة، ولكن بسعر ١٥. فالتغير في المخزونات في هذه الحالة يساوي ١٠٠ =(- ٢٠ × ١٠ + ٢٠ × ١٥). وهذا يقابل التغير في المخزونات مقدراً بوصفه الفرق بين المخزونات الختامية والمخزونات الافتتاحية مقيمة بالسعرين ١٠ و ١٥ على التوالي. ولا يوجد مكسب اقتناء على الرغم من حقيقة أن قيمة مخزونات السلع الافتتاحية تختلف عن قيمة مخزونات السلع الختامية. وهذا ناتج عن الإجراء المتبع في نظام الحسابات القومية الذي "يسمح بإضافة القيمة المضافة المنتَجة بمجموعة أسعار معينة إلى القيمة المضافة المنتَجة بأسعار أعلى فيما بعد في نفس الفترة المحاسبية". [٢]

٤ - احتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها

١٤٨ - في نظام الحسابات القومية، تستخدم المدخرات للاستهلاك أو تكوين رأس المال أو صافي الإقراض أو الاقتراض. وصافي الإقراض أو الاقتراض موضح بالكامل في الأصول والخصوم المالية. إلا أنه توجد بعض الأصول غير المالية التي تقتنى بوصفها مستودعات ثروة - لا لتستخدم في عملية إنتاج. وهذه الأصول تسمى النفائس.

١٤٩ - واحتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها يتكون من شراء المجوهرات واللوحات الفنية وما شابهها من أشياء ثمينة قادرة على خزن القيمة. ويعرّف نظام الحسابات القومية النفائس على أنها "سلع لا تستعمل بصورة أساسية للإنتاج أو الاستهلاك، ولا تتدهور في الظروف العادية بمرور الزمن ، وتمتلك وتقتنى بصورة أساسية بوصفها مستودعات للقيمة" (الفقرة ١٠-١١٦). ويمكن للأسر المعيشية وللمؤسسات شراء النفائس. وبالتالي، تختلف معاملة النفائس في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ عنها في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ الذي لم يدرج احتياز النفائس مخصوماً منه التخلص منها كبند منفصل في تكوين رأس المال ولكنها خصصت إلى فئات أخرى؛ فعلى سبيل المثال، كانت مشتريات الأسر المعيشية من النفائس تعامل بوصفها استهلاكاً نهائياً.

١٥٠ - يقوم الدليل على أن أهمية معاملات النفائس في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية آخذة في الازدياد. وتشمل استثمار الشركات الخاصة في اللوحات الفنية، كما تشمل شراء الذهب من قبل مستثمرين من القطاع الخاص. وأخذت المعاملات بالذهب على وجه الخصوص تصبح أكثر فأكثر شيوعاً في الوقت الحالي في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ووفقاً لمقال نشرته صحيفة "Financial Times" في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٣، فإن حوالي ٣٠ في المائة من الذهب في الصين، التي برزت مؤخراً كأكبر بلد مستهلك للذهب، اشتراه مستثمرون من القطاع الخاص بغرض خزن القيمة. وهناك مثال آخر هو الاتحاد الروسي، وهو من أكبر البلدان المنتِجة للذهب في العالم؛ وقد قررت الحكومة الروسية مؤخراً أن تبيع جزءاً من ذهبها النقدي إلى مستثمرين مقيمين.

١٥١ - وبيع الذهب النقدي إلى مستثمرين من القطاع الخاص يعني تحويله إلى ذهب غير نقدي، وهذا من شأنه أن ينعكس في التغيرات الأخرى في حسابات الأصول (لا في الحساب المالي). وفي نفس الوقت، يقيَّد شراء الذهب غير النقدي من قبل المستثمرين من القطاع الخاص تحت عنوان صافي احتياز النفائس. وفي عام ١٩٩٣، قررت حكومة الاتحاد الروسي السماح لمصارف القطاع الخاص شراء جزء من مخرجات الذهب. ويجب أن تقيد هذه المعاملة أيضاً تحت احتياز النفائس، لأن الأصول الذهبية لمصارف القطاع الخاص ليست جزءاً من الذهب النقدي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية؛ وبالتالي فإن هذا الذهب ليس أصلاً مالياً بمفهوم نظام الحسابات القومية.

٥ - احتيازات الأصول غير المالية غير المنتَجة مخصوماً منها التخلص من هذه الأصول

١٥٢ - تشمل عمليات احتياز الأراضي مخصوماً منها التخلص من الأراضي شراء الأراضي، باستثناء قيمة المباني والإنشاءات المقامة عليها. وعندما يكون من الصعب فصل قيمة المباني المشتراة مع الأرض، تعامل

الصفقة بأسرها على أنها تكوين لرأس المال الثابت، إلا إذا كان واضحاً أن قيمة الأرض تزيد عن قيمة المباني؛ وفي هذه الحالة، فإن الصفقة بأسرها تعامل على أنها شراء أراضٍ.

١٥٣ - تقيَّد عمليات شراء الأراضي بعد اقتطاع مبيعات الأراضي. وتعامل عمليات شراء الأراضي من قبل أجانب بوصفها عمليات شراء من قبل وحدة صورية مقيمة. وينتج عن هذا أن عمليات شراء الأراضي مخصوماً منها عمليات بيع الأراضي المقيدة في حساب رأس المال لمجموع الاقتصاد تساوي، بصورة عامة، صفراً. ("إلا عندما يؤدي شراء الأراضي أو بيعها إلى تغيير حدود الإقليم الاقتصادي في حد ذاته، مثلاً شراء أراض من قبل حكومة أجنبية يؤدي إلى زيادة حجم جيبها" (نظام الحسابات القومية، (الفقرة ١٠ ١٢٣)). وفي العديد من الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، وفي جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، كان بيع الأراضي ممنوعاً؛ إلا أن المعاملات بالأراضي أصبحت حالياً تزداد أهميتها أكثر فأكثر.

١٥٤ - وشراء الأصول غير المنتَجة الأخرى يتكون من عمليات احتياز أصول غير منتَجة ملموسة وغير ملموسة أيضاً مخصوماً منه التخلص منها. وعمليات شراء الأصول غير المنتَجة الملموسة تشمل عمليات احتياز الأصول الجوفية، بما فيها رواسب الغاز والبترول والفحم وركازات المعادن ومختلف الأملاح المعروف أنها موجودة ويمكن نقل حقوق ملكيتها من وحدة مؤسسية إلى أخرى، مخصوماً منها التخلص من هذه الأصول. وعمليات احتياز الأصول غير المنتَجة غير الملموسة مخصوماً منها التخلص من هذه الأصول، تشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتيازات، وما إلى ذلك.

٦ - معاملة الخسائر الرأسمالية والخسائر المتكررة

١٥٥ - جرى إيضاح معاملة الخسائر الرأسمالية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويقدر إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية دون أية اقتطاعات مقابل استهلاك رأس المال الثابت ودون أن تؤخذ الخسائر غير العادية في الحسبان، وهو ما كان متبعاً في نظام الناتج المادي في الماضي (أنظر المرفق، الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي).

١٥٦ - ويميز في نظام الحسابات القومية بين الخسائر العادية أو المتكررة والخسائر غير العادية أو الرأسمالية في المخزونات وفي الأصول الثابتة. وتؤثر الخسائر العادية في القيمة المضافة، إما من خلال التعديلات السالبة للمخرجات أو بإدراج الخسائر في الاستهلاك الوسيط أو استهلاك رأس المال الثابت. وتعامل الخسائر غير العادية في نظام الحسابات القومية بوصفها خسائر رأسمالية، وبالتالي فإنها لا تؤثر في القيمة المضافة؛ وهي إما أن تدرج بوصفها "خسائر ناتجة عن كوارث" (K.7) أو بوصفها "تغيرات أخرى في حجم الأصول غير المالية غير المصنفة في موضع آخر" (K.9) ويتوقف ذلك على طبيعتها. وتنطبق طرق المعاملة المذكورة في الحالات المحددة التالية:

- الخسائر العادية المتكررة في المخرجات، التي تشمل خسائر عادية يمكن التنبؤ بها نتيجة لتلف السلع أثناء تخزينها ونقلها أو نتيجة تعرضها لحوادث، لا تحسب فعلاً بوصفها مخرجات، لأن الأخيرة تعتبر مساوية لمجموع المبيعات والتغير في مخزونات السلع الجاهزة غير المباعة؛

- الخسائر العادية في السلع الوسيطة يدرجها نظام الحسابات القومية، من حيث المبدأ، في الاستهلاك الوسيط. فعلى سبيل المثال، يدرَج جزء من الخسائر في البذور نتيجة للظروف الجوية غير المواتية في الاستهلاك الوسيط ويدرَج جزء آخر في مدخلات المواد؛

- الخسائر العادية في الأصول الثابتة الناتجة عن حرائق أو حوادث أخرى، مثلاً، يدرجها نظام الحسابات القومية في تقديرات استهلاك رأس المال الثابت. وبالتالي، فإنها تؤثر في صافي القيمة المضافة. وفي الممارسات التي تتبعها بعض البلدان، تشتق أرقام الخسائر العادية في الأصول الثابتة من سجلات شركات التأمين وتضاف صراحة إلى علاوات الاهتلاك؛

- الخسائر غير العادية في الأصول الثابتة الناتجة عن كوارث كبيرة، كالفيضانات والزلازل والحوادث الصناعية الكبرى، وحتى الأحداث السياسية، تعامل بوصفها تغيرات أخرى في حجم الأصول؛

- الخسائر غير العادية في المخزونات تقيد في نظام الحسابات القومية بنفس الطريقة التي تقيد بها الخسائر غير العادية في الأصول الثابتة، أي أنها تعامل بوصفها تغيرات أخرى في حجم الأصول؛

- الإنشاءات التي يجري التخلي عنها تقيد بوصفها تغيرات أخرى في حجم الأصول (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٢-٤٦)؛

- أي فرق بين العلاوات المدرجة في استهلاك رأس المال الثابت المخصصة للتلف العادي وبين الخسائر الفعلية في الأصول الثابتة ينبغي أن يقيد بوصفه تغيرات أخرى في الأصول.

١٥٧ - ومن المهم أن نلاحظ هنا أن مناقشة الخسائر الرأسمالية والخسائر المتكررة أعلاه لا تنطبق على معاملة عمليات استكشاف المعادن والحفر غير الناجحة. فهذه النفقات تعامل بوصفها جزءاً من مخرجات إجمالية موجَّهة لإجمالي تكوين رأس المال ويتم اهتلاك الأصول غير الملموسة الناتجة تدريجياً بمرور الزمن.

١٥٨ - أشير في العرض الوارد أعلاه إلى قيد بعض الخسائر في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول في نظام الحسابات القومية. إلا أن هذا الحساب يستخدم لا لقيد الخسائر فقط، وإنما أيضاً لقيد بعض التغيرات الأخرى في الأصول. وتوجد ثلاث فئات من التغيرات الأخرى في الحجم ربما تكون هامة بشكل خاص للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فالبند K.3 يرمز للظهور الاقتصادي للأصول غير المنتَجة. وفي حالة الأصول المنتَجة، تدرج الزيادات في مقتنيات الذهب غير النقدي الناتجة عن تحويل الذهب النقدي إلى ذهب غير نقدي وكذلك أول تقييم سوقي للنصب التذكارية، مثلاً، بوصفها ظهوراً اقتصادياً. والظهور الاقتصادي للأصول غير المنتَجة مخصوماً منه اختفاؤها يشمل الاكتشافات الجديدة من احتياطيات المعادن مخصوماً منها استنزاف احتياطيات المعادن، كما يشمل أول استخدام اقتصادي

(ظهور اقتصادي) للأراضي التي لم تكن مقيَّمة في السوق من قبل. والبند K.12 يرمز إلى التغيرات في تصنيفات الأصول وهيكلها. والبند K.9 (التغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية غير المصنفة في موضع آخر) يشير، في جملة أمور، إلى التغيرات في الأصول الناتجة عن البِلى غير المتوقع المؤدى إلى فروق بين العلاوات المشمولة في استهلاك رأس المال الثابت المخصصة لتغطية التلف العادي وبين الخسائر الفعلية، وكذلك تدهور الأصول الثابتة الذي لم يحسب حسابه في استهلاك رأس المال الثابت.

باء - قضايا في قياس الاستهلاك

١ - استهلاك الأسر المعيشية النهائي

١٥٩ - يجري تناول الإنفاق على الاستهلاك النهائي بالنسبة للأسر المعيشية والحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية كلاً على حدة. وفي حالة الأسر المعيشية، يتناول هذا الفصل النطاق المفاهيمي والعملي لنفقات الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي وتقييمها وتصنيفها. ويتناول قضايا مماثلة في حالة الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

(أ) التغطية

١٦٠ - يترتب على إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي إنفاق الأسر المعيشية المقيمة على ما يسمى بالسلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، وهي السلع والخدمات التي تشتريها أسرة معيشية وتستخدمها لتلبية احتياجات ورغبات أعضائها. وهذه تشمل السلع والخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية من السوق أو تحصل عليها عيناً من الإنتاج للحساب الخاص أو تتلقاها عيناً كتعويضات عن عمل قامت به. ويعول احتياز هذه السلع والخدمات من دخل الأسر المعيشية المتاح للتصرف به. وكما سيبين أدناه بالتفصيل، لا يشمل إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي قيمة السلع والخدمات الفردية التي تقدمها الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية على هيئة تحويلات اجتماعية عينية.

١٦١ - ويعرَّف الإنفاق على الاستهلاك النهائي بحيث يشمل إنفاق سكان البلد المقيمين في الإقليم الاقتصادي للبلد وفي الخارج. وبالتالي، فإن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم الإقليم الاقتصادي المستخدم في نظام الناتج المادي، الذي يشمل إنفاق المقيمين وغير المقيمين داخل الإقليم الاقتصادي للبلد ولكنه يستبعد مشتريات المقيمين من السلع والخدمات من الخارج.

١٦٢ - مصطلح "السلع والخدمات الفردية" يشير إلى السلع والخدمات التي تنطبق عليها المعايير التالية":

(أ) يجب أن يكون تحديد فرادى الأسر المعيشية أو الأشخاص الذين يستهلكون السلعة أو الخدمة ممكناً؛

(ب) يجب أن يكون تسليم السلعة أو الخدمة إلى تلك الأسرة المعيشية أو إلى ذلك الشخص ملحوظاً وأن يكون قيد وقت التسليم ممكناً؛

(ج) يجب أن توافق الأسرة المعيشية على تلقي السلعة أو الخدمة وأن تقوم بما هو ضروري للحصول على السلعة أو الخدمة؛

(د) يجب أن تكون الخدمة أو السلعة من النوع الذي لا يمكن أن يمتلكه سوى أسرة معيشية واحدة أو شخص واحد، أو ربما مجموعة صغيرة محددة من الأسر المعيشية أو الأشخاص، وأن لا يستخدمه سوى تلك الأسرة المعيشية أو ذلك الشخص أو تلك المجموعة لسد احتياجاتها وإشباع رغباتها الخاصة؛

(هـ) امتلاك أسرة معيشية أو شخص أو مجموعة محددة للسلعة أو الخدمة لا يؤدي إلى سد احتياجات وإشباع رغبات أعضاء المجتمع الآخرين.

١٦٣ - ويستتبع ما تقدم أن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي يشمل فقط جزءاً من السلع والخدمات الفردية. ولا يشمل خدمات فردية من قبيل التعليم والصحة والثقافة، وما إلى ذلك، التي تقدمها مجاناً الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وكما سنبين أدناه (أنظر الفرع باء -٢) فإن هذه السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عيناً إلى الأسر المعيشية تعامل بوصفها تحويلات اجتماعية عينية واستهلاكاً نهائياً فعلياً للأسر المعيشية.

١٦٤ - البنود الأساسية في إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي تتكون من مشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية. وهذه تشمل مشتريات جميع السلع الاستهلاكية، بغض النظر عن مدى كونها معمِّرة، وجميع الخدمات. إلا أن مشتريات البيوت تعامل بوصفها إجمالي تكوين رأس مال ثابت، كما أن مشتريات النفائس القادرة على خزن الثروة تخصص إلى تكوين رأس المال تحت بند منفصل.

١٦٥ - مشتريات السلع الموجودة تدرج بكامل السعر الذي دفعه المشترون. وفي نفس الوقت، يقيد البائع المبلغ المدفوع بوصفه إنفاقاً سالباً. والمعاملة الأخيرة تختلف عن المعاملة في نظام الناتج المادي، الذي لا يدرج في الإنفاق الاستهلاكي للمشترين سوى تكلفة نقل الملكية ولا يدرج قيمة السلعة المشتراة نفسها.

١٦٦ - بالإضافة إلى مشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية، يشمل إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي أيضاً النفقات المحتسبة التالية، وهي هامة بوجه خاص بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية:

(أ) السلع والخدمات الاستهلاكية التي تتلقاها الأسر المعيشية عيناً كتعويض عن عمل أدّته. وتقيد هذه السلع والخدمات في نفس الوقت بوصفها تعويضات مستخدمين. إلا أنه لا ينبغي أن تقيد جميع البنود التي تظهر بوصفها تعويضات مستخدمين عينية على أنها إنفاق على الاستهلاك النهائي. فعلى سبيل المثال، الحبوب التي يتلقاها المزارعون الذين يعملون جماعياً كتعويضات عن عملهم يُستثنى منها بشكل خاص الجزء المستخدم كمدخلات وسيطة للإنتاج في حواكيرهم الشخصية. وللتوسع في مناقشة المسائل المتصلة بتحديد التعويضات العينية والاستهلاك الوسيط، يحال القارئ إلى الفصل الرابع من هذا المنشور، الذي يتناول التحويلات الاجتماعية (لا سيما الفرع ألف)؛

(ب) السلع التي تنتجها مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية تملكها أسر معيشية، والتي تستخدم للاستهلاك النهائي الخاص. وتتكون هذه لا من سلع زراعية غير مجهزة فقط، وإنما من سلع زراعية مجهزة أيضاً مثل الزيوت النباتية والنبيذ، وما إلى ذلك، وكذلك من أنواع أخرى من المنتجات تشمل، في جملة أمور، الملابس والأحذية والأثاث وأدوات الطعام، التي تنتجها الأسر المعيشية لاستخدامها الخاص؛ ويجب إدراج هذه العناصر حيث أنها مشمولة في قياس المخرجات؛

(ج) السلع والخدمات التي يتم تلقيها عيناً بوصفها تحويلات متنوعة من المشاريع، بما فيها إرسال أغذية مجاناً إلى أطفال المستخدمين في المخيمات الصيفية، وشراء المشاريع تذاكر مسارح لمستخدميها، وما إلى ذلك؛

(د) السلع المتلقاة كهدايا من أعضاء الأسرة ومن الأصدقاء في الخارج، صافي؛

(هـ) السلع المتلقاة نتيجة لمعاملات مقايضة، وهي شائعة، على سبيل المثال، في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة؛

(و) القيمة المحتسبة لخدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون لاستهلاكهم الخاص؛

(ز) الخدمات المنزلية التي ينتجها خدم يتلقون أجراً.

١٦٧ - وقد تجري الأسر المعيشية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية معاملات مقايضة عديدة باستخدام سلع استهلاكية قد تؤثر على إنفاقها على الاستهلاك النهائي. فعلى سبيل المثال، تستبدل الأسر المعيشية من المناطق الريفية سلعاً مصنعة بالمنتجات الزراعية، وما إلى ذلك. وبالنسبة للبلد ككل، لا تغير معاملات المقايضة بين المقيمين كمية السلع والخدمات المستهلكة ولكنها تؤثر على هيكل الإنفاق الاستهلاكي لمجموعات الأسر المعيشية. وفي حالات عديدة، قد تتم معاملات المقايضة بين مقيمين في دولتين مختلفتين، وفي هذه الحالة فإنها تؤثر على المعاملات الخارجية وتُزيد أو تنقص إمدادات السلع الاستهلاكية للاستهلاك المحلي. وفي بعض الحالات، تنطوي معاملات المقايضة بين الأسر المعيشية على سلع استهلاكية وسلع رأسمالية: فعلى سبيل المثال، قد تجري مبادلة سيارات بشقق، وما إلى ذلك.

١٦٨ - وينبغي التشديد على أنه من الضروري التمييز بين نفقات الأسر المعيشية بوصفها مستهلكة ونفقاتها المرتبطة بأنشطة المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة لأسر معيشية. فالنوع الأول من النفقات ينبغي أن يدرج في إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، في حين أن النفقات المماثلة المرتبطة بأنشطة مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية ينبغي أن تخصص إلى الاستهلاك الوسيط أو حتى إلى تكوين رأس المال. فعلى سبيل المثال، إنفاق المزارعين على الكهرباء قد يلزم تقسيمه إلى استهلاك نهائي واستهلاك وسيط. ويحدَّد أدناه عدد من أنواع الإنفاق التي ينبغي أن يُؤخذ هذا التمييز في الحسبان بالنسبة لها.

١٦٩ - تشمل مشتريات الخدمات الاستهلاكية، من بين أشياء أخرى، تكاليف الخدمات المالية المساعدة، بما فيها خدمات الصرافة والاستشارة، وما إلى ذلك، التي تدفعها الأسر المعيشية، وكذلك الجزء ذا الصلة

من المخرجات المحتسبة لخدمات الوساطة المالية المخصصة إلى خدمات الأسر المعيشية بوصفها مستهلكة. وتشمل أيضاً الجزء ذا الصلة من مخرجات التأمين ضد الحوادث الذي يخصص كخدمات للأسر المعيشية وجميع مخرجات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية. ولكن مخرجات التأمين ضد الحوادث المتصلة بأنشطة المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها أسر معيشية لا ينبغي أن تدرج في الاستهلاك النهائي، بل يجب أن تعزى إلى الاستهلاك الوسيط للمشروع غير ذي الشخصية الاعتبارية. فعلى سبيل المثال، الاستهلاك الوسيط لمنتجي خدمات الإسكان الذين ينتجون لاستهلاكهم الخاص يمكن أن يشمل استخدام خدمات التأمين ضد الحوادث.

١٧٠ - وتشمل مشتريات خدمات المستهليكن بعض أنواع مدفوعات الأسر المعيشية إلى الحكومة العامة نظير خدمات تقدمها الحكومة. وهذه تشمل رسوم الحصول على تراخيص اقتناء السيارات والقوارب والطائرات؛ ورسوم الحصول على جوازات السفر والشهادات والتصاريح، وما إلى ذلك. ولا ينبغي لرسوم الحصول على تراخيص صيد ورماية وصيد أسماك أن تدرج في الإنفاق على الاستهلاك النهائي، ولكن ينبغي أن تعامل بوصفها ضرائب وأن تقيد في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

١٧١ - تعامل مشتريات السلع والخدمات المتصلة بصيانة المساكن التي يقوم بها المالكون الساكنون بوصفها استهلاكاً وسيطاً. وهذه تشمل مشتريات الدهان وورق الجدران، وما إلى ذلك. أما مشتريات المستأجرين من المواد المماثلة فتخصص إلى الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

١٧٢ - نفقات الأسر المعيشية المتصلة بصيانة السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة تعامل بوصفها إنفاقاً على الاستهلاك النهائي. إلا أن عمليات إصلاح المساكن الرأسمالية تخصص في جميع الحالات إلى تكوين رأس المال.

١٧٣ - مصاريف المستخدمين التي تموَّل من علاوات رحلات العمل (الفنادق والمواصلات) مشمولة في الاستهلاك الوسيط للمشاريع، كما هو مبين أعلاه. وقد يكون من الضروري عملياً تخصيص جميع المصاريف المتصلة برحلات العمل إلى الاستهلاك الوسيط للمشاريع.

١٧٤ - تعويضات مصاريف المستخدمين على تسلية ضيوف المشاريع تخصص إلى الاستهلاك الوسيط للمشاريع.

(ب) التقييم والاحتساب ووقت القيد

١٧٥ - يقيَّم الإنفاق على الاستهلاك النهائي بأسعار المشترين. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كثيراً ما تقدم نفس السلع إلى المستهلكين من خلال قنوات توزيع مختلفة بأسعار مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن شراء السلع من محلات تجارة التجزئة التي تملكها الدولة، ومن تعاونيات ومحلات مملوكة ملكية خاصة، ومن الأسواق الحرة. وفي بعض الحالات، فإن الفرق في الأسعار يعكس فرقاً في النوعية. فعلى سبيل المثال، الأسعار الأعلى في الأسواق الحرة تعكس في العادة نوعية أفضل من المنتجات. وسواءً أكان هذا هو الحال أو لم يكن كذلك، فإن مشتريات السلع والخدمات تقيَّم بالأسعار الفعلية التي دفعها المستهلكون. بعبارة أخرى، المنتجات التي توزع على المستهلكين من خلال قنوات مختلفة يجب أن تقيَّم بالأسعار الخاصة بقناة التوزيع المقابلة.

١٧٦ - يجب احتساب الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات المتلقاة عيناً. وتقيَّم بالأسعار التي استخدمت لتقييم المخرجات، أي إما بأسعار المنتجين أو بالأسعار الأساسية. وفي بعض الحالات - على سبيل المثال، تقييم خدمات الإسكان التي ينتجها ويستهلكها المالكون الساكنون، عندما لا توجد سوق إيجار للمقارنة - يستخدم نهج التكلفة. وإذا استخدم نهج التكلفة، فإنه لا ينبغي لقيمة المخرجات أن تشمل أية فائدة أو تكاليف خدمة قد تضاف عندما تباع المنتجات بالدين.

١٧٧ - ووفقاً للقواعد المعتمدة في النظام، يجب أن يقيد الإنفاق على استهلاك السلع وقت نقل ملكية السلع من البائع إلى المشتري، وفي حالة الخدمات، وقت توريدها. وينبغي أن يقيد الإنفاق على السلع المشتراة بالدين في الوقت الذي تسلم فيه السلع.

(ج) التصنيفات

١٧٨ - كما ذكر أعلاه، تورد السلع والخدمات في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسر المعيشية من خلال قنوات توزيع مختلفة وبأسعار مختلفة. وفي العادة، تستخدم مصادر بيانات مختلفة لتجميع أرقام عن شراء السلع من مختلف المصادر، وقد تكون نوعية السلع مختلفة. وبالتالي، فإن تصنيف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي حسب المصادر الرئيسية لاحتياز السلع والخدمات مفيد من الناحية التحليلية ومن وجهة النظر الإحصائية، كلتيهما. وينبغي أيضاً إدخال تصنيف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي حسب الغرض من الإنفاق وحسب نوع السلعة - أي سلع معمرة أو سلع غير معمرة أو خدمات. وهناك تصنيف هام آخر لعرض تصنيف الإنفاق على الاستهلاك النهائي، وهو التصنيف المركزي للمنتجات. [٥٠] وترد في الجدول ٢-٤ تصنيفات مقترحة لإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي حسب المصدر الرئيسي لتوريد السلع والخدمات وحسب الغرض من الإنفاق.

١٧٩ - وتطبيق تصنيف الإنفاق على الاستهلاك النهائي بحسب الغرض قد يخلق صعوبات إحصائية بالنسبة لمشتريات المقيمين من الخارج. ولتجنب هذه الصعوبات، لا يستخدم في تصنيف هذه النفقات سوى العناوين الرئيسية من التصنيف حسب الغرض - التي تحدد الفئات الرئيسية فقط مثل الخبز ومشتقات الحبوب واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان، وما إلى ذلك.

الجدول ٢-٤: تصنيف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

حسب مصدر الامداد
المشتريات من المحلات التجارية المملوكة للدولة (منافذ)
المشتريات من المحلات التجارية التعاونية (منافذ)
المشتريات من المحلات التجارية الخاصة
مشتريات السلع من أسواق تصريف منافذ خاصة بالمشاريع
مشتريات السلع من السوق
مشتريات السلع من أفراد اشتروها من المحلات التجارية المملوكة للدولة أو أحضروها من الخارج
مشتريات السلع من محلات تجارية خاصة بالعملة الأجنبية
تكاليف الخدمات التي تقدمها وحدات تعاونية ووحدات خاصة
تكاليف الخدمات التي يقدمها أفراد (أطباء، مدرسون)
مدفوعات الإيجار وثمن المنافع
السلع والخدمات المتلقاة عيناً نظير عمل تم أداؤه
السلع المتلقاة عيناً من الإنتاج للحساب الخاص
الإيجار المحتسب للمساكن التي يسكنها مالكوها
مصادر أخرى، غير مصنفة في موضع آخر
حسب الغرض
أغذية ومرطبات وتبغ
ملابس وأحذية
إجمالي الإيجار والوقود والماء
أثاث الأسر المعيشية ومعدّاتها
المواصلات والاتصالات
الرعاية الطبية والنفقات الصحية
التعليم والثقافة
الترويح والتسلية
سلع وخدمات متنوعة

٢ - الاستهلاك النهائي للحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

١٨٠ - بصورة عامة، يشمل هذا التدفق إنفاق الحكومة العامة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية والجماعية. وتموّل النفقات إلى حد كبير من الضرائب أو من موارد الإيرادات المماثلة.

١٨١ - وبصورة أكثر تحديداً، يشمل إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي ما يأتي:

(أ) خدمات الحكومة العامة غير السوقية التي تقدم إلى المجتمع ككل أو إلى فئاته أو إلى أفراده؛

(ب) خدمات الحكومة العامة غير السوقية التي تقدم إلى المشاريع؛

(ج) شراء السلع والخدمات السوقية لتوريدها مباشرة إلى الأسر المعيشية، على سبيل المثال، شراء الأدوية لتوزيعها مجاناً على فئات معينة من السكان أو شراء خدمات المواصلات لتقديمها مجاناً إلى المتقاعدين.

١٨٢ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يشكل البند (ج) جزءاً صغيراً نسبياً من إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. والخدمات غير السوقية المشار إليها في البندين (أ) و (ب) تقيَّم في نظام الحسابات القومية بسعر التكلفة، بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت المحتسب. وإيرادات المبيعات العرضية غير مشمولة في إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي. فعلى سبيل المثال، الدفعات الجزئية التي يدفعها الآباء إلى مؤسسات الحضانة التي يلتحق بها أبناؤهم قبل المدرسة تعامل بوصفها إنفاق أسر معيشية على الاستهلاك النهائي. وتقيَّم مشتريات السلع والخدمات السوقية بأسعار المشترين.

١٨٣ - ولا ينبغي لإنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك أن يشمل الإعانات أو المنح التي تقدمها الحكومة إلى المشاريع.

١٨٤ - ويشمل إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي الإنفاق على السلع والخدمات الفردية والإنفاق على الخدمات الجماعية، كلتيهما. وقد جرى تناول الخصائص العامة للسلع والخدمات الفردية أعلاه (أنظر الفرع باء - ١ (أ)).

١٨٥ - وتتحمل الحكومة العامة الإنفاق على الخدمات الاستهلاكية الجماعية، الذي يشكل جزءاً هاماً من إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. والخدمات الجماعية خدمات تقدم لمنفعة المجتمع ككل أو فئة معينة منه. وهذه الخدمات تشمل خدمات الإدارة العامة والخدمات المتصلة بالدفاع والأمن وحماية البيئة والبحث والتطوير. ولا يمكن بيع الخدمات الجماعية إلى فرادى الأسر المعيشية كما أنها لا تلبي احتياجات أو تشبع رغبات شخصية لأفراد الأسر المعيشية. واستهلاك الخدمة الجماعية لا يؤدي إلى تقليل الكمية المتاحة للأعضاء الآخرين أو لفئات أخرى من المجتمع، كما أنها لا تعني أيضاً الموافقة الضمنية لكل فرد أو مشاركته النشطة. وتجدر ملاحظة أن بعض الخدمات الاستهلاكية الفردية تستهلكها الأسر المعيشية بصورة جماعية، مثل خدمات التعليم التي تقدم أثناء محاضرة أو الخدمات الثقافية التي تقدم أثناء عرض مسرحي. بيد أن هذه الخدمات تختلف من حيث المبدأ عن الخدمات الجماعية حيث أن الأسر المعيشية تكون قد اتخذت قراراً واضحاً باستهلاك الخدمات الفردية استهلاكاً جماعياً والاستفادة منها بصورة مباشرة.

١٨٦ - ويستند التمييز عملياً بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي إلى تصنيف وظائف الحكومة. [١١] وفئات خدمات الحكومة التالية، المعرفة في تصنيف وظائف الحكومة، تعزى إلى الخدمات الفردية:

٤ - التعليم
٥ - الصحة
٦ - الضمان والرفاه الاجتماعيان
٨-١- الرياضة والترويح
٨-٢- الثقافة

١٨٧ - علاوة على ذلك، يندرج الإنفاق على الخدمات الفردية تحت العناوين الفرعية التالية لمجموعات أخرى من تصنيف وظائف الحكومة، شريطة أن تكون مهمة كمياً:

٧-١١- جزء من تكاليف توفير الإسكان
٧-٣١- جزء من تكاليف جمع نفايات الأسر المعيشية
١٢-١٢- جزء من تكاليف تشغيل نظام المواصلات

١٨٨ - وجميع مشتريات السلع والخدمات السوقية المذكورة في البند (ج) (الفقرة ٧٣) أعلاه يجب أن تعامل بوصفها خدمات فردية، بينما يجب أن تعامل نفقات وزارتي الصحة والتعليم والوزارات المماثلة بوصفها إنفاقاً على خدمات جماعية.

١٨٩ - العلاقة بين قياس مخرجات المنتجين الحكوميين غير السوقين وإنفاقهم على الاستهلاك النهائي يمكن عرضها على النحو التالي (نظام الحسابات القومية، الفقرات ٩-٧٥ إلى ٩-٨٩):

ألف- مخرجات المنتجين الحكوميين من الخدمات غير السوقية (تضاف)

باء - عائدات مبيعات السلع والخدمات بأسعار غير هامة اقتصادياً أو مبيعات قدر قليل من السلع والخدمات بأسعار هامة اقتصادياً (مبيعات مخرجات السوق الثانوية) (تخصم)

جيم - مشتريات السلع والخدمات من منتجين سوقيين لتوزيعها على الأسر المعيشية دون تجهيز (تضاف)

دال - إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي (ألف - باء + جيم)

١٩٠ - وفي بعض الحالات، قد تشمل مخرجات الحكومة العامة غير السوقية أعمال الإنشاءات للحساب الخاص عندما لا يكون ممكناً عملياً فصل هذا النشاط في مؤسسة مستقلة. وفي هذه الحالات، تقتطع أيضاً هذه البنود من المخرجات للحصول على تقديرات للإنفاق على الاستهلاك النهائي.

١٩١ - لتوضيح ما ورد أعلاه، أنظر المثال العددي المعروض في الجدول ٢-٥ . فهو يوضح نوع البيانات المتوفرة في العادة لحساب مخرجات الحكومة العامة وإنفاقها على الاستهلاك النهائي، ولتقسيم الأخير إلى استهلاك للسلع والخدمات الفردية واستهلاك للخدمات الاجتماعية. وبالتالي، فإن مخرجات الحكومة العامة تشتمل على البنود التالية: أجور ومرتبات (٦٢٠) + مساهمات اجتماعية (١٩٧) + مشتريات السلع والخدمات

الجدول ٢-٥: عملية حساب مخرجات الحكومة العامة وإنفاقها على الاستهلاك النهائي

	نفقات وحدات الحكومة العامة							
	الرعاية الصحية	الضمان الاجتماعي	التعليم	الثقافة والفن	العلم	الإدارة العامة	الدفاع	المجموع
الأجور والمرتبات	٨٠	٤٠	٢٢٠	٣٠	١١٠	٨٠	٦٠	٦٢٠
المساهمات الاجتماعية	٢٤	١٣	٧٣	١٠	٣٣	٢٤	٢٠	١٩٧
مشتريات السلع الوسيطة	٦٠	٢٠	٧٠	١٥	١٤٠	٢٠	٣٦	٣٦١
مشتريات المعدات	٣٠	١٠	٢٠	٥	٥٠	١٠	٢٠	١٤٥
الانشاءات الرأسمالية	٢٥	٥	١	١	٢٠	١٥	١٢	٧٩
المنافع الاجتماعية		٣٥٠	٥٠					٤٠٠
الضرائب على المباني والأراضي	٥	٣	١١	١	٨	١٧	٨	٥٣
استهلاك رأس المال الثابت	١٠	٦	٢٥	١	٢٨	١٠	٩	٩٩
التكاليف التي تدفعها الأسر المعيشية نظير الخدمات التي تقدمها الحكومة العامة	٦		١٢	١٠	٢٤	٨		٥٠
السلع والخدمات التي تقدم مجاناً إلى الأسر المعيشية		١٥						١٥
نفقات المعوقين على شراء السيارات والبترول التي تسدد إليهم		٩						٩

الوسيطة (٣٦١) + الضرائب على المباني والأراضي (٥٣) + استهلاك رأس المال الثابت (٩٩) = ١ ٣٣٠. وللحصول على تقديرات لإنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي، يتعين علينا أن نقتطع المبيعات العرضية (٦٠) من المخرجات وأن نضيف إليها السلع والخدمات المقدمة مجاناً إلى الأسر المعيشية (١٥) وكذلك التعويضات التي تدفع للمعوقين (٩). وعليه فإن الإنفاق على الاستهلاك النهائي سيبلغ ١ ٢٩٤ = (١ ٣٣٠ - ٦٠ + ١٥ +٩). ويجب استخدام نهج مماثل للحصول على تقديرات منفصلة للإنفاق على السلع والخدمات الفردية والإنفاق على الخدمات الجماعية. ولذلك، يتعين استخدام المعلومات المعروضة في أعمدة الجدول المخصصة للرعاية الصحية والتعليم والثقافة والفنون لحساب الإنفاق على السلع والخدمات الفردية، واستخدام البيانات المعروضة في الأعمدة المخصصة للعلم والإدارة العامة والدفاع لحساب الإنفاق على الخدمات الجماعية.

١٩٢ - وإنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي يحسب بنفس الطريقة التي يحسب بها إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. وكما هو مبين في الجدول ٢-٦، تشمل هذه النفقات السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وكذلك استهلاك رأس المال الثابت المحتسب. ويشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أيضاً إنفاق المشاريع المتصل بتقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية لمستخدميها. ويناقش هذا الموضوع بتوسع في الفصل الرابع (الفرع جيم -٢).

الجدول ٢-٦: عملية حساب إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

ألف -	التكاليف الجارية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (مستبعداً منها الاستثمارات الرأسمالية والاصلاحات الرأسمالية والبنود المماثلة) (تضاف)
باء -	استهلاك رأس المال الثابت (محتسب) (يضاف)
جيم -	عائدات مبيعات السلع والخدمات بأسعار غير هامة اقتصادياً أو مبيعات سلع وخدمات قليلة بأسعار هامة اقتصادياً (مبيعات أسواق التصريف (المنافذ) الثانوية) (تخصم)
دال -	مشتريات السلع والخدمات لتوزيعها مباشرة على الأسر المعيشية (تضاف)
هاء -	إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي (ألف + باء - جيم + دال)

جيم - قضايا في قياس صادرات وواردات السلع والخدمات

١٩٣ - يعرَّف مفهوم الصادرات (الواردات) في نظام الحسابات القومية بحيث يشمل مبيعات أو هدايا أو هبات الوحدات المقيمة إلى الوحدات غير المقيمة من السلع والخدمات. ومعاملة الصادرات والواردات في نظام الحسابات القومية مطابقة لمعاملتها في دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي.

١٩٤ - وبصورة عامة، تشمل الصادرات (أ) جميع السلع الجديدة أو الموجودة التي تباع أو تعطى مجاناً إلى بقية العالم و (ب) جميع الخدمات التي تقدمها وحدات مقيمة إلى وحدات غير مقيمة. ويترتب على ذلك أن السلع والخدمات التي تُستهلك في الإقليم الاقتصادي للبلد، من قبل غير المقيمين مشمولة في الصادرات. وبالمثل، تشمل الواردات (أ) جميع السلع الجديدة أو الموجودة التي تشترى أو يتم تلقيها كهدايا ومساعدة إنسانية، وما إلى ذلك، من بقية العالم و (ب) جميع الخدمات التي تقدمها وحدات غير مقيمة إلى وحدات مقيمة. والسلع والخدمات التي تشتريها وحدات مقيمة في بلد ما من منطقة تقع خارج إقليمه

الاقتصادي تعامل بوصفها واردات. ونظراً لأن الجيوب الإقليمية جزء من الإقليم الاقتصادي للبلد الذي تدور في الجيب أنشطة باسمه، فإن تدفقات السلع بين هذه الجيوب والوحدات المقيمة العاملة على التراب الوطني للبلد لا تعامل بوصفها صادرات أو واردات.

١٩٥ - ومن حيث المبدأ، يميز بين صادرات وواردات السلع من جهة وبين صادرات وواردات الخدمات من جهة أخرى. وهذا التمييز ضروري من الناحية التحليلية ومن وجهة النظر الإحصائية، كلتيهما. فالسلع المصدرة والمستوردة تقيد في الحسابات في الوقت الذي تنقل فيه ملكية السلع من المقيمين إلى غير المقيمين أو بالعكس. وتوجد استثناءات قليلة من هذه القاعدة، تتعلق إحداها بالسلع التي ترسل إلى الخارج لتجهيزها ولكن ملكيتها لا تتغير. وفي نظام الحسابات القومية، يميز بين (أ) السلع التي ترسل إلى الخارج لتصنيع ينطوي على تغير مادي كبير و (ب) تلك التي ترسل إلى الخارج لتصنيع آخر. فالسلع التي ترسل إلى الخارج لإجراء عملية تصنيع جوهرية يعاد تصنيفها لدى عودتها في مجموعة مختلفة في نظام التصنيف المركزي للمنتجات من مستوى الثلاثة حدود وتدرج على أساس إجمالي تحت السلع. وتقيد قيمة التصنيع الآخر تحت الخدمات. وترد في الفصل السادس من الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات (١٩٩٣)، [١٢] الصادر عن صندوق النقد الدولي، مناقشة مفصلة لموضوع وقت قيد المعاملات الخارجية والاستثناءات من طريقة القيد الرئيسية.

١٩٦ - وتتوقف بيانات الصادرات والواردات من السلع على البيانات الجمركية التي تشير إلى تدفقات السلع عبر الحدود. والتعريفات المعتمدة في النظام تتطلب إجراء بعض التعديلات على البيانات الجمركية هذه لتشمل بعض السلع التي لا تعبر الحدود واستثناء سلع أخرى تعبر الحدود. وتتعلق أهم الإضافات بما يأتي:

(أ) مشتريات معدات النقل التي لا تعبر الحدود بالضرورة؛

(ب) السلع المنتَجة في المياه الدولية وتورد إلى غير مقيمين في الخارج؛

(ج) السلع التي يشتريها ويستهلكها مقيمون في الخارج.

١٩٧ - من جهة أخرى، تشمل قائمة أهم السلع التي تستبعد من الصادرات والواردات ما يلي:

(أ) السلع العابرة للبلد؛

(ب) معدات النقل التي تغادر البلد مؤقتاً، أي لمدة تقل عن سنة دون أي تغيير في الملكية؛

(ج) المعدات والسلع الأخرى التي ترسل إلى الخارج لأعمال الصيانة أو الإصلاح؛

(د) السلع التي ترسل إلى الخارج لأغراض العرض فقط؛ والمعدات المخصصة للفرق الموسيقية والتمثيل المسرحي أثناء جولة في الخارج؛

(هـ) السلع المؤجرة بموجب عقد تأجير تشغيلي التي تغادر البلد مؤقتاً؛

(و) الحيوانات التي ترسل إلى الخارج لأغراض السباق أو استعراضات القفز، وما إلى ذلك؛

(ز) السلع التي تشحن من بلد إلى سفاراته أو قواعده العسكرية، وما إلى ذلك، أو تشحن منها إلى البلد؛

(ح) السلع برسم الإيداع التي ترفضها الجهة المرسلة إليها وتعاد إلى مرسلها.

١٩٨ - يعامل الذهب الذي يشحن من بلد إلى آخر، والذي لا يحتفظ بها البنك المركزي بوصفه أصولاً مالية ولا بوصفه جزءاً من الاحتياطيات الأجنبية، بوصفه شحنات سلع عادية.

١٩٩ - تشمل صادرات وواردات الخدمات تشكيلة من الخدمات، فيما يلي أكثرها شيوعاً:

(أ) خدمات نقل السلع؛

(ب) خدمات نقل الركاب؛

(ج) خدمات التأمين؛

(د) خدمات الاتصالات؛

(هـ) الخدمات الصحية وخدمات التعليم؛

(و) خدمات التركيب؛

(ز) خدمات الأعمال التجارية.

٢٠٠ - لا تشتمل الصادرات والواردات من الخدمات الدخل الأولي - أي تعويضات المستخدمين والدخل من الممتلكات - التي تدفع إلى بقية العالم أو يتم تلقيها منه.

١ - تقييم الواردات محملة على السفينة ومعاملة خدمات النقل

٢٠١ - تقيَّم الصادرات والواردات من السلع بأسعارها محملة على السفينة (أسعار فوب). واستخدام أسعار فوب بالنسبة لتقييم الواردات يعني أن تكاليف نقل وتأمين السلع من البلد المصدر إلى البلد المستورد تعامل على حدة عندما تقدمها وحدات غير مقيمة بوصفها استيراد خدمات.

٢٠٢ - ومعاملة خدمات نقل السلع المتصلة بصادرات وواردات السلع تتطلب اهتماماً خاصاً. فتكاليف النقل إلى حدود البلد المصدر (ألف) ينبغي أن تدمج دائماً في قيمة صادرات (البلد ألف) وواردات البلد المستورد (باء) بأسعار فوب. ولكن، إذا قدم خدمات النقل مقيم في البلد باء، فإنه أيضاً ينبغي احتساب قيمة خدمات نقل مستوردة للبلد ألف، وذلك لتجنب تشويه صافي عائداته من الصادرات مخصوماً منها الواردات.

وخدمات النقل المقدمة إلى ما وراء حدود البلد ألف ينبغي أن تعامل بوصفها خدمات نقل مصدرة من البلد ألف تقابلها خدمات مستوردة إلى البلد باء، فقط إذا قدمت خدمات النقل هذه وحدة مقيمة في البلد ألف. وإذا قدمت خدمات النقل إلى ما وراء حدود البلد المصدر وحدة مقيمة في البلد باء، فلا ينبغي إدخال أية قيود لتصدير و/أو استيراد خدمات نقل في أي من البلدين. وإذا قام بخدمات النقل داخل حدود بلد ما (لنسمّه ألف) بلد آخر (لنسمّه باء)، فإن خدمات النقل تكون قد صدرت من البلد باء إلى البلد ألف.

٢٠٣ - أنظر المثال التالي لتوضيح ما ورد أعلاه. افترض أن ألف يصدر سلعاً إلى باء وأن تكاليف نقل تساوي ١٠ تحملها ناقل من باء تتعلق بإيصال السلع إلى الحدود الجمركية لألف. ينبغي أن تضاف تكاليف النقل هذه إلى قيمة السلع المصدرة (١٠٠) للحصول على قيمتها على أساس فوب (١١٠). وفي نفس الوقت، ينبغي أن يقيد ألف استيراد خدمات نقل (١٠). ولكن إذا قام بالنقل ناقل من ألف، فإن تكاليف النقل تضاف أيضاً إلى قيمة السلع المصدرة للحصول على القيمة على أساس فوب (١١٠)، ولكن لا تقيد صادرات أو واردات خدمات نقل في أي من الحسابين. ولنفترض الآن أن ناقلاً من ألف نقل السلع إلى ما وراء الحدود الجمركية لألف. في هذه الحالة، فإن تكاليف النقل (لنفترض ٤٠) ستقيد بوصفها خدمات نقل صدرها ألف وخدمات نقل استوردها باء. وفي نفس الوقت، فإن السلع التي يستوردها باء ستقيد بأسعار فوب. ولكن، إذا قام بالنقل ناقل من باء، لا تقيد في الحسابات أية قيود تتصل باستيراد أو تصدير خدمات النقل.

٢ - صادرات وواردات الخدمات الأخرى

٢٠٤ - صادرات وواردات خدمات التأمين تعتبر مساوية لتكاليف الخدمات التي يدفعها غير المقيمين إلى شركات التأمين المقيمة وتلك التي تدفعها الوحدات المقيمة إلى شركات التأمين غير المقيمة. وحساب هذه التكاليف قد يشكل عملياً مشكلة عملية صعبة نظراً لعدم توفر البيانات ذات الصلة، وقد يلزم استخدام إجراءات مبسطة، ويتوقف ذلك على طبيعة المعلومات المتوفرة. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد تكاليف الخدمة المحمّلة على أقساط التأمين بمساعدة استقصاءات بالعينة على نطاق صغير وتطبيقها على مبالغ أقساط التأمين المدفوعة إلى شركات التأمين غير المقيمة أو التي تتلقاها شركات التأمين المقيمة من غير المقيمين. والبيانات عن هذه الخدمات مقيدة أيضاً في ميزان المدفوعات.

٢٠٥ - يستحق قيد خدمات الإنشاءات اهتماماً خاصاً لأن المعاملة الموصى بها في نظام الحسابات القومية تختلف عن الطرق التي كانت مستعملة في الماضي القريب في البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي. فمنهجية إحصاءات التجارة الخارجية التي كانت مستخدمة في البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي أوصت بإدراج قيمة كامل مشروع الإنشاءات المنفّذ في الخارج جزئياً في الصادرات وجزئياً في الواردات. وكما لوحظ أعلاه، يشتمل نظام الحسابات القومية على معاملة مختلفة. ويوصي نظام الحسابات القومية بمعاملة مشاريع الإنشاءات غير المقيمة، التي تقوم بالإنتاج على أراضي بلد ما على أنها أشباه شركات صورية مقيمة في البلد الذي تنفذ فيه الإنشاءات. وهذا يعني أن قيمة الإنشاءات ينبغي أن تعامل بوصفها جزءاً من إجمالي الناتج المحلي لذلك البلد، ومواد ومعدات البناء المتلقاة من الخارج أو المرسلة إلى الخارج هي فقط التي تعامل بوصفها صادرات وواردات. بيد أن تركيب المعدات في الخارج، الذي لا يستغرق في العادة مدة طويلة، يعامل في نظام الحسابات القومية بوصفه صادرات وواردات خدمات.

٢٠٦ - يوضح الجدول ٢-٧، بمساعدة بيانات من بيلاروس تغطي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، البنود الرئيسية لحساب السلع والخدمات. لاحظ أن مشتريات النفائس لم يجر تقديرها نظراً لعدم توفر البيانات.

الجدول ٢-٧: حساب السلع والخدمات، بيلاروس، ١٩٩٠ - ١٩٩٤

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(بلايين الروبلات)			(بلايين روبلات بيلاروس)	
الموارد					
المخرجات بالأسعار الجارية	٨٨,٨	١٨١,٩	٢ ٣٥٣	٣١ ٥٦٨	٥٧ ٢٧٥
الواردات	١٨,٩	٢٩,١	٥٣٥	٨ ١٧٢	١٤ ٩٨٨
الضرائب على المنتجات	٨,٣	١٠,٧	١٤٧	١ ٦٣٣	٢ ٧٨٠
الإعانات على المنتجات (-)	٧,٢	٧,٢	١٠٣	١ ٠٢٢	١ ١٠٦
الاستخدامات					
الاستهلاك الوسيط	٤٧,٢	٩٩,٥	١ ٤٨٣	٢٢ ٤٠٣	٤١ ٢٨٨
الإنفاق على الاستهلاك النهائي	٣٠,٢	٥٧,٦	٦٠٦	٧ ٦٨١	١٤ ٨٩٧
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١١,٥	٢٥,٣	٢٩٥	٣ ٧٥٢	٥ ١٠٨
الصادرات	١٩,٩	٣٢,١	٥٤٨	٦ ٥١٥	١٢ ٦٤٤
المجموع (العرض = الاستخدام)	١٠٨,٨	٢١٤,٥	٢ ٩٣٢	٤٠ ٣٥١	٧٣ ٩٣٧

٣ - تقييم التجارة الخارجية ومخرجات احتكارات التجارة الخارجية

٢٠٧ - الصادرات والواردات التي تقيد قيمها بعملات أجنبية ينبغي أن تحول إلى عملات محلية باستخدام أسعار الصرف. وفي البلدان التي يوجد فيها نظام أسعار صرف متعددة، ينبغي حساب سعر صرف متوسط واستخدامه لهذا الغرض. وينبغي الاضطلاع بجهود لوضع عوامل ترجيح تقابل الحصص النسبية للمعاملات الخارجية عند تطبيق فرادى أسعار الصرف. وانحرافات فرادى أسعار الصرف عن سعر الصرف المتوسط (سالبة أو موجبة) ينبغي أن تعامل بوصفها ضرائب أو إعانات.

٢٠٨ - والنهج البديل المقترح في دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي هو أن يستخدم السعر الرئيسي للتحويل، وهو سعر الصرف الحقيقي المطبق على الجزء الأكبر من المعاملات الخارجية. ولايمكن تجاهل أسعار السوق السوداء في إطار نظام أسعار صرف متعددة ويمكن معاملتها بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، إذا كان يوجد سعر صرف رسمي واحد وسعر صرف واحد للسوق السوداء، فإنه ينبغي معاملة كل منهما على حدة وينبغي تحويل المعاملات بسعر الصرف الخاص بكل حالة.

٢٠٩ - وكانت أسعار الصرف المتعددة للمعاملات الخارجية المختلفة ظاهرة هامة في الاقتصادات المخططة مركزياً، ولم تختف كلياً من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويكرس نظام الحسابات القومية قدراً كبيراً من الاهتمام لمعاملة أسعار التحويل هذه ولقياس المخرجات والدخل الناتجين عن التباينات بين أسعار الصرف المختلفة. وللاطلاع على معلومات مفصلة عن هذا الموضوع البالغ التعقيد، يحال القارئ إلى

نظام الحسابات القومية (الفصل التاسع عشر، المرفق ألف، والفقرات ١٤-٧٧ إلى ١٤-٨٤ أيضاً). وقد توفر المادة التالية توجيهات عامة.

٢١٠ - من حيث المبدأ، ينبغي تحويل المعاملات الخارجية إلى العملة المحلية على أساس سعر الصرف الذي نفذت على أساسه المعاملة، والفروق بين أسعار شراء وبيع العملة الأجنبية ينبغي أن تعامل بوصفها تكاليف خدمة للمصارف أو الصيارفة. بيد أنه إذا كان يوجد نظام أسعار صرف متعددة تديره الحكومة أو البنك المركزي، فإن سعر التحويل المستخدم ينبغي أن يكون ما يسمى بالسعر الموحد، وهو السعر الذي سيتواجد في غياب نظام أسعار صرف متعددة. والسعر الموحد يحسب بوصفه متوسطاً مرجحاً لجميع الأسعار الرسمية المستخدمة للمعاملات الخارجية. وتظهر الضرائب/الإعانات الضمنية بوصفها تسويات شاملة في الحساب الخارجي ولها قيود مقابلة في التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية في حسابات البنك المركزي أو الحكومة. وبصورة عامة، لا ينبغي أن تؤخذ في الحسبان أسعار السوق السوداء أو السوق الموازية لدى حساب السعر الموحد، إلا إذا كانت توجد سوق موازية تتدخل فيها الحكومة أو البنك المركزي بفعالية . وفي هذه الحالة، فإن السوق الموازية جزء لا يتجزأ من نظام أسعار الصرف المتعددة وينبغي أن تؤخذ أسعارها في الحسبان في حساب السعر الموحد. والفرق بين السعر الموحد وسعر الصرف الفعلي سيؤول إلى البنك المركزي أو الحكومة، ومن ثم يعامل بوصفه ضريبة أو إعانة، ويتوقف ذلك على ما إذا كان السعر الموحد أعلى أو أقل من سعر الصرف الفعلي.

٢١١ - ينبغي احتساب ضريبة تصدير عندما يكون مصدرو المنتجات ملزمين ببيع عائداتهم من العملة الأجنبية إلى وكالة حكومية بسعر صرف أقل من متوسط سعر الصرف. وهذه الضريبة هامة بشكل خاص للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث أسعار الصرف المتعددة ظاهرة شائعة. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، كان المصدرون في عام ١٩٩٢ ملزمين ببيع ٤٠ في المائة من العملة الأجنبية التي يكسبونها إلى الحكومة بسعر صرف يقل كثيراً عن سعر السوق. ولتوضيح المعاملة المحاسبة، لنفترض أن منتجاً يصدر سلعة ويتعين عليه بموجب القانون أن يبيع إلى الحكومة العملة الأجنبية التي حصل عليها نتيجة للتصدير بسعر تحويل، لنقل أنه ١٠٠ وحدة من العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وإذا سمح له أن يبيع العملة الأجنبية في سوق العملات، فسيكون بوسعه تحويلها بمتوسط سعر صرف، لنُقُل ١٥٠ . الفرق بين هذين السعرين (٥٠ = ١٥٠ - ١٠٠) ينبغي أن يحتسب ضريبة تصدير. وبالمثل، قد تكون هناك إعانات على الواردات عندما تخصص الحكومة مبالغ معينة من العملة الأجنبية للمشاريع التي تستورد منتجات. وعليه، إذا استطاع مستورد ما الحصول على عملة أجنبية من الحكومة بالسعر المنخفض ١٠٠، فإنه يتلقى إعانات ضمنية، مقدارها (- ٥٠ = ١٠٠ - ١٥٠)، يتعين احتسابها. من جهة أخرى، إذا باعت الحكومة إلى المستورد عملة أجنبية بسعر أعلى من سعر السوق، ١٥٠، لنُقُل بسعر ٢٠٠، فيجب عندها احتساب ضريبة على الواردات مقدارها (٥٠ = ٢٠٠ - ١٥٠). وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الضرائب والإعانات المتصلة بأسعار الصرف المتعددة، يمكن للقارئ الرجوع إلى أوراق عمل صندوق النقد الدولي. [١٣]

٢١٢ - وتنشأ مشكلة خاصة تتصل بقياس التجارة الخارجية بالنسبة لمعاملة فائض منظمات التجارة الخارجية الناتج عن تباينات أسعار الصرف. ويعزى هذا الفائض إلى خصائص نظام الأسعار، الذي يشتمل على أسعار معانة منخفضة نسبياً للسلع المصدرة وأسعار محلية مرتفعة نسبياً للسلع المستوردة. وهذا الفائض، الذي كان في السابق يحول بصورة عامة إلى ميزانية الدولة، كان كبيراً جداً في حالات عديدة، وبالتالي فإنه كان يشكل إسهاماً كبيراً في ميزانية الدولة.

٢١٣ - ومع أن نظام الحسابات القومية لا يتناول هذه الحالة بعينها، فإن روحه العامة تسمح باقتراح الحل التالي. زيادة فائض تشغيل منظمات التجارة الخارجية عن المعدل العادي للربح ينبغي أن يعتبر ضريبة على المنتجات وأن يستبعد من قياس مخرجات منظمات التجارة الخارجية بالقيم الأساسية. وسيؤدي تحسين نظام الأسعار إلى تلاشي الفائض المشار إليه. وبتحديد أكبر، ينبغي أن تحسب الضريبة باقتطاع رسوم التصدير والاستيراد من قيمة مخرجات منظمات التجارة الخارجية، إذا كانت هذه الرسوم مشمولة في تقييم الصادرات والواردات في حسابات المنظمات. وتشتق المخرجات بإضافة التكاليف إلى الأرباح العادية التي حققتها منظمات التجارة الخارجية.

٢١٤ - ولا يمكن استخدام نفس المعاملة في البلدان التي ألغيت فيها احتكارات التجارة الخارجية ومنح حق تصدير واستيراد السلع والخدمات لمشاريع خاصة مستقلة. فالفوائض التي تكسبها هذه الوحدات نتيجة لتباين الأسعار لا يمكن معاملتها بوصفها ضرائب ضمنية، بل ينبغي اعتبارها مخرجات للوحدات المعنية. وفي نظام الحسابات القومية، قيمة مخرجات منظمات التجارة الخارجية وكذلك منظمات التجارة الداخلية تساوي قيمة المبيعات مخصوماً منها تكاليف السلع المباعة. ولتوضيح هذا، لنفترض أن شركة خاصة تصدر البترول وتستورد أجهزة حاسوب، كلاهما بسعر ١٠٠، إلا أن أجهزة الحاسوب تباع في السوق المحلية بسعر ١٠٠٠ . قيمة مبيعات الشركة ١١٠٠ - أي ١٠٠٠ لأجهزة الحاسوب و ١٠٠ للبترول؛ وقيمة السلع المشتراة ٢٠٠ - أي ١٠٠ لأجهزة الحاسوب و ١٠٠ للبترول. وفي هذه الحالة، فإن مخرجات منظمة التجارة ٩٠٠ = (١١٠٠٠ - ٢٠٠) .

الفصل الثالث

تقسيم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى قطاعات

٢١٥ - بالإضافة إلى التغيرات المتصلة بالمرحلة الانتقالية التي تؤثر على تقييم الإنتاج وظروفه التكنولوجية التي جرى تناولها في الفصلين الأول والثاني من هذا المنشور، هناك أيضاً تغيرات مؤسسية عديدة ينبغي أن تعكسها الحسابات، لأنها تؤثر على عملية الإنتاج في الاقتصاد. وهكذا فإن تحويل الإنتاج إلى القطاع الخاص يحوّل الوحدات الإنتاجية والأنشطة والموارد الرأسمالية والمالية من الحكومة إلى القطاع الخاص ويترك الحكومة بقدر أقل من السيطرة المباشرة. ويحدث تحويل وحدات الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص عندما تحوّل الشركات العامة الكبيرة إلى القطاع الخاص و/أو تباع، كلياً أو جزئياً، إلى مشاريع خاضعة لسيطرة أجنبية. وينتج عن هذا تحول متزايد في توليد المخرجات والقيمة المضافة من الوحدات العامة إلى الوحدات الخاصة، ولا سيما الوحدات الخاصة الصغيرة التي غالباً ما تعمل في إطار غير نظامي - بمعنى أسرة معيشية - وبرزت إلى حيز الوجود بسبب تحرير الأسواق.

٢١٦ - ويجري تناول هذه الجوانب المؤسسية للإنتاج بتوسع في الفصل الرابع من نظام الحسابات القومية، حيث يناقش نطاق وتصنيف القطاعات المؤسسية. فضلاً عن ذلك، فإن التقسيم إلى قطاعات، الذي يرد وصفه في الفصل الرابع، مستخدم في عدد كبير من حسابات وجداول نظام الحسابات القومية، ولا سيما في الحسابات الاقتصادية المتكاملة (نظام الحسابات القومية، الجدول ٢-٨) المعروض في الفصل الثاني، وفي الحسابات المنفصلة للقطاعات المعروضة في بداية الفصول السادس إلى الثالث عشر، وعلى نحو متكامل في المرفق الخامس، وكذلك في تصنيف بنود حساب الإنتاج تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات المعروض في الفصل الخامس عشر (الجدول ١٥-٣).

٢١٧ - يتناول هذا الفصل خصائص الوحدات المؤسسية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومدى استيفاء هذه الخصائص معايير القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ويحدد ما إذا كانت هذه المعايير بحاجة إلى استكمال، وكيف يمكن استكمالها بغية الاسترشاد بها في توزيع الوحدات المؤسسية إلى قطاعات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن وصف فروع هذا الفصل على النحو التالي: يستعرض الفرع ألف تعريفات الوحدات المؤسسية في ضوء ظروف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويقترح بدائل لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعات على أساس نظام الحسابات القومية، ويناقش الصلات بين القطاعات المؤسسية والصناعات من خلال تصنيف بنود حساب الإنتاج تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات (وهو مدرج في نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣)؛ ويستعرض الفرع باء تمييز نظام الحسابات القومية بين المنتجين السوقيين وغير السوقيين وبين الشركات غير المالية والحكومة العامة في ضوء الظروف الخاصة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ ويستعرض الفرع جيم النطاق الخاص لقطاع الشركات المالية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ ويقيّم الفرع دال نطاق قطاع الأسر المعيشية في الممارسة العملية ويتناول على وجه الخصوص التمييز بين المشاريع الخاصة التي ليست ذات شخصية اعتبارية والمشاريع الخاصة أشباه الشركات؛ ويتناول الفرع هاء نطاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وكيفية تمييزها من الوحدات التي تدرج في قطاع الحكومة وقطاع الشركات؛ وأخيراً، يناقش الفرع واو مفهوم الإقامة وسائر جوانب حدود مجموع الاقتصاد.

الجدول ٣-١: تصنيف إجمالي القيمة المضافة تصنيفاً متقاطعاً بحسب
القطاعات والأنشطة الاقتصادية في بيلاروس، ١٩٩٣

(ملايين روبلات بيلاروس)

القطاع/ النشاط الاقتصادي	الشركات غير المالية			الشركات المالية (الخدمات غير المادية)	الحكومة العامة			المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية			جميع القطاعات		
	المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية		المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية		المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية	المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية
الصناعة	٢ ٩٢٤,٢	٢ ٩٢٤,٢							٧,٤	٧,٤		٢ ٩٣١,٦	٢ ٩٣١,٦	
الزراعة	٨٤٩,٨	٨٤٩,٨			١٠,٧	١٠,٧			٧٨٢,٢	٧٨٢,٢		١ ٦٤٢,٧	١ ٦٤٢,٧	
صيد الأسماك														
الحراجة	٢٢,٥	٢٢,٥			١	١			٢٤,١	٢٤,١		٤٧,٦	٤٧,٦	
أعمال الإنشاءات	٧٣١,٦	٧٣١,٦							٣٤,٥	٣٤,٥		٧٦٦,١	٧٦٦,١	
المواصلات	٨٢٥,٩	٦٥٦,٥	١٦٩,٤		١١١,٧	١١١,٧			٠,٣		٠,٣	٩٣٧,٩	٧٦٨,٢	١٦٩,٧
الاتصالات	١٠٩	٣٧,٢	٧١,٨									١٠٩	٣٧,٢	٧١,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٧٣٤,١	٧٣٤,١							١٣٠,٥	١٣٠,٥		٨٦٤,٦	٨٦٤,٦	
الإمداد المادي	١٦٩,٥	١٦٩,٥										١٦٩,٥	١٦٩,٥	
المشتريات	٧٤,٩	٧٤,٩										٧٤,٩	٧٤,٩	
خدمات المعلومات وخدمات الحاسوب	١٢,٤	١٢,٤										١٢,٤	١٢,٤	
العقارات														
الأنشطة التجارية التي تدعم وظائف السوق	٦,٩	٦,٩										٦,٩	٦,٩	
التعدين والتحجير	١٠,٣	١٠,٣			١	١						١١,٣	١١,٣	
فروع الإنتاج المادي الأخرى	٢٦	٢٦										٢٦	٢٦	
الإسكان	٤٦,٨		٤٦,٨		٦		٦	٧٤,٩	١٤,١		١٤,١	١٤١,٨		١٤١,٨

96-22019

الجدول ٣-١: تصديف إجمالي القيمة المضافة تصنيفاً متقاطعاً بحسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية في بيلاروس، ١٩٩٣ (تابع)

(ملايين روبلات بيلاروس)

القطاع/ النشاط الاقتصادي	الشركات غير المالية			الشركات المالية (الخدمات غير المادية)	الحكومة العامة			المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية			جميع القطاعات		
	المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية		المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية		المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية	المجموع	الإنتاج المادي	الخدمات غير المادية
المنافع العامة وخدمات أخرى	٢٤٨,٦		٢٤٨,٦		٣٦,٢		٢٦,٢		١		١	٢٨٥,٨		٢٨٥,٨
الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي	٢١,٤		٢١,٤		٢٤١		٢٤١	٥٩,٢	٠,٣		٠,٣	٣٢١,٩		٣٢١,٩
التعليم	٣,٢		٣,٢		٣٦٩,٦		٣٦٩,٦	٢٦,٢	٠,٨		٠,٨	٣٩٩,٨		٣٩٩,٨
الثقافة والفن	٣٠		٣٠		٢٥,٤		٢٥,٤	١٤,٤	٠,٨		٠,٨	٧٠,٦		٧٠,٦
العلم والخدمات العلمية	٤٢,٦		٤٢,٦		٣٣,٤		٣٣,٤					٧٦		٧٦
الخدمات المصرفية والتأمين				٨٨١,٤	١,١		١,١					٨٨٢,٥		٨٨٢,٥
إدارة الحكومة والدفاع	٠,٤		٠,٤		٢٢٩,٣		٢٢٩,٣					٢٢٩,٧		٢٢٩,٧
خدمات المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح								١٠,٦				١٠,٦		١٠,٦
مجموع الصناعات	٦ ٨٩١,١	٦ ٢٥٦,٩	٦٣٤,٢	٨٨١,٤	١٠٦٦,٤	١٧٤,٤	٩٤٢	١٨٥,٣	٩٩٦	٩٧٨,٧	١٧,٣	١٠٠٢٠,٢	٧٣٦٠	٢٦٦٠,٢
تسوية خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة												-٨٥٥		
مجموع الاقتصاد	٦ ٨٩١,١	٦ ٢٥٦,٩	٦٣٤,٢	٨٨١,٤	١٠٦٦,٤	١٧٤,٤	٩٤٢	١٨٥,٣	٩٩٦	٩٧٨,٧	١٧,٣	٩١٦٥,٢	٧٣٦٠	٢٦٦٠,٢

٢١٨ - تغير ملكية الإنتاج نتيجة للتحول إلى القطاع الخاص يؤدي إلى تحويل الإنتاج من القطاع الحكومي والقطاع الفرعي للشركات العامة إلى قطاع الشركات الخاصة وقطاع الأسر المعيشية. وأفضل طريقة لدراسة هذا التغير وسائر التغيرات في تقسيم الإنتاج إلى قطاعات هي دراستها من خلال تصنيف بيانات الإنتاج وتكوين رأس المال، وكذلك - في مراحل المحاسبة القومية الأكثر تقدماً - تصنيف بيانات مخزونات السلع الرأسمالية المنتَجة وغير المنتَجة تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات. والتصنيف المتقاطع بحسب الصناعات والقطاعات هو حلقة الوصل بين جداول العرض والاستخدام (أنظر فقرات مقدمة الفصل الثاني) المجمعة على أساس تصنيف بيانات المؤسسات عن الإنتاج بحسب الصناعات، وبين الحسابات الاقتصادية المتكاملة التي تشتمل إلى حد كبير على بيانات عن الدخل ورأس المال والتمويل مصنفة بحسب القطاعات المؤسسية. وبوسع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تطبق التصنيف المتقاطع بحسب الصناعات والقطاعات بأن تجمع أولاً حسابات الإنتاج للصناعات التي تلم بها أكثر من غيرها ومن ثم تعيد توزيع حسابات إنتاج الصناعات على القطاعات المؤسسية، بمساعدة معلومات إضافية تتصل بالطابع المؤسسي لمجموعات المؤسسات. ويبين الجدول ٣-١، لأغراض التوضيح، تصنيفاً متقاطعاً بحسب القطاعات والصناعات لإجمالي القيمة المضافة لبيلاروس في عام ١٩٩٣ .

ألف - الوحدات والقطاعات المؤسسية

٢١٩ - تعرَّف الوحدة المؤسسية في نظام الحسابات القومية (الفقرة ٤-٢) بأنها "كيان اقتصادي قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى". والوحدات المؤسسية هي مراكز اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية، وهي مسؤولة قانوناً عن أعمالها، وقادرة على امتلاك ممتلكات، والدخول في عقود، ويجب أن تعدَّ جميع الحسابات المتصلة بجميع المعاملات، وأن تعدَّ ميزانيات عمومية. ويشمل مفهوم الوحدة المؤسسية الأسر المعيشية لأن الأسر المعيشية مستقلة ذاتياً في قراراتها الاقتصادية، وإن كانت لا تعدَّ حسابات وميزانيات عمومية. ووفقاً لنظام الحسابات القومية، "هناك نوعان رئيسيان من الوحدات في العالم الحقيقي يمكن أن تتوفر فيهما مؤهلات الوحدات المؤسسية، وهما الأشخاص أو مجموعات الأشخاص في شكل أسر معيشية، والكيانات القانونية والاجتماعية التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن من يملكها أو يسيطر عليها من الأشخاص أو الكيانات الأخرى" (الفقرة ٤-٣). والوحدات، عدا الأسر المعيشية، التي لا تعدَّ مجموعة كاملة من الحسابات تضم إلى الوحدات المؤسسية التي تدمج حساباتها الجزئية في حساباتها. وتحديد الوحدات المؤسسية ضروري لتحليل جميع الجوانب السلوكية للعلاقات بين عوامل الاقتصاد، مثل : الإنتاج، والدخل والنفقات، وتدفقات الأموال، وما إلى ذلك.

٢٢٠ - القطاع المؤسسي مفهوم أساسي للنظام. والقطاعات المؤسسية مجموعات من الوحدات المؤسسية المتجانسة من حيث وظائفها الرئيسية وطريقة تمويل نفقاتها. " تجمع قطاعات النظام الأنواع المتشابهة من الوحدات المؤسسية. غير أن الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح والوحدات الحكومية والأسر المعيشية مختلفة أصلاً عن بعضها البعض. كما أن أهدافها الاقتصادية ووظائفها وسلوكياتها مختلفة" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٤-١٧). وتجميع مجموعة حسابات متكاملة لكل قطاع مؤسسي مهم لتحليل سلوك وتفاعل الأنواع الرئيسية لعوامل الاقتصاد ولإجراء تحليل أدق لمجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية.

٢٢١ - ويضم الجدول ٣-٢ وصفاً موجزاً للقطاعات المؤسسية المميزة في نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣. ويرد تصنيف نظام الحسابات القومية للقطاعات والقطاعات الفرعية في مرفق هذا الدليل. وتنطبق

الأوصاف بوجه العموم على الظروف السائدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إلا أنه نظراً للسمات الخاصة للاقتصادات التي تمر حالياً بمرحلة انتقالية وبغية إظهار التغيرات في تلك الاقتصادات نحو اقتصاد سوقي بأوضح صورة ممكنة، فإن التطبيق الفعلي لهذه الأوصاف على الظروف السائدة في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق يتطلب قدراً كبيراً من الحذر. وفي بعض الحالات، قد تنطبق بعض الأعراف والافتراضات، التي يرجح أن تتلاشى أهميتها في المستقبل. وتطبيق تصنيف القطاعات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد يتطلب إدخال قطاعات فرعية لغرض تحليل عملية تحول الاقتصاد وتوسع القطاع الخاص تدريجياً. وترد أدناه بعض المعايير التي يمكن للبلدان اتباعها عندما تُدخِل القطاعات الفرعية.

الجدول ٣-٢ : خصائص القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية

العدد	القطاع المؤسسي	الوظيفة الرئيسية	مصدر التمويل
١ -	الشركات غير المالية	إنتاج السلع والخدمات لبيعها بربح	مبيعات السلع والخدمات
٢ -	الشركات المالية	جمع وتحويل وتوزيع الأموال، تقديم خدمات مساعدة	الفائدة المتلقاة، الالتزامات التي يجري تحملها، الأقساط المدفوعة بموجب عقود
٣ -	الحكومة العامة	تقديم خدمات غير سوقية، إعادة توزيع الدخل والثروة	ضرائب، دفعات إجبارية
٤ -	الأسر المعيشية	الاستهلاك، إنتاج السلع والخدمات	الدخل من العمالة والممتلكات وبيع المخرجات والتحويلات
٥ -	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	تقديم خدمات غير سوقية إلى الأسر المعيشية	التبرعات، المنح، الدخل من الممتلكات

٢٢٢ - وبالتالي، فإن عملية التحول إلى القطاع الخاص وإدخال رأس المال الأجنبي إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والآثار ذات الصلة للإصلاحات على تنظيم هذه البلدان قد تتطلب على وجه الخصوص تصنيفاً فرعياً للشركات غير المالية وكذلك للشركات المالية يميز بين الوحدات المؤسسية التالية:

- الوحدات المؤسسية العامة؛
- الوحدات المؤسسية الخاصة والوطنية؛
- الوحدات المؤسسية الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

٢٢٣ - ويستخدم نظام الحسابات القومية (الفقرات ٤-٢٦ إلى ٤-٣٠) معياري سيطرة بديلين للتمييز بين الشركات العامة والشركات الخاصة. بيد أن تطبيقهما يشكل بعض الصعوبات في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أولا، امتلاك الحكومة، إما مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف الأسهم المصوتة في شركة ما، أو وجود أي دليل آخر على الملكية، يعتبر في نظام الحسابات القومية شرطاً كافياً من حيث السيطرة الحكومية لتصنيفها شركة عامة. ثانياً، ينص نظام الحسابات القومية على أن الشركات يمكن أيضاً اعتبارها شركات عامة دون أن تملك الحكومة أغلبية أسهمها إذا وجد دليل واضح على أنواع

أخرى من السيطرة الحكومية. إلا أن تطبيق المعيار الأخير ليس سهلاً في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. (١٤)

٢٢٤ - وقد تكون زيادة تصنيف الشركات في قطاعات فرعية مفيدة لتحليل عملية تحوُّل الاقتصاد . فعلى سبيل المثال، يمكن تقسيم الشركات العامة إلى القطاعات الفرعية التالية:

- شركات عامة من المرجح أن تحتفظ بوضعها الحالي في المستقبل القريب؛
- شركات عامة اختيرت لتحويلها إلى القطاع الخاص؛
- شركات عامة يجري تحويلها إلى القطاع الخاص؛
- شركات عامة مملوكة بالاشتراك مع مستثمرين أجانب.

٢٢٥ - وقد يكون إدخال هذه القطاعات الفرعية إلى جميع الحسابات صعب التحقيق عملياً، نظراً للافتقار إلى البيانات الأولية. إلا أن تجزئة المخرجات على الأقل قد تكون مفيدة لتقييم نتائج السياسات التي ترمي إلى تحويل الاقتصاد تقييماً سليماً.

٢٢٦ - وقد يستخدم المزيد من تجزئة الشركات المالية بغية تحليل التطورات نحو نظام مالي حقيقي. وعلى وجه الخصوص، من المهم تعريف البنك المركزي بأنه قطاع فرعي. ومن جهة أخرى، فإن التمييز الدقيق في نظام الحسابات القومية بين مؤسسات الإيداع الأخرى والوسطاء الماليين الآخرين (باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية) والمؤسسات المالية المساعدة قد لا يكون قابلاً للتطبيق بعد أو أن تطبيقه غير عملي في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن النظر في مجموعة أخرى، تجمَّع فيها المصارف التجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات الاستئمان في فئة واحدة، تسمى المؤسسات المالية الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب تطبيق نوع من التصنيف في قطاعات فرعية مشابه للنوع المستخدم حالياً في الاتحاد الروسي، وهو تصنيف يميز بين القطاعات الفرعية التالية:

- البنك المركزي؛
- المصارف التجارية؛
- المؤسسات المالية والمؤسسات الاستئمانية (التعاونيات الاستئمانية، صناديق الاستثمار، وما إلى ذلك)؛
- شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.

٢٢٧ - وقد يكون تصنيف أنشطة الحكومة في قطاعات فرعية هاماً جداً للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي نفذت بلدانها برامج سياسية ومالية واسعة النطاق في التحول إلى اللامركزية. والتحول إلى اللامركزية يمثل رد فعل من أسفل للسيطرة السياسية المركزية الشديدة في السابق ومحاولة من أعلى لزيادة تحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص، بغية إراحة الحكومة المركزية من تحمل عبء مالي ثقيل جداً. وأصبحت تطلعات وأدوار الحكومات دون الوطنية أقوى في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي العديد من هذه البلدان، من المرجح أن تتولى الحكومات دون الوطنية المسؤولية عن نطاق واسع من النفقات، بما فيها النفقات الاجتماعية، التي كانت تمول سابقاً إما من الحكومة المركزية أو من مشاريع تملكها الدولة. ويمكن توقع حدوث تغييرات كبيرة في نظام الضرائب؛ ويكمن تحد خاص في تطوير إطار مالي مشترك بين الحكومات يشمل المنح والإيرادات المشتركة والسلطات الضريبية التقديرية. وإذا انطبقت الشروط، سيكون من المهم استخدام القطاعات الفرعية المعروضة في نظام الحسابات القومية، التي تميز بين:

- الحكومة المركزية؛
- حكومة الولاية؛
- الحكومة المحلية؛
- التأمين الاجتماعي.

٢٢٨ - والقطاعات الفرعية لقطاع الأسر المعيشية مقترحة للاستخدام، على أساس اختياري، بصورة أساسية لتحليل توزيع الدخل والاستهلاك النهائي. والأسر المعيشية المميزة هي الأسر المعيشية التي يرأسها:

- أرباب عمل؛
- العاملون لحساب أنفسهم؛
- المستخدمون؛
- متلقو الدخول من الممتلكات؛
- متلقو الدخول من التحويلات.

وقد تجد بعض البلدان أن من الضروري، لأسباب عملية، جمع متلقي الدخول من الممتلكات ومتلقي الدخول من التحويلات في فئة واحدة، هي فئة متلقي الدخول من الممتلكات والتحويلات.

٢٢٩ - وكما سيبين في الفصل الرابع (الفرع جيم -٢)، فإن الأقسام الفرعية للمشاريع التي تقدم خدمات ثقافية واجتماعية مجانية أو شبه مجانية للمستخدمين تعامل بوصفها مؤسسات صورية غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية. وفي الحالات التي تكون فيها هذه الخدمات هامة جداً، يقترح أن تعامل المشاريع بوصفها قطاعاً فرعياً منفصلاً تابعاً لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

٢٣٠ - ويجب التأكيد، من حيث المبدأ، على أن لا علاقة لنوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه وحدة مؤسية ما في تخصيص الوحدات إلى القطاعات المؤسسية. والمعيار الرئيسي لهذا التخصيص هو وظيفة الوحدة المؤسسية. فعلى سبيل المثال، يخصص المستشفى العام إلى الحكومة العامة، في حين أن المستشفى الخاص مشمول مع الشركات غير المالية. وقد يكون المستشفى الخاص مستشفى يدار تجارياً - أي منتجاً سوقياً (أنظر الفصل الأول، الفرع ألف -١) - أو قد يكون من النوع المسمى مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية - أي وحدة تموَّل بصورة رئيسية من صناديق خاصة. وإذا كان المستشفى مؤسسة غير هادفة للربح ولكنه يمول بصورة رئيسية من صناديق عامة، فإنه ينبغي اعتباره مستشفى عاماً بمفهوم نظام الحسابات القومية. وللمزيد من المعلومات عن التمييز بين المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والقطاع الحكومي، يحال القارئ إلى الفقرات ٤-٥٤ إلى ٤-٦٧ من نظام الحسابات القومية.

باء - نطاق الشركات غير المالية مقابل نطاق الحكومة العامة؛ التمييز بين الوحدات السوقية والوحدات غير السوقية

٢٣١ - التمييز بين الشركات غير المالية كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية (الفقرات ٤-٦٨ إلى ٤-٧٦) وقطاع الحكومة العامة ضروري في تحليل نظام الحسابات القومية. إلا أن هذا التمييز في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أصعب منه في البلدان التي كانت اقتصاداتها تقليدياً اقتصادات سوقية.

٢٣٢ - يعرَّف قطاع الشركات غير المالية في نظام الحسابات القومية بحيث يشمل (أ) الشركات، أي الكيانات القانونية المنشأة لإنتاج السلع والخدمات بهدف الربح والمملوكة قانوناً لمساهمين، و (ب) أشباه الشركات، وهي مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية مملوكة للحكومة أو لأسر المعيشية تبيع مخرجاتها وتتصرف كما لو كانت كيانات منفصلة عن مالكيها. وأشباه الشركات يجب أن تعدَّ جميع الحسابات والميزانيات العمومية التي توفر، من بين جملة أمور، بيانات عن عمليات السحب من دخل التنظيم. وجميع المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية، الخاضعة لسيطرة أجانب، تعتبر بحكم العرف أشباه شركات. وتعرَّف شبه الشركة على نحو لا يأخذ حجم الوحدة في الحسبان.

٢٣٣ - ويشمل قطاع الحكومة العامة بصورة رئيسية الوحدات المؤسسية التي تقدم خدمات غير سوقية وليس لها فائض تشغيل. وتقدم هذه الخدمات إلى المجتمع ككل (خدمات جماعية) وإلى الأفراد (خدمات فردية) مجاناً أو تقريباً مجاناً. ويشمل أيضاً (أ) الوحدات الحكومية التي تبيع مخرجات ولكنها ليست مستقلة، وبالتالي، لا يمكن اعتبارها أشباه شركات، و (ب) الوحدات الحكومية التي تقدم خدماتها إلى هيئات حكومية أخرى ولكنها لا تسترد تكاليفها. وأخيراً، فإنها تشمل أيضاً المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها وتمولها الحكومة.

٢٣٤ - وبصورة عامة، يستبعد تقدير إنتاج الحكومة إمكانية وجود فائض تشغيل. إلا أنه في بعض الحالات الاستثنائية قد يتولد فائض إنتاج داخل قطاع الحكومة العامة نتيجة لأنشطة وحدات داخل الحكومة العامة تنتج مخرجات سوقية ولكنها لا تفي بالمعايير التي تؤهلها لأن تكون أشباه شركات. ولتبسيط التصنيف إلى قطاعات وتجنب ظهور فائض تشغيل في قطاع الحكومة العامة، فإن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد يستهويها أن تخصص، بحكم العرف، الوكالات الحكومية التي تعمل في إنتاج سلع وخدمات سوقية إلى قطاع الشركات حتى وإن لم تستوف هذه المؤسسات بالمعنى الدقيق الشروط المبينة في تعريف "أشباه الشركات".

٢٣٥ - ومن المشاكل العملية الصعبة التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كيفية التمييز بوضوح بين الحكومة العامة والمشاريع التي تملكها الدولة وينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات، لأن تحديد ما إذا كانت المشاريع المعنية مستقلة ذاتياً (لا تتدخل الحكومة العامة في شؤونها) في اتخاذ قراراتها الاقتصادية والمالية وما إذا كانت تبيع مخرجاتها في السوق أم لا، ليس سهلاً في العديد من الحالات. ومن المعروف جيداً أنه حتى عهد قريب لم تكن المشاريع المملوكة للدولة مستقلة ذاتياً (لا تتدخل الحكومة العامة في شؤونها) وكانت محرومة من الحق في اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية مستقلة؛ وكانت الوكالات الحكومية المركزية تتخذ القرارات بشأن استثمارات هذه المشاريع وتخصيص الأموال إليها من ميزانية الدولة، وبشأن سائر القرارات الهامة.

٢٣٦ - بيد أن التمييز الأساسي بين قطاع الأعمال وقطاع الحكومة، وهو سمة مميِّزة للاقتصاد السوقي، يزداد وضوحاً بتقدم الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية، تستطيع الآن المشاريع التي تملكها الدولة أن تقرر على نحو مستقل ما الذي ستنتجه وكيف ستنتجه ولمن ستبيع وبأي سعر. كما أنها تتمتع بحرية اتخاذ القرارات بشأن تخصيص العائدات المستبقاة إلى مختلف الاحتياطيات والصناديق. ونتيجة لذلك، تزداد استقلالية المشاريع المملوكة للحكومة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية والمالية؛ وتعد حساباتها وميزانياتها العمومية منفصلة عن حسابات وميزانيات الحكومة وتشكل وحدات مستقلة نسبياً. وهكذا ، فإنها تكتسب تدريجياً الخصائص الرئيسية لأشباه الشركات العامة، وإن لم تصبح بعد شركات بالمعنى القانوني.

٢٣٧ - وفي معظم الحالات، ينبغي معاملة المشاريع المملوكة للدولة على أنها شركات غير مالية وإن لم تكتسب بعد، في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وضعاً مماثلاً لوضع الشركات في الاقتصادات السوقية. فالعديد من المشاريع التي تملكها الدولة لا تزال بدون ميزانية منفصلة تماماً عن ميزانية الحكومة. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يدرج الإنفاق على البحث والتطوير وعلى المعدات في ميزانية الحكومة لا في ميزانية المشروع المملوك للدولة. وحتى الآن، لا توجد في بعض البلدان، التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق، قوانين لإشهار الإفلاس تعترف بالمشاريع المملوكة للدولة بوصفها وحدات منفصلة؛ وحتى لو وجد قانون لإشهار الإفلاس، كالقانون الذي أدخل في الصين في عام ١٩٨٦، فإن أثره ضئيل لأن الحكومة مستمرة في تعويض الخسائر التي تتحملها المشاريع المملوكة للدولة بصورة منتظمة بدلاً من إعادة تنظيم تمويلها وجعلها أكثر اكتفاءً ذاتياً وأكثر قدرة على المنافسة. وينطبق نفس الشيء على الحالة في الاتحاد الروسي وبعض البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وبعض البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق أكثر تقدماً من بعضها الاخر في هذا المضمار. فعلى سبيل المثال، يشجع قانون إشهار الإفلاس الهنغاري، الذي اعتمد في عام ١٩٩٣، إعادة التنظيم بدلاً من

التصفية عندما يكون ذلك ممكن عملياً، وإعادة تشكيل هيكلي حقيقي ومالي لجعل المؤسسات الباقية أكثر قدرة على المنافسة على المدى البعيد.

٢٣٨ - وكما هو واضح مما ورد أعلاه، فإن التمييز بين المنتجين السوقيين والمنتجين غير السوقيين هو أهم معيار لتخصيص الوحدات المؤسسية إلى الشركات أو إلى الحكومة العامة. ويعرَّف المنتجون السوقيون على نحو يشمل المنتجين الذين يتقاضون مقابل مخرجاتهم أسعاراً مهمة اقتصادياً وتؤثر على الطلب. وتغطي هذه الأسعار في العادة التكلفة وتضمن تحقيق ربح. وهكذا، فإن مفهوم الأسعار المهمة اقتصادياً معرَّف عمداً على نحو غير واضح بغية ضمان قدر من المرونة لفرادى البلدان في تحديد أي المشاريع ينبغي أن يعامل على أنه منتج سوقي وأيها ينبغي أن يعامل على أنه منتج غير سوقي. بيد أن إجراء التمييز المشار إليه أعلاه قد يكون صعباً بصورة خاصة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث لا يزال تقديم الإعانات هاماً نسبياً وحيث توجد مشاريع عديدة تعمل بخسارة.

٢٣٩ - وكقاعدة عامة، توصى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بإدراج جميع المشاريع العامة التي تتلقى إعانات كبيرة في فئة المنتجين السوقيين، شريطة أن تكون أسعارها مهمة اقتصادياً من وجهة نظر التكلفة والطلب. وإذا لم يكن الاسترشاد بهذا المعيار العام كافياً للتمييز بين المنتجين السوقيين وغير السوقيين، يمكن اعتماد الأعراف الأكثر تفصيلاً التالية للتعامل مع الحالات الحدية:

- سيكون المعيار الرئيسي هو اعتبار الوحدات ذاتية التمويل منتجة سوقية والوحدات التي تمول من الميزانية منتجة غير سوقية. والوحدات ذاتية التمويل يمكن اعتبارها أشباه شركات بمفهوم نظام الحسابات القومية، لأنها تبيع مخرجاتها وتعدّ جميع الحسابات والميزانيات العمومية ومستقلة نسبياً في اتخاذ قراراتها الاقتصادية والمالية. وتشمل الوحدات التي تمول من الميزانية تلك الوحدات الحكومية التي تقدم خدمات مجانية إلى المشاريع، مثل خدمات الصحة البيطرية ومختبرات الفحص وصيانة الطرق، وما إلى ذلك. وعليه، فإن التمييز المستخدم في العادة بين الوحدات ذاتية التمويل والوحدات التي تمول من الميزانية (الذي غالباً ما يُجرى في تصنيف الوحدات العامة في البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق) ينبغي أن يستخدم بوصفه أول معيار لإجراء تمييز تقريبي بين المنتجين السوقيين والمنتجين غير السوقيين في نظام الحسابات القومية. إلا أن هذا المعيار الأول لا ينبغي اتباعه دون تمحيص، لأن الأسعار التي تتقاضاها بعض الوحدات ذاتية التمويل قد لا تكون مهمة اقتصادياً بالمعنى الحرفي لهذا المصطلح. وإذا كان هذا هو الحال، فإنه ينبغي تطبيق ثلاثة معايير إضافية لصقل التمييز بين المنتجين السوقيين والمنتجين غير السوقيين في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية:

- المعيار التكميلي الأول هو : الوحدات المشاركة في إنتاج سلع مادية ينبغي أن تخصص إلى المنتجين السوقيين إلا إذا كان من الواضح أن الأسعار التي تتقاضاها ثمناً لمخرجاتها أسعاراً اسمية؛

- والمعيار التكميلي الثاني، وهو معيار هام أيضاً، هو: جميع الوحدات التي تقدم خدمات غير مادية ينبغي أن تعتبر منتجة سوقية إذا كانت الأسعار التي تتقاضاها ثمناً لمخرجاتها

تغطي على الأقل ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من التكلفة وإذا كانت الدفعات التي تتلقاها ثمناً لخدماتها تتناسب مع حجم ونوعية الخدمات المقدمة إلى المستخدمين؛

- وهناك معيار تكميلي ثالث يمكن استخدامه في حالة وجود مزيد من الشك ليعكس خصائص رئيسية أخرى لأشباه الشركات، مثل الاستقلالية وإعداد حسابات منفصلة.

٢٤٠ - وبالنسبة لبعض الحالات الحدية المحددة، يمكن في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استخدام المبادئ التوجيهية والأعراف التالية:

- ظهرت في بعض البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق أنواع جديدة من المنظمات الصناعية تسمى بصورة عامة "مصالح" أو "رابطات" نتيجة للإصلاحات الاقتصادية. وقد انبثقت هذه المصالح أو الرابطات عن فروع الوزارات السابقة. وهي تصور نفسها على أنها رابطات صناعية تسعى إلى توحيد كامل سلسلة الإنتاج بدءاً من المواد الخام وانتهاءً بالناتج النهائي، وبذلك تنشئ مجمعاً من أنشطة الإنتاج المترابطة. والهدف الرئيسي لهذه الرابطات هو الحيلولة دون انقطاع الروابط الاقتصادية والتحكم في زيادات أسعار المنتجات الموردة في نطاق هذه الرابطات. وينبغي أن تعامل هذه الرابطات بوصفها مؤسسات سوقية غير هادفة للربح تخدم الأعمال التجارية، وبالتالي فإنها مدرجة في قطاع الشركات غير المالية. وينبغي تخصيص مخرجاتها إلى استهلاك المشاريع الوسيط بمقدار مساهمات هذه المشاريع في هذه الرابطات؛

- الغرف التجارية، وهي مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأعمال التجارية وتمولها المشاريع، تخصص إلى قطاع الشركات غير المالية؛

- الوحدات الحكومية التي تقدم خدمات زراعية مجاناً أو شبه مجانية، مثل خدمات الري وخدمات التحسين، وما إلى ذلك، ينبغي أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة؛

- وحدات البحث ذات التمويل الذاتي الصوري ينبغي تمييزها من الوحدات ذات التمويل الذاتي الحقيقي في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والوحدات ذات التمويل الذاتي الصوري مصنفة رسمياً على أنها وحدات ذاتية التمويل، ولكن المصدر الرئيسي لتمويل نفقاتها عملياً هو ميزانية الدولة. ويرتبط دخلها قانوناً باكتمال مشاريع ومهمات معينة، ولكن كثيراً ما يصعب عملياً إيجاد هذا الربط، لأن الوحدات المعنية تتصرف وتمول نفقاتها تماماً كما تفعل الوحدات العادية الممولة من الميزانية. ومن الأمثلة على هذه الوحدات ذات التمويل الذاتي الصوري، المؤسسات العلمية التي تملكها وتسيطر عليها وزارات أو إدارات حكومية. وهي لا تتصرف كما تتصرف المشاريع ومبيعات خدماتها إلى الهيئات الحكومية مبيعات وهمية في حالات عديدة. وهي موجودة في بلدان مثل بولندا [٥٥] والاتحاد الروسي وبعض البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة؛

- بصورة عامة، ينبغي اعتبار المتاحف العامة منتجة خدمات غير سوقية، لأن تكاليفها تغطى إلى حد كبير بمنح من ميزانية الدولة. ولذلك، من المناسب تخصيص المتاحف العامة إلى قطاع الحكومة العامة؛

- المسارح العامة التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي القومي (مثل الأوبرا الوطنية في بولندا ومسرح البولشوي في روسيا)، والتي غالباً ما تتلقى إعانات كبيرة من ميزانية الدولة ووظيفتها الرئيسية هي النهوض بالثقافة والفن والتعليم، بوصفه هدفاً اجتماعياً هاماً للحكومة، لا تحقيق الربح، ينبغي أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة. ومن جهة ثانية، فإن بعض المسارح وقاعات الحفلات - العامة والخاصة على حد سواء - تدار ككيانات تجارية، مع أنها قد تتلقى إعانات من ميزانية الدولة، وينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات؛

- المكتبات العامة، التي قد تقدم خدمات استشارية إلى الأعمال التجارية والمؤسسات العلمية والوكالات الحكومية على أساس تجاري، ولكنها تمول تكاليفها إلى حد كبير من مخصصات من ميزانية الدولة، ينبغي أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة؛

- المشاريع التعاونية الزراعية (المزارع الجماعية) تمتلك الخصائص الرئيسية لأشباه الشركات، حيث أنها، بصورة عامة، تعدّ جميع الحسابات وتقدم ميزانيات عمومية؛

- وحدات المساكن الشعبية، التي تملكها عادة الحكومة المحلية، تخصص إلى قطاع الشركات غير المالية إلا إذا كان إيجار هذه الوحدات إيجاراً رمزياً، وفي هذه الحالة ينبغي تخصيصها إلى قطاع الحكومة العامة. فعلى سبيل المثال، كانت الإيجارات التي يدفعها ساكنو وحدات المساكن الشعبية في رومانيا إيجارات رمزية إلى عهد قريب، ولذلك، ينبغي تخصيص هذه الوحدات إلى قطاع الحكومة العامة لا إلى قطاع الشركات غير المالية. ولكن إذا تغير وضع هذه الوحدات في المستقبل وأصبح يغلب عليها طابع الوحدات ذات التوجه السوقي، فإنه ينبغي تغيير تصنيفها القطاعي؛

- الوكالات العقارية التي تعمل في شراء وبيع البيوت والشقق ظاهرة جديدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهذه الوحدات يجب أن تخصص إلى قطاع الشركات غير المالية؛

- وحدات الحكومات المحلية التي تقدم خدمات إلى المجتمع، مثل تنظيف الشوارع وإصلاح الطرق وصيانة المتنزهات، وما إلى ذلك، تخصص إلى قطاع الحكومة العامة؛

- المنتجون الحكوميون الذين ينتجون خدمات الكهرباء والغاز والتدفئة ، وما شابهها، التي تباع إلى الأسر المعيشية، ينبغي أن يخصصوا إلى الشركات غير المالية؛

- قد تقدّم خدمات نقل الركاب إلى الأسر المعيشية مجاناً في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذه البلدان، تموّل هذه الخدمات من ضرائب خاصة

تدفعها المشاريع لميزانية الدولة. والوحدات التي تقدم خدمات النقل بموجب هذا الترتيب ينبغي أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة لا إلى قطاع الشركات غير المالية الذي تنتمي إليه في العادة. وعلى سبيل المثال، أدخل هذا الترتيب في عام ١٩٩٣ في بعض مدن الاتحاد الروسي. وكما جاء في الفصل الثاني (الفرع باء - ١ و ٢)، تقيد مخرجات هذه الوحدات مقيَّمة بسعر التكلفة بوصفها إنفاقاً للحكومة العامة على الاستهلاك النهائي، وتقيَّد في النهاية بوصفها استهلاكاً نهائياً فعلياً للأسر المعيشية؛

- الشركات القابضة تخصص بحسب النشاط الرئيسي لمجموعة الشركات التي تسيطر عليها. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أنشئ مؤخراً ما يسمى بالمجموعات الصناعية المالية؛ وهي في الحقيقة شركات قابضة وينبغي أن تصنف وفقاً لذلك؛

- الوحدات غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تنتج سلعاً وخدمات في إقليم بلد معين، ولكن يسيطر عليها أجانب، تعامل على أنها أشباه شركات. وقد تشمل هذه مكاتب خطوط الطيران الأجنبية والمشاريع التي تقوم ببناء البنايات والطرق، وما إلى ذلك؛

- التأمين الصحي الإجباري ظاهرة جديدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وتقوم الحكومة بإدخاله تدريجياً لتأمين أموال تكمل التمويل من ميزانية الدولة. والوكالات الحكومية المسؤولة عن إدارة الأموال التي ستجمع من المشاريع بمساعدة الاشتراكات الإجبارية ينبغي أن تخصص إلى الحكومة العامة. وينبغي لها أيضاً أن تنظم أنشطة منظمات التأمين الصحي التي ستعمل كوسيط بين المشاريع والمؤسسات الطبية. ومن المناسب تخصيص شركات التأمين هذه إلى قطاع الشركات المالية حتى وإن كان وضعها الرسمي كياناً غير تجاري، وذلك كما هو الحال في الاتحاد الروسي؛ فعلى الرغم من أن هذا هو وضعها الرسمي فإنها تعمل كمنتجين سوقيين.

جيم - نطاق الشركات المالية

٢٤١ - يتكون قطاع الشركات المالية من وحدات مؤسسية تعقد صفقات مالية على أساس تجاري. وهي مؤسسات تعمل بصورة أساسية في الوساطة المالية ولكنها تعمل أيضاً على تقديم خدمات مالية مساعدة (مكاتب الصرافة مثلاً).

٢٤٢ - والوساطة المالية ظاهرة آخذة في النمو في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإن لم تصل بعد مرحلة تأسيس قطاع شركات مالية شامل. بيد أنه من المهم تعريف هذا القطاع على حدة، لأن هذا من شأنه أن يتيح تحليل الأهمية المتزايدة للعمليات المالية في المستقبل.

٢٤٣ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن استخدام المبادئ التوجيهية والأعراف التالية بالنسبة لحالات حدية معينة:

- يخصص البنك المركزي إلى قطاع الشركات المالية؛

- الوحدات، عدا الوكالات الحكومية ، التي تشرف على الأسواق المالية (كإدارة سوق الأوراق المالية مثلا) تدرج في قطاع الشركات المالية؛

- تدرج مكاتب السماسرة في قطاع الشركات المالية؛

- ينبغي أن تدرج أسواق الأوراق المالية في قطاع الشركات المالية، ولكن أسواق البورصة ينبغي أن تدرج في قطاع الشركات غير المالية؛

- صناديق الاستثمار، التي تؤدي وظائف مماثلة لوظائف المصارف التجارية، ينبغي أن تدرج في قطاع الشركات المالية. وهي نوع من المؤسسات جديد نسبياً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هدفها تجميع ادخارات حرة وتحويل المستندات (الشيكات) إلى القطاع الخاص واستثمارها في الأسهم التي تصدرها مختلف الشركات؛

- شركة الاستئمان المالية نوع جديد من المؤسسات المالية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتنشأ هذه الوحدات في العادة لإدارة تحويل الشيكات والأوراق المالية واحتياطيات شركات التأمين، وكذلك صناديق الاستثمار، إلى القطاع الخاص. وينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات المالية؛

- صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة ظاهرة جديدة نسبياً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي في مرحلة مبكرة جداً من التطور في بعض البلدان، في حين أنها غير موجودة عملياً في بعض البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تنشئها كيانات قانونية (مثل المشاريع والمصارف، وما إلى ذلك) ويمكن أن ينشئها أفراد. ووظيفتها الرئيسية استكمال برامج المعاشات التقاعدية العامة. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، تلزم صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة بالاستثمار من خلال شركات خاصة تنشأ لإدارة الأصول. وكما هو الحال في جميع الحالات تعمل هذه الصناديق كوسطاء ماليين، أي أنها تجمع الاشتراكات وتستثمرها نيابة عن المالكين، وينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات المالية، وإن كان وضعها القانوني مؤسسات غير هادفة للربح؛

- شركات التأمين التي تملكها الدولة، بما فيها شركات التأمين الصحي، تخصص إلى قطاع الشركات المالية وإن كانت تتمتع بوضع كيانات غير تجارية في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

دال - الأسر المعيشية والتمييز بين المشاريع الخاصة غير ذات الشخصية الاعتبارية والمشاريع الخاصة أشباه الشركات

٢٤٤ - يشمل قطاع الأسر المعيشية مختلف الأسر المعيشية بغض النظر عن حجمها وشكلها. ويشمل هذا القطاع ما يسمى بنزلاء المؤسسات، وهم أشخاص يعيشون لمدة طويلة في مؤسسات كالمستشفيات والسجون. ويشمل القطاع أيضاً المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة لأسر معيشية، التي لا يمكن تصنيفها على أنها أشباه شركات، مثل حواكير الأسر المعيشية الجانبية والمحلات التجارية والمطاعم والمزارع التي تديرها الأسر، وما إلى ذلك. ومن الضروري أن نتذكر أن "المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية، التي ليست أشباه شركات، لا تعتبر وحدات مؤسسية مستقلة عن مالكيها..." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٤-١٦ (ب)).

٢٤٥ - تنشأ بعض المشاكل العملية في توزيع المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية بين قطاع الأسر المعيشية وقطاع الشركات غير المالية أو قطاع الشركات المالية. وبصورة عامة، المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية الكبيرة، التي تملكها أسر معيشية وتعدّ جميع الحسابات والميزانيات العمومية، تعتبر أشباه شركات وينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات، حيث أنه يمكن التمييز بين المشاريع ومالكيها. إلا أن وحدات الأعمال التجارية الصغيرة، التي غالباً ما تديرها الأسرة، مثل المزارع والمحلات التجارية والمطاعم، وما إلى ذلك، ينبغي أن تخصص إلى قطاع الأسر المعيشية، لأنه ليس من السهل فصل دخول ونفقات هذه المشاريع عن دخول ونفقات مالكيها.

٢٤٦ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن استخدام المبادئ التوجيهية والأعراف التالية بالنسبة لحالات حدية معينة:

- الحواكير الجانبية للأسر المعيشية التي تعمل بصورة رئيسية في إنتاج السلع الزراعية للاستهلاك الخاص وأنشطة الإعمار للحساب الخاص تخصص إلى قطاع الأسر المعيشية، شانها شأن المزارع الخاصة غير ذات الشخصية الاعتبارية؛

- الساكنون في مساكن يملكونها يجب أن يعتبروا مالكين لمشاريع غير ذات شخصية اعتبارية تقدم خدمات إسكان للاستهلاك الخاص؛ ويجب أن تخصص هذه الوحدات إلى قطاع الأسر المعيشية؛

- الأشخاص الذين يقدمون سلعاً وخدمات سوقية (مثل إصلاح المباني والمعدات وخدمات الأطباء والمعلمين والمحامين والطابعين، وما إلى ذلك) إلى الأسر المعيشية أو وحدات مؤسسة أخرى، ينبغي أن يعتبروا مالكين لمشاريع غير ذات شخصية اعتبارية تخصص إلى قطاع الأسر المعيشية؛

- الأشخاص الذين يمارسون أنشطة أدبية وفنية لحسابهم الخاص يعتبرون مالكين لمشاريع غير ذات شخصية اعتبارية تخصص إلى قطاع الأسر المعيشية؛

- الأشخاص الذين يمارسون خدمات مالية لحسابهم الخاص، كالأشخاص الذين يشترون ويبيعون عملات أجنبية من أجل الربح، يعتبرون مالكين لمشاريع غير ذات شخصية اعتبارية تخصص إلى قطاع الأسر المعيشية؛

- الوحدات المؤسسة التي تؤجر ممتلكات للآخرين (مؤجرون) تدرج في العادة في قطاع الشركات غير المالية، شريطة أن تتسم، كحد أدنى ، بخصائص أشباه الشركات. إلا أن المؤجرين في بعض الحالات مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية مملوكة لأسر معيشية ينبغي إدراجها في قطاع الأسر المعيشية.

٢٤٧ - توفر الأمثلة الواردة أعلاه وسائل يسترشد بها في الحالات الفردية. إلا أن وسائل الاسترشاد هذه قد تفسر تفسيراً متبايناً من قبل البلدان التي يتباين تطورها الإحصائي. فعلى سبيل المثال، إذا كان التطور الإحصائي لبلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية أكثر تقدماً، فإن ذلك البلد قد يجد من الأجدى والأنفع من وجهة نظر السياسة العامة أن يعيد تخصيص عدد أكبر من المزارع والمحلات التجارية ومحلات الإصلاح، وما إلى ذلك، إلى قطاع أشباه الشركات، مما يجده بلد تطوره الاقتصادي أقل تقدماً. وعلى وجه الخصوص، قد يكون من المفيد محاولة تعريف أشباه الشركات على أنها (أ) جميع الوحدات غير ذات الشخصية الاعتبارية التي لها وضع قانوني يُلزمها بقيد أنشطتها وإعداد تقارير عنها، حتى وإن لم تكن تعدُّ حسابات كاملة، و (ب) تلك الوحدات التي يزيد حجمها عن حد معين. ومرونة المبادئ التوجيهية لنظام الحسابات القومية هذه تتمشى مع ممارسات الاقتصادات السوقية، حيث يتفاوت نطاق قطاع الأسر المعيشية من حيث إجمالي الناتج المحلي تفاوتاً كبيراً (الولايات المتحدة الأمريكية ٢ر٠ في المائة؛ وألمانيا ٤ر١ في المائة؛ وفرنسا ٣ر٢٣ في المائة؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ٢٦ في المائة).

هاء - نطاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مقابل نطاق الشركات والوحدات الحكومية

٢٤٨ - يشمل قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (أ) المؤسسات التي توفر خدمات غير سوقية لأعضائها (مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الدينية، وما إلى ذلك) و (ب) المؤسسات التي تمارس الأنشطة الخيرية.

٢٤٩ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن اتباع المبادئ التوجيهية والأعراف التالية بالنسبة لحالات حدية محددة:

- فروع المشروع التي تعمل في تقديم خدمات ثقافية واجتماعية مجانية أو شبه مجانية إلى المستخدمين (كالمستشفيات والملاعب ومراكز الترويح وبيوت الاستجمام، التي تملكها وتمولها المشاريع، يجب اعتبارها بحكم العرف (أشباه) مؤسسات صورية غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، لأنها تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. بيد أن الوحدات المماثلة، التي تملكها وكالات تمول من ميزانية الحكومة، ينبغي أن تترك في قطاع الحكومة العامة. والمسائل المتصلة بتقدير

وتخصيص مخرجات الخدمات الاجتماعية والثقافية المعنية تناقش بالتفصيل في الفصل الرابع (الفرع جيم - ٢)؛

- تدرج المنظمات الاجتماعية في قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، إلا إذا كانت تسيطر عليها الحكومة أو حتى مدمجة فيها. وفي الحالة الأخيرة، ينبغي أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة. فعلى سبيل المثال، يمكن دمج حزب سياسي، في ظل ظروف معينة، مع الحكومة؛

- في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تعطى بعض الكيانات الوضع الرسمي للمؤسسات غير الهادفة للربح، مما يضمن لها امتيازات معينة. ففي الاتحاد الروسي، مثلا، اعتمد المجلس السوفياتي الأعلى مؤخراً (١٩٩٢) تشريعاً ينص على إنشاء مؤسسات غير هادفة للربح. وتعرَّف بأنها كيانات تنشأ لفائدة المنظمِّين أو المستخدمين ليست مدفوعة بهدف تحقيق الربح، ولكنها قد تنشئ أو تمتلك مشاريع لتحقيق أهدافها. وقد تخدم هذه الكيانات الأعمال التجارية أو الأسر المعيشية. وعندما تخدم الأعمال التجارية، فإنها ينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات غير المالية أو قطاع الشركات المالية، وعندما تخدم الأسر المعيشية فإنها ينبغي أن تعامل بوصفها جزءاً من قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ وفي الحالة الأولى، تمول في العادة من اشتراكات المشاريع التي تسيطر عليها، وفي الحالة الثانية، تمول من اشتراكات الأسر المعيشية والهبات والدخل من الممتلكات، وما إلى ذلك. والمشاريع التي تنشئها هذه الكيانات غالباً ما تتبع قطاع الشركات. وبعض هذه الكيانات، التي تتمتع بالوضع الرسمي للمنظمات غير الهادفة للربح، يمكنها أن تبيع مخرجاتها في السوق، ولذلك ينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات؛ وقد ينطبق هذا على بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مثل الاتحاد الروسي، حيث تحاول المشاريع والمنظمات الخاصة الصغيرة الحصول على وضع المؤسسات غير الهادفة للربح بغية تجنب دفع الضرائب؛

- المشاريع التي تملكها منظمات اجتماعية، مثل المطابع والفنادق التي تملكها أحزاب سياسية أو نقابات عمالية، ينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات غير المالية، شريطة أن تبيع مخرجاتها وأن تعدّ جميع الحسابات والميزانات العمومية؛

- رابطات رجال الأعمال ومنظمي الأعمال التي تنظَّم وتموَّل من قبلهم لخدمة مصالحهم ينبغي أن تخصص إلى نفس القطاع الذي تخصص إليه مشاريع الأعضاء؛ وبالتالي، فإن رابطات الشركات الكبيرة غير المالية أو المالية ينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات، ورابطات الأعمال التجارية الصغيرة الخاصة ينبغي أن تخصص إلى قطاع الأسر المعيشية؛ وما فتئ عدد هذه الرابطات يتزايد باطراد في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

- المؤسسات ظاهرة جديدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتنشأ جزئياً لتمويل خدمات منتقاة تلبي احتياجات جماعية للمجتمع لا تلبيها الحكومة على النحو

الصحيح وجزئياً للحصول على منافع ضريبية. وفي هذا السياق، ينبغي التمييز بين المؤسسات العامة التي يجب أن تخصص إلى الحكومة العامة والمؤسسات الأخرى التي يجب أن تخصص إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وأنشئ مؤخراً العديد من هذه المؤسسات في هنغاريا مثلاً؛ [٥٦]

- رابطات المنتجين كيانات ينشئها المنتجون للترويج لمصالحهم. وهذه الكيانات، وهي ظاهرة جديدة أيضاً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تمول نفقاتها إلى حد كبير باشتراكات يدفعها المنتجون. وينبغي أن تخصص إلى قطاع الشركات. فعلى سبيل المثال، الرابطة الروسية لمنتجي اللازر تمثل حوالي ٣٥٠ مشروعاً ومؤسسة وفرداً وينصب نشاطها الرئيسي على تنظيم المعارض وتوزيع المعلومات، وما إلى ذلك.

٢٥٠ - ومن حيث المبدأ، يجب التمييز بين المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على أساس كونها منتِجة سوقية أو منتِجة غير سوقية. فالمؤسسات المنتِجة السوقية تخصص إلى قطاع الشركات، والمؤسسات المنتِجة غير السوقية التي تخدم الأعمال التجارية تخصص أيضاً إلى قطاع الشركات. والمؤسسات المنتِجة غير السوقية التي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية الحكومة ينبغي أن تخصص إلى قطاع الحكومة العامة؛ والمؤسسات المنتِجة غير السوقية التي تخدم الأسر المعيشية ينبغي أن تخصص إلى قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

واو - حدود مجموع الاقتصاد

٢٥١ - تعريفات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المتصلة بتحديد الاقتصاد الوطني لتمييزه عن بقية العالم تنطبق بصورة عامة على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي تعتمد على تعريف الإقامة. ولكن ينبغي ملاحظة أن تعريف الإقامة في الوثائق الحكومية الرسمية لبعض البلدان المتصلة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية يختلف عن تعريفها في نظام الحسابات القومية. وعليه، فإن تعريف الإقامة، المستخدم في بعض الوثائق الحكومية في الاتحاد الروسي، يشمل المكاتب التابعة للمشاريع والمصارف الروسية التي تعمل في أقاليم بلدان أخرى؛ ومن جهة ثانية، فإن الوحدات المماثلة التي تعمل في الإقليم الروسي لا تعتبر مقيمة في الاتحاد الروسي.

٢٥٢ - ومن حيث المبدأ، يشمل مجموع الاقتصاد جميع الوحدات المؤسسية للبلد التي لها "مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٤-١٥). "ويقال إن لوحدة مؤسسية ما مركز مصلحة اقتصادية عندما يوجد موقع ما- مسكن أو مكان إنتاج أو أية مبان أخرى - في داخل الإقليم الاقتصادي تمارس فيه أو منه أنشطة اقتصادية هامة وتدخل في معاملات هامة وتنوي أن تستمر في القيام بذلك إما إلى أجل غير مسمى أو إلى أجل مسمى ولكنه طويل. وفي معظم الحالات، يمكن أن يفسَّر الأجل الطويل بأنه سنة واحدة أو أكثر، مع أن هذه المدة اقترحت للاسترشاد فقط وليس كقاعدة غير مرنة" (المرجع نفسه).

٢٥٣ - الإقليم الاقتصادي للبلد لا يتطابق مع الإقليم الجغرافي. ويشمل، إضافة إليه، الفضاء الجوي والمياه الإقليمية والجرف القاري الممتد في المياه الدولية الذي يتمتع البلد فيه بحق حصري لاستخراج المواد الخام والوقود، وما إلى ذلك، وأية مناطق حرة بما فيها المخازن الجمركية والمصانع الخاضعة لسيطرة الجمارك.

وتشمل المنطقة الاقتصادية أيضاً الجيوب الإقليمية الواقعة في الخارج، مثل مقار البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية المستأجرة أو المملوكة. بيد أنه يستثنى من الإقليم الاقتصادي للبلد الجيوب الإقليمية لبلدان أخرى أو لمنظمات دولية موجودة على أراضيه.

٢٥٤ - ومن الناحية العملية، جميع منتجي السلع والخدمات الذين يعملون في إقليم البلد مقيمون فيه. ويشمل هؤلاء المشاريع المشتركة والفروع الأجنبية للشركات، وتعتبر المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تسيطر عليها وحدات أجنبية أشباه شركات صورية مقيمة في البلد الموجودة فيه. ومالكو الأراضي أو المباني، المقيمون في بلدان أجنبية، يعاملون بوصفهم مالكي وحدات صورية مقيمة في البلد الذي توجد فيه الممتلكات. والإيجارات التي يدفعها مستأجرو المباني والأراضي تعامل على أنها دفعت لوحدات صورية مقيمة، تقوم بدورها بتحويل الدخل من الممتلكات إلى بقية العالم.

٢٥٥ - ومشاريع الإنشاءات الكبيرة، التي تنفذ بجهود مشتركة من عدة بلدان، تعامل من حيث المبدأ على أنها وحدات مقيمة في البلد الذي يتم فيه البناء، لا سيما إذا كان معظم العمل والموارد الأخرى يُورَّد محلياً وإذا كان للمشروع أثر ملحوظ على الدخل والإنفاق في المنطقة المحيطة. وفي هذه الحالة، فإن القيمة المضافة الناتجة عن البناء ينبغي أن تدرج بالكامل في إجمالي الناتج المحلي للبلد الذي يتم فيه البناء. والمواد التي تجلب من الخارج لأغراض البناء تقيد بوصفها واردات للبلد الذي يتم فيه البناء وصادرات بالنسبة للبلد الذي وُرِّد المواد. بيد أنه إذا جرى البناء على الحدود المشتركة بين البلدان المشاركة في المشروع، وإذا أسهم كل بلد بقدر متساو تقريباً من الموارد المشتركة فإنه يمكن اعتبار مكان البناء جيباً للبلدان المشاركة. وفي هذه الحالة، توزع القيمة المضافة بين البلدان المعنية بنسبة حصصها في رأس المال؛ ولا تقيد الموارد التي توردها البلدان المشاركة بوصفها صادرات أو واردات.

٢٥٦ - لا يعامل تركيب المعدات في الخارج على أنه نشاط لشبه شركة صورية من البلد الذي تركب فيه المعدات بغض النظر عن المدة التي استغرقها العمل. وبدلاً من ذلك، تقيد صادرات وواردات خدمات التركيب للبلدان المعنية بهذه المعاملة.

٢٥٧ - الأسر المعيشية المقيمة هي في معظمها الأسر التي تعيش فترات طويلة نسبياً (سنة أو أكثر) في بلد ما وتحتفظ بمساكن كمكان رئيسي لعيشها وتنفق الجزء الأكبر من نفقاتها الاستهلاكية في البلد الذي تعيش فيه. وبعض المقيمين في بلد ما قد يعملون في الخارج، مثل الدبلوماسيون والعسكريون العاملون في القواعد وعمال الحدود الذين يجتازون الحدود بصورة منتظمة، وطواقم السفن والطائرات التي تعمل خارج بلد ما، وما إلى ذلك. والمسافرون والسياح مقيمون في البلد الذين يعيشون فيه في العادة. والطلاب الأجانب مقيمون في البلد الذي يجيئون منه بغض النظر عن مدة بقائهم في بلد أجنبي طالما أنهم لم يقطعوا علاقاتهم ببلدهم الأم. وموظفو المساعدة الفنية، الذين يقضون في بلد ما أقل من عام واحد، ليسوا مقيمين في ذلك البلد. والمواطنون الذين يعملون لحساب مؤسسات دبلوماسية أجنبية مقيمون في بلدهم الأم. وفرق العمال التي ترسل إلى بلد آخر لتركيب معدات تعتبر مقيمة في البلد الأم شريطة أن تكون مدة عملها أقل من عام واحد. كما أن الوكالات الحكومية الموجودة في إقليم بلد ما تعتبر وحدات مقيمة في ذلك البلد، وينطبق نفس العرف على المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

٢٥٨ - غير المقيمين ليسوا جزءاً من مجموع الاقتصاد. وتقيد معاملات المقيمين مع غير المقيمين في حساب بقية العالم. والتمييز بين المقيمين وغير المقيمين يؤثر على العلاقة بين الإنتاج المحلي والدخل

القومي، وهما المجموعان الرئيسيان في نظام الحسابات القومية. فالناتج المحلي مقياس لنتائج عمليات الإنتاج التي تضطلع بها الوحدات المقيمة في البلد، في حين أن الدخل القومي يشمل الدخل الأولي الذي تتلقاه الوحدات المقيمة في البلد كتعويض عن خدماتها ومواردها (العمل، اليد العاملة، رأس المال) التي تقدمها مشاركة منها في إنتاج الناتج المحلي للبلد المعني ولبلدان أخرى.

الفصل الرابع

المنافع الاجتماعية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٢٥٩ - يتناول هذا الفصل المعاملة المحاسبية للمنافع الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية الداعمة وأفضل طريقة لتصوير التغيرات الجارية في طبيعة المؤسسات التي تقدم المنافع الاجتماعية وفي نوع المنافع الاجتماعية والقنوات التي تقدم من خلالها، ومدى ما يدفعه متلقو هذه الخدمات نظير الحصول عليها. ونظراً لأن المنافع الاجتماعية بصورة عامة تكمل الدخل من العمل، فإن هذا الفصل يتناول أيضاً نطاق بند نظام الحسابات القومية المسمى تعويضات المستخدمين.

٢٦٠ - ويمكن أن تقدم الخدمات الاجتماعية بعدة أشكال، ومدى استخدامها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتوقف على مدى تقدم هذه البلدان باتجاه الاقتصاد السوقي. ويناقش هذا الفصل أربعة أشكال من المنافع الاجتماعية المختلفة، هي:

(أ) المنافع التي دفعتها الحكومة والمشاريع، مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية والإجازات المرضية وعلاوات المواليد الجدد وعلاوات إجازة الولادة والفوث الاجتماعي للأسر الفقيرة وللأسر التي لها عدد كبير من الأطفال، وما إلى ذلك. وتدفع هذه المنافع في العادة نقداً، وتدفع إما على أساس مساهمات دفعها الأفراد المستفيدون منها أو ليس على أساس مساهمات؛

(ب) النفقات التي تحملتها الحكومة لدفع تكاليف خدمات الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني وسائر الخدمات الاجتماعية المجانية. وأسفرت هذه التكاليف عن توفير خدمات مجانية لجميع فئات السكان أو لفئات مختارة منهم؛

(ج) سلع وخدمات مختارة بيعت بأسعار متدنية جداً، تقل عن التكلفة بصورة عامة. وشملت هذه الخدمات، بصورة عامة، المواد الغذائية وخدمات الإسكان والنقل وتكاليف الإنفاق على منتجات مماثلة لبُت الاحتياجات الأساسية جداً، وبالتالي استفادت منها جميع فئات السكان؛

(د) الخدمات الثقافية والاجتماعية وسائر الخدمات التي قدمتها المشاريع كمزايا إضافية لمستخدميها ولأفراد أسرهم، وفي بعض الحالات، لأعضاء المجتمع المحلي. فالعديد من المشاريع المملوكة للدولة كان لها، أو لا تزال لها رياض أطفال ومصحات وبيوت لقضاء الإجازات ومخيمات أطفال يحق لمستخدميها استخدامها مجاناً أو بتكلفة منخفضة جداً.

٢٦١ - وأنواع المنافع الأربعة جميعها موجودة حالياً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأثناء الفترة التي كان فيها التخطيط المركزي هو أسلوب إدارة الاقتصاد المسيطر، كان التركيز الرئيسي منصباً على تقديم المنافع بتكلفة منخفضة - أو بدون تكلفة - المبينة في البرامج المدرجة في البنود (ب) و (ج) و (د) المذكورة أعلاه. وبتقدم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق،

أخذت المنافع بصورة عامة تتحول من تلك المدرجة في البرامج المذكورة في البنود (ب) و (ج) و (د) إلى تلك المذكورة في برامج البند (أ). وسبب حدوث هذا التحول هو أن الحكومات ترمي إلى تخفيض عجوزاتها بتلقي مساهمات نظير المنافع التي تقدمها، كما أخذت المشاريع أيضاً تتحول إلى برامج المنافع المدعومة بمساهمات بغية تقليص تكلفة إنتاجها بحيث تصبح قاصرة على عناصر التكلفة المتصلة اتصالاً وثيقاً بعملية الإنتاج.

٢٦٢ - والمعاملة المحاسبية المتبعة في هذا الفصل من شأنها أن تمكّن من إجراء تحليلات من فترة إلى أخرى بغية تقرير ما إذا كانت المنافع الاجتماعية قد نقصت أو زادت منذ عهد التخطيط المركزي وتحرك البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً نحو اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق، وما هي التحولات التي حصلت، أو هل حصلت تحولات في الشكل الذي تقدم فيه هذه المنافع. ورصد هذه المنافع هام لوضع السياسة العامة أثناء الفترة الانتقالية، ولاعتماد تدابير تجعل نظام المنافع الاجتماعية أكثر كفاءة وأفضل توجيهاً لأضعف مجموعات السكان.

٢٦٣ - ويستعرض هذا الفصل مختلف الأشكال التي تقدم فيها المنافع الاجتماعية وكيفية معاملتها في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتناول الفرع ألف نطاق الأجور والمرتبات، ويستعرض على وجه الخصوص نطاق الأجور والمرتبات العينية. ويستعرض الفرع باء -١ نطاق مساهمات الضمان الاجتماعي؛ ويتناول الفرع باء -٢ المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية؛ كما يتناول الفرع باء-٣ التحويلات الاجتماعية العينية التي تقدمها الحكومة. ويناقش الفرع باء-٤ الحالات الحدّية التي تنطوي على إعانات ومنافع اجتماعية وتحويلات عينية؛ ويكرّر في سياقٍ مختلفٍ بعض الأمثلة على الإعانات التي جرى تناولها بالفعل في الفصل الأول (الفرع ألف -٢) في معرض عرض آثار الإعانات على تحليل الإنتاج. ويتناول الفرع جيم التحويلات الاجتماعية من المشاريع إلى المستخدمين وإلى آخرين. حيث يتناول الفرع جيم -١ على وجه التحديد أمثلة على المنافع الاجتماعية النقدية والعينية التي تقدمها المشاريع، ويناقش الفرع جيم -٢ المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية ويقدم بعض الأمثلة على الخدمات الثقافية والاجتماعية التي تنتجها وتوردها المشاريع نفسها. ويختتم الفصل بالفرع دال المعني بالضرائب والتحويلات الجارية، التي تشكل وسيلة أخرى لإعادة توزيع الدخل.

٢٦٤ - والحسابات الرئيسية الثلاثة، التي يمكن أن تقيّد وتحلل فيها المنافع الاجتماعية والتغييرات في هذه المنافع، هي حساب تخصيص الدخل الأولي وحساب التوزيع الثانوي للدخل وحساب إعادة توزيع الدخل العيني، بما في ذلك الاستخدام المقابل لحساب الدخل المتاح للتصرف به وحساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به المعدل. وتنطبق الحسابات على جميع قطاعات الاقتصاد المقيمة ومجموع الاقتصاد وبقية العالم أيضاً. وترد الحسابات الخمسة في الجداول ٢-٧ و ٢-٨-١ و ٢-٨-٢ و ٢-٩-١ و ٢-٩ في نظام الحسابات القومية، وتشكل أيضاً جزءاً من الحسابات الاقتصادية المتكاملة (أنظر نظام الحسابات القومية، الجدول ٢-٨) الذي أشير إليه في الفصل الثالث أعلاه.

الف - الأجور والمرتبات

٢٦٥ - تعرف الأجور والمرتبات على أساس إجمالي، أي قبل اقتطاع ضرائب الدخل والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها المستخدمون. وتتصل الأجور والمرتبات بالمدفوعات النقدية والعينية. ومن حيث المبدأ، تنطبق تعريفات نظام الحسابات القومية الجديد المتصلة بالأجور والمرتبات على ظروف البلدان التي

تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشمل الأجور والمرتبات النقدية الأنواع التالية من الدفعات التي غالباً ما توجد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية:

(أ) المبالغ المكتسبة نظير عمل أُنجز أو وقت قُضّي في العمل وفقاً لمعدلات أجرة محددة أو متفق عليها؛

(ب) الزيادات نظير زيادة الإنتاجية وكذلك الزيادات المتصلة بالأداء الكلي للمشاريع؛

(ج) الزيادات نظير مدة خدمة طويلة؛

(د) تقاسم الأرباح (وفقاً لاتفاق)؛

(هـ) الأجر الإضافي نظير العمل في ظروف معينة، مثل العمل أثناء الليل أو عطل نهاية الأسبوع أو أيام العُطل، وما إلى ذلك؛

(و) الأجر الإضافي نظير العمل في مناطق نائية من البلد أو في أقاليم تسودها ظروف قاسية؛

(ز) علاوات نظير العمل في ظروف خطرة؛

(ح) علاوات نظير العمل في الخارج؛

(ط) علاوات تكاليف المعيشة؛

(ي) الأجر الإضافي للمستخدمين نظير تدريب المبتدئين؛

(ك) العمولات والبقاشيش؛

(ل) التعويضات التي تدفع نتيجة الإصابات بأذى أثناء العمل. وتشمل أيضاً المبالغ التي يكسبها المستخدمون وهم ليسوا في العمل، عدا الغياب نتيجة لمرض أو إصابة، وما إلى ذلك؛

(م) الأجر الذي يدفع أثناء العطلات والإجازات، بما في ذلك التعويض عن الإجازات غير المستغلة؛

(ن) الأجر المدفوع إلى المستخدمين أثناء تدريبهم أو إعادة تدريبهم.

٢٦٦ - لا يدرج ما تدفعه المشاريع إلى العاملين لحساب أنفسهم نظير خدماتهم في الأجور والمرتبات ولكنه يخصص إلى الاستهلاك الوسيط؛ أما بالنسبة للعاملين لحساب أنفسهم، فإن الدخل الذي يكسبونه (بعد اقتطاع الإنفاق الوسيط) يصنف دخلاً مختلطاً. وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة أن المشاريع في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في محاولة لتجنب الضرائب على الأجور والمرتبات، غالباً ما

توقع عقوداً منفصلة مع مستخدميها لأداء وظائف معينة وقيد الدفعات على أنها مشتريات خدمات. وهذه الممارسة شائعة إلى حد ما في الاتحاد الروسي مثلاً. ولذلك، من الضروري، من حيث المبدأ، إجراء تعديل لإعادة تخصيص الاستهلاك الوسيط إلى الأجور؛ بيد أن المعلومات الكاملة اللازمة لإجراء هذا التعديل قد لا تتوفر عملياً.

٢٦٧ - تعامل البقاشيش والإكراميات التي يتلقاها المستخدمون بوصفها أجوراً ومرتبات لأن هذه التدفقات تشكل مدفوعات نظير خدمة قدمها المشروع الذي يستخدم العاملين؛ ويدرج هذا التدفق أيضاً في قياس مخرجات المشاريع المستخدمة وقيمتها المضافة. إلا أن البقاشيش والإكراميات تعامل في نظام الناتج المادي بوصفها مدفوعات لإعادة التوزيع. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تدرج هذه البنود في إحصاءات الأجور والمرتبات. ولذلك، من الضروري تقديرها وإضافتها إلى الأجور والمرتبات، كما هي معرفة في نظام الحسابات القومية؛ ويمكن أن يقصد بهذه البنود بقاشيش سائقي سيارات الأجرة والنادلين، وما إلى ذلك.

٢٦٨ - وقد تشمل الأجور والمرتبات أيضاً المدفوعات العينية، التي قد تشتمل على سلع وخدمات يقدمها أرباب العمل إلى المستخدمين كمكافآت على عملهم الذي أدوه شريطة أن يكون واضحاً أن المستخدمين يستفيدون من هذه السلع والخدمات و/أو أنها من النوع الذي يشتريه المستخدمون لأنفسهم ويستخدمونه باختيارهم، أي يستهلكه المستخدمون في وقت ومكان يختارونهما بأنفسهم، وما إلى ذلك. وأكثر أنواع الأجور والمرتبات العينية شيوعاً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي:

(أ) السلع الزراعية التي تقدمها المشاريع الزراعية إلى مستخدميها نظير العمل الذي أدوه؛

(ب) تقديم وجبات عادية؛

(ج) تقديم ملابس يمكن ارتداؤها خارج العمل؛

(د) تقديم خدمات إسكان؛

(هـ) توفير دور حضانة لأطفال المستخدمين؛

(و) خدمات النقل التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها كتعويضات عن عملهم؛

(ز) خدمات السيارات التي تقدم لاستعمال المستخدمين الشخصي.

٢٦٩ - في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، تُعين على المشاريع أن تستخدم مخرجاتها لتعويض المستخدمين نتيجة للصعوبات التي واجهتها في الحصول على النقد (على سبيل المثال، استخدم مشروع في منسك في عام ١٩٩٢ سجاداً من إنتاجه كوسيلة للدفع نظير خدمات المستخدمين). وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كثيراً ما تكافئ المشاريع مستخدميها بتقديم سلع عينية إليهم على شكل "هدايا" (سلع استهلاكية معمرة، شقق، وما إلى ذلك). وغالباً ما تستبعد هذه الهدايا في السجلات والتقارير من الأجور في محاولة لتجنب

الضرائب؛ علاوة على ذلك، فإن قيمة الهدايا غالباً ما تُبخس في التقدير. إلا أنه من الضروري تقدير القيمة السوقية للهدايا وإدراجها في الأجور والمرتبات العينية. وقد توفّر بيانات وكالات التفتيش على الضرائب الأساس للتقديرات المعنية.

٢٧٠ - وإذا كانت المنتجات تقدم بأسعار مخفضة، فإن الفرق بين السعر الكامل والسعر المخفض هو فقط الذي يجب أن يدرج في الأجور والمرتبات. وحيثما تقدم الأغذية إلى المستخدمين بأسعار مخفضة في مطاعم للمشاريع، فإن التخفيض في السعر ينبغي أن يدرج في الأجور والمرتبات العينية. وتنبغي ملاحظة أن هذا البند لا يعامل في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه مكوناً من مكونات الأجور والمرتبات ولكنه يظهر في التقارير الإحصائية للمشاريع بين "مدفوعات أخرى إلى المستخدمين".

٢٧١ - وتجدر ملاحظة أن السلع والخدمات التي يقدمها المنتجون إلى مستخدميهم غالباً ما تقيَّم في حسابات الأعمال التجارية بسعر التكلفة. ويمكن أن يكون هذا مقبولاً فقط بالنسبة لتقييم السلع المشتراة طالما أنها تقيَّم بأسعار المشترين. ويتعين أن يقيَّم التزوُّد بالسلع والخدمات المنتَجة للحساب الخاص بالأسعار الأساسية (أو بأسعار المنتجين) بغية ضمان الاتساق مع تقييم المخرجات المباعة.

٢٧٢ - نفقات المنتجين على السلع والخدمات التي يستفيد منها المستخدمون وأرباب العمل، على حد سواء، تخصص إلى الاستهلاك الوسيط. وتشمل هذه السلع والخدمات، على سبيل المثال، تقديم ملابس وأحذية خاصة لا تستخدم إلا في العمل، وتقديم وجبات خاصة يشترط تقديمها نتيجة لظروف العمل الخاصة، وصيانة أماكن الاستحمام، والوحدات الصحية، وغرف الغسيل، وما إلى ذلك. ويدرج في الاستهلاك الوسيط أيضاً، لا في الأجور والمرتبات، بعض المدفوعات النقدية التي تدفعها المشاريع إلى مستخدميها؛ وتشمل هذه، على سبيل المثال، التعويضات عن مشتريات الأدوات والملابس الخاصة، وما إلى ذلك؛ وتعامل تعويضات نفقات المستخدمين على الخدمات الاجتماعية والثقافية، التي تقدم لضيوف المشروع، بوصفها استهلاكاً وسيطاً.

٢٧٣ - وينبغي من حيث المبدأ تقسيم تكاليف السفر المتعلق بالعمل إلى (أ) تكاليف فنادق ونقل و (ب) مشتريات غذاء ومواد استهلاكية أخرى. والمكون الثاني فقط هو الذي ينبغي أن يخصص إلى الأجور والمرتبات، في حين أن المكون الأول ينبغي أن يعامل بوصفه استهلاكاً وسيطاً. ونظراً لأنه يصعب عملياً إجراء التقسيم المشار إليه أعلاه، فإن نظام الحسابات القومية يوصي بتخصيص مبلغ تكاليف السفر المتعلق بالعمل كله إلى الاستهلاك الوسيط. ومن جهة أخرى، تعامل، في نظام الناتج المادي، تكاليف السفر المتصل بالعمل في المجال المادي بوصفها جزءاً من الدخل الأولي للأسر المعيشية، وهو ما يقابل تعويضات المستخدمين في نظام الحسابات القومية.

٢٧٤ - ومن حيث المبدأ، يخصص تقديم وجبات الطعام والملابس للعسكريين إلى الأجور والمرتبات العينية إلا إذا قدمت هذه الأشياء أثناء مهمات قتالية أو إذا كانت تمثل نوع منتجات لا يشتريها العسكريون من تلقاء أنفسهم. وفي هذه الحالات، يتعين تخصيص هذه النفقات إلى الاستهلاك الوسيط. وفي بعض الحالات، تكون الوجبات المقدمة إلى العسكريين من نوعية متدنية إلى حد لا يمكن معه وصفها بأنها تعويضات عينية، ووفقاً لنظام الحسابات القومية (الفقرة ٧-٣٩)، "تتكون التعويضات العينية من سلع وخدمات ليست ضرورية لأداء العمل ويمكن للمستخدمين استعمالها في وقتهم الخاص وحسب ما يرونه مناسباً لإشباع احتياجاتهم ورغباتهم الخاصة أو رغبات واحتياجات أفراد آخرين من أسرهم المعيشية".

بعبارة أخرى، فإن المستخدمين لن يشتروا هذه المنتجات إذا كان لهم الخيار في ذلك. وفي ظل هذه الظروف، قد يكون مناسباً تخصيص الوجبات إلى الاستهلاك الوسيط.

٢٧٥ - ومن المهم ملاحظة أن الأجور والمرتبات العينية في النظام تشمل تبرعات أرباب العمل إلى الشركات الطبية وشركات التأمين الأخرى لفائدة مستخدميهم بمعزل عن أية برامج جماعية. وعند إدخال المساهمات الطوعية، التي تدفعها المشاريع لمنفعة مستخدميها والتي استحدثت مؤخراً في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الحسابات ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن هذه المساهمات غالباً ما تمول من الأرباح، وبالتالي فإنها لا تعرَّف في محاسبة الأعمال التجارية على أنها تكلفة (أنظر، على سبيل المثال، المبادئ العامة لحساب تكاليف الإنتاج التي أقرتها الحكومة الروسية في عام ١٩٩٢). ومن جهة أخرى، فإن الاشتراكات الإجبارية التي تدفعها المشاريع إلى صناديق الضمان الاجتماعي وشركات التأمين الطبي تستبعد من الأجور والمرتبات العينية، لأن طبيعة هذه الاشتراكات تشبه طبيعة اشتراكات الضمان الاجتماعي الأخرى، وينبغي أن تعامل بوصفها اشتراكات اجتماعية حقيقية لا على أنها أجور ومرتبات.

٢٧٦ - وقد تشمل الأجور العينة أيضاً قيمة الفائدة التي يضيِّعها رب العمل عندما يُقدم قروضاً بأسعار فائدة مخفضة. إلا أنه تبيَّن من استقصاء لممارسات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن البيانات المقيدة في حسابات الأعمال التجارية لا تشمل في العادة معلومات يمكن استخدامها لاحتساب الفائدة المعنية؛ وفي هذه الحالات، قد يكون صعباً على المحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية إجراء عمليات الاحتساب هذه لعدم توفر المعلومات عن المنافع الفعلية التي تلقاها المستخدمون.

٢٧٧ - نفقات المشاريع على الرياضة والترويح في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمكن أن تقسم إلى نوعين، هما: (أ) نفقات تعزى إلى الأفراد بما فيها، على سبيل المثال، شراء تذاكر المسارح والملاعب و (ب) نفقات يصعب عزوها إلى الأفراد وإلى العمل الذي يؤدونه. والنوع الأول من النفقات ينبغي أن يخصص إلى الأجور العينية. والنوع الثاني يشمل نفقات المشاريع على صيانة المستشفيات والمراكز الثقافية وصيانة واستئجار الملاعب وغيرها من مرافق الألعاب الرياضية لفائدة مستخدميها. وتقديم المشاريع خدمات اجتماعية وثقافية مجانية إلى مستخدميها يعامل بوصفه تحويلات جارية من المشاريع إلى مؤسسات صورية غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية. ويجري تناول هذه المعاملة بتفصيل أكبر أدناه (أنظر الفرع جيم -٢). وقد يكون التمييز بين هذين النوعين من النفقات التي يستفيد منها المستخدمون صعباً في الممارسة العملية، وفي هذه الحالات يمكن تخصيص جميع هذه النفقات إلى إحدى الفئتين بعد تحديد نوع الإنفاق السائد.

٢٧٨ - وهناك بعض المدفوعات الأخرى التي تدفعها المشاريع إلى الأسر المعيشية والتي لا تدرج في تعويضات المستخدمين؛ فعلى سبيل المثال، المبالغ التي تدفعها المشاريع إلى مستخدميها كتعويضات عن تكاليف الصيانة والإصلاح الجاري وغيرها من التكاليف لسياراتهم الخاصة التي يستخدمونها لأغراض رسمية لا تعامل بوصفها أجوراً ومرتبات عينية، وإنما تعامل بوصفها استهلاكاً وسيطاً للمشاريع. والمبالغ التي تدفعها المشاريع إلى الأسر المعيشية كتعويض عن هدم مساكن أو أي ضرر آخر لحق بممتلكات الأسر المعيشية، إما على أيدي المستخدمين أو لأي سبب آخر، لا ينبغي أيضاً أن تدرج في الأجور والمرتبات العينية، وإنما ينبغي أن تعامل بوصفها تحويلات رأسمالية.

باء - المساهمات والمنافع والتحويلات الاجتماعية العينية

٢٧٩ - يتناول هذا الفرع فئات نظام الحسابات القومية التالية: المساهمات الاجتماعية (D.61) و المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية (D.62)، بما فيها منافع الضمان الاجتماعي النقدية (D.621) ومنافع التأمين الاجتماعي الممولة تمويلاً خاصاً (D.622) ومنافع التأمين الاجتماعي للمستخدمين غير الممولة (D.623) ومنافع المساعدة الاجتماعية النقدية (D.624)، وكذلك التحويلات الاجتماعية العينية (D.63). وتناقش المساهمات الاجتماعية في الفقرات ٨-٦٧ إلى ٨-٧٤، والمنافع الاجتماعية في الفقرات ٨-٧٥ إلى ٨-٨٣، والتحويلات الاجتماعية العينية في الفقرات ٨-٩٩ إلى ٨-١٠٦ من نظام الحسابات القومية. ويولى اهتمام أيضاً بالتمييز بين المنافع الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية العينية من جهة والإعانات (D.3) من جهة أخرى.

١ - المساهمات الاجتماعية

٢٨٠ - المساهمات الاجتماعية اشتراكات يدفعها المستخدمون الأعضاء في أسر معيشية (المبلغ الذي يدفع إلى بقية العالم يمكن تجاهله في حالة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) وتدفعها المشاريع والحكومات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية نيابة عن مستخدميها. ومساهمات أرباب العمل الاجتماعية يدفعها في الواقع أرباب العمل ولكنها تعامل وكأن المستخدمين هم الذين دفعوها كجزء من تعويضات المستخدمين. وفي إطار حساب التوزيع الثانوي للدخل، ينظر إلى المساهمات الاجتماعية بوصفها تدفقات لإعادة التوزيع. ومن جهة أخرى، تتلقى المساهمات الاجتماعية برامج الضمان الاجتماعي (التي تنشئها وتسيطر عليها الحكومة) وبرامج التأمين الخاص، وتشمل أيضاً المساهمات المحتسبة في المشاريع العادية عندما تدير برامج غير ممولة. وتقابل المكونات الثلاثة المساهمات الاجتماعية الفعلية والمحتسبة التي يدفعها أرباب العمل والاشتراكات الإجبارية والمساهمات الطوعية التي يدفعها المستخدمون. وتشمل أيضاً الاشتراكات التي يدفعها المستخدمون إلى صناديق الضمان الاجتماعي وبرامج التأمين الخاصة دون تدخل ومساهمة أرباب العمل، وتلك التي يدفعها العاملون لحساب أنفسهم والأشخاص العاطلون عن العمل.

٢٨١ - ويمكن احتساب المساهمات الاجتماعية لجميع القطاعات، وخاصة قطاعات الشركات غير المالية والشركات المالية والحكومة. وفي حالة مستخدمي الشركات غير المالية والشركات المالية، تدرج المساهمات المحتسبة أولاً في تعويضات المستخدمين التي يدفعها المشروع؛ ومن ثم يعيد المستخدمون نفس المبلغ إلى المشروع ويدرج بوصفه إيراداً محتسباً للمشاريع (يقيد بوصفه مساهمات اجتماعية متلقاة) ويستخدم لتمويل المنافع الاجتماعية التي يدفعها المشروع. وعند إدماج تعويضات المستخدمين في حساب تكاليف خدمات الحكومة، قد يلزم احتساب المساهمات الاجتماعية. وفي الماضي، كانت المساهمات الفعلية في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً المدفوعة إلى صناديق الضمان الاجتماعي التي تغطي مستخدمي قطاع الحكومة تقل كثيراً في العادة عن نظيرتها في القطاعات الأخرى لهذه الاقتصادات، ولا تتناسب مع المنافع المدفوعة. وفي الحالات التي تستمر فيها هذه الظروف، يمكن إجراء الاحتساب بمساعدة المعدلات التي وضعتها الصناعات السوقية. وعمليات الاحتساب هذه هامة بشكل خاص في القطاع العسكري حيث لا تقدم مساهمات اجتماعية على الإطلاق في بعض البلدان. والمساهمات الاجتماعية المحتسبة في هذا القطاع يمكن اعتبارها مساوية للمعاشات التقاعدية الفعلية والمنافع الاجتماعية الأخرى التي تدفع إلى العسكريين.

٢٨٢ - وفي الماضي القريب، كانت صناديق الضمان الاجتماعي في معظم البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً جزءاً من ميزانية الدولة ولم يكن هناك أي ربط وثيق بين المساهمات الاجتماعية والمنافع الاجتماعية. وفي حين أن الإصلاحات الاقتصادية تعمل على تغيير هذا الترتيب في العديد من البلدان، فإن هذه الإصلاحات لم تكتمل بعد في العديد من الحالات. فعلى سبيل المثال، في تشيكوسلافاكيا السابقة، كما ذكر أعلاه، لم تدفع المشاريع سوى ضريبة الأجور، وكانت المنافع الاجتماعية تدفع من ميزانية الدولة. وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، كانت المنافع الاجتماعية تمول من المساهمات الاجتماعية التي كانت تحوَّل إلى ميزانية الدولة ومن مخصصات أخرى من ميزانية الدولة. وفي الاتحاد الروسي، دفعت بعض المنافع الاجتماعية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ من صندوق خاص أنشأه المجلس السوفياتي الأعلى لروسيا وكان يمول من ميزانية الدولة. وبالنسبة للحالات في البلدان و/أو الظروف التي قد يكون من الصعب فيها ضمان وجود تطابق تام بين المساهمات الاجتماعية المدفوعة إلى برامج الضمان الاجتماعي ومنافع الضمان الاجتماعي، ينبغي معاملة الأخيرة بوصفها منح مساعدة اجتماعية بدلاً من إدراجها بوصفها منافع ضمان اجتماعي، وذلك كما هو موضح في الفرع باء-٢ أدناه.

٢٨٣ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الجزء الأكبر من المساهمات الاجتماعية يشمل اشتراكات إجبارية يدفعها أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم؛ إلا أنه يجري إدخال البرامج الخاصة تدريجياً. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يتعين على المستخدمين دفع اشتراكات إلى برامج الضمان الاجتماعي. وهكذا فإن المستخدمين في الاتحاد الروسي ملزمون بدفع ١ في المائة من إجمالي أجورهم إلى صندوق المعاشات التقاعدية.

٢٨٤ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تدفع المشاريع مساهمات إلى المؤسسات الطبية نيابة عن مستخدميها. ويقترح معاملة هذه المساهمات بوصفها مساهمات اجتماعية فعلية نظراً لأنها تشبه المساهمات التي تدفع إلى شركات التأمين. ولكن إذا دفع أرباب العمل هذه المساهمات خارج أي برنامج جماعي، فإن المساهمات المعنية تخصص إلى الأجور والمرتبات العينية.

٢ - المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية

٢٨٥ - المنافع الاجتماعية تحويلات جارية إلى الأسر المعيشية (المقيمة وغير المقيمة) من برامج الضمان الاجتماعي أو من خلال ترتيبات مماثلة تغطي، كلياً أو جزئياً، النفقات الناتجة عن بعض المخاطر أو الاحتياجات التي لها طابع اجتماعي، مثل البطالة والمرض والإعاقة، وما إلى ذلك. ونظراً لأن التحويلات الاجتماعية، تحويلات بدون مقابل، فإنه ينبغي تمييزها عن التعويضات التي يدفعها أرباب العمل مقابل العمل المنجز وتدرج في الأجور والمرتبات. ويمكن تقديم المنافع الاجتماعية من أرباب العمل إلى المستخدمين دون إشراك طرف ثالث؛ وفي هذه الحالة، كما ذكر أعلاه، تظهر أولاً بوصفها مساهمات اجتماعية محتسبة وتدرج في تعويضات المستخدمين.

٢٨٦ - ومنافع الضمان الاجتماعي النقدية تدفع من برامج الضمان الاجتماعي، وهي، في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشمل عادة ما يلي:

(أ) المنافع التي تدفع في حالة الإصابة بالمرض والتوعك؛

(ب) علاوات الولادة؛

(ج) علاوات الأطفال والأسرة؛

(د) علاوات البطالة؛

(هـ) المعاشات التقاعدية للمتقاعدين وورثتهم؛

(و) المعاشات التقاعدية التي تصرف في حالة الإصابة بإعاقة؛

(ز) المعاشات التقاعدية والعلاوات التي تدفع للأشخاص الذين يصابون في الحروب وتلك التي تدفع لأسرهم؛

(ح) المعاشات التقاعدية لأسر العسكريين الذين يقتلون في الحروب؛

(ط) المنافع التي تدفع في حالة الوفاة؛

(ي) العلاوات التي تدفع إلى الأسر ذات الدخل المنخفض التي لها أولاد كثيرون؛

(ك) رواتب الطلاب؛

(ل) العلاوات والمنافع الأخرى.

٢٨٧ - تضم منافع التأمين الاجتماعي الخاص النقدية منافع مماثلة للمنافع المقدمة من البرامج الخاصة التي تقدمها مشاريع التأمين. وهذه المنافع غير هامة كمياً حتى الآن في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولكن من المرجح أن تزداد في المستقبل. وتُستبعد منها المطالبات التي تدفعها شركات التأمين ضد الحوادث، والتي لا تعتبر منافع اجتماعية.

٢٨٨ - تعامل المنح الدراسية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها أو أفراد أسرهم بوصفها تحويلات اجتماعية محتسبة ومنافع اجتماعية غير ممولة؛ كما أن المنح الدراسية لمستخدمي المستقبل، التي أصبحت لها شعبية إلى حد ما في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تخصص إلى التحويلات المتنوعة.

٢٨٩ - وفي معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، منافع التأمين الاجتماعي الخاص غير هامة كمياً، كما أنها غير موجودة عملياً في بعض هذه البلدان. بيد أنه من المرجح أن تزداد في المستقبل المنظور.

٢٩٠ - وتشمل المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية (D.62) التحويلات الجارية التي تدفعها إلى الأسر المعيشية نقداً الحكومة أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

لتلبية نفس الاحتياجات التي تلبيها منافع الضمان الاجتماعي ولكنها لا تقدم بموجب برنامج للضمان الاجتماعي. والمنافع الاجتماعية المشار إليها هنا مدرجة في حساب التوزيع الثانوي للدخل بوصفها منافع تلقتها الأسر المعيشية ودفعتها مشاريع غير مالية ومشاريع تأمين (شركات مالية) وبرامج ضمان اجتماعي (الحكومة العامة) و مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية بوصفها منافع مباشرة غير ممولة لمستخدميها. والمنافع الاجتماعية المقيدة في الحساب لا تشمل التحويلات الاجتماعية العينية. فهذه التحويلات تظهر في حساب إعادة توزيع الدخل العيني، الذي سيناقش أدناه.

٢٩١ - والتمييز بين منافع المساعدة الاجتماعية ومنافع الضمان الاجتماعي قد يكون صعباً في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث تدفع جميع المنافع الاجتماعية من ميزانية الدولة أو حيث لا يكون صندوق الضمان الاجتماعي مستقلاً عن ميزانية الدولة. وفي هذه الحالة، يقترح أن لا تعامل المنافع بوصفها منافع مساعدة اجتماعية نقدية، بل أن تخصص كلها إلى منافع الضمان الاجتماعي النقدية (D.621) أو إلى إحدى فئتي المنافع الاجتماعية الأخريين (D.622 أو D.623).

٢٩٢ - ومنافع المساعدة الاجتماعية النقدية التي لا تستند إلى أي تمويل من المساهمات الاجتماعية هامة جداً في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فهذه المنافع تدفعها المشاريع والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وهي تغطي المعاشات التقاعدية الإضافية غير الممولة ومختلف العلاوات (الأجور التي تدفع أثناء الإجازات المرضية وأثناء إجازات الولادة، وما إلى ذلك) التي غالباً ما تدفعها المشاريع إلى المستخدمين الحاليين والسابقين لاستكمال المنافع التي تدفعها صناديق الضمان الاجتماعي. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، غالباً ما تدفع المزارع الجماعية معاشات تقاعد غير ممولة إلى أعضائها لاستكمال معاشاتهم التقاعدية المنخفضة نسبياً التي يدفعها صندوق الضمان الاجتماعي. وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق كانت الحكومة تدفع معاشات تقاعدية ومنافع اجتماعية أخرى غير ممولة إلى العسكريين. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد تكون المشاريع ملزمة بدفع علاوات غير ممولة إلى الأشخاص الذين تسرحهم. وكما لوحظ أعلاه، ينبغي في جميع هذه الحالات احتساب المساهمات الاجتماعية وإدراجها في تعويضات المستخدمين.

٢٩٣ - وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، غالباً ما تنشئ الوكالات الحكومية ما يسمى بالصناديق الخارجة عن الميزانية بغية تأمين الموارد اللازمة لتمويل بعض أنواع النفقات المحددة المرتبطة ببرامج خاصة أو مقاصد خاصة. وأهم الأمثلة على هذه الصناديق الخارجة عن الميزانية معروفة جيداً، وهي: صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق المعاشات التقاعدية وصندوق التوظيف، وما إلى ذلك. إلا أن صناديق خارجة عن الميزانية أخرى عديدة ظهرت مؤخراً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها الاتحاد الروسي وسائر البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ومن أمثلتها صندوق تطوير التعليم وصندوق حماية البيئة وصندوق صيانة الطرق وصندوق تطوير الزراعة، وما إلى ذلك. وتتشكل موارد هذه الصناديق من مصادر مختلفة مثل التبرعات والمنح، والجزاءات والعقوبات، والضرائب أيضاً. وفي بعض الحالات، تكون الصناديق الخارجة عن الميزانية مدمجة في ميزانية الدولة. والوحدات المؤسسية التي تدفع مساهمات إلى الصناديق الخارجة عن الميزانية معظمها مشاريع، وبدرجة أقل أسر معيشية ومؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية. وبعض المدفوعات في هذه الصناديق الخارجة عن الميزانية (المنح والجزاءات والعقوبات) يتعين قيدها في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛ ولكن بعض المدفوعات التي تتخذ شكل ضرائب على الإنتاج (كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لبعض المدفوعات في صندوق صيانة الطرق في الاتحاد الروسي) ينبغي أن تقيد في حساب تخصيص الدخل الأولي. والمدفوعات

من هذه الصناديق يمكن أن تقيد جزئياً لا في حساب التوزيع الثانوي للدخل بوصفها منافع اجتماعية مدفوعة إلى الأسر المعيشية من صندوق الضمان الاجتماعي فحسب، وإنما يمكن أن تقيد أيضاً في حساب استخدام الدخل بوصفها إنفاقاً حكومياً جارياً على حماية البيئة، وهلم جرا، بل وحتى في حساب رأس المال بالنسبة للحكومة العامة.

٢٩٤ - كما أشير أعلاه، في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقوم الحكومة بصورة عامة بتقديم منافع المساعدة الاجتماعية النقدية، وتقوم بتقديمها أحياناً المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية - مثلاً في حالة إدارة نقابات العمال للمصحات وبيوت قضاء الإجازات - كما تقوم بتقديمها أحياناً المشاريع. وهذا موضح كمياً في الجدول ٤-١ ببيانات من الاتحاد الروسي تبين المنافع الاجتماعية التي دفعت إلى الأسر المعيشية في عام ١٩٩٤.

الجدول ٤-١: المنافع الاجتماعية التي دفعت إلى الأسر المعيشية في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤

(بلايين الروبلات)

١-	المعاشات التقاعدية	٣٤ ٧١٩
٢-	الأجور المدفوعة أثناء الإجازات المرضية وإجازات الأمومة والولادة	٤ ٢٩٢
٣-	علاوات تربية الأطفال	٤ ٣٩١
٤-	علاوات البطالة	٥٠٦
٥-	منافع أخرى	٣ ٦٤١
٦-	منح دراسية	٨١٠
٧-	المجموع	٤٧ ٨٥٩

٣ - التحويلات الاجتماعية العينية التي تقدمها الحكومة

٢٩٥ - تشمل التحويلات الاجتماعية العينية (D.63) المنافع الاجتماعية العينية (D.631) وتشمل أيضاً تحويلات السلع والخدمات الفردية غير السوقية (D.632). وتقسَّم المنافع الاجتماعية العينية بحسب منافع الضمان الاجتماعي إلى تعويضات (D.6311) ومنافع الضمان الاجتماعي العينية الأخرى (D.6312) ومنافع المساعدة الاجتماعية العينية (D.6313).

٢٩٦ - وتعرَّف التحويلات الاجتماعية العينية بحيث تشمل السلع أو الخدمات الفردية التي تقدم كتحويلات عينية إلى الأسر المعيشية المقيمة في بلد ما من قبل وحدات حكومية (بما فيها صناديق الضمان الاجتماعي) ومؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، سواء اشتريت من السوق أو أنتجت كمخرجات غير سوقية (للاطلاع على وصف التمييز بين الخدمات الفردية والخدمات الجماعية، يحال القارئ إلى الفصل الثاني (الفرع باء -٢)). ونطاق التحويلات الاجتماعية العينية الموصوف في نظام الحسابات القومية (الفقرات ٨-٩٩ إلى ٨-١٠٠) تعني أن الحكومة تشتري بعض السلع والخدمات من المؤسسات التجارية وتقدمها مجاناً إلى الأسر المعيشية. وبالتالي، فإن ما تدفعه الحكومة ثمناً للسلع أو الخدمات ينبغي أن يعتبر تحويلات اجتماعية عينية إذا استفاد مباشرة من هذه السلع والخدمات أفراد معينون أو أسر معيشية معينة. ومن جهة أخرى، فإن المنافع الاجتماعية إذا دفعت ثمنها الحكومة فإنها، كما جاء في نظام

الحسابات القومية (الفقرة ٨-٧٧)، تشمل جميع المنافع الاجتماعية المدفوعة إلى الأسر المعيشية نقداً. ومن المهم أن نلاحظ أن التحويلات الاجتماعية العينية تشير إلى نفقات الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية التي قيدت أصلاً بوصفها إنفاقاً لهذين القطاعين على الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات الفردية؛ وهي غير مشمولة في إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. بيد أن التحويلات العينية تسفر عن دمج هذه النفقات في فئة يحددها مفهوم آخر من مفاهيم استهلاك قطاع الأسر المعيشية، هو الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرات ٩-٧٢ إلى ٩-٧٤ و ٩-٩٠ إلى ٩-٩٢ و ٩-٩٥ إلى ٩-٩٧).

٢٩٧ - وبالنسبة لبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد يكون تقسيم التحويلات الاجتماعية العينية صعباً عملياً نظراً لعدم وجود ترتيبات مؤسسية واضحة، مثل عدم وجود تأمين صحي، وما إلى ذلك. ومع ذلك، يعتقد أن معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ستتمكن من التمييز بين (أ) المنافع الاجتماعية العينية و (ب) السلع والخدمات الفردية التي تقدمها عيناً الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية.

٢٩٨ - وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، معظم التحويلات الاجتماعية العينية تشمل قيمة الخدمات الفردية غير السوقية التي تقدمها الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية، مخصوماً منها الثمن الرمزي الذي تدفعه الأسر المعيشية. ويشار هنا إلى ما يأتي:

(أ) التعويضات التي تدفعها برامج الضمان الاجتماعي إلى الأسر المعيشية تعويضاً لها عن نفقاتها الموافق عليها على سلع وخدمات محددة (فواتير المستشفيات والإنفاق على الأدوية، وما إلى ذلك) (وبالتالي لا يعامل مبلغ التعويض على أنه تحويل جار نقدي من صندوق الضمان الاجتماعي)؛

(ب) منافع الضمان الاجتماعي الأخرى العينية (عدا التعويضات)، التي تدفعها برامج الضمان الاجتماعي إلى منتجي السلع والخدمات (بأسعار المشترين) بعد اقتطاع الثمن الرمزي الذي دفعته الأسر المعيشية؛

(ج) منافع المساعدة الاجتماعية العينية التي تشبه في طبيعتها منافع الضمان الاجتماعي العينية ولكنها تقدم خارج برامج الضمان الاجتماعي.

٢٩٩ - وبصورة عامة، تضم المنافع الاجتماعية العينية التحويلات العينية التي تقابل المخاطر التي يغطيها نظام الضمان الاجتماعي. وتشمل السلع والخدمات الفردية غير السوقية، التي تقدمها الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عيناً إلى الأسر المعيشية، الخدمات الفردية غير السوقية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والترويح والإسكان. وتعتبر جميع الخدمات غير السوقية التي تقدمها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية خدمات فردية بحسب العرف.

٣٠٠ - وتعكس الأمثلة التالية العلاقة الوثيقة بين التحويلات الاجتماعية العينية والمنافع الاجتماعية. إذا أعطي المتقاعدون بطاقات خاصة للنقل المجاني تسدد ثمنها الحكومة، فإنه ينبغي معاملة الثمن الذي دفعته

الحكومة تحويلات اجتماعية عينية. ومن جهة أخرى، إذا دفع شخص جزء فقط من ثمن بطاقة لدخول مصحة أو جزءاً من ثمن دواء أو من خدمات مستشفى، ودفعت باقي الثمن الحكومة من صندوق الضمان الاجتماعي، فإن الجزء الذي دفعته الحكومة ينبغي أن يعامل على أنه منفعة اجتماعية. وتشمل المنافع الاجتماعية أيضاً التعويضات التي تدفعها الحكومة إلى الأسر التي لها أطفال تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً. وتُدفع هذه التعويضات في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة لتعويض الأسر عن أسعار سلع الأطفال الاستهلاكية المرتفعة. وحيث أنه من الواضح أن الدفعات المشار إليها أعلاه تستفيد منها مجموعات محددة من السكان، فإنه لا ينبغي معاملتها على أنها إعانات.

٣٠١ - وأكثر الأمثلة شيوعاً على التعويضات التي تدفعها صناديق الضمان الاجتماعي والتي ينبغي أن تعامل على أنها تحويلات اجتماعية عينية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي التعويضات التي تدفع إلى المعوقين تعويضاً لهم عن نفقاتهم على شراء الأدوية والسيارات المجهزة تجهيزاً خاصاً والمعدات الطبية.

٣٠٢ - وهناك مثال آخر على المنافع الاجتماعية العينية يتصل بتعويضات من صندوق الضمان الاجتماعي عن إنفاق الأسر المعيشية على شراء بطاقات لدخول المصحات. وفي بعض الحالات، قد تشتري وكالات الضمان الاجتماعي بطاقات دخول المصحات هذه وتحولها مجاناً أو تقريباً مجاناً إلى الأسر المعيشية التي لا تتمكن من دفع الثمن الكامل.

٣٠٣ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كثيراً ما تقوم النقابات العمالية التي تسيطر على المصحات وتمولها جزئياً بتقديم بطاقات دخول لهذه المصحات بأسعار مخفضة جداً. وقيمة بطاقات الدخول التي تقدمها نقابات العمال إلى الأسر المعيشية (مخصوماً منها ما تدفعه الأسر المعيشية فعلاً) ينبغي أن تعامل كمثال على التحويلات الاجتماعية العينية من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. والمصحات التي تسيطر عليها النقابات العمالية غالباً ما تكون وحدات مؤسسية سوقية مستقلة يمكن تخصيصها إلى قطاع الشركات غير المالية.

٣٠٤ - وتوزيع الأغذية مجاناً على الأطفال، الذي يتم في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقوم به منافذ خاصة تمول من ميزانية الدولة، مثال آخر على التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة إلى الأسر المعيشية.

٣٠٥ - ومن الأمثلة النموذجية الأخرى للتحويلات الاجتماعية العينية في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقديم الكتب الدراسية إلى التلاميذ مجاناً. وبموجب أكثر الترتيبات شيوعاً، تستخدم المدارس الحكومية مخصصات من الميزانية لتمويل شراء الكتب المدرسية لتوزيعها مجاناً على الطلاب. وقيمة هذه الكتب يجب أن تقيد أولاً كإنفاق للحكومة العامة على الاستهلاك النهائي؛ وثانياً بوصفها تحويلات اجتماعية عينية إلى الأسر المعيشية، وأخيراً بوصفها استهلاكاً نهائياً فعلياً للأسر المعيشية. ونتيجة قيد المعاملات المشار إليها أعلاه ستكون، بالطبع، هي نفس النتيجة إذا عوملت مشتريات الكتب الدراسية من قبل المدارس بوصفها استهلاكاً وسيطاً. بيد أن النظام يوصي بتخصيص مشتريات السلع، لتوزيعها فيما بعد دون أية معالجة، إلى إنفاق الوحدات التي اشترتها على الاستهلاك النهائي.

٣٠٦ - وفي بعض الحالات، قد يصعب عملياً التمييز بين المنافع الاجتماعية العينية والمنافع الاجتماعية النقدية. فعلى سبيل المثال، المساعدة التي يقدمها صندوق التوظيف في الاتحاد الروسي قد تأخذ شكل تحويلات نقدية أو دفعات إلى المشاريع التي تقدم خدمات للشعب أو تعويضات للأسر المعيشية عن إنفاقها على شراء السلع والخدمات. والبيانات اللازمة لتقسيم المدفوعات إلى منافع نقدية ومنافع عينية قد لا تكون متوفرة. ولتحقيق هذا التقسيم، قد يلزم إجراء استقصاء ضيق النطاق.

٤ - المنافع الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية العينية التي يجب تمييزها من الإعانات

٣٠٧ - يتناول الفصل الأول (الفرع ألف -٢) مفهوم الإعانات في سياق تقييم السلع والخدمات بالأسعار الأساسية. ودفع الحكومة إعانات بهدف تخفيض الأسعار له في النهاية أثر اجتماعي أيضاً، ولا سيما إذا كان هذا يؤثر على أسعار السلع والخدمات التي تلبي احتياجات أساسية. ولذلك، من الضروري تناول هذا الموضوع ثانية في السياق الحالي. وسينصب التركيز هنا على مفاهيم المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية (D.62) والتحويلات الاجتماعية العينية (D.63) وكيفية تمييز هذه المنافع والتحويلات من الإعانات في ممارسات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والتمييز بين هذين المفهومين هام للغاية، لأن الإعانات تؤثر على القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي، في حين أن المنافع الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية العينية لا تؤثر إلا على الدخل المتاح للتصرف به.

٣٠٨ - والتمييز بين الإعانات والمنافع الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية العينية قد يسبب مشكلة في جميع البلدان، ولكنه يسبب مشكلة على وجه الخصوص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب التغيرات السريعة في نظام الإعانة والحماية الاجتماعية. والتمييز هام لأن له آثاراً على قياس إجمالي الناتج المحلي، كما أن له آثاراً تحليلية أخرى. وكما أظهرت الإحصائيات بالفعل، يصاحب تخفيض الإعانات في العادة زيادة في الإنفاق الاجتماعي والمنافع الاجتماعية. ففي بولندا، على سبيل المثال، انخفضت نسبة الإعانات إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٦ر٦ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٤ر٨ في المائة في عام ١٩٩٣، وزادت نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى إجمالي الناتج المحلي أثناء نفس الفترة من ١٠ في المائة إلى ٢١ في المائة. [١٧]

٣٠٩ - عند تعريف المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية، يفترض نظام الحسابات القومية (الفقرتان ٧-٧٢ و ٨-٧٧) أنه يمكن إيجاد صلة بين دفعة حكومية ما ووحدة الأسرة المعيشية المحددة التي تتلقى الدفعة فعلاً. فإذا تلقى الدفعة منتج - حتى ولو استفادت أسرة معيشية من الدفعة - فإنه ينبغي اعتبارها إعانة إلا إذا كانت مدفوعة من برنامج ضمان اجتماعي. وتوجد أمثلة عديدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يصعب فيها إجراء هذا التمييز. وتتعلق جميعها بدفعات من الحكومة إلى الأسر المعيشية أو إلى المشاريع التي تكون في العادة شركات حكومية عامة أو أشباه شركات أو مشاريع حكومية غير ذات شخصية اعتبارية. والتحويلات بين الوكالات الحكومية التابعة للحكومة العامة لا ينبغي إطلاقاً أن تعتبر جزءاً من الفئات الثلاث المذكورة. وتعامل دائماً بوصفها تحويلات جارية، إذا كانت الكيانات تتبع قطاعات فرعية مختلفة عن قطاع الحكومة العامة.

٣١٠ - وفي الأمثلة التالية، يجري التمييز بين المنافع الاجتماعية العينية (D.63) والمنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية (D.62) من جهة، والإعانات من جهة أخرى. فإذا كانت نفقات متقاعد ما على

الدواء تعوَّض من صندوق ضمان اجتماعي فإنه، ينبغي معاملة هذا التعويض على أنه تحويل اجتماعي عيني أو، لنكن أكثر دقة، على أنه منفعة اجتماعية عينية (D.631). ولكن، إذا كانت الحكومة تدفع إلى الصيدليات مبالغ معينة من المال لتعويضها عن الخسائر التي تتكبدها نتيجة لبيع الدواء إلى الجمهور بأسعار مخفضة وفقاً لسياسة حكومية، فإن هذه المبالغ ينبغي أن تعامل على أنها إعانة. ومن جهة أخرى، إذا دفع شخص ما جزءاً فقط من سعر بطاقة دخول مصحة أو ثمن علاج أو خدمات مستشفى وقامت الحكومة بدفع الباقي أو تعويضه من صندوق ضمانات اجتماعية، فإن الدفعة ينبغي أن تعامل على أنها منفعة اجتماعية عينية. إلا أن التعويض عن أسعار الغذاء المرتفعة التي تدفعها الحكومة إلى الأسر التي لها أطفال تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً تعامل على أنها منفعة اجتماعية عدا المنافع الاجتماعية العينية. وتقدم هذه الدفعات نقداً في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة لتعويض الأسر عن أسعار السلع الاستهلاكية المرتفعة التي تشتريها لأطفالها.

٣١١ - والأمثلة التالية تزيد من توضيح التمييز بين الإعانات والتحويلات الاجتماعية. لنفترض أن تكاليف إنتاج الفحم ١٠٠ وحدة للطن. فإذا قررت الحكومة أن الفحم ينبغي أن يباع إلى المستخدمين بـ ٥٠ وحدة للطن ودفع الفرق إلى منتجي الفحم، فإن هذه الدفعة تعامل بوصفها إعانة. وإذا أقدمت الحكومة، إضافة إلى ذلك، على دفع ١٠ وحدات لكل طن نقداً إلى أسر معيشية مختارة اعتقاداً منها أن سعر السوق مرتفع جداً بالنسبة لهذه الأسر، فإن هذه الدفعة من الميزانية ليست إعانة ولكنها منفعة اجتماعية.

٣١٢ - وهناك مثال آخر على نفس هذا الموضوع يترتب عليه قيام الحكومة بدفع مبالغ إلى شبكة القطارات التي تسير تحت الأرض في موسكو. فبموجب اللوائح الحكومية، تقدم شبكة القطارات خدمات إلى ٤٦ فئة من الأسر المعيشية مجاناً أو بسعر مخفض. ويجري تقدير الخسائر الناتجة عن ذلك وتقوم الحكومة بدفعها مباشرة إلى شبكة القطارات. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يعامل تعويض الحكومة لشبكة القطارات على أنه إعانة وليس تحويلاً اجتماعياً إلى الأسر المعيشية لأن الدفعات تدفع إلى شبكة القطارات لا إلى فرادى الأسر المعيشية أو أفرادها، وإن كان بعض الأسر يستفيد من هذا الترتيب. بعبارة أخرى، مدفوعات الحكومة إلى مشغّلي شبكات النقل تعامل بوصفها إعانات بغض النظر عما إذا كانت هذه المدفوعات تستهدف تغطية عجز التشغيل الكلي (لأنها تعمل بموجب قيود تفرضها الحكومة) أو لتمكين مشغّلي شبكات النقل من تقديم أجور رخيصة لفئات معينة من المستخدمين. وتجدر ملاحظة أن بعض البلدان تعامل المدفوعات إلى مشغّلي شبكات النقل للغرض الأخير بوصفها منافع اجتماعية أو تحويلات جارية أخرى. وتطبق هذه المعاملة عملياً في فرنسا. [١٨]

٣١٣ - وفي حالات عديدة، في حين أن الحكومة تجبر المشاريع المملوكة للدولة على تقديم سلع وخدمات إلى الأسر المعيشية بأسعار مخفضة، فإنها لا تعوضها مباشرة عن الخسائر الناتجة عن ذلك. وفي هذه الحالات، فإن الأثر الصافي للأسعار المخفضة هو تخفيض فائض التشغيل وعدم قيد إعانات.

٣١٤ - وفي بعض البلدان، قد تتلقى الوحدات الممولة من الميزانية مدفوعات من ميزانية الدولة تشبه الإعانات التي تدفع إلى المنتجين السوقيين. فعلى سبيل المثال، قد تتلقى المشاريع تعويضات لاستخدام أفراد من فئات معينة من السكان. وهذه التعويضات ليست مقدمة لتخفيض أسعار المنتجات، وإنما لتقديم منافع اجتماعية لفئات من السكان لا تستطيع الحصول على عمل لولا ذلك. وبالتالي، فإن هذه المدفوعات لا ينبغي أن تعامل على أنها إعانات، ولكن بوصفها منافع اجتماعية مدفوعة للأسر المعيشية. ولا ينبغي قيد إيرادات لقطاع الشركات.

٣١٥ - وقد تفضل الحكومات منح امتيازات ضريبية بدلاً من الانفاق المباشر. ومن الأمثلة المألوفة تخفيف ضريبة الدخل في بعض البلدان عن الساكن المالك، مقابل الفائدة على القروض العقارية لشراء مسكن، ولا ينبغي أن ينظر إلى هذه المدفوعات على أنها إعانات، لأن الأسر المعيشية تسدد فعلاً القروض العقارية بالكامل للوكالات المقرضة. وينبغي معاملة الضرائب المخفضة على أنها ضرائب دخل دفعت إلى الحكومة، ولا ينبغي احتساب تحويلات اجتماعية.

٣١٦ - ووفقاً لنظام الحسابات القومية، الفقرة ٧-٧٢، "لا تدفع الإعانات إلى المستهلك النهائي، والتحويلات الجارية التي تقدمها الحكومات مباشرة إلى الأسر المعيشية بوصفها وحدات استهلاكية تعامل على أنها منافع اجتماعية"، وذلك كما بينا أعلاه. وبالتالي، فإن نظام الحسابات القومية لا يشتمل على مفهوم إعانات المستهلكين. وهذه إحدى القضايا الهامة التي جرى تناولها أثناء العمل على نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣. وفي إحدى المراحل، اقترح معاملة إعانات المستهلكين بوصفها إنفاقاً للحكومة العامة على الاستهلاك النهائي. إلا أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن مدى ونوع المدفوعات التي ينبغي اعتبارها إعانات مقدمة بصورة رئيسية لمنفعة المستهلكين وتلك المقدمة بصورة رئيسية لمنفعة المنتجين. فضلاً عن ذلك، احتج البعض بأن معاملة إعانات المستهلكين على أنها إنفاق للحكومة العامة على الاستهلاك النهائي سيؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي زيادة يصعب تفسيرها. إن معاملة نظام الحسابات القومية مهمة نظراً لنطاق ما يسمى بإعانات المستهلكين في البلدان التي كانت اقتصاداتها في السابق تخطط مركزياً. ووفقاً لتقرير للبنك الدولي، فإن الإعانات مسألة ذات أهمية كبيرة في بولندا، حيث تمثل حوالي ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي (١٩٨٩). وكما ذكر أتكينسون و ميكلينرايت، [٩٩] يصعب أحياناً تحديد الخط الفاصل بين إعانات المستهلكين وإعانات المنتجين. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى الإعانات المقدمة إلى منتجي الفواكه المعلبة على أنها إعانات مستهلكين، ولكن لا يمكن النظر إليها على أنها إعانات مقدمة إلى مصنعي العلب. فضلاً عن ذلك، فإن الثقل النسبي لإعانات المنتجين وإعانات المستهلكين يتباين من وقت لآخر ومن بلد إلى بلد. فعلى سبيل المثال، بلغت جميع الإعانات في بولندا وهنغاريا في عام ١٩٨٨ حوالي ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛ ولكن إعانات المستهلكين بلغت في هنغاريا حوالي ثلث مجموع الإعانات وفي بولندا حوالي ثلثي مجموع الإعانات.

٣١٧ - أصبح التمييز بين الإعانات والتحويلات الاجتماعية أقل إثارة للمشاكل في السنوات الأخيرة لأن حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اختارت تخفيض الإعانات المقدمة إلى المشاريع، واختارت بدلاً من ذلك أن تقدم منافع اجتماعية إلى المحتاجين مباشرة. فقرار حكومة الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣ تخفيض المنح المقدمة إلى منتجي خدمات الإسكان وأن تقدم بدلاً من ذلك منحاً إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، مثلاً، سيؤدي إلى تخفيض الإعانات المقدمة إلى المنتجين وزيادة المنافع الاجتماعية. وتوجد ترتيبات مماثلة في بلدان أخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث تختار الهيئات الحكومية المحلية في كثير من الأحيان زيادة الإيجارات وتقديم منح للمحتاجين. وفي بعض البلدان الأخرى، حيث الإيجار دفعة اسمية وحيث تخصص وحدات المساكن الشعبية إلى قطاع الحكومة العامة، لا يزال يتم تمويل خدمات الإسكان المعنية من خلال تحويلات داخل الحكومة.

٣١٨ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مثل الاتحاد الروسي وسائر البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، تنشئ الحكومات المحلية لجاناً للحماية الاجتماعية لتوفير المساعدة الاجتماعية للأشخاص الأكثر احتياجاً. ويمكن أن تأتي الأموال التي تستخدمها اللجان لتمويل البرامج جزئياً من المساهمات الاجتماعية وجزئياً من ميزانية الدولة وجزئياً من المنح. وغالباً ما ينصب التركيز على تقديم

المساعدة العينية لأن المنافع النقدية تبدو أقل ملائمة في ظروف التضخم المرتفع. وبالتالي، تنشئ اللجان منافذ خاصة لتقديم المساعدة العينية. وتستخدم الأموال في توفير تشكيلة من السلع والخدمات للمحتاجين، مثل الدواء والغذاء وبطاقات الدخول إلى المصحات وإصلاح المساكن وتوفير السيارات للمعوقين، وما إلى ذلك. وينبغي تصنيف معظم هذه المنح على أنها تحويلات اجتماعية عينية. إلا أن المساعدة تقدم في بعض الحالات على هيئة إعانات إلى المشاريع التي تبيع سلعها وخدماتها بأسعار مخفضة إلى مجموعات معينة من الأسر المعيشية. ولذلك، من الضروري الحصول على بيانات عن هذه النفقات بحسب مجموعات عامة وتخصيص كل مجموعة إلى الفئة المناسبة من فئات نظام الحسابات القومية.

٣١٩ - إن تقديم الدواء مجاناً إلى مجموعات مختارة من السكان، كالمتقاعدين والمعوقين مثلاً، الذي قد يبدو مماثلاً لتوزيع الكتب الدراسية مجاناً، يمكن أن يعامل بطريقة مختلفة، ويتوقف ذلك على طريقة عملية تنظيم وتمويل تقديم الدواء مجاناً. فبموجب بعض الترتيبات، من الواضح أن المدفوعات من ميزانية الدولة إلى الصيدليات لتغطية خسائرها الناتجة عن تقديم الدواء مجاناً ستعامل على أنها إعانات. بيد أن المدفوعات بموجب ترتيبات مختلفة، تقوم فيها مؤسسات حكومية بتقديم مدفوعات إلى الصيدليات، يمكن أن تعامل هذه على أنها مشتريات أدوية لتوزيعها على الأسر المعيشية، بعبارة أخرى بوصفها تحويلات اجتماعية عينية. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، تقوم مؤسسات طبية محلية بدفع ثمن الأدوية التي تقدمها الصيدليات مجاناً إلى المعوقين لدى إبرازهم وصفات طبية تصفها هذه المؤسسات للمعوقين. وتسيطر الحكومة على هذه المؤسسات الطبية وتمولها. وبموجب هذا الترتيب، يمكن تعيين الأسر المعيشية المستفيدة من توزيع الدواء مجاناً وتحديد مقدار الدخل الذي تلقته عيناً بالضبط. وفي الممارسة العملية، غالباً ما تدرج الصيدليات قيمة الدواء المقدم مجاناً في السجلات المقدمة إلى السلطات الإحصائية تحت مبيعات سلعها بأسعار تجارة التجزئة الكاملة، وكأن الأدوية قد بيعت فعلاً. ومن ثم تستخدم هذه البيانات لاستنباط تقديرات لإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. وفي هذه الظروف، يمكن أن يتمثل الحل العملي في معاملة قيمة الأدوية المقدمة مجاناً بوصفها مثالاً للتحويلات الاجتماعية العينية؛ وهذا سيعني أن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي المستنبط من سجلات الصيدليات عن مبيعات سلعها ينبغي تعديله وفقاً لذلك، أي تخفيض قيمة الأدوية المقدمة مجاناً. إلا أن أرقام استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي ستظل على حالها، لأن النقص في إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي سيقابل بزيادة في التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة إلى الأسر المعيشية.

٣٢٠ - وينبغي التشديد على أن طرق المعاملة المختلفة للمدفوعات مقابل الأدوية المقدمة مجاناً أو بعض المنتجات المماثلة الأخرى ذات التوجه الاجتماعي (إما بوصفها تحويلات اجتماعية عينية أو بوصفها إعانات) قد يؤثر على حجم وتكوين إجمالي الناتج المحلي. وعليه، إذا عوملت المدفوعات المعنية على أنها إعانات، فإن حجم إجمالي الناتج المحلي سيكون أقل بالمقارنة بحجمه في حالة معاملة المدفوعات على أنها تحويلات اجتماعية عينية.

٣٢١ - هناك حالات تتلقى فيها فئات معينة من السكان خدمات نقل مجانية أو بأسعار مخفضة. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من حق المتقاعدين الحصول على خدمات نقل مجانية. وتتوقف معاملة التدفقات المعنية إلى حد كبير على الترتيب المتبع فعلاً. فإذا كانت الحكومة، على سبيل المثال، تعوض مشاريع النقل عن الخسائر، فإن المدفوعات تعامل بوصفها إعانة. ولكن، إذا كانت الحكومة تقوم بشراء تذاكر النقل للمتقاعدين أو تعويضهم عن الإنفاق على النقل، فإن المدفوعات ينبغي أن تعامل بوصفها تحويلاً اجتماعياً عينياً. وبموجب ترتيب معين، يسفر ركوب

المتقاعدين مجاناً عن خسارة في دخل مشروع النقل لا تعوضها الحكومة ولا تقيد بوصفها إعانة أو تحويلاً اجتماعياً.

٣٢٢ - وفي بعض المدن في الاتحاد الروسي، تقدم خدمات النقل مجاناً لجميع السكان. وبموجب هذا الترتيب، تعتبر الوحدات التي تنتج الخدمات منتجة غير سوقية وينبغي معاملة تكاليفها أولاً بوصفها إنفاقاً للحكومة العامة على الاستهلاك النهائي، ومن ثم بوصفها تحويلات اجتماعية عينية إلى الأسر المعيشية، وأخيراً بوصفها مكوناً من مكونات الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية.

٣٢٣ - المناقشة الواردة أعلاه موضحة كمياً في الجدول ٤-٢ ببيانات من بيلاروس لعام ١٩٩٤ تبين كيفية اشتقاق الدخل المتاح للتصرف به المعدل من الدخل المتاح للتصرف به لقطاعات الأسر المعيشية والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

الجدول ٤-٢: استنباط الدخل المتاح للتصرف به المعدل من الدخل المتاح للتصرف به للأسر المعيشية والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية استناداً إلى بيانات من بيلاروس، ١٩٩٤

(بلايين روبلات بيلاروس)

	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير*
الدخل المتاح للتصرف به، إجمالي	٥ ١٩٩	١٠ ٢٣١	١ ٤٥٥
التحويلات الاجتماعية، المتلقاة		٣ ٣٢٠	
التحويلات الاجتماعية، المدفوعة	٢ ١٧٧		١ ١٤٣
الدخل المتاح للتصرف به المعدل، إجمالي	٣ ٠٢٢	١٣ ٥١٥	٣١٢

* المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

جيم - المنافع الاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى المستخدمين وغيرهم

٣٢٤ في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تنشئ المشاريع صناديق خاصة لتمويل النفقات ذات التوجه الاجتماعي عدا تلك التي ورد ذكرها أعلاه. وفي العادة، يمكن تحديد الأموال التي تخصصها المشاريع للنفقات الاجتماعية في سجلات هذه المشاريع، أي إما في حسابات أعمالها التجارية أو في السجلات الإحصائية التي تقدمها المشاريع إلى السلطات الإحصائية. وتكوين البنود الممولة من هذه الصناديق يختلف من بلد إلى بلد، ولكن تبيّن من دراسة استقصائية لممارسات البلدان وجود قدر كبير من التماثل في طريقة تعريف المشاريع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للتكاليف ذات التوجه الاجتماعي وطريقة قيدها في حسابات أعمالها التجارية. إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن التكاليف الممولة من الصناديق الاجتماعية للمشاريع ليست متجانسة من وجهة نظر نظام الحسابات القومية، بل وتتصل في الحقيقة بأنواع مختلفة من المعاملات التي تعامل بصورة مختلفة في النظام وتقيد في حسابات مختلفة. وبالتالي، فإن هذه النفقات قد تتصل بتدفقات جارية وتدفقات رأسمالية، وتعويضات مستخدمين، واستهلاك وسيط، ومنافع اجتماعية، وصكوك مالية.

١ - معاملة المشاريع المحاسبية للتحويلات الاجتماعية النقدية والعينية

٣٢٥ - يرد في الجدول ٤-٣ قائمة مؤقتة بالبنود التي تمثل النفقات ذات التوجه الاجتماعي للمشاريع التي تمول من صناديق اجتماعية للمشاريع أو من مصادر أخرى متاحة لها؛ ويرد في العمود الثاني من الجدول فئة المعاملات التي ينتمي إليها كل بند وفقاً لنظام الحسابات القومية؛ ويرد في العمود الثالث من الجدول إشارات إلى الحساب في نظام الحسابات القومية الذي ينبغي أن يقيد فيه كل بند.

٣٢٦ - وكما يتضح من الجدول، فإن نفقات المشاريع، المقيدة في سجلاتها، التي يمكن اعتبارها ذات توجه اجتماعي تخصص إلى فئات مختلفة من نظام الحسابات القومية وتقيد في حسابات مختلفة، هي: حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل وحساب رأس المال، وما إلى ذلك. وقد نوقش بالفعل كثير من الأمثلة في الفروع السابقة لهذا الفصل.

الجدول ٤-٣ : النفقات ذات التوجه الاجتماعي للمشاريع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مخصصة إلى حسابات ومعاملات نظام الحسابات القومية

	البند	فئة نظام الحسابات القومية التي يتبعها البند	حساب نظام الحسابات القومية الذي ينبغي أن يقيد فيه البند
١-	المعاشات التقاعدية التي تدفع للمستخدمين الحاليين والسابقين	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٢-	راتب إجازة الولادة	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٣-	التعويضات عن الإصابات	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٤-	راتب الإجازة	الأجور والمرتبات	حساب توليد الدخل
٥-	المساهمات التي تدفع مباشرة إلى المستشفيات	المساهمات الاجتماعية الفعلية	حساب توليد الدخل
٦-	المنح الدراسية	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٧-	شراء بطاقات دخول المصحات	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٨-	الاشتراكات غير الإجبارية التي تدفع إلى شركات التأمين الصحي	الأجور والمرتبات العينية	حساب توليد الدخل
٩-	المبالغ التي تدفع إلى المعاهد التي تقدم الرعاية للأطفال دون سن المدرسة	الأجور والمرتبات العينية	حساب توليد الدخل
١٠-	الإعانات التي تدفع إلى المطاعم الخاصة بالمشاريع	الأجور والمرتبات	حساب توليد الدخل
١١-	المساعدة المادية غير المتكررة	تحويلات متنوعة	حساب التوزيع الثانوي للدخل
١٢-	المساعدة التي تقدم إلى أسر المستخدمين المتوفين	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
١٣-	الاشتراكات التي تدفع إلى صندوق الضمان الاجتماعي	المساهمات الاجتماعية الفعلية	حساب توليد الدخل
١٤-	الاشتراكات التي تدفع إلى صندوق المعاشات التقاعدية	الاشتراكات الاجتماعية الفعلية	حساب توليد الدخل
١٥-	الاشتراكات التي تدفع إلى شركات التأمين الصحي (الإجبارية)	المساهمات الاجتماعية الفعلية	حساب توليد الدخل
١٦-	الاشتراكات التي تدفع إلى صندوق التوظيف	المساهمات الاجتماعية الفعلية	حساب توليد الدخل

الجدول ٤-٣ :نفقات المشاريع ذات التوجه الاجتماعي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، موزعة على حسابات ومعاملات نظام الحسابات القومية (تابع)

	البند	فئة نظام الحسابات القومية التي يتبعها البند	حساب نظام الحسابات القومية الذي ينبغي أن يقيد فيه البند
١٧-	الاشتراكات التي تدفع إلى برامج التقاعد الخاصة	المساهمات الاجتماعية الفعلية	حساب توليد الدخل
١٨-	العلاوات لتعويض أسعار الأغذية المرتفعة	الأجور والمرتبات	حساب توليد الدخل
١٩-	بناء المرافق الثقافية والاجتماعية	إجمالي تكوين رأس المال	حساب رأس المال
٢٠-	تقديم خدمات ثقافية واجتماعية مجانية أو شبه مجانية	التحويلات الاجتماعية العينية	حساب إعادة توزيع الدخل العيني
٢١-	العلاوات التي تدفع إلى المسرحين	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٢٢-	تكاليف تدريب الموظفين (صيانة المرافق، وتعيين المدرسين، وتكاليف المحاضرات، وما إلى ذلك)	الاستهلاك الوسيط	حساب الإنتاج
٢٣-	تعويض تكاليف التنقل من مكان العمل إلى مكان قضاء الإجازة	الأجور والمرتبات	حساب توليد الدخل
٢٤-	صيانة المخيمات الصيفية لأطفال المستخدمين	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٢٥-	اشتراكات الصحف والمجلات	الأجور والمرتبات العينية	حساب توليد الدخل
٢٦-	استئجار مرافق رياضية، شراء سلع رياضية	الأجور والمرتبات العينية	حساب توليد الدخل
٢٧-	رسوم الاشتراكات المدفوعة إلى النوادي الرياضية نيابة عن المستخدمين	الأجور والمرتبات العينية	حساب توليد الدخل
٢٨-	مشتريات تذاكر المتاحف والمسارح	الأجور والمرتبات العينية	حساب توليد الدخل
٢٩-	تعويض المستخدمين عن التلف الذي يلحق بممتلكاتهم	التحويلات الرأسمالية	حساب رأس المال
٣٠-	تقديم قروض إلى المستخدمين بشروط ميسرة	احتياز أصول مالية	الحساب المالي
٣١-	المبالغ التي تدفع إلى المستخدمين أثناء إجازات التفرغ الدراسي	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٣٢-	المنح الدراسية المقدمة للمستخدمين أو لأفراد أسرهم	المساهمات الاجتماعية المحتسبة، المنافع الاجتماعية غير الممولة	حساب توليد الدخل، حساب التوزيع الثانوي للدخل
٣٣-	المنح الدراسية لمستخدمي المستقبل	تحويلات متنوعة	حساب التوزيع الثانوي للدخل
٣٤-	تكاليف الفنادق والنقل أثناء رحلات العمل	الاستهلاك الوسيط	حساب الإنتاج
٣٥-	تعويضات المستخدمين عن النفقات التي يتحملونها نيابة عن المشاريع في الترويج عن الضيوف	الاستهلاك الوسيط	حساب الانتاج

٧ - الخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى المستخدمين وغيرهم

٣٢٧ - قد تقدم المشاريع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خدمات اجتماعية وثقافية مجانية أو شبه مجانية لمستخدميها. وكان، ولا يزال للعديد من المشاريع المملوكة للدولة رياض أطفال ودور حضانة

ومصحات ومستشفيات ودور استراحة وملاعب ومراكز ترويح ودور لقضاء الإجازات ومخيمات للأطفال، وما إلى ذلك. ومن حق المستخدمين استخدام هذه المرافق إما مجانا أو بتكلفة منخفضة جداً. والوحدات التي تقدم هذه الخدمات تمول تكاليفها في العادة من مخصصات من أرباح المشاريع أو من ميزانية الدولة. وفي بعض البلدان، مثل الاتحاد الروسي، تشجع الحكومة المشاريع على تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية بإعفاء الجزء من أرباح هذه المشاريع المخصص لتمويل تكاليف هذه الخدمات من الضرائب. ولا تختلف الوظائف الرئيسية لهذه الوحدات كثيراً من مشروع إلى آخر.

٣٢٨ - وتنبغي ملاحظة أنه في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تدخل قيمة الخدمات الثقافية والاجتماعية، المجانية وشبه المجانية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها، على الإطلاق في حساب إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال، يبين تقرير للبنك الدولي عن تطوير الخدمات الإحصائية في الصين (١٩٩٢) أن مصنوفة من هذه الخدمات، كالتعليم والرعاية الصحية والرعاية في حضانات الأطفال والرعاية الاجتماعية والترويح، التي تقدمها المشاريع الصينية إلى مستخدميها غير معرّفة على حدة. وهذا يمكن أن يعني أنه إذا قيّدت التكاليف، بعضها أو كلها، بوصفها استهلاكاً وسيطاً، فإن القيمة المضافة والإنفاق على الاستهلاك النهائي، وبالتالي إجمالي الناتج المحلي، تكون مبخوسة.

٣٢٩ - وحذف هذه الخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع من إجمالي الناتج المحلي يعكس الممارسات المحاسبية السائدة للمشاريع في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: فهي تختار أن لا تدرج هذه الخدمات في تكلفتها. واستخدام هذه المعاملة في الحسابات القومية من شأنه لا تشويه تحليل القيمة المضافة للقطاع الذي يندرج فيه المشروع على مستوى الاقتصاد الجزئي فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى حذف عنصر هام من عناصر نظام المنفعة الاجتماعية من التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي. وبغية تجنب هذين المزلقين، أدخلت معاملة محاسبية خاصة في نظام الحسابات القومية. ومعاملة نظام الحسابات القومية التي يرد وصف موجز لها أدناه (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرات ٣٠-١٩ إلى ١٩ ٣٥) يمكن تطبيقها على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لأن البيانات اللازمة لها متوفرة بصورة عامة في سجلات المشاريع.

٣٣٠ - ويوصي نظام الحسابات القومية بأن تصنف وحدات المشاريع التي تقدم خدمات اجتماعية إلى المستخدمين كامتداد لسياسة الحكومة، وليس كجزء من صفقة مكافآت، في المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وينبغي حساب مخرجاتها بوصفها مجموع التكاليف، بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت المحتسب، وينبغي أن تعتبر التكلفة الجزئية التي يدفعها المستخدمون وغير المستخدمين مبيعات عرضية. وينبغي أن يعتبر تقديم هذه الخدمات تحويلات اجتماعية عينية إلى الأسر المعيشية من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وذلك للتمييز بين الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية وبين إنفاقها على الاستهلاك النهائي. وقد اعتُمد هذا الخيار في نظام الحسابات القومية بعد دراسة مختلف الخيارات البديلة أثناء عملية تنقيح نظام الحسابات القومية.

٣٣١ - يرد في الجدول ٤-٤ مثال يوضح المعاملة المقترحة. ويشتمل الجدول على البيانات ذات الصلة للحسابات والقطاعات المتأثرة بالاحتساب؛ وهذه تشمل جميع الحسابات من حساب الإنتاج إلى حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به المعدل للشركات غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ومخرجات الشركات غير المالية في المثال تساوي ١ ٠٠٠ . ومجموع التكاليف الوسيطة ٧٠٠، منها ٣٥ استهلاك وسيط للوحدات التي تنتج الخدمات الاجتماعية والثقافية

للمستخدمين. ومجموع تعويضات المستخدمين ١٨٠، منها ١٣ للمستخدمين لدى الوحدات التي تنتج الخدمات الاجتماعية والثقافية. ومجموع استهلاك رأس المال الثابت ٥٠، منها ٢ استهلاك للأصول الثابتة التي تستخدمها الوحدات التي تنتج الخدمات الاجتماعية والثقافية. وبالتالي، فإن إجمالي القيمة المضافة إلى الشركات غير المالية ٣٣٥ = (١ ٠٠٠ - (٧٠٠ - ٣٥)) وصافي القيمة المضافة ٢٨٧ = (٣٣٥ - (٥٠ - ٢)). وإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي ١٥٠، وحيث أن الأسر المعيشية تتلقى تعويضات مستخدمين تبلغ ١٨٠، فإن دخل الأسر المعيشية المتاح للتصرف به ١٨٠ وادخار الأسر المعيشية ٣٠ . وحيث أن للوحدات التي تنتج الخدمات الثقافية والاجتماعية استهلاكاً وسيطاً يساوي ٣٥، وتعويضات مستخدمين تساوي ١٣، واستهلاك رأس مال ثابت يساوي ٢ ، فإن مخرجات هذه الوحدات تساوي (٥)، وإجمالي قيمتها المضافة (١٥)، وصافي قيمتها المضافة (١٣). ومخرجات الوحدات التي تنتج الخدمات الاجتماعية والثقافية (٥٠) واستهلاكها الوسيط (٣٥) واستهلاكها من رأس المال الثابت (٢) وإجمالي قيمتها المضافة (١٥) مبينة بوصفها جزءاً من حساب الإنتاج للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتُنقل المخرجات إلى الإنفاق على الاستهلاك النهائي (الفردي) في حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، يقابلها في حساب التوزيع الثانوي للدخل قيد محتسب للتحويلات الاجتماعية (D.623، المنافع الاجتماعية للمستخدمين غير الممولة) من الشركات غير المالية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وفيما بعد، تنقل الخدمات الاجتماعية والثقافية، المدرجة في إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك، إلى استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي في حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به المعدل. وعندها يزاد استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي (الفردي) إلى ٢٠٠، وهذا يشمل إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي (١٥٠) مضافاً إليه إنفاق المؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك الفردي (٥٠). وإدراج استهلاك الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها المشاريع إلى الأسر المعيشية في استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي يقابله قيد آخر في حساب إعادة توزيع الدخل العيني لمنافع المساعدة الاجتماعية العينية (D.6313) من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية. ولا يتأثر إدخار الأسر المعيشية (٣٠) بالقيود المحاسبية للخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها المشاريع.

٣٣٢ - باختصار، معاملة الخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها، بصيغتها المعتمدة في نظام الحسابات القومية، تعني الخطوات التالية:

- تعامل فروع المشاريع التي تقدم هذه الخدمات بوصفها مؤسسات صورية غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية وتخصص إلى القطاع الفرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛

- تعتبر قيمة مخرجات هذه الوحدات مساوية لتكاليفها، أي أنها تساوي مجموع مشتريات السلع والخدمات للاستهلاك الوسيط وتعويضات المستخدمين والضرائب على الإنتاج واستهلاك رأس المال الثابت؛

- يعتبر إنفاق هذه المؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي مساوياً لقيمة مخرجاتها مخصوماً منها المبالغ التي يدفعها المستخدمون

كثمن جزئي؛ فعلى سبيل المثال، ستقيد المبالغ التي يدفعها المستخدمون إلى المصحات التي تملكها المشاريع تحت إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي؛

- تقيد التحويلات النقدية من المشاريع إلى المؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في حسابات التوزيع الثانوي للدخل للمشاريع والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ؛

- تقيد التحويلات الاجتماعية العينية من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية في حسابات توزيع الدخل العيني للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وفي حسابات توزيع الدخل العيني للأسر المعيشية؛ وهذا يمكّن من الحصول على الدخل المتاح للتصرف به المعدل للأسر المعيشية وعلى استهلاكها النهائي الفعلي.

الجدول ٤-٤ : المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية للخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها وإلى غيرهم

الحساب الأول: حساب الإنتاج

الاستخدامات						الموارد			
S.1 مجموع الاقتصاد	S.15 المؤسسات غير ٠	S.14 الأسر المعيشية	S.11 الشركات غير المالية		المعاملات والبنود الموازنة	S.11 الشركات غير المالية	S.14 الأسر المعيشية	S.15 المؤسسات غير ٠	S.1 مجموع الاقتصاد
				P.1	المخرجات	١ ٠٠٠		٥٠	
				P.11	المخرجات السوقية	١ ٠٠٠			
				P.13	المخرجات الأخرى غير السوقية			٥٠	
٧٠٠	٣٥		٦٦٥	P.2	الاستهلاك الوسيط				
	١٥		٣٣٥	B.1g/B.1*g	القيمة المضافة، إجمالي/إجمالي الناتج المحلي				
٥٠	٢		٤٨	K.1	استهلاك رأس المال الثابت				
	١٣		٢٨٧	B.1n/B.1*n	القيمة المضافة، صافي/ صافي الناتج المحلي				

الحساب الثاني-١-١ : حساب توليد الدخل

				B.1g/B.1*g	القيمة المضافة، إجمالي/إجمالي الناتج المحلي	٣٣٥		١٥	
				B.1n/B.1*n	القيمة المضافة، صافي/ صافي الناتج المحلي	٢٨٧		١٣	
١٨٠	١٣		١٦٧	D.1	تعويضات المستخدمين				
	٢		١٦٨	B.2g	فائض التشغيل، إجمالي				
	صفر		١٢٠	B.2n	فائض التشغيل، صافي				

الحساب الثاني-١-٢ : حساب تخصيص الدخل الأولي

		صفر	B.2g	فائض التشغيل، إجمالي	١٦٨		٢	
		صفر	B.2n	فائض التشغيل، صافي	١٢٠		صفر	
			D.1	تعويضات المستخدمين		١٨٠		
	٢	١٨٠	B.5g/B.5*g	ميزان الدخول الأولية، إجمالي/ الدخل القومي، إجمالي				
	صفر	١٨٠	B.5n/B.5*n	ميزان الدخول الأولية، صافي/ الدخل القومي، صافي				

الحساب الثاني-٢ : حساب التوزيع الثانوي للدخل

			B.5g/B.5*g	ميزان الدخول الأولية، إجمالي/ الدخل القومي، إجمالي	١٦٨	١٨٠	٢	
			B.5n/B.5*n	ميزان الدخول الأولية، صافي/ الدخل القومي، صافي	١٢٠	١٨٠	صفر	
			D.62	المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية				
		٥٠	D.623	منافع المستخدمين الاجتماعية غير الممولة			٥٠	
	٥٢	١٨٠	B.6g	الدخل المتاح للتصرف به، إجمالي				
	٥١	١٨٠	B.6n	الدخل المتاح للتصرف به، صافي				

الحساب الثاني-٣ : حساب إعادة توزيع الدخل العيني

			B.6g	الدخل المتاح للتصرف به، إجمالي	١١٨	١٨٠	٥٢	
			B.6n	الدخل المتاح للتصرف به، صافي	٧٠	١٨٠	٥٠	
			D.63	التحويلات الاجتماعية العينية				
			D.631	المنافع الاجتماعية العينية				
	٥٠		D.6313	منافع المساعدة الاجتماعية العينية		٥٠		
	٢	١١٨	B.7g	الدخل المتاح للتصرف به المعدل، إجمالي				
	صفر	٧٠	B.7n	الدخل المتاح للتصرف به المعدل، صافي				

الحساب الثاني-٤-١ : حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به

				الدخل المتاح للتصرف به، إجمالي	B.6g	١١٨	١٨٠	٥٢
				الدخل المتاح للتصرف به، صافي	B.6n	٧٠	١٨٠	٥٠
				الإنفاق على الاستهلاك النهائي	P.3			
	٥٠	١٥٠		الإنفاق على الاستهلاك الفردي	P.31			
	٢	٣٠	١١٨	الادخار، إجمالي	B.8g			
	صفر	٣٠	٧٠	الادخار، صافي	B.8n			

الحساب الثاني-٤-٢ : حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به المعدل

				الدخل المتاح للتصرف به المعدل، إجمالي	B.7g	١١٨	٢٣٠	٢
				الدخل المتاح للتصرف به المعدل، صافي	B.7n	٧٠	٢٣٠	صفر
		١		الاستهلاك النهائي الفعلي	P.4			
		٢٠٠		الاستهلاك الفردي الفعلي	P.41			
	٢	٣٠	١١٨	الادخار، إجمالي	B.8g			
	صفر	٣٠	٧٠	الادخار، صافي	B.8n			

٣٣٣ - ليس من الضروري قطعاً أن تخصص إلى المؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية الوحدات التي تنتج خدمات اجتماعية غير سوقية وتتبع وكالات حكومية تمول من الميزانية، مثل المستشفيات التي تتبع وزارة المالية. فهذه الوحدات يمكن تركها في قطاع الحكومة العامة. بيد أنه من المستصوب فصلها كمؤسسات منفصلة. وتقيد قيمة خدماتها أولاً بوصفها إنفاقاً للحكومة العامة على الاستهلاك النهائي، وتقيد فيما بعد بوصفها تحويلاً اجتماعياً عينياً إلى الأسر المعيشية؛ وأخيراً ستنعكس القيمة في دخل الأسر المعيشية المتاح للتصرف به المعدل وفي استهلاكها النهائي الفعلي.

٣٣٤ - ويبين استقصاء لممارسات البلدان أن حجم الخدمات الثقافية والاجتماعية المجانية التي تقدمها المشاريع في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مستخدميها صغير نسبياً وأن البيانات قد لا تكون متوفرة لمعاملة الوحدات التي تقدم الخدمات المعنية كمؤسسات منفصلة. وفي هذه الظروف، قد يتعين اعتماد حلول أبسط وعملية. وسيكون أحد هذه الحلول عدم فصل تكاليف هذه الخدمات إطلاقاً؛ وأن تبقى مشمولة في الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة للمشاريع المعنية، ولن تزيد المبالغ المشمولة في الاستهلاك الوسيط قيمة إجمالي الناتج المحلي. ويعني هذا النهج أن مخرجات هذه الخدمات تعتبر مساوية صفراً بحسب العرف، وتخصص التكاليف ذات الصلة إلى تكاليف أنواع أخرى من المخرجات؛ ويمكن اعتماد هذا النهج إذا كانت قيمة الخدمات المعنية صغيرة. ويمكن اعتماد نهج أبسط بتحديد نفقات المشاريع ومعاملة الخدمات بوصفها مخرجات ثانوية للمشاريع. وفي نفس الوقت، يمكن معاملة هذه المخرجات بوصفها أجوراً ومرتبات عينية في جانب الحسابات الخاص بالاستخدامات. ويعني هذا أيضاً أنه لا ينبغي، بالنسبة لحسابات القطاعات المؤسسية، استخدام مؤسسات صورية غير هادفة للربح تخدم الأسر

المعيشية، وأنه لا توجد حاجة لتطبيق هذه المعاملة الصعبة (أي معاملة الوحدات التي تقدم الخدمات المعنية كمؤسسات منفصلة) في بقية الحسابات.

٣٣٥ - وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن دور خدمات الرعاية الاجتماعية هذه التي تقدمها المشاريع من المرجح أن يقل في المستقبل المنظور نتيجة لعملية التحول إلى القطاع الخاص. وسيكون أكثر التطورات معقولية متى تحولت المشاريع إلى القطاع الخاص، هو أن تتولى الحكومة، تحمل تكاليف خدمات رياض الأطفال والإسكان والخدمات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تسقطها المشاريع المحوَّلة إلى القطاع الخاص. والاحتمال الآخر هو أن تقوم المشاريع المحوَّلة إلى القطاع الخاص بتحويل الوحدات المعنية إلى كيانات تجارية. ما هو الأثر الذي ستتركه هذه التغيرات على قيد المعاملات في الحسابات؟ في الحالة التي تتولى فيها الحكومة المسؤولية عن هذه الخدمات وعن تمويل تكاليفها، سيؤدي التغيير إلى زيادة مخرجات الحكومة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك النهائي، ولكنه لن يؤثر على استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي لأن التحويلات العينية الإضافية من الحكومة إلى الأسر المعيشية سيقابلها نقص مساو في التحويلات الاجتماعية العينية من المؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وفي حالة تحويل الوحدات المعنية إلى كيانات سوقية، فإن النتيجة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي واستهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي يصعب التكهن بها. فإذا بيعت الخدمات المحولة إلى القطاع الخاص إلى الأسر المعيشية بربح (أي مشتملة على فائض تشغيل)، فإن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي قد يزداد بمقدار أكبر من نقص التحويلات الاجتماعية العينية من المؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وعندها، فإن هذا سيؤدي أيضاً إلى زيادة استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي. ولكن، إذا انخفض الطلب على الخدمات المحوَّلة إلى القطاع الخاص بمقدار أكبر من زيادة الأسعار الناتجة عن إضافة الأرباح، فإن مجموع أثر التغيرات في السعر وفي الطلب على استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي وعلى إجمالي الناتج المحلي قد يكون سالباً.

٣٣٦ - وقد لا يكون تقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع هاماً جداً في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أو قد يصبح أقل أهمية بمرور الزمن. وفي هذه الظروف، فإن الجهود الإحصائية لفصل الخدمات على النحو الموصوف أعلاه قد لا يمكن تبريرها، ويمكن تطبيق طرق أبسط. ويمكن تمييز ثلاث حالات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي كل حالة يمكن تطبيق معاملة مختلفة. أولا، إذا كانت الخدمات ذات أهمية بسيطة فإنه يمكن تجاهلها، وهذا يعني ضمناً أن التكلفة قد تظل مدمجة في الاستهلاك الوسيط وفي تعويضات المستخدمين للمشاريع المعنية. ثانياً، إذا كانت الخدمات ذات أهمية كبيرة، يمكن معاملتها بوصفها أجوراً ومرتبات عينية. ثالثاً، إذا قامت مؤسسات عامة كبيرة (مستشفيات، ملاعب رياضية، بيوت ترويح، وما إلى ذلك) بتقديم الخدمات إلى مستخدمي المشاريع، وكانت قيمة هذه الخدمات كبيرة، وكانت تقدم في أماكن منفصلة جغرافياً، فإنه يمكن معاملتها على النحو الأكثر تعقيداً الموصوف في هذا الفرع.

دال - الضرائب والتحويلات الجارية الأخرى

٣٣٧ - يناقش في الفقرات التالية ما تبقى من تدفقات التحويلات الجارية التي لها أيضاً أثر على إعادة التوزيع، وهي على وجه التحديد الضرائب على الدخل والثروة، وما إلى ذلك، والتحويلات الجارية الأخرى.

١ - الضرائب الجارية على الدخل والثروة، وما إلى ذلك

٣٣٨ - تشمل الضرائب الجارية على الدخل والثروة، وما إلى ذلك، الضرائب على دخل الأسر المعيشية الشخصي وعلى أرباح الشركات والضرائب على الثروة التي تدفع بصورة منتظمة. وقد تشمل الضرائب معاملات تنعكس في حساب بقية العالم؛ فعلى سبيل المثال، قد تشمل الضرائب المدفوعة ضرائب يدفعها المقيمون في بلد ما إلى حكومات أجنبية؛ ومن جهة أخرى، قد تشمل الضرائب المتلقاة مبالغ تتلقاها حكومة البلد من دافعي ضرائب غير مقيمين. ولا تقتصر الضرائب على دخل الأسر المعيشية الشخصي على الضرائب على الدخل من الاستخدام فقط، وإنما تشمل أيضاً الضرائب على أنواع الدخل الشخصي الأخرى (الدخل من الممتلكات، المعاشات التقاعدية، دخل المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة لأسر معيشية، وما إلى ذلك).

٣٣٩ - وقد يوجد تباين كبير بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية من حيث أنواع الدخل الشخصي المعفاة من الضرائب. فعلى سبيل المثال، جميع المعاشات التقاعدية معفاة من الضرائب في بعض البلدان. وإدخال إقرارات الدخل في ممارسة بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من المرجح أن يجعل حساب هذا النوع من الضرائب أكثر بساطة.

٣٤٠ - من بين أكثر الأمثلة المألوفة على الضرائب الجارية على الدخل والثروة التي تدفعها الأسر المعيشية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالة (في الماضي القريب وفي الوقت الحاضر) ما يأتي:

(أ) ضريبة على الدخل من الأجور، وهي ضريبة، تقتطع عند المنبع، على الأجور والمرتبات وأي دخل آخر من العمل، بما في ذلك الأرباح الموزعة على الأسهم المملوكة لجمعيات عمالية، والمشاركة في الربح، وما إلى ذلك؛

(ب) ضريبة على دخل العاملين لحساب أنفسهم، وهي ضرائب، تقتطع عند المنبع، على الإيرادات من أداء عمل على أساس غير متكرر للمشاريع والمؤسسات والمنظمات؛

(ج) ضريبة على الدخل من الممتلكات الفكرية، وهي ضرائب، تقتطع عند المنبع، على التعويضات عن الابتكار والنشر والأداء، وما إلى ذلك؛

(د) ضريبة على البالغين الذين ليس لهم أولاد؛

(هـ) ضريبة على مجموع الدخل الشخصي من جميع المصادر (العمل، أنشطة التنظيم، الممتلكات الفكرية، وما إلى ذلك. وتُدخل هذه الضريبة تدريجياً لتحل محل جميع أنواع الضرائب الأخرى على الدخل الشخصي.

٣٤١ - يمكن أن تتفاوت نظم ضريبة الدخل المطبقة على المشاريع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فعلى سبيل المثال، دخل المشاريع الخاضع للضريبة في بعض البلدان هو "الدخل الإجمالي". ويعرَّف الدخل الاجمالي بأنه زيادة إيرادات المبيعات على التكاليف، مستبعداً منها الأجور والمرتبات. ويعني هذا المفهوم أن ضريبة دخل المشاريع تشمل الضرائب على جداول المرتبات التي تعامل في نظام الحسابات

القومية بوصفها ضرائب على الإنتاج. وفي حين أنه يسلم بهذا العجز المفاهيمي، إلا أنه يقترح أن تخصص الضرائب على الدخل الإجمالي إلى الضرائب على الدخل.

٣٤٢ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يوجد نطاق واسع من الإعفاءات والاقتطاعات الضريبية. فعلى سبيل المثال، تسمح اللوائح التشريعية في بعض البلدان بتأخير دفع الضرائب لمدة تصل إلى خمس سنوات على أساس خطة إئتمان. وبالتالي، يسمح لبعض المشاريع في الاتحاد الروسي تخفيض مدفوعاتها الضريبية بمقدار ١٠ في المائة من نفقاتها على الاستثمار، ولكن يتعين عليها أن تسدد المبلغ المستبقى مع الفائدة في غضون خمس سنوات. وينبغي أن تعامل هذه الممارسة معاملة صحيحة تتمشى مع قيد الضرائب على أساس الاستحقاق الكامل في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وينبغي أن تقيد الزيادة في الالتزامات المالية الناتجة عن تأخير دفع الضريبة في الحساب المالي للمشاريع، وأن تقيد الفائدة برسم الدفع - أي الفائدة المستحقة - في حساب تخصيص الدخل الأولي.

٣٤٣ - وفي بعض الحالات، تعفى بعض أنواع الدخل من الضرائب لمدة محددة. فعلى سبيل المثال، يعفى في بعض البلدان الدخل الناتج عن استخدام الاختراعات لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. ولا يقترح في هذه الحالات إجراء أي عمليات احتساب للضرائب أو الاعانات.

٣٤٤ - وتشمل الضريبة على ممتلكات المشاريع الضريبة على صافي ثروة المشاريع. ويمكن أن تتباين طرق فرض الضرائب من بلد إلى آخر. بيد أنه ينبغي أن نتذكر أن الضريبة على الأصول المستخدمة في الإنتاج (الأراضي، المباني، وما إلى ذلك) تخصص إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج. وتشمل هذه الضريبة أيضاً الضرائب على المساكن التي يسكنها مالكوها.

٢ - التحويلات الجارية الأخرى

٣٤٥ - تشمل التحويلات الجارية الأخرى ما يأتي:

(أ) صافي أقساط التأمين ضد الحوادث؛

(ب) المطالبات على التأمين ضد الحوادث؛

(ج) التحويلات الجارية داخل الحكومة؛

(د) التعاون الدولي الجاري؛

(هـ) تحويلات جارية متنوعة.

٣٤٦ - أنواع التحويلات الجارية هذه شائعة جداً في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونظراً لأن تحول الاقتصادات المخططة مركزياً إلى اقتصادات ذات توجه سوقي مستمر، من المرجح أن يزداد دور معاملات التأمين في العمليات الاقتصادية. وكما ذكر أعلاه، فإن دور التحويلات داخل الحكومة، وهو دور هام بما فيه الكفاية في ظروف اقتصاد موجه، يفترض أيضاً أن يزداد في المستقبل نظراً

لطبيعة عملية تحويل السلطة الجارية إلى سلطة لامركزية في العديد من بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية؛ ونتيجة لذلك، سيزداد دور الحكومات دون الوطنية وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة المنح والتحويلات بين الحكومات. ويشمل النوع الآخر من التحويلات الجارية الهامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحويلات الموارد في إطار التعاون الدولي. ويتلقى العديد من هذه البلدان بصورة منهجية مساعدة اقتصادية من منظمات دولية ومن بلدان أخرى. وتقوم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بوصفها أعضاء جدد في المنظمات الدولية، بدفع اشتراكاتها إلى ميزانيات هذه المنظمات وبتلقي بعض المنح منها.

٣٤٧ - ويشمل صافي أقساط التأمين ضد الحوادث إجمالي أقساط التأمين مخصوماً منه تكاليف خدمة مقدرة مقيدة في حساب الإنتاج بوصفها مخرجات لشركات التأمين. وتخصص هذه المخرجات إما إلى الاستهلاك الوسيط أو الاستهلاك النهائي، حيث يتوقف ذلك على ما إذا كان مشترو البوليصات منتجي سلع وخدمات، بما فيهم الساكنون المالكون الذين ينتجون خدمات إسكان، أو أسراً معيشية بوصفها وحدات مستهلكة. وينبغي أن تشتمل الأقساط على المدفوعات المخصصة لتغطية المخاطر في الفترة الجارية. بعبارة أخرى، ينبغي أن تشمل الأقساط المكتسبة أثناء الفترة الجارية وليس الأقساط المستحقة الدفع أثناء الفترة الجارية؛ حيث تغطي الأخيرة المخاطر في فترات مستقبلية.

٣٤٨ - وتغطي المطالبات على التأمين ضد الحوادث المبالغ المرتبطة بتسوية المطالبات التي تصبح مستحقة الدفع أثناء الفترة المحاسبية. وتنشأ بعض المطالبات عن أضرار أو إصابات يلحقها حامل البوليصة بممتلكات أو صحة أطراف ثالثة؛ فعلى سبيل المثال، قد يتسبب سواقون مؤمَّنون بالإضرار بسيارات أشخاص آخرين.

٣٤٩ - وتشمل التحويلات الجارية داخل الحكومة العامة التحويلات الجارية بين مستويات الحكومة المختلفة أو بين مستويات مختلفة لقطاعات الحكومة العامة الفرعية.

٣٥٠ - ويشمل التعاون الدولي الجاري التحويلات الجارية بين حكومة ومنظمات دولية أو بين البلدان. ويشمل، على سبيل المثال، الاشتراكات التي تدفع إلىالمنظمات الدولية والمساعدة الطارئة، بما فيها تقديم السلع العينية. كما تشمل أيضاً ما تدفعه المنظمات الدولية أو الحكومات الأجنبية لتغطية رواتب موظفي المساعدة الفنية المقيمين في البلد الذي يعملون فيه.

٣٥١ - وتشمل التحويلات الجارية المتنوعة التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر، وهي:

(أ) المساهمات والتحويلات الأخرى إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛

(ب) التحويلات الجارية بين أفراد الأسر المعيشية؛

(ج) الجزاءات والعقوبات؛

(د) اليانصيب والقمار؛

(هـ) التعويض.

٣٥٢ - هذه الدفعات جميعها هامة بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تزداد في المستقبل المنظور التحويلات بين أفراد نفس الأسرة الذين يعيشون في بلدان مختلفة في العديد من البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة نتيجة للإصلاحات وللتغييرات في التشريعات التي تسمح للناس بالعمل في الخارج.

٣٥٣ - وفي بعض البلدان، تصنف بعض الجزاءات في التصنيفات القومية على أنها ضرائب؛ ومن الأمثلة على ذلك الجزاءات التي تدفعها المشاريع إلى ميزانية الدولة عقوبة لها على ما تحدثه من تلوث. وكما ورد أعلاه، قد تدفع المشاريع مبالغ إلى مستخدميها ينبغي تخصيصها إلى التحويلات الجارية المتنوعة.

الفصل الخامس

التحول إلى القطاع الخاص
والأسواق المالية الناشئة

٣٥٤ - يتناول هذا الفصل، الذي ينبغي أن يقرأ جنباً إلى جنب مع الفصل الثالث المعني بتقسيم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى قطاعات، السبب الرئيسي لتغيير القطاعات، وعلى وجه التحديد تحويل مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويولي اهتماماً خاصاً بالطريقة التي ينبغي أن تعامل بها مختلف أشكال التحول إلى القطاع الخاص في الحسابات بغية إظهار الجوانب المحددة للتحول إلى القطاع الخاص في التحليل. ويتناول هذا الفصل أيضاً بعض الآثار المالية الأخرى للتحول إلى القطاع الخاص. وبالتالي ، فإنه يناقش نطاق التحويلات الرأسمالية ودورها المتغير وتغطيتها في اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية. كما أنه يولي اهتماماً للأهمية المتزايدة للدخل من الممتلكات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، الناتج عن توسيع النظام المالي الذي حل محل نظام تخصيص الأموال، الذي كان يدار مركزياً من خلال التحويلات الرأسمالية إلى المشاريع وسائر أجزاء الاقتصاد. وأخيراً، يقدم أمثلة على الأدوات المالية الناشئة الجديدة، مثل الخيارات.

٣٥٥ - ويتكون هذا الفصل من ثلاثة فروع. يتناول الفرع ألف الصيغ المختلفة والمعاملة المحاسبية المقابلة لتحويل المشاريع والمساكن وسائر الوحدات إلى القطاع الخاص. ويشتمل هذا الفرع على عدة أمثلة من الممارسات المتبعة في بولندا والاتحاد الروسي. ويناقش الفرع باء نطاق التحويلات الرأسمالية وكيف يمكن التمييز بينها وبين التحويلات الجارية والمعاملات المالية. ويختتم الفصل بالفرع جيم الذي يتناول المعاملات في الأسواق المالية الناشئة، بما في ذلك مناقشة نطاق الدخل من الممتلكات (الفرع جيم -١)، الذي أخذ في مختلف صيغه يزداد أهمية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (الفرع جيم -٢)، ومخرجات خدمات التأمين في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الفرع جيم -٣)، ويقدم أيضاً أمثلة على المعاملات المالية الناشئة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الفرع جيم -٤).

٣٥٦ - حساب التراكم والميزانية العمومية هما الحسابان الهامان لتحليل آثار التحول إلى القطاع الخاص والأسواق المالية الناشئة. ويشملان حساب رأس المال والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وحساب إعادة التقييم والميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية. وترد هذه الحسابات في الجداول ١٠-١ و ١١-١ و ١٢-١ و ١٢-٢ و ١٣-١ من نظام الحسابات القومية. ولا يعير هذا الفصل أي اهتمام لمكاسب الاقتناء الاسمية أو الحقيقية، لأن هذا الدليل لا يتناول آثار التضخم. إلا أن هذا الموضوع مدروس في الدليل الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يتناول المحاسبة القومية في ظروف التضخم المرتفع. [٧]

ألف - محاسبة التحول إلىالقطاع الخاص

٣٥٧ - قد يترتب على التحول إلى القطاع الخاص تحويل مشاريع بأكملها من خلال تشكيلة من الوسائل، مثل بيع جميع ممتلكات مشروع مملوك للدولة أو جزء منها إلى القطاع الخاص، وتحويل الأصول الاجتماعية

للمشاريع، بما فيها المستشفيات والمصحات والمدارس، وما إلى ذلك، إلى القطاع الخاص، وكذلك تحويل المساكن إلى القطاع الخاص. وتشمل طرق تنفيذ التحويل إلى القطاع الخاص ما يلي:

- توزيع مستندات مجاناً ومن ثم تبديلها بأسهم أو حصص رأس مال؛
- توزيع أسهم أو حصص رأس مال مجاناً؛
- تحويل المشاريع المملوكة للدولة إلى شركات بإصدار أسهم أو حصص رأس مال إما أن تباع أو توزع مجاناً؛
- تصفية المشاريع وبيع أصولها؛
- بيع الممتلكات؛
- إعادة الممتلكات إلى أصحابها السابقين.

٣٥٨ - معاملة هذه الأشكال المختلفة من التحول إلى القطاع الخاص في الحسابات موضحة أدناه بالتفصيل، ويمكن تلخيصها كما يلي: يتطلب التحول إلى القطاع الخاص باستخدام مستندات إدخال قيود للأوراق المالية باستثناء الأسهم (نظام الحسابات القومية، البند AF.3) في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول للحكومة عند إصدار هذه الأوراق، وفي الحساب المالي (F.3) للحكومة والأسر المعيشية عندما تحولها الحكومة إلى الأسر المعيشية. وعندما تنشئ المشاريع التي يجري تحويلها إلى القطاع الخاص حصص رأس مال، فإن هذه الحصص تقيد بوصفها أسهماً وحصصاً أخرى لرأس المال (AF.5) في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، وعندما تباع هذه الحصص إلى الأسر المعيشية، إما نقداً أو مقابل مستندات، فإنها تقيد في الحساب المالي للأسر المعيشية والحساب المالي للحكومة بوصفها مبادلة أوراق مالية عدا الأسهم (F.3) أو عملة وودائع (F.2) بأسهم وحصص رأس مال أخرى (F.5). علاوة على ذلك، عندما ينفذ التحول إلى القطاع الخاص باستخدام المستندات، توجد تحويلات رأسمالية (D.9) من الحكومة إلى الأسر المعيشية. كما أن توزيع الأسهم أو حصص رأس المال مجاناً يتطلب أيضاً قيد تحويلات رأسمالية في حساب رأس المال . وتحويل المشاريع التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص من خلال تحويلها إلى شركات وبيع أسهمها أو حصص رأس مالها يقيد بوصفه أسهماً وحصص رأس مال أخرى (F.5) في الحساب المالي للحكومة وللأسر المعيشية. ويقيد بيع الأصول الثابتة مباشرة في حسابي رأس المال للبائع والمشتري بوصفه إجمالي تكوين رأس مال موجب وإجمالي تكوين راس مال سالب (P.51). ويتطلب تحويل الممتلكات إلى القطاع الخاص من خلال بيع المشاريع إدخال قيدين في الحساب المالي لكلا القطاعين المعنيين، وهذان القيدان على وجه التحديد هما: الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (F.5) والتغير في العملة والودائع (F.2). وتسفر المعاملات المشار إليها أعلاه عن تغيرات في بنود الميزانيات العمومية للشركات غير المالية والحكومة والأسر المعيشية التالية: الأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3) والأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5) والأصول الثابتة (AN.11).

٣٥٩ - وفي معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أصبح رد الممتلكات العامة إلى أصحابها السابقين ممارسة شائعة اثناء السنوات الأخيرة. وهذه المعاملات، سواءً تمت عيناً أو نقداً، ينبغي أن تعامل بوصفها تحويلات رأسمالية. وفي بعض الحالات، قد تحدث هذه المعاملات بين المقيمين في البلد وبقية العالم.

١ - تحويل المشاريع إلى القطاع الخاص

٣٦٠ - في المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي، أكثر طرق التحول إلى القطاع الخاص شيوعاً هي توزيع المستندات مجاناً. والمستندات أنواع خاصة من الأوراق المالية يمكن تحويلها إلى آخرين ويمكن الاتجار بها في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلا أنه لا يمكن الاتجار بهافي بعض البلدان الأخرى. وينبغي أن يقيد ظهورها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وعندما توزع مجاناً، ينبغي قيد تحويلات رأسمالية من الحكومة إلى الأسر المعيشية في حسابي رأس المال لهذين القطاعين. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة صافي إقراض الأسر المعيشية ونقص صافي إقراض الحكومة كما يظهر في الحسابات المالية لهذين القطاعين. ويقيد احتياز الأسر المعيشية للمستندات وتخلص الحكومة من المستندات في الحسابات المالية لهذين القطاعين بوصفه تغيرات في الأوراق المالية عدا الأسهم (F.3). وفي البلدان التي تكون فيها المستندات قابلة للاتجار بها، يقيد أيضاً تبديلها بحصص رأس المال في الحسابين الماليين لقطاعي الأسر المعيشية والحكومة. وعندما تسدد المستندات وتعاد إلى الحكومة يجري إتلافها؛ ويقيد اختفاؤها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

٣٦١ - والغرض من المثال الوارد في الجدول ٥-١ هو توضيح الإجراءات المحاسبية للمعاملات والتدفقات الأخرى، عندما تحول المشاريع المملوكة للدولة باستخدام المستندات:

(أ) لنأخذ مشروعاً مملوكاً للدولة قيمة أصوله الثابتة ١٠٠ . وللتبسيط، يفترض أنه لا يملك أية أصول أخرى. والحكومة هي المالك الوحيد للمشروع المملوك للدولة. وينعكس هذا في الميزانية العمومية الافتتاحية، التي تبين صافي قيمة للقطاع الحكومي مقدارها ١٠٠ ولا يظهر فيها صافي قيمة للشركات غير المالية؛

(ب) تقرر الحكومة تحويل المشروع إلى القطاع الخاص من خلال إصدار مستندات. بالنسبة للحكومة، تُدخل قيود موجبة للأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3) في جانب الأصول وفي جانب الخصوم من حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول؛

(ج) توزع المستندات مجاناً على الأسر المعيشية. وينتج عن هذا قيد تحويلات مالية (D.9) من الحكومة إلى الأسر المعيشية في حساب رأس المال، وفي صافي الإقراض الموجب للأسر المعيشية وصافي الإقراض السالب للحكومة، فضلاً عن ذلك، فإن توزيع المستندات مجاناً يظهر في الحساب المالي تحت بند الأوراق المالية عدا الأسهم (F.3) بقيد موجب للأسر المعيشية وقيد سالب لقطاع الحكومة؛

(د) تحول الأسر المعيشية المستندات إلى أسهم في المشروع المملوك للدولة الذي تسيطر عليه الحكومة من خلال الدفع باستخدام المستندات. وينتج عن هذا إدخال قيد موجب للأسهم

وحصص رأس المال الأخرى (F.5) وإدخال قيد سالب للأوراق المالية عدا الأسهم (F.3) في الحساب المالي للأسر المعيشية، وتوجد حاجة لإدخال مجموعة عكسية من القيود في الحساب المالي للحكومة، أي قيد موجب للأوراق المالية عدا الأسهم (F.3) وقيد سالب للأسهم وحصص رأس المال (F.5)؛

(هـ) ومتى أعيدت المستندات إلى الحكومة، فإنها تكون قد أدت الغرض منها ويجري التخلص منها. ويمثّل التخلص من المستندات، بالنسبة للقطاع الحكومي، بقيود سالبة للأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3) في جانب الأصول وفي جانب الخصوم في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول؛

الجدول ٥-١ : المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتحويل مشروع تملكه الدولة إلى القطاع الخاص على أساس إصدار مستندات من جانب الحكومة وإصدار أسهم من جانب المشروع

التغيرات في الأصول/الأصول		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة/ الخصوم وصافي القيمة

الحساب الثالث-١ : حساب رأس المال

	S.14 الأسر المعيشية	S.13 الحكومة العامة	S.11 الشركات غير المالية			S.11 الشركات غير المالية	S.13 الحكومة العامة	S.14 الأسر المعيشية	المجموع
صفر	١٠٠	- ١٠٠		B.9	صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)				
		- ١٠٠		D.9	التحويلات الرأسمالية، المدفوعة				
				D.9	التحويلات الرأسمالية، المتلقاة			١٠٠	١٠٠
				B.8n	الادخار، صافي				

الحساب الثالث-٢ : الحساب المالي

		- ١٠٠		B.9	صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)				
صفر	- ١٠٠	- ١٠٠		F.3	الأوراق المالية عدا الأسهم				
صفر	١٠٠	- ١٠٠		F.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				

الحساب الثالث-٣-١ : حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

				K.10	التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في موضع آخر، ومنها				
صفر		- ١٠٠		AF.3	الأوراق المالية عدا الأسهم				
				AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				
صفر		١٠٠	- ١٠٠	B.10.2	التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول				

التغيرات في الأصول/الأصول		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة/ الخصوم وصافي القيمة

الحساب الرابع : الميزانيات العمومية

	المجموع	S.14 الأسر المعيشية	S.13 الحكومة العامة	S.11 الشركات غير المالية		المعاملات والبنود الموازنة	S.11 الشركات غير المالية	S.13 الحكومة العامة	S.14 الأسر المعيشية	المجموع
الحساب الرابع-١: الميزانية العمومية الافتتاحية	١٠٠				AN.11	الأصول الثابتة	١٠٠			
					AF.3	الأوراق المالية عدا الأسهم				
				١٠٠	AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				١٠٠
	١٠٠		١٠٠	صفر	B.90	صافي القيمة				١٠٠
الحساب الرابع-٢: التغيرات في الميزانية العمومية	صفر	صفر	صفر		AN.11	الأصول الثابتة				
					AF.3	الأوراق المالية عدا الأسهم		صفر	صفر	صفر
	صفر	١٠٠	- ١٠٠		AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				
					B.10	التغيرات في صافي القيمة، مجموع		- ١٠٠	١٠٠	صفر
الحساب الرابع-٣: الميزانية العمومية الختامية	١٠٠				AN.11	الأصول الثابتة	١٠٠			
					AF.3	الأوراق المالية عدا الأسهم				
				١٠٠	AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				١٠٠
	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر	B.90	صافي القيمة		صفر	١٠٠	١٠٠

(و) نتيجة لذلك، تختلف الميزانيتان العموميتان الختاميتان عن الميزانيتين العموميتين الافتتاحيتين من عدة جوانب. فالقطاع الحكومي فقد حصص رأس المال التي يملكها ولم تعد تظهر أية قيود في الميزانية العمومية الختامية لهذا القطاع. وأمّا قطاع الأسر المعيشية، الذي لم تكن له أية قيود في الميزانية العمومية الافتتاحية، يوجد له الآن قيد للأسهم وحصص رأس المال الأخرى (F.5) في جانب الأصول وصافي قيمة موجب بنفس المقدار. وبالنسبة لقطاع الشركات غير المالية، لا يوجد أي تغيير؛ وأصبحت الأسر المعيشية، لا الحكومة، هي التي تملك الآن الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5) في قطاع الشركات غير المالية.

٣٦٢ - ويمكن تنفيذ التحول إلى القطاع الخاص أيضاً ببيع الممتلكات مباشرة، دون استخدام المستندات. وتوجد عدة احتمالات ولكل احتمال معاملته المحاسبية. إذ يمكن أن يترتب على التحول إلى القطاع الخاص بيع الأصول الثابتة فقط، وفي هذه الحالة تقيد جميع المعاملات في حساب رأس المال، أي بوصفها إجمالي تكوين رأس مال ثابت موجب للمشتري وإجمالي تكوين رأس مال ثابت سالب للبائع. وقد يباع أيضاً المشروع بأكمله، وفي هذه الحالة تقيد جميع المعاملات في جانب الأصول من الحساب المالي، أي قيد موجب للأسهم وحصص رأس المال الأخرى (F.5) وقيد سالب (على سبيل المثال) للعملة والودائع (AF.2) في حساب المشتري، ويُدخل قيدان مماثلان معاكسان في نفس فئات المعاملات في حساب البائع. والاحتمال الثالث هو تحويل المشروع المملوك للدولة إلى شركة وإصدار حصص رأس مال لتنفيذ هذا التحويل. وعلى نحو مماثل لما تم في حالة استخدام المستندات (شُرح في المثال السابق) يقيد إصدار حصص رأس المال في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول بوصفها أسهماً وحصص رأس مال أخرى (AF.5) في جانب

الأصول وفي جانب الخصوم أيضاً من الحساب. ويقيد بيع حصص رأس المال في الحسابات المالية على نحو مماثل لما أوضح في المثال السابق باستخدام المستندات.

٣٦٣ - ومن الأمثلة الأخرى على التحول إلى القطاع الخاص تلقي مستخدمي مشروع مملوك للدولة عدداً من حصص رأس المال مجاناً وبذلك يصبحون مشاركين في ملكية المشروع، ويحلون جزئياً محل الحكومة بوصفها مالكاً للمشروع. وإذا لم تجر معاملات أخرى أثناء الفترة المحاسبية، توجد تحويلات رأسمالية عينية من الحكومة إلى قطاع الأسر المعيشية، تسفر عن قيد صافي إقراض موجب للأسر المعيشية في حساب رأس المال وصافي إقراض سالب (صافي اقتراض) للحكومة في حساب رأس المال. ويقابل هذا في الحساب المالي للأسر المعيشية احتياز أصول مالية (أسهم وحصص رأس مال أخرى (F.5)) يعادل الخصوم التي جرى تحملها المقيدة في الحساب المالي للحكومة.

٣٦٤ - تصفية مشروع مملوك للدولة خيار آخر للتحول إلى القطاع الخاص. ويوضح الجدول ٥-٢ المعاملة المحاسبية لهذا التحول باستخدام قيود مقدارها ١٠٠ وحدة. ويفترض المثال أن أصول مشروع ما مملوك للدولة يشتريها مشروع غير ذي شخصية اعتبارية مملوك لقطاع الأسر المعيشية. ويعكس الجدول ما يلي:

(أ) تبين الميزانية العمومية الافتتاحية أن المشروع المملوك للدولة (قطاع الشركات غير المالية) يملك أصولاً ثابتة مقدارها ١٠٠، وهي التزام على الحكومة على هيئة أسهم وحصص رأس مال أخرى (AF.5) وليس له صافي قيمة. وفي الميزانية العمومية لقطاع الحكومة، الذي يملك المشروع المملوك للدولة، توجد أسهم وحصص رأس مال أخرى (AF.5) في جانب الأصول مقدارها ١٠٠، وبالتالي صافي قيمة مقداره ١٠٠. ويفترض أنه لا يوجد في الميزانية العمومية الافتتاحية لقطاع الأسر المعيشية سوى عملة وودائع (AF.2) مقدارها ١٠٠، وبالتالي صافي قيمة مقداره ١٠٠؛

(ب) تقيد تصفية المشروع المملوك للدولة بوصفها أسهماً وحصص رأس مال أخرى (AF.5) في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، بقيد سالب في جانب الأصول من حساب قطاع الحكومة وبقيد سالب أيضاً في جانب الخصوم من حساب الشركات غير المالية. وفي نفس الوقت، تقيد الأصول الثابتة للمشروع المملوك للدولة، التي حولت إلى ملكية الحكومة، بوصفها تغيرات في الأصول الثابتة (AN.11) في حسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول، بقيد موجب في حساب قطاع الحكومة وقيد سالب في حساب الشركات غير المالية؛

(ج) بيع الأصول من الحكومة إلى المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية المشمولة في قطاع الأسر المعيشية يقيد في حساب رأس المال بوصفه إجمالي تكوين رأس مال ثابت (P.51)، بقيد موجب لقطاع الأسر المعيشية وقيد سالب لقطاع الحكومة. وحيث أن الأسر المعيشية تسدد ثمن الأصول نقداً أو بأداة مالية سائلة أخرى، يقابل القيود تحت تكوين رأس المال في حساب رأس المال قيدان عكسيان مساويان تحت العملة والودائع (F.2) في الحسابين الماليين، قيد موجب للقطاع الحكومي وقيد سالب لقطاع الأسر المعيشية. ويقابل القيود في حساب رأس المال والحساب المالي صافي إقراض موجب لقطاع الحكومة وصافي إقراض سالب لقطاع الأسر المعيشية؛

الجدول ٥-٢ : المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتصفية
مشروع تملكه الدولة وبيع أصوله فيما بعد

التغيرات في الأصول/الأصول		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة/ الخصوم وصافي القيمة

الحساب الثالث-١ : حساب رأس المال

المجموع	S.14 الأسر المعيشية	S.13 الحكومة العامة	S.11 الشركات غير المالية		المعاملات والبنود الموازنة	S.11 الشركات غير المالية	S.13 الحكومة العامة	S.14 الأسر المعيشية	المجموع
				B.8n	الادخار، صافي				
صفر	١٠٠ -	١٠٠ -		P.51	إجمالي تكوين رأس المال الثابت				
صفر	١٠٠ -	١٠٠		B.9	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)				

الحساب الثالث-٢ : الحساب المالي

				B.9	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)		١٠٠	١٠٠ -	صفر
صفر	١٠٠ -	١٠٠		F.2	العملة والودائع				

الحساب الثالث-٣-١ : حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

صفر		١٠٠	١٠٠ -	1K.12.	التغيرات في التصنيفات القطاعية وفي الهيكل، ومنها:				
				1AN.1	الأصول الثابتة				
صفر ١٠٠ -		١٠٠ ١٠٠ -	١٠٠ -	K.10	التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في موضع آخر، ومنها:	١٠٠ -			١٠٠ -
١٠٠ -		١٠٠		AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	١٠٠ -			١٠٠ -
				2B.10.	التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول	صفر	صفر	صفر	صفر

الحساب الرابع: الميزانيات العمومية

الحساب الرابع - ١: الميزانية العمومية الافتتاحية	١٠٠			1AN.1	الأصول الثابتة	١٠٠				
	١٠٠	١٠٠		AF.2	العملة والودائع					
	١٠٠		١٠٠	AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى		١٠٠			١٠٠
				B.90	صافي القيمة		صفر	١٠٠	١٠٠	٢٠٠
الحساب الرابع - ٢: التغيرات في الميزانية العمومية	صفر	١٠٠	صفر	1AN.1	الأصول الثابتة	١٠٠ -				
	صفر	١٠٠ -	١٠٠	AF.2	العملة والودائع					
	١٠٠ -		١٠٠ -	AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى		١٠٠			١٠٠
				B.10	التغيرات في صافي القيمة، مجموع		صفر	صفر	صفر	صفر
الحساب الرابع -٣: الميزانية العمومية الختامية	١٠٠	١٠٠		1AN.1	الأصول الثابتة					
	١٠٠	صفر	١٠٠	AF.2	العملة والودائع					
	صفر		صفر	AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى					
				B.90	صافي القيمة		١٠٠	١٠٠	٢٠٠	

(د) ونتيجة لذلك، تغيرت الميزانيات العمومية الختامية للقطاعات الثلاثة مقارنة بالميزانيات العمومية الافتتاحية. فالميزانية العمومية الختامية للمشروع المملوك للدولة (قطاع الشركات غير المالية) لم تعد موجودة. وبدلاً من ذلك، أصبح قطاع الأسر المعيشية يمتلك الآن أصولاً ثابتة (AN.11) بدلاً من العملة والودائع (AF.2) وذلك كما كان الحال في الميزانية العمومية الافتتاحية. فضلاً عن ذلك، يملك قطاع الحكومة عملة وودائع (F.2) ولم يعد يملك أية أسهم وحصص رأس مال كما كان الحال في الميزانية العمومية الافتتاحية. ولم يتغير صافي قيمة قطاع الأسر المعيشية وقطاع الحكومة. وصافي قيمة الحكومة يختلف عن صافي قيمتها في المثال السابق على التحول إلى القطاع الخاص باستخدام المستندات (الجدول ٥-١): ففي الجدول ٥-٢، يساوي صافي قيمة الحكومة في الميزانيات العمومية الختامية ١٠٠؛ بينما يخفض صافي قيمتها في الجدول ٥-١ إلى صفر.

٣٦٥ - معاملة بيع مشروع ما - لنقل محلاً تجارياً صغيراً تملكه الدولة - إلى القطاع الخاص موضحة أدناه بمساعدة مثال عددي في الجدول ٥-٣، الذي يبين جميع القيود اللازمة في الحسابات المالية وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول والميزانيات العمومية لقطاعات الشركات غير المالية والحكومة العامة والأسر المعيشية. ويفترض المثال أن مشروعاً يتبع أصلاً قطاع الشركات غير المالية بيع إلى أسرة معيشية بمبلغ ١٠٠ . وبعد تحويله إلى القطاع الخاص أصبح مشروعاً غير ذي شخصية اعتبارية مملوكاً لقطاع الأسر المعيشية. ويقيد بيع المشروع في الحسابات المالية لقطاعي الشركات غير المالية والأسر المعيشية. وبالتالي، يقيد نقص في الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (F.5) ولنقل زيادة في العملة والودائع (F.2) في حساب القطاع الحكومي؛ وتُدخل قيود عكسية في الحساب المالي لقطاع الأسر المعيشية، أي نقص في العملة والودائع (F.2) وزيادة في الأسهم وحصص رأس المال (F.5). وإعادة تصنيف أصول وخصوم المشروع من قطاع الشركات غير المالية إلى قطاع الأسر المعيشية تنعكس في قيود حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، أي إعادة تصنيف الأصول الثابتة من قطاع الشركات غير المالية إلى قطاع الأسر المعيشية، وشطب الأسهم وحصص رأس المال الأخرى من جانب الأصول والخصوم في قطاع الأسر المعيشية، بعد قيد البيع في الحساب المالي. ونتيجة لذلك، تظهر في الميزانية العمومية الختامية أصول ثابتة وصافي قيمة لقطاع الأسر المعيشية، وعملات وودائع وصافي قيمة لقطاع الحكومة. ومن جهة أخرى، لم تعد توجد قيود في الميزانية العمومية الختامية لقطاع الشركات غير المالية نتيجة لإدخال قيود في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وفي الحساب المالي للمشروع الذي بيع.

٣٦٦ - غالباً ما يسبق تحويل المشاريع العامة إلى القطاع الخاص إعادة تقييم للمخزونات المقيدة في ميزانياتها العمومية. وتعكس عملية إعادة التقييم أثر العوامل المختلفة، مثل الفرق بين قيمة استبدال السلع والقيمة الأصلية المقيدة في السجلات؛ والبلى وعدم وجود أسواق للمنتجات، وما إلى ذلك. وينبغي أن يقيد التغير في تقييم الأصول بوصفه خسائر (أو مكاسب) اقتناء في حسابات إعادة التقييم. ويلزم إدخال نفس القيد في حساب إعادة التقييم عندما تبيع المشاريع كل أصولها أو جزءاً منها بأسعار تقل عن القيمة الأصلية الدفترية المقيدة في ميزانياتها العمومية. ولا ينبغي لإعادة التقييم أن تؤثر على تكوين رأس المال أو على إجمالي الناتج المحلي.

الجدول ٥-٣: المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتحويل
مشروع عام إلى القطاع الخاص ببيع أصوله مباشرة

التغيرات في الأصول/الأصول		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة/ الخصوم وصافي القيمة

الحساب الثالث-٢ : الحساب المالي

المجموع	S.14 الأسر المعيشية	S.13 الحكومة العامة	S.11 الشركات غير المالية	S.11 الشركات غير المالية	S.13 الحكومة العامة	S.14 الأسر المعيشية	المجموع
				B.9 صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)			
	١٠٠ -			F.2 العملة والودائع	١٠٠	١٠٠ -	
	١٠٠			F.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	١٠٠ -	١٠٠	

الحساب الثالث-١-٣ : حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

	١٠٠		١٠٠ -	K.12.1 التغيرات في التصنيفات القطاعية والهيكل، ومنها			
	١٠٠		١٠٠ -	AN.11 الأصول الثابتة			
	١٠٠ -			K.10 التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في موضع آخر، ومنها			١٠٠ -
	١٠٠ -			AF.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى			١٠٠ -
				B.10.2 التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول			

الحساب الرابع: الميزانيات العمومية

الحساب الرابع - ١: الميزانية العمومية الافتتاحية	١٠٠		١٠٠	AN.11 الأصول الثابتة				
				AF.2 العملة والودائع	١٠٠			
		١٠٠		AF.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى			١٠٠	
		١٠٠	صفر	B.90 صافي القيمة				١٠٠
الحساب الرابع - ٢: التغيرات في الميزانية العمومية	١٠٠		١٠٠ -	AN.11 الأصول الثابتة				
	١٠٠ -	١٠٠		AF.2 العملة والودائع				
	صفر	١٠٠ -		AF.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				
	صفر	صفر	١٠٠ -	B.10 التغيرات في صافي القيمة، مجموع				
الحساب الرابع -٣: الميزانية العمومية الختامية	١٠٠			AN.11 الأصول الثابتة				
		١٠٠		AF.2 العملة والودائع				
				AF.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى				
		١٠٠		B.90 صافي القيمة				١٠٠

٢ - تحويل المساكن إلى القطاع الخاص

٣٦٧ - تحويل المساكن إلى القطاع الخاص يمكن تنفيذه أيضاً بعدة طرق مختلفة. وهناك ممارسة تتبع كثيراً في الاتحاد الروسي لتحويل المساكن إلى القطاع الخاص بتوزيعها مجاناً على الأسر المعيشية. وفي هذه الحالة، ينبغي إدخال قيود موجبة وسالبة لتكوين رأس المال والتحويلات الرأسمالية العينية في حساب رأس المال بالنسبة للأسر المعيشية والحكومة. وينبغي أن يستند تقييم هذه القيود إلى القيمة السوقية للمساكن التي جرى تحويلها إلى القطاع الخاص.

٣٦٨ - وفي حالات أخرى، قد يتعين على الأسر المعيشية أن تسدد ثمناً للمساكن التي يجري تحويلها إلى القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مساحة المساكن المحولة إلى القطاع الخاص تزيد عن بعض المعايير المحددة، فإنه قد يتعين على الأسرة المعيشية تسديد فرق الثمن. وفي هذه الحالة، يقيم تكوين رأس المال للأسر المعيشية بنفس الطريقة السابقة، أي بأسعار المساكن في السوق. إلا أن تكوين رأس المال للأسر المعيشية لم يموَّل إلا جزئياً من التحويلات الرأسمالية؛ والثمن المسدد مقابل المساحة الإضافية يموَّل من خلال ادخارات قطاع الأسر المعيشية.

٣٦٩ - وتنطبق نفس المعاملة عندما تباع المساكن إلى الأسر المعيشية بأسعار مخفضة، أي غير مهمة اقتصادياً. وهذه ممارسة شائعة نوعاً ما في هنغاريا. وفي هذه الحالة أيضاً، ينبغي استخدام سعر السوق في تقييم تكوين رأس مال موجب لقطاع الأسر المعيشية وتكوين رأس مال سالب لقطاع الحكومة؛ والفرق بين سعر السوق والسعر الاسمي للمساكن يجب أن يبين كتحويلات رأسمالية من الحكومة إلى الأسر المعيشية. وفي بعض الحالات، يتعين على الأسر المعيشية دفع رسوم تسجيل اسمية يجب أن تعامل بوصفها جزءاً من تكلفة نقل الملكية وبالتالي تدمج في تكوين رأس المال.

٣٧٠ - وتطبق معاملة محاسبية مختلفة نوعاً ما إذا لم تحول وحدة الإسكان بالكامل، وإنما فرادى الشقق فقط، إلى القطاع الخاص. ويلزم الآن إدخال بعض القيود في الحسابات المالية وفي حسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول للقطاعات. والمعاملة الموضحة في الجدول ٥-٤ مماثلة جداً لتلك الواردة في الجدول ٥-٣ التي تتناول بيع مشروع عام بالكامل. ويمكن وصف الجدول على النحو التالي:

(أ) يفترض أن جميع القطاعات تبدأ ميزانياتها العمومية بـ ١٠٠ وحدة وأن الشقق تباع بمبلغ ٥٠ وحدة؛

(ب) وبالتالي، فإن الميزانية العمومية الافتتاحية لقطاع الشركات غير المالية تشتمل على قيود للأصول الثابتة (AN.11) وأسهم وحصص رأس مال أخرى (AF.5) وصافي قيمة مقداره صفر؛ وبالنسبة لقطاع الأسر المعيشية، توجد قيود تحت العملة والودائع (F.2) وصافي قيمة؛ وبالنسبة لقطاع الحكومة، توجد قيود تحت الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5) في الشركة التي تملك الشقق وقيود تحت صافي القيمة أيضاً؛

(ج) ويظهر بيع الشقق (٥٠) في ثلاثة حسابات: ففي حساب رأس المال، توجد دفعات تحويلات رأسمالية من الحكومة إلى قطاع الأسر المعيشية؛ وفي الحساب المالي، يقيد استبدال أسهم وحصص رأس مال أخرى (F.5) بعملة وودائع (F.2) بين الأسر المعيشية

الجدول ٥-٤ : المعاملة المحاسبية في نظام الحسابات القومية لتحويل المساكن إلى القطاع الخاص

التغيرات في الأصول/الأصول		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة/ الخصوم وصافي القيمة

الحساب الثالث-١ : حساب رأس المال

المجموع	S.14 الأسر المعيشية	S.13 الحكومة العامة	S.11 الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة		S.11 الشركات غير المالية	S.13 الحكومة العامة	S.14 الأسر المعيشية	المجموع
				الادخار، صافي	B.8n				
				إجمالي تكوين رأس المال الثابت	P.51				
				التحويلات الرأسمالية، المتلقاة	D.9			٥٠	
				التحويلات الرأسمالية، المدفوعة	D.9		٥٠ -		
				صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B.9		٥٠	٥٠ -	

الحساب الثالث-٢ : الحساب المالي

	٥٠ -	٥٠		صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B.9				
	٥٠ -	٥٠		العملة والودائع	F.2				
	٥٠	٥٠ -		الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	F.5				

الحساب الثالث-٣-١ : حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

	٥٠		٥٠ -	التغيرات في التصنيفات القطاعية وفي الهيكل، ومنها:	K.12.1				
				الأصول الثابتة	AN.10				
				التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في موضع آخر، ومنها:	K.10				
	٥٠-			الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	AF.5				٥٠ -
				التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول	B.10.2				

الحساب الرابع: الميزانيات العمومية

الحساب الرابع - ١: الميزانية العمومية الافتتاحية		١٠٠		الأصول الثابتة	AN.11	١٠٠			
				العملة والودائع	AF.2				
		١٠٠		الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	AF.5				١٠٠
	١٠٠	١٠٠	صفر	صافي القيمة	B.90				
الحساب الرابع - ٢: التغيرات في الميزانية العمومية				الأصول الثابتة	AN.11	٥٠ -		٥٠	
	٥٠ -	٥٠		العملة والودائع	AF.2				
	صفر	٥٠ -		الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	AF.5				٥٠ -
				التغيرات في صافي القيمة، مجموع	B.10				
الحساب الرابع -٣: الميزانية العمومية الختامية				الأصول الثابتة	AN.11	٥٠		٥٠	
	٥٠	٥٠		العملة والودائع	AF.2				
		٥٠		الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	AF.5				٥٠
	١٠٠	١٠٠	صفر	صافي القيمة	B.90				

والحكومة؛ وفي حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، يعاد تصنيف جزء من الأصول الثابتة من قطاع الشركات غير المالية إلى قطاع الأسر المعيشية، وفي نفس الوقت، فإن الأسهم التي اشترتها الأسر المعيشية من الحكومة تحذف من جانبي الأصول والخصوم في حسابي القطاعين؛

(د) وكنتيجة لهذه القيود، تتغير الميزانيات العمومية الختامية لجميع القطاعات الثلاثة بالمقارنة بميزانياتها العمومية الافتتاحية. وعليه، لا يظهر في الميزانية العمومية الختامية لقطاع الشركات غير المالية المالك للشقق سوى الأصول الثابتة وصافي قيمة مقداره ٥٠. وبالنسبة لقطاع الحكومة، لا يزال صافي القيمة ١٠٠، ولكنه يتكون الآن من ٥٠ للعملة والودائع (F.2) و ٥٠ للأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5). ويحتفظ قطاع الأسر المعيشية بنفس صافي القيمة، ولكنه يتكون في هذه الحالة من ٥٠ للأصول الثابتة (AN.11) تمثل الشقق التي اشتريت و ٥٠ للعملة والودائع (F.2).

٣٧١ - ينبغي ملاحظة أن عملية التحول إلى القطاع الخاص تسفر عن عدد متزايد من المعاملات التي تشمل الشقق والبيوت الموجودة. وبيع هذه المساكن ينبغي أن يعامل كأي معاملة أخرى في السلع الموجودة. بعبارة أخرى، ينبغي أن يقيد شراء المساكن الموجودة بما في ذلك تكلفة نقل الملكية، بوصفه إجمالي تكوين رأس مال ثابت موجب للأسر المعيشية التي تشتري المساكن، وتكوين رأس مال سالب بالنسبة للأسر المعيشية التي تبيع المسكن. وعلى الصعيد القومي، لا يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت سوى تكاليف نقل الملكية. وفي بعض الحالات، تباع المساكن أيضاً إلى وحدات أعمال تجارية تحولها إلى مكاتب. وفي هذه الحالة، فإن المعاملة تتم بين قطاع الأسر المعيشية وقطاع الشركات غير المالية أو قطاع الشركات المالية.

٣ - أمثلة على التحول إلى القطاع الخاص في البلدان

٣٧٢ - يمكن إيضاح ما ورد أعلاه بمساعدة عدد من الأمثلة القطرية الملموسة على التحول إلى القطاع الخاص في الاتحاد الروسي وبولندا.

٣٧٣ - في الاتحاد الروسي، يمكن لعمال ومدراء المشاريع الكبيرة استخدام مستنداتهم لشراء أسهم في مشاريعهم. واختارت معظم الشركات التي لها أسهم خيار التحول إلى القطاع الخاص الذي يعطي العمال والمدراء حصة مسيطرة في المشروع مقدارها ٥١ في المائة. ويسدد ثمن جزء من الـ ٥١ بالمائة من هذه المستندات. ولذلك، فإن احتياز هذا الجزء من حصص رأس المال يمكن أن يعامل في الحساب المالي بوصفه مبادلة مستندات بأسهم. وتباع الـ ٤٩ في المائة الباقية من الأسهم في مزاد علني مفتوح. يسدد ثمن بعضها بمستندات وينبغي قيد هذه المعاملة في الحسابات المالية. وهناك خيار اكتتاب مغلق آخر يعطي العمال ٢٥ في المائة من أسهم الشركة مجاناً دون حقوق تصويت، مع خيار آخر لشراء ١٠ في المائة أخرى (للعمال) و ٥ في المائة (للمدراء)، مع حقوق تصويت، جميعها بأسعار تستند إلى القيمة الدفترية. وفي هذا الخيار، ينبغي أن يقيد تحويل أول ٢٥ في المائة من الأسهم بوصفه تحويلاً رأسمالياً إلى الأسر المعيشية.

٣٧٤ - بغية تجميع الأسهم وتنويع المخاطرة، يجري في الاتحاد الروسي إنشاء بضع مئات من صناديق الاستثمار التي يستمر عددها في الزيادة بسرعة. ويراكم الصندوق مستندات السكان ويعطيهم في المقابل

أسهماً في الصندوق نفسه. وهذه المعاملة ينبغي أيضاً أن تقيد في الحسابات المالية بوصفها مبادلة سندات بحصص رأس مال. وينبغي أن يظهر احتياز حصص رأس مال المشاريع المحولة إلى القطاع الخاص في الحساب المالي لصندوق الاستثمار. ومن جهة أخرى، تقيد حصص رأس مال صندوق الاستثمار، التي جرت مبادلتها بمستندات، بوصفها تحمل التزامات.

٣٧٥ - وفي عملية التحول إلى القطاع الخاص، تحاول المشاريع في الاتحاد الروسي وفي بعض البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التخلص من أصولها الاجتماعية (المستشفيات والملاعب، وما إلى ذلك) بغية الاقتصاد في تكاليف الخدمات الاجتماعية. وفي حالات عديدة، تحول هذه الأصول إلى الحكومات المحلية. ويمكن قيد هذه المعاملات في حسابات رأس المال للقطاعات المعنية: وعليه، يقيد إجمالي تكوين رأس مال ثابت موجب لقطاع الحكومة وإجمالي تكوين رأس مال ثابت سالب لقطاع الشركات والمؤسسات الصورية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ويتوقف ذلك على تخصيص الوحدات التي كانت تستخدم الأصول الاجتماعية في الماضي والتحويلات الرأسمالية من قطاع الشركات (أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) إلى قطاع الحكومة العامة.

٣٧٦ - وفي بولندا، يجري التحول إلى القطاع الخاص من خلال عدد من الإجراءات المختلفة. والطريقة الأولى للتحول إلى القطاع الخاص هي قيام مستخدمي المشاريع بامتلاك نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من الأسهم بنصف السعر، وتباع بقية الأسهم بالسعر السوقي الكامل. وفي هذه الحالة، يحدث تغيير في الملكية ويحوَّل مشروع مملوك للدولة (شبه شركة) إلى شركة. وفي ظل هذه الظروف، يظهر إصدار حصص رأس المال في حساب التغيرات الأخرى في الأصول. وبيع الأسهم إلى الأسر المعيشية يقيد في الحساب المالي لقطاع الشركات والأسر المعيشية. وفي نفس الوقت، يقيد تحويل رأسمالي (يساوي الفرق بين القيمة السوقية للأسهم الموزعة على الأسر المعيشية والسعر المخفض الذي دفعته) وكأن الحكومة دفعته إلى الأسر المعيشية. وتستخدم الأسر المعيشية هذا التحويل الرأسمالي لتمويل احتياز حصص في رأس المال يقيد في الحساب المالي.

٣٧٧ - والطريقة الثانية للتحول إلى القطاع الخاص في بولندا تعرف بطريقة "التصفية"، حيث تباع الأصول الثابتة للمشروع المصفَّى في مزاد علني. وينبغي قيد المعاملات التالية في حسابات التراكم. يقيَّد البائع، في حساب رأس المال، تكوين رأس مال سالب، ويقيَّد المشتري، في حساب رأس المال، تكوين رأس مال ثابت موجب. والقيدان المتصلان بالتغيرات في الأصول المالية (الزيادة والنقص في الودائع) في الحساب المالي للمشتري والحساب المالي للبائع يقابلان قيد الإقراض الموجب وقيد الإقراض السالب كما هو مبين أعلاه. وتدخل بعض القيود، التي تعكس تصفية المشروع وظهور الأصول الثابتة، في حسابات التغيرات الأخرى في الأصول للمشروع الذي جرت تصفيته وللحكومة العامة. وتستخدم طريقة التصفية هذه في بلدان أخرى عديدة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٧٨ - والطريقة الثالثة للتحول إلى القطاع الخاص في بولندا يشار إليها بطريقة "التحول إلى القطاع الخاص بالجملة". وتنطوي هذه الطريقة على قيام المشاريع بإصدار أسهم وبيعها إلى صناديق الاستثمار. ومن ثم تحول أسهم هذه الصناديق مجاناً إلى الأسر المعيشية. وفي هذه الحالة، يقيد بيع الأسهم إلى صناديق الاستثمار في الحساب المالي للبائع وللمشتري. وفي حساب رأس المال لصندوق الاستثمار، يقابل التحويلات الرأسمالية القابلة للدفع للأسر المعيشية صافي إقراض سالب. وفي الحساب المالي لصناديق الاستثمار، يقابل الإقراض الصافي السالب نقص في الأموال النقدية أو الودائع، وفي نفس الوقت يقابل

الأسهم المحولة إلى الأسر المعيشية بند تحمل الإلتزامات المقابل. وفي حساب رأس المال للأسر المعيشية، يقابل التحول الرأسمالي المتلقى من صندوق الاستثمار صافي إقراض. وفي الحساب المالي للأسر المعيشية، يقابل صافي الإقراض احتياز الأسهم بوصفه زيادة في الأصول المالية. أخيراً، في الحساب المالي الموحد لمجموع الاقتصاد، تدخل قيود تتعلق باحتياز الأسهم من قبل الأسر المعيشية وصناديق الاستثمار تقابلها مبالغ مساوية في التغيرات في الخصوم.

باء - تعريف التحويلات الرأسمالية ونطاقها

٣٧٩ - في حين أن التحول إلى القطاع الخاص يؤدي إلى قيد بعض التحويلات الرأسمالية في النظام، هناك تحويلات رأسمالية أخرى عديدة يتعين قيدها في حسابات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن بين التحويلات الرأسمالية الأخرى التي لها أهمية خاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي ستناقش أدناه، ينبغي التطرق إلى التحويلات الرأسمالية الناتجة عن سماح الدين، والتحويلات الرأسمالية لتغطية الخسائر غير العادية للمشاريع، والتحويلات الرأسمالية لتمويل بناء المساكن للأسر المعيشية، وما إلى ذلك.

٣٨٠ - ويشتمل تصنيف التحويلات الرأسمالية في نظام الحسابات القومية (نظام الحسابات القومية، المرفق الخامس) على ثلاثة بنود فرعية، هي منح الاستثمار والضرائب على رأس المال والتحويلات الرأسمالية الأخرى. وهذه الفئات الفرعية الثلاث جميعها ترتبط في العادة باحتياز أصل ما أو التخلص منه. ويمكن أن تقدم نقداً أو عيناً. وبصورة عامة، تدفع الضرائب على رأس المال نقداً، إلا أن هناك حالات تدفع فيها الضرائب على رأس المال عيناً، مثل تحويل نفائس (لوحات فنية، بيوت فخمة) إلى الدولة.

٣٨١ - عند حدوث تحويلات رأسمالية عينية، ينبغي أن يصاحب قيود التحويلات الرأسمالية قيد سالب لإجمالي تكوين رأس المال الثابت للمانح ومبلغ موجب يقيد في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع المتلقي. ومن المهم ملاحظة أنه "ينبغي للتحويل، سواء كان نقداً أو عيناً، أن يسفر عن تغيير مساو في الأصول المالية أو غير المالية المبينة في الميزانيات العمومية لأحد المتعاملين أو لكليهما" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٠-١٣٢).

٣٨٢ - ينبغي اعتبار التحويل تحويلاً جارياً في الحالات التي توجد فيها شكوك كبيرة حول ما إذا كان التحويل تحويلاً رأسمالياً أو تحويلاً جارياً، ولكن، وكما ينص نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٠-١٣٤ "ينطوي قرار الطريقة التي يصنف بها تحويل ما على نتائج هامة بالنسبة لتوزيع المدخرات بين القطاعات والقطاعات الفرعية، وربما بين الاقتصاد ككل وبقية العالم". ومن الواضح أن التحويلات الرأسمالية التي يدفعها المقيمون لا تساوي بالضرورة التحويلات الرأسمالية التي يتلقونها، وذلك نظراً لأن بعض التحويلات الرأسمالية تدفع إلى غير المقيمين ويتم تلقي التحويلات الرأسمالية من غير المقيمين. ومن الواضح أيضاً أن التحويلات الرأسمالية من المقيمين في البلد والتحويلات الرأسمالية التي يتلقونها تلغي بعضها بعضاً في الحساب الموحد لمجموع الاقتصاد. وتقتصر التحويلات الرأسمالية لمجموع الاقتصاد على التحويلات الرأسمالية المتلقاة من بقية العالم والتحويلات الرأسمالية المدفوعة إلى بقية العالم.

٣٨٣ - تقوم الحكومة عادة بتقديم منح الاستثمار إلى الوحدات المقيمة لتوفير التمويل لاحتياز سلع رأسمالية. وفي ظروف معينة، يمكن تقديم منح الاستثمار إلى غير المقيمين، وعلى العكس، يمكن للمقيمين

تلقي منح استثمار من بقية العالم. وهذا يعني أن قيد التحويلات الرأسمالية قد يشمل حساب بقية العالم. بعبارة أخرى، تعرَّف منح الاستثمار المتلقاة بحيث تشمل جميع منح الاستثمار التي تتلقاها الوحدات المقيمة، بما فيها منح الاستثمار المقدمة من بقية العالم؛ وتعرَّف منح الاستثمار المدفوعة بحيث تشمل جميع منح الاستثمار المدفوعة، بما فيها المنح التي تدفع إلى وحدات غير مقيمة. ويستخدم نفس النهج لقيد أنواع التحويلات الرأسمالية الأخرى.

٣٨٤ - وتشمل الضرائب على رأس المال (أ) ضرائب التركة وضرائب الأيلولة و(ب) سائر الضرائب التي تسنها الحكومة بصورة غير متكررة على ثروة الوحدات المؤسسية.

٣٨٥ - وتشمل التحويلات الرأسمالية الأخرى:

- شطب الدين باتفاق متبادل بين الدائنين والمدينين؛
- تحويلات غير متكررة من الحكومة إلى المشاريع لتغطية خسائر تراكمت على مدى بضعة سنين؛
- تحويلات عينية حيث تقوم الحكومة بتحويل ملكية أصول رأسمالية مباشرة إلى وحدات مؤسسية أخرى؛
- التعويضات التي تدفعها الحكومة العامة أو بقية العالم إلى مالكي سلع دمرت أو أتلفت نتيجة لحروب أو جيشان سياسي أو كوارث طبيعية؛
- تحويلات رأسمالية متنوعة.

٣٨٦ - معظم أنواع التحويلات الرأسمالية المذكورة أعلاه هامة بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويمكن قياسها إحصائياً. وفي الماضي القريب، كانت معظم الاستثمارات في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً تمول بمساعدة منح استثمار تقدم إلى المشاريع من ميزانية الدولة. ومع أن الوضع تغير تغيراً ملحوظاً في هذا المجال نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أدخلت مصادر أخرى للتمويل، فإن منح الاستثمار من ميزانية الدولة لا تزال تلعب دوراً هاماً في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تعامل المدفوعات التالية من ميزانية الدولة معاملة التحويلات الرأسمالية أيضاً: الإصلاحات الرأسمالية التي تجرى على مساكن قدامى المحاربين؛ والنفقات على بناء مساكن للاجئين؛ والنفقات التي تنفق في مواجهة عواقب مختلف الكوارث (مثل كارثة تشيرنوبيل).

٣٨٧ - بدأت حكومة الاتحاد الروسي مؤخراً تقدم منح استثمار إلى الأسر المعيشية لتمويل بناء أو شراء المساكن. وتقدم هذه المنح إلى المحتاجين وتشكل مدفوعات بدون مقابل من الحكومة إلى الأسر المعيشية مما يسفر عن تغيير في أصول الأسر المعيشية. وبالتالي، فإنها يجب أن تعامل بوصفها تحويلات رأسمالية. ويمثل تقديم منح الاستثمار إلى الأسر المعيشية تغييراً في سياسة الحكومة السابقة في هذا الميدان، التي

كانت تقوم على تقديم شقق إلى الأسر المعيشية في المباني المملوكة للدولة بإيجار يتلقى قدراً كبيراً من الإعانة.

٣٨٨ - وهناك مثال آخر على التحويلات الرأسمالية في ممارسة الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة حيث تقوم الحكومة بتسديد القروض التي قدمتها المصارف إلى الوحدات المؤسسية التي شاركت في بناء مساكن للأشخاص الذين أُجبروا على الاستيطان. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يقيد في مرحلة أولى تحويل رأسمالي من الحكومة إلى المصارف، وأن يقيد في مرحلة ثانية تحويلات رأسمالية من المصارف إلى الوحدات التي اقترضت الأموال. وهناك خيار آخر وهو إظهار تحويلات رأسمالية مباشرة من الحكومة إلى الوحدات التي اقترضت الأموال.

٣٨٩ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها بلدان رابطة الدول المستقلة، تشمل النفقات من ميزانية الدولة الإنفاق على "تحويل المنشآت العسكرية". ويتكون هذا الإنفاق من منح تقدم إلى المشاريع لتيسير تحويل الإنتاج العسكري إلى إنتاج موجه للأغراض المدنية. وجزء من هذا الإنفاق على الأقل ذو طبيعة رأسمالية، مثل تحويل المعدات وأنواع الأصول الثابتة الأخرى إلى الاستخدام المدني. ومن المهم تقدير هذا الجزء وتخصيصه إلى التحويلات الرأسمالية، ويمكن معاملة الجزء المتبقي بوصفه إعانات أخرى.

٣٩٠ - وقيمة أملاك المهاجرين (بما فيها قيمة أمتعتهم الشخصية)، الذين ينتقلون إلى الخارج، تعامل بوصفها تحويلاً رأسمالياً مدفوعاً إلى بقية العالم أو متلقى منه (أنظر الفقرة ٣٥٣ من دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة [٥٢]). بيد أنه إذا تسنى فصل قيمة الأمتعة الشخصية عن بنود الأملاك المنقولة الأخرى للمهاجرين، فينبغي تخصيصها إلى التحويلات الجارية.

٣٩١ - وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد تنقل ملكية بعض الإنشاءات (الطرق وخطوط الأنابيب، وما إلى ذلك)، التي تنتجها مجموعات الأسر المعيشية لاستعمالها الجماعي، إلى الحكومة العامة لتأمين الصيانة المناسبة لها . وعندما تحدث هذه المعاملات، فإن القيد السالب تحت تكوين رأس المال لقطاع الأسر المعيشية ينبغي أن يقابله قيد تحت تكوين رأس المال لقطاع الحكومة وتحويل رأسمالي عيني من الأسر المعيشية إلى الحكومة العامة (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرة ٧٩-١٠). وفي عام ١٩٩٢، بلغت قيمة الإنشاءات الجماعية التي أنتجتها الأسر المعيشية في هنغاريا حوالي ١٨٠ مليون دولار.

٣٩٢ - وقد يكون مفهوم التحويلات الرأسمالية ذا صلة أيضاً بقيام مشروع مملوك للدولة، ويمول من ميزانية الدولة، بتخصيص النفقات الرأسمالية. ومن المتفق [٥٠] عليه بصورة عامة أن أفضل حل هو معاملة منح الاستثمار من ميزانية الدولة إلى المشروع المملوك للدولة بوصف هذه المنح تحويلات رأسمالية من الحكومة إلى قطاع الشركات التي يتبعها المشروع المملوك للدولة. وهذا يعني أن النفقات المالية الممولة من هذه المنح ستكون مشمولة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الشركات الذي تلقى المنح.

٣٩٣ - ومن الأمثلة على التحويلات الرأسمالية المتلقاة من بقية العالم توفير حكومة ألمانيا أموالاً لبناء مساكن في الاتحاد الروسي للعسكريين الروس الذين كانوا متمركزين في ألمانيا سابقا.

جيم - المعاملات في سوق مالية ناشئة

٣٩٤ - لا يزال تطور الأسواق المالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تطوراً بسيطاً. بيد أنه من المهم أن تعكس الحسابات القومية التغيرات الجارية. ويتناول هذا الفصل عدداً من المعاملات المختارة المتصلة بالأسواق المالية التي قد تزداد أهميتها. وأول نوع (يناقش في الفرع جيم -١) يتناول الدخل من الممتلكات. فمن الواضح أن ظهور سوق مالية سيؤدي إلى دور أكثر بروزاً للدخل من الممتلكات بين عائدات مختلف القطاعات، ومن المهم إبراز هذه التغيرات على مدى الزمن بتعريف وتصنيف مناسبين لتدفقات الدخل من الممتلكات. وتلي ذلك دراسة استخدام الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (الفرع جيم ٢) ومخرجات التأمين (الفرع جيم-٣) في إطار الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وأخيراً، يرد في الفرع (جيم -٤) مثالان على المعاملات المالية ومناقشة لمعاملتها المحاسبية.

١ - تعريف الدخل من الممتلكات ونطاقه

٣٩٥ - يعرف الدخل من الممتلكات في النظام بوصفه "الدخل الذي يتلقاه مالك أصل مالي أو أصل غير منتَج ملموس مقابل تقديم أموال إلى، أو وضع الأصل غير المنتج الملموس تحت تصرف، وحدة مؤسسية أخرى" (الفقرة ٧-٨٨). وعليه، فإن إحدى خصائص الدخل من الممتلكات الهامة هي أنه مرتبط بملكية أصول غير منتَجة. ويشمل الدخل من الممتلكات ما يأتي:

- إيجار الأراضي وعوائد الرواسب الجوفية؛
- الفائدة التي يتلقاها الدائنون؛
- الأرباح الموزعة التي يتلقاها حاملو الأسهم؛
- مسحوبات دخل مالكي أشباه الشركات من أرباحها؛
- عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها؛
- الدخل من الممتلكات المحتسب الذي يعزى إلى حاملي بوليصات التأمين.

٣٩٦ - إيجار الأرض يدفعه المستخدِم إلى مالك الأرض مقابل الحق في استخدام الأرض. والعوائد تدفع مقابل الحق في استغلال احتياطيات المعادن. ومعاملة إيجار الأراضي والأصول الجوفية تختلف من حيث المبدأ عن معاملة مدفوعات الوحدات المؤسسية المتصلة باستئجار السلع الرأسمالية. وتوصف الأخيرة بأنها ريوع (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرة ٧-٨٧) وتعتبر تكاليف خدمات وتدرج في قياس المخرجات. وينبغي ملاحظة أن إيجار الأراضي يقيد على أساس صاف، أي بعد اقتطاع الضرائب على الأراضي، التي يتعين على مالك الأراضي دفعها. ووفقا للعرف المتبع في نظام الحسابات القومية، تعامل هذه الضرائب كما لو أن مالك الأراضي لم يدفعها ولكن المستأجر هو الذي دفعها.

٣٩٧ - والمدفوعات مقابل الحق في استخدام الغابات تشبه إيجار الأراضي. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أدخلت هذه المدفوعات مؤخراً. فعلى سبيل المثال، تحدد اللوائح الحكومية في الاتحاد الروسي شروط تأجير الغابات ومقدار الدفعة المعنية، وما إلى ذلك. والمدفوعات مقابل استخدام الغابات، وهي بصورة عامة مملوكة للدولة، تدفع إلى ميزانية الدولة؛ ويجب أن تظهر بوصفها دخل ممتلكات تلقاه قطاع الحكومة العامة ودفعته قطاعات أخرى، وإلى حد كبير قطاع الشركات غير المالية. وتجدر الملاحظة أنه يمكن للمستأجر أن يحتفظ بجزء من قيمة الدفعة لتمويل الإنفاق على صيانة الغابات وإعادة تحريجها. ويقترح قيد المبلغ المدفوع مقابل الحق في استخدام الغابات على أساس صاف، أي بعد اقتطاع المبلغ المستبقى.

٣٩٨ - وفي نظام الحسابات القومية، تصنف المدفوعات مقابل الحق في القيام باستكشافات جيولوجية واستخراج المعادن بوصفها دخل ممتلكات. وتصنف المدفوعات مقابل الحق في بناء واستخدام إنشاءات تحت الأرض لا ترتبط باستخراج المعادن بوصفها ضرائب أخرى على الإنتاج. بيد أنه إذا جرى استغلال إنشاءات مناجم تحت الأرض على أساس استئجار، فإن المدفوعات تخصص إلى الاستهلاك الوسيط.

٣٩٩ - بصورة عامة، يدفع الإيجار والعوائد في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية إلى الحكومة. بيد أنه ينبغي تمييزها من الضرائب التي تدفع إلى الحكومة. وهذا التمييز صعب أحياناً في البدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي العديد من هذه البلدان، لا تزال الحكومة هي التي تملك الأراضي، وتملك الوكالات الحكومية الحق في تقديم الأراضي بشروطها؛ وبوسع المشاريع الزراعية المملوكة للدولة أن تؤجر بعضاً من أراضيها إلى أسر معيشية أو إلى مشاريع أخرى. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تكون المشاريع العاملة في استخراج المعادن ملزمة بدفع مبالغ إلى ميزانية الدولة بمعدلات ثابتة تتوقف على حجم المخرجات. وينبغي أن تعتبر هذه المبالغ ضرائب لا عوائد، لأن العلاقة بين الحكومة والمشاريع في هذه الحالة ليست علاقة مالك ومستأجر.

٤٠٠ - وكما هو الحال في هذه الحالات وفي حالات عديدة أخرى، يمكن أن تُواجه صعوبات في وضع حد بين الدخل من الممتلكات الذي يدفع إلى الحكومة وبين الضرائب، وقد يتعين إدخال بعض الأعراف. من حيث المبدأ، تعني دفعات الإيجار وجود عقد يحدد مدة الإيجار. إلا أنه بتقدم الإصلاحات الاقتصادية، يصبح التمييز بين هذه التدفقات أوضح مؤسسياً، بوضع الحكومة لوائح تعرّف بوضوح أكبر طبيعة المعاملات المتصلة بالضرائب والدخل من الممتلكات، وما إلى ذلك. فمقترحات إصلاح النظام الضريبي في الاتحاد الروسي، مثلاً، تتوخى جمع الإيرادات، إلى حد كبير، بمساعدة دفعات الريوع مقابل استخدام الأراضي والرواسب المعدنية وسائر الأصول غير المنتَجة. وهذا يعني أن العلاقات بين مالكي الأصول ومستخدميها يجري تعريفها على نحو أوضح.

٤٠١ - الفائدة دخل ممتلكات يتلقاه مالكو الأصول المالية (الودائع والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض والحسابات الأخرى برسم القبض) مقابل إعارة الأصول إلى وحدات مؤسسية أخرى؛ والفائدة هي مقدار الدخل الذي يصبح مدين ما ملزم بدفعه إلى الدائن على مدى فترة معينة من الوقت دون تخفيض مبلغ أصل الدين غير المسدد. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يجري تلقي ودفع معظم الفائدة على القروض والودائع. ونوعا الفائدة الهامان الآخران في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هما:

- الفائدة على الأوراق المالية (السندات والكمبيالات)؛

● الفائدة على الإئتمانات التجارية وأنواع المديونية الأخرى.

٤٠٢ - وتقيد الفائدة على أساس الاستحقاق الكامل؛ بعبارة أخرى، الفائدة المقيدة في حساب تخصيص الدخل الأولي ينبغي أن تختلف عن الفائدة المدفوعة فعلاً. إلا أن تقدير الفائدة على أساس الاستحقاق الكامل قد يكون صعباً عملياً. وفي هذه الحالة، قد يتعين قيد الفائدة الحقيقية المدفوعة/المتلقاة. وتنبغي ملاحظة أن تسديد القرض والفائدة في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتم عيناً. وهذه الممارسة معمول بها، في الاتحاد الروسي، مثلاً. ويجري الآن تسديد القرض مع الفائدة الذي قدمته الأسر المعيشية قبل بضع سنوات إلى الحكومة. ومجموع المبلغ المدفوع محدد بسلع أساسية، كالسيارات مثلاً. وبموجب هذا الترتيب، من الضروري تقدير مقدار الفائدة.

٤٠٣ - وتظهر الفوائد التي تدفع إلى الوسطاء الماليين والفوائد المتلقاة منهم جنباً إلى جنب مع بند تعديل يمثل مقدار مخرجات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. وينبغي أن يبين التعديل كبند منفصل، حيث ينبغي أن تظهر الفائدة قبل التعديل (أنظر نظام الحسابات القومية، المرفق الثالث، لا سيما الجدول ألف - ثالثاً-٣).

٤٠٤ - وينبغي للفائدة المدفوعة إلى بقية العالم والفائدة المتلقاة منه، المبينة في الحساب، أن تشمل الفائدة المحتسبة على ما يسمى بالمعاملات التعويضية، وهي معاملات شائعة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشتمل هذه المعاملات على تسديد القرض والفائدة بتوريد سلع عينية تنتج بمساعدة القرض. وتقيد هذه التوريدات بوصفها صادرات وواردات، ولكن في حدود ما تشكل مدفوعات فائدة ينبغي أن تبين أيضاً بوصفها فائدة محتسبة متلقاة من بقية العالم أو مدفوعة له.

٤٠٥ - من حيث المفهوم، مسحوبات الدخل من أشباه الشركات تشبه الأرباح الموزعة. وهي تشير إلى الدخل المسحوب من أشباه الشركات التي تملكها الحكومة العامة والأسر المعيشية. ويفترض أنه يمكن، في حسابات أشباه الشركات، تحديد مدفوعات الدخل من المشاريع إلى الحكومة. وفي الماضي القريب، كان تحويل فائض الربح إلى ميزانية الدولة في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ينظم بتعليمات يصدرها، بصورة عامة، وزير المالية تتعلق باستنباط الربح الذي سيحول إلى ميزانية الدولة. ويعرض الجدول ٥-٥ مثالاً لكيفية استنباط الأرباح التي تحول إلى ميزانية الدولة من إجمالي أرباح مشروع ما.

٤٠٦ - وينبغي معاملة الفائض بوصفه مسحوبات دخل. إضافة إلى هذا، قد تكون المشاريع ملزمة بدفع مساهمات من أرباحها إلى احتياطيات الوزارات أو الهيئات الحكومية المماثلة الأخرى. وهذه تظهر في العادة في حسابات المشاريع وينبغي أن تدرج أيضاً في مسحوبات الدخل من أشباه الشركات.

٤٠٧ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ألغيت رسمياً الممارسة المشار إليها أعلاه في ضوء الإصلاحات الاقتصادية. وكرّرت حكومات بلدان عديدة القول بأن المشاريع المملوكة للدولة ستصبح وحدات تجارية مستقلة مالياً. وعلى الرغم من هذه البيانات والتشريعات التي اعتمدت في بعض البلدان في هذا الميدان، لا يزال الغموض يكتنف عدة جوانب قانونية تتعلق بحق الملكية. وفي بعض البلدان، تصدر تعليمات إلى الوزارات لضمان دفع المشاريع المملوكة للحكومة "أرباحاً" إلى الوزارات بوصفها ممثلة مالك رأس المال الذي تستخدمه هذه المشاريع.

الجدول ٥-٥ : استنباط الأرباح المحولة إلى ميزانيات الدولة

ألف -	الربح، إجمالي
باء -	الضرائب على الأرباح (تخصم)
جيم -	الفائدة على الديون (تخصم)
دال -	علاوات لمختلف صناديق المشروع (تخصم)
هاء -	نفقات المشاريع الممولة من الربح (تخصم)
	● الاستثمار الرأسمالي
	● الخدمات الاجتماعية والثقافية المجانية المقدمة إلى المستخدمين
	● علاوات مختارة دفعت من الربح
	● نفقات أخرى
واو -	فائض الربح الذي سيحول إلى ميزانية الدولة (ألف - باء - جيم - دال - هاء = واو)

٤٠٨ - وهناك ظروف عديدة تبيع فيها المشاريع مخرجاتها بأسعار أعلى من الأسعار التي تحددها وتنظمها الحكومة. وفي هذه الحالات، يحوّل فائض الدخل الإضافي إلى ميزانية الدولة. وينبغي أن تعامل هذه المسحوبات بوصفها ضرائب على الدخل لا بوصفها دخل ممتلكات.

٤٠٩ - وتجدر الملاحظة أن مسحوبات الحكومة من الدخل يصعب قياسها عندما تكون جميع ممتلكات البلد عملياً في يد الحكومة. ونتيجة لذلك، فإن التمييز بين رصيد الدخل الأولي للحكومة ورصيد الدخل الأولي لأشباه الشركات المملوكة للحكومة أقل أهمية.

٤١٠ - ومن المرجح حدوث مشاكل عملية بنفس الصعوبة في تعريف مسحوبات الأسر المعيشية من دخل المشاريع التي ليست لها شخصية اعتبارية، المصنفة أشباه شركات، المملوكة لها. وفي الحالات التي لا يمكن فيها عمل تقديرات ذات دلالة لمسحوبات الأسر المعيشية من الدخل، يمكن اعتماد حل تخصص بموجبه المشاريع المعنية إلى قطاع الأسر المعيشية. وفي هذه الحالة، يقيد دخل مختلط لهذه الوحدات.

٤١١ - أصبح دخل مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثماره دخل ممتلكات تتزايد أهميته في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقبل بضع سنوات فقط، كانت هذه أهمية لا تذكر حتى في أكثر بلدان أوروبا الوسطى تقدماً. فعلى سبيل المثال، في أوائل التسعينات، كان الأجانب في هنغاريا يملكون حوالي ٢ في المائة فقط من الأصول الصناعية للبلد. بيد أنه من المرجح أن تزداد أهمية الاستثمار المباشر بسرعة في المستقبل المنظور في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤١٢ - في نظام الحسابات القومية، يعامل دخل مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثماره كما لو أنه وزّع على المستثمرين المباشرين الأجانب ومن ثم أعادو استثماره. بعبارة أخرى، يقترح النظام عمليتي احتساب: تشير إحداهما إلى سحب صوري للأرباح غير الموزعة وتشير الأخرى إلى عملية إعادة استثمار صورية. ومشروع الاستثمار المباشر يمكن أن يكون:

- فرعاً غير ذي شخصية اعتبارية لشركة غير مقيمة أو لمشروع غير ذي شخصية اعتبارية؛

- شركة يملك فيها مستثمر أجنبي واحد أسهماً كافية لإعطائه صوتاً فعالاً في إدارتها؛

- إذا كانت شركة ما تابعة لشركة أجنبية فإنها تعتبر (تلقائياً) مشروع استثمار مباشر.

٤١٣ - يحسب دخل مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثماره بوصفه مجموع فائض التشغيل للمشاريع المعنية مضافاً إليه الدخل من الممتلكات والتحويلات الجارية المتلقاة مخصوماً منها الدخل من الممتلكات والتحويلات الجارية المدفوعة. وإذا كان المستثمر لا يسيطر إلا على جزء من رأس مال المشروع، فإن الدخل المعاد استثماره يشمل جزءاً من الأرباح غير الموزعة يتناسب مع حصة المستثمر الأجنبي في رأس المال.

٤١٤ - ومن المهم ملاحظة أن دخل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثماره لا يُعدّ مدخرات وطنية للبلد المقامة فيه هذه المشاريع. وزيادة أصول مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لاستخدام الأرباح المستبقاة تبيّن وكأنها قد موّلت من المستثمر غير المقيم الذي يسيطر على المشروع المعني أو له نفوذ فيه. وهذا يتعين قيده في الحساب المالي لمشروع الاستثمار المباشر بوصفه التزاماً وفي الحساب المالي لبقية العالم بوصفه احتيازاً لأصول مالية، وفي كلا الحالتين يتم القيد تحت البند المسمى "أسهم وحصص رأس مال أخرى".

٤١٥ - ويمكن لمثال توضيحي أن يساعد على توضيح معاملة دخل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثماره. (للاطلاع على توضيح أكثر تفصيلاً، أنظر نظام الحسابات القومية، الفصل الحادي عشر (الحساب المالي) الفئة F.5، الأسهم وحصص رأس المال). لنفترض أن لمشروع استثمار غير مباشر، فرع لشركة أجنبية موجود في إقليم بلد ما، وأن أرباحه غير الموزعة تساوي ١٠٠ وأن هذا المبلغ استخدم لشراء معدات إضافية. وإذا لم تكن هناك أية معاملات أخرى، فإن الدخل من الممتلكات المدفوع إلى بقية العالم (١٠٠) سيقيد في جانب الاستخدامات من حساب تخصيص الدخل الأولي للمشروع، وسيكون رصيد الدخل الأولي للمشروع صفراً. ونظراً لعدم وجود معاملات أخرى، فإن مدخرات مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون صفراً أيضاً. وسيدخل قيد مقابل للدخل من الممتلكات الذي تلقاه بقية العالم (من وجهة نظر مجموع الاقتصاد، يساوي - ١٠٠) في جانب الموارد من الحساب الخارجي للدخل الأولي والتحويلات الجارية لبقية العالم. وفي حالة عدم وجود معاملات أخرى، فإن رصيد الحساب الخارجي الجاري (المقابل الخارجي لادخارات مجموع الاقتصاد سيساوي - ١٠٠ . وسيبين حساب رأس المال لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أن إجمالي تكوين رأس مال ثابت (١٠٠) ممول بصافي اقتراض (١٠٠)، مقيد بوصفه بنداً موازناً في حساب رأس المال. وفي الحساب المالي للمشروع المعني، سيقابل الاقتراض قيد تحمل التزام، مما يضيف إلى صافي قيمة المشروع. وفي حساب بقية العالم، سيقيد صافي إقراض مقداره ١٠٠ في حساب رأس المال لبقية العالم، وسيقيد احتياز أصول مالية في الحساب المالي لبقية العالم. وستدخل قيود عكسية عندما يكون لمستثمرين في البلد المعني مشاريع استثمار مباشر في الخارج "ويتلقون" من بقية العالم أرباحاً أعيد استثمارها. وبالتالي، فإن الفرق بين الأرباح المتلقاة المعاد استثمارها والأرباح المدفوعة المعاد استثمارها سيؤثر على الفرق بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي.

٤١٦ - الفائدة المحتسبة لحاملي بوليصات التأمين هي الفائدة الصورية التي تتلقاها شركات التأمين من استثمار الاحتياطيات الفنية، وهي أصول مالية لحاملي البوليصات. وعندئذ تعامل الفائدة وكأنه أعيد استثمارها وأضيفت إلى الاحتياطيات الفنية. ومن المهم ملاحظة أن الوثائق الحكومية التي تنظم أنشطة شركات التأمين في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية غير واضحة ولا تحدد الإجراءات المتصلة بتخصيص الدخل من الممتلكات المكتسب من استثمار الاحتياطيات الفنية.

٢ - خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة ومخرجات خدمات الوساطة المالية الأخرى

٤١٧ - مخرجات خدمات الوساطة المالية، باستثناء خدمات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، تتكون من (أ) مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، و (ب) مخرجات الخدمات المالية المساعدة، مثل خدمات الصرافة وتقديم المشورة بشأن الاستثمارات، وما إلى ذلك. وهذا الموضوع مناقش بالتفصيل في نظام الحسابات القومية، الفقرات ٦-١٢٠ إلى ٦-١٣٤، وعلى نحو أكثر تفصيلاً في المرفق الثالث لنظام الحسابات القومية.

٤١٨ - قياس وتقييم الخدمات المساعدة لا يشكل أية مشاكل كبيرة، حيث أن مخرجاتها تساوي المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات. وهكذا فإن مخرجات سوق الأوراق المالية تساوي العمولات. وقد تشمل أيضاً مبالغ مدفوعة مقابل خدمات مساعدة، مثل تقديم الاستشارات، وما إلى ذلك. كما أن خدمات الإيداع وخدمات الصرافة مثال آخر على الخدمات المالية المساعدة، التي تنمو مخرجاتها بسرعة في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤١٩ - بيد أن تقدير مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة ينطوي على إجراء معقد. وترد في الجدول ٥-٦ معادلة عامة لتقدير مخرجات خدمات الوساطة المالية.

الجدول ٥-٦ : مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

$$G = P - P_S - R$$

حيث:

G = المخرجات

P_S = مجموع الدخل المتلقى من الممتلكات

P = دخل الممتلكات المتلقى من استثمار الأموال الخاصة

R = الفائدة المدفوعة

٤٢٠ - من حيث المبدأ، الدخل من الممتلكات، أي الفائدة والأرباح الموزعة، من استثمار الأموال الخاصة مستثنى من المخرجات لأنه لا يشمل أية وساطة مالية. إلا أن البيانات عن الدخل من الممتلكات لا تتوفر عملياً في معظم الأحيان منفصلة عن بيانات الأموال الخاصة والمقترضة، ويمكن الحصول على البيانات المنفصلة فقط بمساعدة إجراءات تقدير تفترض أن المعلومات عن الأصول المالية متوفرة. فعلى سبيل المثال، استناداً إلى تحليل الميزانيات العمومية للمصارف يمكن تقدير نسبة الأموال الخاصة في جميع

الأصول المالية. وفي حالة عدم وجود هذه البيانات، يمكن بدلاً من ذلك تطبيق التوصيات الأخيرة للجنة الاقتصادية الأوروبية / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات). وفي حساب خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، تشمل هذه الحسابات دخل الملكية من استثمار رأس المال الخاص لمؤسسات التمويل، ولكنه يستثني الدخل من الممتلكات من الأوراق المالية. وهكذا فإن هذه المعاملة، في حالة الاتحاد الروسي، ستستثني من خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة الدخل الكبير الذي تتلقاه المصارف التجارية من الاستثمار في سندات الحكومة، ولكنها ستشمل الدخل الصغير نسبياً من استثمارات رأس المال الخاص الأخرى.

٤٢١ - في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ (الفقرة ٦-٣٤)، مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (المعروفة بالمخرجات المحتسبة لخدمات المصارف) خصصت بالكامل إلى الاستهلاك الوسيط لصناعة صورية اعتبرت مخرجاتها عرفاً بأنها تساوي صفراً. ويشمل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، كأحد الخيارات، عدم التخصيص، كما هو موصى في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ولكن، بالنسبة للبلدان التي لديها بيانات إحصائية كافية، هناك خيار ثان توزع فيه خدمات الوساطة المقيسة بصورة غير مباشرة بين الاستخدامات، وعلى وجه التحديد بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والصادرات. وهذا يعني أن خدمات الوساطة المالية المستوردة قد يتعين تقديرها أيضاً لضمان الاتساق الشامل في معاملة هذه التدفقات. ويقترح أن يتم التخصيص إلى مختلف المستخدِمين على أساس الفرق بين الفائدة المدفوعة أو المتلقاة و "سعر فائدة مرجعي يمثل التكلفة المحضة لاقتراض الأموال - أي السعر الذي يكون قد حذفت منه علاوة المخاطرة إلى أقصى حد ممكن والذي لا يشمل أية خدمات وساطة" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦-١٢٨). وسعر الإقراض بين المصارف مثال لسعر الفائدة المرجعي هذا.

٤٢٢ - وتخصيص مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة إلى المستخدِمين يتطلب، من حيث المبدأ، معلومات منفصلة عن مختلف تدفقات الدخل من الممتلكات الذي دفعته وتلقته مؤسسات الائتمان وعن أنواع أصولها. وقد يكون الحصول على هذه المعلومات صعباً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولذلك، يقترح إما استخدام الخيار الأول في نظام الحسابات القومية وعدم تخصيص تكلفة الخدمات، كما كان يطبق في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، أو، كبديل، تطبيق إجراء مبسط تُخصص فيه مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة بنسب تحسب على أساس مجموع الأصول والخصوم لمختلف مجموعات المستخدِمين.

٤٢٣ - البنوك المركزية مدرجة، من حيث المبدأ، في قطاع الشركات المالية. ومع ذلك، قد يثار سؤال، على الأقل في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عما إذا كانت الإجراءات المشار إليها أعلاه تنطبق على قياس مخرجات البنوك المركزية بسبب الخصائص العديدة المميزة لعمل البنوك المركزية. وفي بعض الحالات، قد يقدم بنك الدولة تمويلاً غير مباشر لميزانية الدولة. وقد تقدم البنوك المركزية أيضاً ائتمانات إلى الحكومة بأسعار فائدة منخفضة اصطناعياً. فعلى سبيل المثال، قدم البنك المركزي للاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣ قروضاً إلى الحكومة بسعر ١٥ في المائة في حين أن سعر الفائدة في السوق كان ٢٠٠ في المائة. كما أن الحد بين الأموال الخاصة للبنوك المركزية وأصول الحكومة غالباً ما يكون غير واضح تماماً. وفي الماضي غير البعيد، كانت أرباح البنوك المركزية تحول في بعض الحالات إلى ميزانيات الدول. ففي كازاخستان، على سبيل المثال، حوّل مبلغ ٢٥ بليون روبل إلى الحكومة في الربع الأول من عام ١٩٩٣ و ٣٠ بليون روبل في الربع الثاني من عام ١٩٩٣ (كما جاء في تقارير صندوق النقد الدولي). ووفقاً

للإحصائيات الرسمية في الاتحاد الروسي، موّل ٨٠ في المائة من العجز في ميزانية الدولة لعام ١٩٩٤ بائتمانات ميسرة من البنك المركزي وبمخصصات من أرباحه. وأُبلغ عن ممارسات مماثلة في جمهوريتي مولدوفا وأرمينيا، وغيرهما. ويقول بنك الإنشاء والتعمير في أوروبا إن التقدم المحرز في إصلاح النظام المصرفي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أبطأ منه في أي ميدان آخر؛ وعلى مقياس من ١ إلى ٤ ، فإن أداء النظام المالي للعديد من البلدان لم يصل إلا إلى المستوى ١، ولم يصل حتى ولو بلد واحد إلى المستوى ٤ . ومما تجدر ملاحظته أيضاً أن التقدير التجريبي لمخرجات البنوك المركزية في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة على أساس الطريقة الرئيسية (أي بوصفها الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة المتلقاة) يعطي نتائج من الصعب تفسيرها. فعلى سبيل المثال، أسهمت مخرجات البنوك مقيسة بهذه الطريقة بنسبة ٣٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في إحدى بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي هذه الظروف، يقترح أن تقيّم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية مخرجات بنوكها المركزية على أساس التكلفة.

٤٢٤ - وفي بعض الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، قد تقترض المصارف التجارية أموالاً من البنوك المركزية بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، ثم تقرض هذه الأموال إلى شركات ومؤسسات بأسعار فائدة أقل من ذلك بكثير. ولدعم هذه الممارسة، يتعين على الحكومة أن تتدخل وتقدم إعانات إلى المصارف التجارية. وهذه الترتيبات معمول بها في الاتحاد الروسي وفي بعض البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. فعلى سبيل المثال، أقرض البنك المركزي الروسي في عام ١٩٩٢ أموالاً إلى مصارف تجارية بسعر فائدة مقداره ٨٠ في المائة. وأقرضت المصارف التجارية بدورها الأموال إلى مؤسسات بأسعار فائدة تقل عن ذلك بكثير بلغت في المتوسط ٣٠ في المائة؛ وتقوم وزارة المالية بتعويض المصارف التجارية عن الفرق. وينبغي أن تعتبر هذه المدفوعات كإعانات وأن تضاف إلى الفائدة التي تلقتها المصارف في حساب مخرجات الوسطاء الماليين المحتسبة بالأسعار الأساسية.

٤٢٥ - يوجد في البيانات المالية للمصارف بند يسمى "الدخل من تقلب أسعار الصرف" ويستخدم لحساب المخرجات والبنود ذات الصلة. ويتكون هذا البند من مكاسب وخسائر في قيمة احتياطيات المصارف من العملات الأجنبية نتيجة لتغير أسعار الصرف بمرور الزمن. فعلى سبيل المثال، وفقاً للبيان المالي للبنك المركزي للاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢، بلغ هذا الدخل ٢٠ بليون روبل، وكان هذا يساوي حوالي ٥ في المائة من مجموع صافي الفائدة التي كسبها البنك. إلا أن هذا الدخل لا ينبغي أن يدرج في حساب إجمالي مخرجات البنوك. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يعامل بوصفه مكاسب (خسائر) اقتناء وأن يظهر في حساب التغيرات الأخرى في الأصول.

٤٢٦ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، توجد تشكيلة من صناديق الاستثمار التي يتكون نشاطها الجاري من شراء مستندات التحويل إلى القطاع الخاص من الأسر المعيشية مقابل أسهم، واستخدام المستندات للاستثمار في المشاريع التي حولت إلى القطاع الخاص. ويمكن قياس مخرجات نشاط الوساطة هذا بوصفه الزيادة في الأرباح الموزعة التي تلقاها صندوق الاستثمار على الأرباح الموزعة التي يتعين عليه دفعها إلى أصحاب هذه الأسهم. إلا أن صناديق الاستثمار كثيراً ما تشتري مستندات من الأسر المعيشية بأموال نقدية وتبيعها فيما بعد بأسعار أعلى. والفرق بين سعر شراء المستندات وسعر بيعها لا ينبغي أن يعتبر مخرجات وساطة مالية، بل ينبغي أن يعامل على أنه مكسب اقتناء. وبصورة عامة، تحقق المؤسسات المالية في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أرباحاً كبيرة جداً

بشراء أوراق مالية بأسعار منخفضة نسبياً وبيعها فيما بعد بأسعار أعلى. وهذا يعني أن أرباحها قد تشتمل على مكاسب اقتناء ينبغي إزالتها من قياس المخرجات ومن القيمة المضافة.

٤٢٧ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الجزء الأكبر من البيانات اللازمة لتقدير الاستهلاك الوسيط موجود في حسابات الأعمال التجارية للمشاريع. وهذه البيانات، ككل، تفي بمتطلبات نظام الحسابات القومية. بيد أن هناك بعض الفروق. ويتصل أهمها بمعاملة الإنفاق على الخدمات المالية. ففي حين أن التكاليف في حسابات الأعمال التجارية تشتمل على الفائدة التي دفعتها المشاريع فعلاً للائتمان، فإن الاستهلاك الوسيط في نظام الحسابات القومية يشتمل على جزء من مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. وتوجد فروق في التقييم أيضاً. ففي حسابات الأعمال التجارية، تستخدم أسعار الاحتياز الفعلية لتقييم السلع والخدمات التي تشترى لأغراض الإنتاج. وفي نظام الحسابات القومية، كما ذكر أعلاه، يقترح استخدام الأسعار السائدة وقت استخدام السلع فعلاً في الإنتاج. وهذا يعني في الممارسة العملية أنه قد يلزم إجراء بعض التعديلات لتقييم الاستهلاك الوسيط كما هو معرف في نظام الحسابات القومية. فمن المعروف، على سبيل المثال، أن المشاريع في الاتحاد الروسي راكمت مخزونات كبيرة من الإمدادات والمواد قبل تحرير الأسعار في بداية عام ١٩٩٢. وعرضت الاستهلاك الإنتاجي لهذه المواد بالتكاليف الأصلية المنخفضة. ونتيجة لذلك، قد يشوّه قياس القيمة المضافة إلا إذا عدّلت بالزيادة أرقام الاستهلاك الوسيط المحسوبة أصلاً على أساس تقارير المشاريع عن تكاليف الإنتاج.

٣ - مخرجات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والياناصيب

٤٢٨ - مخرجات التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة، كليهما، معرفة في الجدول ٥-٧ . وتعكس المعادلة الطريقة التي تعمل بها شركات التأمين في اقتصاد سوقي. وتعكس على وجه الخصوص حقيقة أن التنافس بين شركات التأمين قد يسفر عن أقساط منخفضة نسبياً وأن الدخل من استثمار الاحتياطيات الفنية قد يؤثر على مستوى الأقساط. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن معاملة شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، يحال القارئ إلى نظام الحسابات القومية، الفقرات ٦-١٣٥ إلى ٦-١٤٦، وإلى المرفق الرابع من طبعة عام ١٩٩٣.

٤٢٩ - وفي معظم الاقتصادات المخططة مركزياً، تعمل صناعة التأمين بوصفها احتكاراً للدولة، وتقوم الحكومة بتعويض أية خسائر أو أخذ أية مكاسب صافية. وكانت شركات التأمين ملزمة بإيداع جميع الاحتياطيات في البنك المركزي وكانت محرومة من حرية استثمار الأموال. وكانت شركات التأمين الاحتكارية غالباً ما تخضع للتنظيم من قبل الهيئات الحكومية المناسبة بالنسبة للأسعار التي يستطيعون تقاضيها؛ وفي بعض الحالات، قدّمت ميزانية الدولة إعانة مقدارها ١٠٠ في المائة لتتمكن مجموعات محددة من المؤمّنين تلقي تغطية مجانية ضد أنواع معينة من المخاطر.

٤٣٠ - وفي بعض الحالات، أدّى دمج شركات التأمين الاحتكارية المملوكة للدولة في نظام ميزانية الدولة إلى جعل مجرد تصنيف الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على غير الحياة على أنها أصول لحاملي البوليصات أمر مشكوك فيه.

الجدول ٥-٧ : مخرجات التأمين على الحياة
والتأمين على غير الحياة

$$G = P + I - C - D$$

حيث:

G = المخرجات

P = إجمالي الأقساط المكتسبة (يساوي إجمالي الأقساط المتلقاة مخصوماً منه التغيرات في الاحتياطيات الناتجة عن الأقساط المدفوعة مسبقاً)

I = مكملات الأقساط (تساوي صافي الدخل من استثمار الاحتياطيات الفنية: أي الدخل من الممتلكات الذي ولدته هذه الاستثمارات مخصوماً منه أي فائدة أو نفقات أخرى جرى تحملها)

C = المطالبات المستحقة أثناء الفترة المحاسبية

D = التغير في الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات التأمين بربح بعد استبعاد مكاسب (خسائر) الاقتناء المشمولة في تغير الاحتياطيات

٤٣١ - وقد غيرت بالفعل الإصلاحات الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الحالة من عدة جوانب. إلا أنه يبدو أن شركات التأمين المملوكة للدولة، على الأقل في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تزال محتفظة ببعض خصائص احتكارات الدولة التي ورد وصفها أعلاه. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، لا تزال شركة التأمين على الحياة المملوكة للدولة تسيطر على السوق ولا تزال ملزمة بإيداع أموالها في مؤسسات الائتمان المملوكة للدولة، حيث أسعار الفائدة تقل كثيراً عن أسعار الفائدة في المصارف التجارية.

٤٣٢ - وعدم وجود منافسة في الصناعة قد يسفر عن أقساط مرتفعة نسبياً وأرباح كبيرة بصورة غير مناسبة (وفائض تشغيل) تحول إلى ميزانية الدولة، كما كان الحال في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق في بداية التسعينات. ونظراً للظروف الاحتكارية التي تعمل في ظلها شركات التأمين المملوكة للدولة، فإن العلاقة بين مستوى الأقساط والدخل من استثمار الاحتياطيات قد لا تكون موجودة؛ وبالتالي، فإن إضافة الفائدة على الاحتياطيات إلى الأقساط قد تؤدي حتى إلى فائض تشغيل أكبر وقد تكون غير واقعية في الظروف التي تعمل فيها شركات التأمين في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. إضافة إلى ذلك، قد يصعب فصل الدخل من الممتلكات المكتسب من الاحتياطيات الفنية عن الدخل من الممتلكات المكتسب من استثمار أموالها الخاصة.

٤٣٣ - وفي هذه الظروف، من الضروري إجراء تحليل دقيق بغية تحديد ما إذا كانت معادلة تقدير مخرجات التأمين المشار إليها أعلاه مناسبة أم أن من الأفضل الأخذ بحلول أبسط. ويمكن أن يكون أحد النهج افتراض أن مخرجات التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة تساوي زيادة الأقساط على المطالبات المستحقة. والحل الآخر الممكن هو محاولة تقسيم فائض التشغيل الكبير لشركات التأمين الاحتكارية إلى (أ) فائض تشغيل عادي و (ب) ضريبة محتسبة على المنتجات. (يستبعد المكون الأخير من قياس المخرجات بالأسعار الأساسية).

٤٣٤ - بيد أن شركات التأمين تكتسب تدريجياً، بتقدم الإصلاحات الاقتصادية، الخصائص المميزة للكيانات ذات التوجه السوقي، التي تحصل على قدر كبير من دخلها من استثمار الاحتياطيات. وهكذا فإن أساليب عمل شركات التأمين الخاصة التي أدخلت مؤخراً في الاتحاد الروسي تشبه أساليب عمل شركات التأمين

الخاصة العاملة في الاقتصادات السوقية. فعلى سبيل المثال، يتعين على الشركات أن تساهم في الاحتياطيات الفنية ويسمح لها باستثمار هذه الاحتياطيات. وكان الدخل من هذه الاستثمارات قليلاً نسبياً في بداية التسعينات، ولكن من المرجح أن ينمو في المستقبل المنظور وينبغي أن يؤخذ في الحسبان في حساب إجمالي مخرجات التأمين. ومن جهة أخرى، يتعين استبعاد المساهمات في احتياطيات التأمين الفنية من إجمالي المخرجات.

٤٣٥ - وتشتمل حسابات الأعمال التجارية لشركات التأمين في بعض البلدان على بيانات رئيسية تمس الحاجة إليها لتجميع مخرجات شركات التأمين وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية. وينبغي ملاحظة أن حسابات الأعمال التجارية لشركات التأمين في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة تميز بين الاحتياطيات العادية والاحتياطيات الفنية. ولا يقابل الاحتياطيات العادية أية التزامات وتُنشأ من الأرباح. بينما تُنشأ الاحتياطيات الفنية على أساس الأقساط؛ وفي بعض الحالات، تحدد اللوائح الحكومية ما يخصص إلى الاحتياطيات الفنية على هيئة نسبة مئوية من الأقساط. ولا يدخل في حساب المخرجات سوى الاحتياطيات الفنية فقط.

٤٣٦ - ولإيضاح ما ورد أعلاه، ترد في الجدول ٥-٨ صيغة حساب مالي أدخل مؤخراً في الممارسات العادية لشركات التأمين في الاتحاد الروسي، وترد في الجدول ٥-٩ بيانات من الاتحاد الروسي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، يستنبط منها تقدير مخرجات خدمات التأمين.

٤٣٧ - وتنبغي ملاحظة أن المطالبات على التأمين قد تزيد على أقساط التأمين أثناء بعض الفترات غير العادية (مثلا، نتيجة لحدوث كوارث طبيعية). ويمكن تغطية الرصيد السالب من الاحتياطيات الفنية أو من الإعانات المتلقاة من ميزانية الدولة، إذا كانت الاحتياطيات الفنية غير كافية. وفي هذه الظروف، فإن مخرجات التأمين مقيَّمة بالأسعار الأساسية لن تكون سالبة، ولكنها إما أن تساوي صفراً أو تكون موجبة. وحدثت هذه الحالة مؤخراً (في عام ١٩٩٠) في أوزبكستان عندما زادت المطالبات زيادة ملحوظة على الأقساط. وغطي الفرق من ميزانية الدولة وعومل بوصفه إعانات على المنتجات. ونتيجة لذلك، افترض أن المخرجات مقيَّمة بالأسعار الأساسية تساوي صفراً. بيد أن تخصيص مخرجات خدمات التأمين إلى المستخدمين ينبغي أن يتم بأسعار المشترين لا بالأسعار الأساسية، مع تخصيص القيمة السالبة الناتجة عن الفرق بين الأقساط والمطالبات إلى فئة الاستخدام ذات الصلة. ومن جهة أخرى، إذا غطيت زيادة المطالبات على الأقساط من الاحتياطيات الفنية، فإن كون المخرجات تساوي صفراً سيؤدي إلى قيد صفر في جانب الاستخدام من الحساب.

٤٣٨ - كما لوحظ أعلاه، أدخل التأمين الطبي الإجباري مؤخراً في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. بيد أن شركات التأمين الطبي في بعض البلدان لها وضع الكيانات غير التجارية وغير مسموح لها أن تستثمر احتياطياتها. وفي ظل هذه الظروف، فإن مخرجات شركات التأمين الطبي ينبغي أن تعتبر مساوية لزيادة أقساط التأمين على المطالبات برسم الدفع.

الجدول ٥-٨ : مثال على حساب مالي استخدمته شركات التأمين في الاتحاد الروسي

الدخل	
(أ)	أقساط التأمين
(ب)	عائدات الاحتياطيات
(ج)	الدخل من الاستثمار
(د)	الدخل من أنشطة التأمين الأخرى
(هـ)	الدخل من مصادر أخرى
(و)	مجموع الدخل
النفقات	
(أ)	المطالبات على التأمين
(ب)	الإضافات إلى الاحتياطيات
(ج)	أقساط التأمين المدفوعة لإعادة التأمين
(د)	المخصصات إلى الصناديق الخاصة لتمويل برامج بهدف تقليل الحوادث والإصابات وما إلى ذلك
(هـ)	نفقات التشغيل
(و)	نفقات أخرى
(ز)	مجموع النفقات
الربح	

الجدول ٥-٩: مخرجات خدمات التأمين في الاتحاد الروسي، للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤

(بلايين الروبلات)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - التأمين	١٠٤	١٥٨	٧ ٩٥٥
٢ - المطالبات على التأمين	٤٩	٦٣٤	٥ ١٣٦
٣ - التغير في الاحتياطيات الفنية	٣٧	٣٩٨	١ ٤١٩
٤ - الفائدة المستحقة على الاحتياطيات الفنية	٥	١	١
٥ - المخرجات	٢٣	٢٢٦	١ ٤٠٠

(أ) البيانات غير متوفرة.

٤٢٩ - مخرجات التأمين على غير الحياة يتعين أن توزع بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي للصادرات بنسبة الأقساط التي يدفعها منتجو السلع والخدمات، أو الأسر المعيشية بصفتها وحدات مستهلكة، أو غير المقيمين. وينبغي تخصيص جزء من مخرجات التأمين على غير الحياة إلى الاستهلاك الوسيط لمنتجي خدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون لاستهلاكهم الخاص، ولمنتجي السلع الزراعية لاستهلاكهم الخاص، بنسبة الأقساط المدفوعة. وينبغي أن تخصص مخرجات التأمين على الحياة بالكامل إلى إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي.

٤٤٠ - وتقدر مخرجات المعاشات التقاعدية، التي تُنشأ لفئات محددة من السكان، بنفس طريقة تقدير مخرجات شركات التأمين. وتشكل صناديق المعاشات التقاعدية نظام تقاعد طوعياً لا مركزياً مقابل النظام القومي الإجباري. وتمول باشتراكات يدفعها المستخدمون و/أو أرباب العمل. وتعتبر الاحتياطيات التي تكوّنها هذه الصناديق ملكاً للمستخدمين.

٤٤١ - تعامل أثمان تذاكر وجوائز اليانصيب معاملة شبيهة بمعاملة أقساط شركات التأمين والمطالبات عليها. واليانصيب الذي تديره الدولة مصدر هام للدخل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية وفي بعض البلدان الأخرى أيضاً. ولم يتناول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ معاملتها بتفصيل كامل، ولذلك، ينبغي أن تعتبر الاقتراحات التالية مؤقتة [٢١] . ويمكن اعتبار اليانصيب الذي تملكه الدولة احتكاراً مالياً. ويقدم اليانصيب طريقة لإعادة توزيع الأموال من مجموعة من الأسر المعيشية إلى مجموعة أخرى. ومخرجات شركات اليانصيب تكاليف خدمة تحسب بوصفها الفرق بين أثمان التذاكر المدفوعة والجوائز الموزعة. وأثمان التذاكر مخصوماً منها تكاليف الخدمة والجوائز يمكن معاملتها بوصفها تحويلات بين الأسر المعيشية. وأي إيرادات ممتلكات تتلقاها شركات اليانصيب على التذاكر التي بحوزتها يمكن أن تعامل معاملة مدفوعات الفوائد المحتسبة إلى الشركات الحائزة للتذاكر، ومعاملة الإضافات إلى أثمان التذاكر، بنفس الطريقة التي تحتسب فيها الفائدة لحاملي بوليصات التأمين على احتياطيات التأمين الفنية.

٤ - بعض الأمثلة على المعاملات المالية

٤٤٢ - معظم المعاملات المتصلة بالتحول إلى القطاع الخاص تسفر عن معاملات مالية، إلا أن هناك نتائج أخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، تتبع في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ممارسة بيع سلع مختارة بأسعار تقل كثيراً عن سعر السوق العادي؛ إلا أن السلع تورَّد متأخرة جداً (لنقل عاماً أو عامين). فعلى سبيل المثال، يمكن للفرد في الاتحاد الروسي شراء سيارة بـ ٦٠ في المائة من سعر السوق العادي شريطة أن تسلم السيارة في غضون عام. ووفقاً لنظام الحسابات القومية، ينبغي اعتبار الثمن الذي دفعته الأسرة المعيشية للسيارة قرضاً للمنتج. وستقيَّم المخرجات بسعر السوق عندما تُنتج السيارة. وعندما تورَّد السيارة إلى الأسرة المعيشية، فإن قيمتها الكاملة ستدرج في إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. إضافة إلى ذلك، سيظهر سداد القرض في الحسابات المالية. وسيقيَّد الفرق بين القيمة السوقية للسيارة والثمن المدفوع أصلاً بوصفه فائدة عينية محتسبة مدفوعة إلى الأسر المعيشية. والممارسة المذكورة أعلاه تشبه الممارسة التي كانت متبعة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق في أواخر الثمانينات عندما اقترضت الحكومة أموالاً من السكان متعهدة بتسديد القرض عيناً (مثلاً سيارات، أجهزة تلفزيون، وما إلى ذلك).

٤٤٣ - وتظهر قضايا مماثلة بالنسبة لتقييم المخرجات التي تباع في إطار ما يسمى بالخيارات. ويجري استخدام ما يسمى بالخيارات بصورة متزايدة عند بيع السلع في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والخيارات صكوك مالية تعطي المشتري الحق في شراء السلع في المستقبل بأسعار يتفق عليها عند شراء الخيار. وقد يختلف هذا السعر عن السعر السائد في السوق وقت إنتاج المخرجات وبيعها. ويقترح أن تقيَّم المخرجات التي تباع في الظروف التي ورد وصفها أعلاه بالسعر السائد في السوق وقت إنتاج السلع وليس بالأسعار المبينة في الخيار. بيد أن هذه المعاملة تعني إدخال عدد من القيود في الحسابات المالية للنظام. أنظر المثال العددي التالي:

(أ) لنفترض أن أسرة معيشية اشترت خياراً بـ ٢٠ من المشروع وأن هذا الخيار يعطي الزبون الحق في شراء سيارة بـ ١٠٠ في غضون ثلاثة أشهر. وعندما يحين وقت التسليم، يكون سعر السيارة ١٣٠ ويكون الزبون سعيداً بشراء السيارة. وفي الحسابات، ينبغي أن تقيم المخرجات بالسعر السائد في السوق عندما أنتجت السيارة، أي ١٣٠ . وينبغي قيد نفس المبلغ في حساب استخدام الدخل للأسر المعيشية بوصفه إنفاقاً استهلاكياً. وينبغي إدخال بعض القيود في الحساب المالي للأسرة المعيشية والمشروع لأن المعاملة تنطوي على بيع وشراء خيار وتغيرات في الودائع أو الأموال النقدية؛ كما ينبغي أن يعامل التغير في القيمة السوقية للخيار بوصفه مكسب/ خسارة اقتناء للصك المالي وأن يقيد في حساب إعادة التقييم؛

(ب) أنظر أولاً القيود في الحسابات المالية. لنفترض، من أجل التبسيط، أنه لا يوجد استهلاك وسيط وأن القيمة المضافة تتكون فقط من فائض التشغيل. ولنفترض أيضاً أن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي موّل من مدخرات الفترة السابقة. وفي هذه الظروف، يمكن أن يبين في الحساب المالي للمشروع أن صافي الإقراض (١٣٠) تقابله زيادة في العملة والودائع (F.2 = ١٠٠ + ٢٠) تساوي ثمن السيارة والخيار ويقابله نقص في مخزونات الخيارات في جانب الخصوم من الحساب (F.3 = - ١٠). وهذا النقص نتيجة معاملتين: تنطوي الأولى على تحمل التزام (بيع الخيار بـ ٢٠) وتطفئ الثانية الخيار (الذي ينبغي أن يقيد بسعر السوق الذي كان يعادل ٣٠). وزاد سعر الخيار في السوق لأن سعر السيارة في السوق قد ازداد. وفي الحساب المالي للأسرة المعيشية، يقابل القيد السالب لصافي الإقراض (- ١٣٠) نقص في الودائع (- ١٢٠) يساوي ثمن السيارة والخيار ونقص في مخزونات الخيارات (-١٠) مبين في جانب الأصول من الحساب. والنقص الأخير ناتج عن معاملتين: الأولى هي شراء الخيار بـ ٢٠ والثانية إطفاء هذا الخيار مقيّماً بسعر السوق (٣٠)، بعبارة أخرى ٢٠ - ٣٠ = - ١٠ . وينبغي أن يقيد للأسر المعيشية مكسب اقتناء في حساب إعادة التقييم يلغي القيد السالب تحت التغير في مخزونات الخيارات في الحساب المالي، ويلزم إدخال قيد مماثل في جانب الالتزامات من حساب إعادة التقييم للمشروع.

٤٤٤ - ووجد في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ظاهرة أخرى ذات طابع مالي، وهي أن الشركات غير المالية (والشركات المالية أيضاً) تقدم قروضاً إلى مستخدميها بأسعار فائدة اسمية منخفضة:

(أ) الدخل الإضافي، الذي قد يكسبه المستخدمون إذا أودعو الأموال في مصرف وتلقوا بالتالي سعر فائدة أعلى من السعر الذي دفعوه إلى رب العمل، ينبغي أن يعتبر أجوراً ومرتبات عينية تعتبر مساوية لقيمة "المبلغ الذي سيتعين على المستخدم دفعه لو حُمِّل أسعار فائدة تساوي متوسط سعر الفائدة على القروض لشراء العقارات أو القروض الاستهلاكية منقوصاً منه الفائدة التي دفعها فعلاً" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٧ -٤٢). وتقدم المشاريع هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة إلى مستخدميها لأنها تتمكن بهذه الطريقة من أن تبين في حسابات أعمالها التجارية أنها دفعت مبالغ منخفضة للمستخدمين كتعويض

مقابل عملهم. والمستخدمون إما أن يودعوا الأموال التي تلقوها نتيجة للقرض أو، كبديل، يستخدمونها لتمويل شراء سلع وخدمات؛

(ب) وإذا أودع المستخدمون فعلاً أموال القرض في حساب مدّر للفائدة أو في حساب مماثل، فإنهم يتلقون فعلاً فرق أسعار الفائدة، الذي ينبغي أن يعامل بوصفه أجوراً ومرتبات عينية تلقتها الأسر المعيشية. والقيود المحاسبية في هذه الحالة تستند إلى الافتراض بأن رب العمل - وليس المستخدم - يودع أموال القرض في مصرف ما وأنه يدفع إلى قطاع الأسر المعيشية، من الفائدة التي يتلقاها، فرق أسعار الفائدة بوصفه أجوراً ومرتبات عينية. وهكذا، فإن القرض الذي قدمه رب العمل إلى الأسر المعيشية يقيد بوصفه زيادة في أصل مالي لقطاع رب العمل (شركة غير مالية أو شركة مالية)، ويقيد في نفس الوقت بوصفه زيادة في التزامات قطاع الشركات المالية حيث تودع الأموال. وفي المقابل، فإن الفائدة التي تتلقاها الأسر المعيشية فعلاً تعزى إلى قطاع رب العمل (شركة غير مالية أو شركة مالية)، وبالتالي فإن القطاع الأخير يدفع الأجور والمرتبات العينية إلى قطاع الأسر المعيشية؛

(ج) ومن جهة أخرى، إذا استعمل المستخدمون القرض لتمويل شراء سلع وخدمات، فإنهم لن يتلقوا فائدة فعلاً؛ وفي هذه الحالة، يتعين احتساب إيرادات فائدة على أساس توصية نظام الحسابات القومية، وستكون هذه مساوية لـ" المبلغ الذي سيتعين على المستخدم دفعه لو حَمّل أسعار فائدة تساوي متوسط سعر الفائدة على القروض لشراء العقارات أو القروض الاستهلاكية". وبالتالي، سيكون هناك قرض من قطاع رب العمل (شركة غير مالية أو شركة مالية) إلى قطاع الأسر المعيشية، سيظهر في الحساب المالي لقطاع رب العمل بوصفه احتياز أصل مالي، وفي الحساب المالي لقطاع الأسر المعيشية بوصفه التزاماً. علاوة على ذلك، سيكون هناك قيد للأجور والمرتبات العينية التي دفعها قطاع رب العمل (شركة غير مالية أو شركة مالية) إلى قطاع الأسر المعيشية، وقيد معاكس لدخل محتسب من الممتلكات يتدفق من قطاع الأسر المعيشية إلى قطاع رب العمل؛

(د) وقد يكون للمعاملة المشار إليها أعلاه أثر على إجمالي الناتج المحلي في حالتين. إذا كان رب العمل وسيطاً مالياً، فإن خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المخصصة إلى قطاع الأسر المعيشية ستزاد، وهذا سيؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي. وإذا كان رب العمل بنكاً مركزياً، وكانت مخرجات البنك المركزي تحتسب على أساس التكلفة - وذلك كما هو الحال في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (أنظر الفرع جيم - ٢ أعلاه) - فإن مخرجات البنك المركزي وقيمته المضافة ستزداد وسيزداد كذلك إجمالي الناتج المحلي.

الفصل السادس

إعادة توجيه مصادر البيانات

٤٤٥ - تناولت الفصول السابقة التحديات المفاهيمية التي يتعين على المحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية مواجهتها بغية تلبية احتياجات السياسة والتحليل بصورة كافية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويستعرض هذا الفصل البيانات المتوفرة حالياً لقياس المفاهيم التي طُوِّرت في الفصول السابقة، وكيف تتغير هذه البيانات وكيف ينبغي إدخال مزيد من التعديل عليها لكي يكون قياس هذه المفاهيم موثوقاً إلى أقصى حد ممكن. وفيما يلي عرض لوضع البيانات الراهن بصورة عامة.

٤٤٦ - هذا الفصل مقسم إلى ستة فروع رئيسية تتناول مصادر البيانات التي تقابل بصورة عامة هيكل الفصول الخمسة السابقة التي تتناول القضايا المفاهيمية وتطبيقها. إذ يقدم الفرع ألف صورة عامة للوضع الراهن لتطوير البيانات والمنحى الذي ينبغي أن تنحوه بغية أن تخدم على نحو أفضل احتياجات التحاليل التي نوقشت في الفصول السابقة. ويقدم الفرع باء نتائج دراسة استقصائية للمصادر الإحصائية في بلدان رابطة الدول المستقلة. ويصف الفرع جيم بالتفصيل البيانات المتوفرة حالياً لتحليل الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، ويبيِّن كيف ينبغي زيادة تعديل هذه البيانات بغية أن تخدم على نحو أفضل تحليل الإنتاج الحالي كما هو مناقش في الفصل الأول. ويتناول الفرع دال بيانات الاستخدام النهائي التي تخدم تحليل المدخلات والمخرجات الموسع المعروض في الفصل الثاني. ويقدم الفرع هاء تقييماً لمصادر البيانات عن الدخل من الممتلكات والتحويلات اللازمة لتحليل المساهمات والمنافع الاجتماعية كما هي واردة في الفصل الرابع، ولتحليل آثار التحول إلى القطاع الخاص وآثار السوق المالية الناشئة كما هي مناقشة في الفصل الخامس. وأخيراً، يتناول الفرع واو على نحو أكثر شمولاً كيف يمكن دعم التحليلات القطاعية وتبويب الحسابات الاقتصادية المتكاملة، كما هي مناقشة في الفصل الثالث، بمصادر البيانات المتوفرة حالياً - ولكنها لا تستخدم استخداماً مكثفاً بصورة متكررة - ويبين كيف ينبغي أن تتغير مصادر البيانات هذه في المستقبل.

ألف - توجيه تطوير البيانات

٤٤٧ - لا تزال طبيعة البيانات المتوفرة تحدُّدها إلى حد كبير الاحتياجات إلى بيانات عن المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة وتكوين رأس المال والاستخدامات النهائية الأخرى، وهي البيانات التي استخدمت في جداول المدخلات والمخرجات المفصلة وفي الأشكال الأخرى لتحليل الإنتاج التي كانت في صميم العملية الإحصائية عندما كانت الاقتصادات تخطط مركزياً. وكانت البيانات المستخدمة في ذلك الوقت تجمع من خلال عملية إدارية وتستخدم لا لأغراض إحصائية فحسب، وإنما أيضاً لرصد تحقيق أهداف الإنتاج التي كانت تحدد مركزياً. وبالطبع، لم تعد تأدية الوظيفة الأخيرة قائمة، ولكن العديد من مصادر البيانات الإدارية لا يزال متوفراً، بيد أن عدداً آخر قد فقد. وفي بعض الحالات، حل محل مصادر البيانات المفقودة دراسات استقصائية، وتوجيه الدراسات الاستقصائية لقواعد بيانات الحسابات القومية آخذ في الازدياد. وكما أشير في الفصلين الأول والثاني، تغيرت المتطلبات المفاهيمية لتحليل الإنتاج، وهذا يطرح أسئلة جديدة تتعلق بالبيانات. وبالطبع، كان أول وأهم تغيير هو توسيع حدود الإنتاج لتشمل لا السلع والخدمات المادية فحسب، وإنما الخدمات غير المادية أيضاً. فضلاً عن ذلك، لتتسنى دراسة العملية

الانتقالية بفعالية، ازداد التركيز على التمييز بين الأنشطة السوقية والأنشطة غير السوقية، وعلى تقييم المخرجات في كل منهما والتعريف المقابل للإعانات. وأخيراً، أدخلت حسابات الأصول التي تقيد لا تكوين رأس المال فقط - أي التغيرات في مخزونات الأصول المنتَجة - وإنما تقيد أيضاً مخزونات الأصول المنتَجة وغير المنتَجة.

٤٤٨ - ومن جهة أخرى، توجد طلبات جديدة على البيانات لأن الاقتصادات آخذة في التغير ويتعين معالجة الظواهر الجديدة في إطار صنع السياسة والتحليل. وتُوسِّع متطلبات البيانات الجديدة التركيز الذي كان على الإنتاج في الماضي ليشمل نوع الدخل والتحليلات المالية اللازمة لدراسة التغيرات في الاقتصادات نتيجة للتحول إلى القطاع الخاص، والتغيرات في المنافع الاجتماعية والنظام المالي الناشئ ، وذلك كما ورد في الفصلين الرابع والخامس. وتلزم البيانات الجديدة لخدمة التحليلات القطاعية للحسابات الاقتصادية المتكاملة. وتتصل متطلبات البيانات هذه اتصالاً وثيقاً بتطوير نظم محاسبية جديدة في البلدان، لأن البيانات القطاعية على وجه الخصوص يجب أن تستند إلى النظم المحاسبية التي تستخدمها المشاريع العامة والخاصة والمصارف وشركات التأمين والحكومة أيضاً.

٤٤٩ - وأثناء الفترة الانتقالية، سيتعين استخدام مزيج من مصادر البيانات التقليدية والجديدة لتجميع الحسابات القومية في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق. وقد تستخدم مصادر البيانات التقليدية ايضاً في بعض البلدان للاستمرار في تجميع موازين نظام إنتاج المواد (أنظر مرفق هذا الدليل). وتتكون هذه المصادر التقليدية، في المقام الأول، من تقارير وسجلات قدمتها المشاريع والمنظمات إلى السلطات الإحصائية. بالطبع، يتعين تعديل هذه التقارير والسجلات لتفي بمتطلبات نظام الحسابات القومية. وقد استخدم العرض الموحد لحسابات الأعمال التجارية للمشاريع في الماضي ولا تزال هذه الحسابات متاحة - وإن كان إلى حد أقل - للمكاتب الإحصائية للبلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق. وكما تبين دراسة استقصائية لممارسات ونوايا البلدان، فإن العديد من المكاتب الإحصائية تعتزم الاحتفاظ على المدى القريب بمعظم نظام تقديم التقارير هذا. وفي بعض البلدان، من المرجح أن لا يغطي هذا النظام سوى المشاريع الكبيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للدولة، ولكن الجهود تبذل في بعض البلدان الأخرى لكي يشمل حتى المشاريع الصغيرة الخاصة. بيد أنه من الواضح أن ظهور مشاريع خاصة جديدة عديدة وجَّه ضربة قوية لنظام تقديم التقارير الإجباري. فنظراً للزيادة السريعة في عدد المحلات التجارية الخاصة والوحدات المماثلة في بولندا، على سبيل المثال، أصبح صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، الاعتماد على إحصاءات تجارة التجزئة التقليدية التي كانت توفر في الماضي القريب مدخلات هامة لتقدير الإنفاق على الاستهلاك النهائي. ويوجد وضع مماثل إلى حد ما في الاتحاد الروسي، حيث تنتشر ممارسة إعادة بيع السلع التي يشتريها الأفراد أصلاً من المحلات التجارية المملوكة للدولة.

٤٥٠ - وهكذا يتضح أن البيانات الواردة في المصادر التقليدية لا يمكنها أن تحل جذرياً جميع مشاكل تأمين البيانات الأولية اللازمة لتجميع الحسابات القومية. ولا تزال توجد فجوات خطيرة بشكل خاص في المعلومات اللازمة لتجميع الحسابات القطاعية. ولذلك، يمكن بذل جهود لتحسين نوعية المصادر التقليدية. وقد ركزت هذه المصادر في الماضي على المعلومات في الوحدات المادية. وينبغي تعديل المصادر لتركز على الفئات ذات التوجه السوقي، مثل المبيعات والأرباح والأصول والخصوم وصافي القيمة، وما إلى ذلك. وينبغي أيضاً الاضطلاع بجهود خاصة لتطوير مصادر بيانات جديدة أو تعديل المصادر القديمة لتناسب المتطلبات الجديدة. وهذا قد يستغرق بعض الوقت. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ابتدأ العمل فعلاً في هذا الميدان. ويجري إدخال نظم محاسبية جديدة للأعمال التجارية. وطرق

جمع البيانات الجديدة التي تقوم على الاستقصاء بالعينة تحل تدريجياً محل نظم تقديم التقارير الإحصائية القديمة. ويجري وضع سجلات للوحدات المؤسسية لتكون أساساً لتنظيم دراسات استقصائية باستخدام العينة، وما إلى ذلك. والتغيرات في هذا الميدان بطيئة نسبياً في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [٣٢]

٤٥١ - وقواعد البيانات الجديدة والمعدلة ينبغي أن تطور أساساً للتجميع المباشر لبيانات نظام الحسابات القومية وبدرجة أقل بهدف وضع جداول تحويل يمكن أن تساعد، في بعض البلدان، على استنباط مجاميع مختارة من مجاميع نظام الحسابات القومية باستخدام مجاميع نظام الناتج المادي. وبالتالي، فإن نظم تقديم التقارير الموجودة، التي كانت تستخدم في الماضي بصورة أساسية لتجميع مجاميع نظام الناتج المادي، ينبغي أن تعدَّل ليتسنى تجميع مجاميع نظام الحسابات القومية مباشرة. فعلى سبيل المثال، ينبغي لنظام تقديم التقارير أن ييسر تحديد الأنواع الرئيسية للضرائب على المنتجات، والضرائب الأخرى على الإنتاج، والضرائب الجارية على الدخل والثروة، والتحويلات الجارية والرأسمالية، والمعاملات المالية.

٤٥٢ - ويمثّل هذا الفصل جهداً يبذل لمرة واحدة لرسم صورة لحالة البيانات، التي تتغير باستمرار بمرور الزمن، وهذه التغيرات تختلف باختلاف البلد. ولذلك، لا ينبغي أن يعتبر هذا الفصل عرضاً شاملاً من حيث مصادر البيانات المذكورة، بل كتوضيح لحالة البيانات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمكن أن تستخلص منه استنتاجات بشأن تطوير البيانات في المستقبل.

باء - المصادر الإحصائية في بلدان رابطة الدول المستقلة

٤٥٣ - وضعت اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة قائمة بسلاسل إحصائية تعمل حالياً المكاتب الإحصائية للبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على تبويبها لتجميعها وتوزيعها. وتشمل القائمة حوالي ٥٠٠ سلسلة عن أهم جوانب التنمية الاقتصادية المشمولة في الحسابات القومية. ويحدد الجدول ٦-١ أهم السلاسل التي يمكن استخدامها مباشرة لتجميع الحسابات القومية. وتجدر ملاحظة أن هذه السلاسل تجمع على أساس مصادر البيانات القديمة والجديدة.

٤٥٤ - ومن المهم ملاحظة أن المعلومات المجموعة من مختلف المصادر قد لا تكون كاملة. وهذا قد يحدث، بالنسبة لوحدات الإنتاج التي تعتمد فقط على العاملين لحساب أنفسهم، بسبب عدد من العوامل، مثل الإبلاغ غير الكافي عن المخرجات والدخل للتهرب من دفع الضرائب والتغطية الناقصة في السجلات والدراسات الاستقصائية باستخدام العينة، وما إلى ذلك. وكما بيّنت التجربة، فإن الوحدات الخاصة الصغيرة العديدة، التي ظهرت مؤخراً نتيجة لعملية التحويل إلى القطاع الخاص، لا تقدم في معظم الأحيان أية تقارير أو حسابات إلى السلطات الإحصائية. إلا أنه من الضروري محاولة تحديد الأنواع الرئيسية للحذف والإبلاغ غير الكافي وإدخال نوع من التعديلات. ويناقش هذا الموضوع بالتفصيل في Guidebook to Statistics on the Hidden Economy [٣٣] وفي Inventory of National Practices in Estimating Hidden and Informal Economic the Accounts Activities for National [٣٤].

الجدول ٦ -١: السلاسل المتوفرة لتجميع الحسابات القومية في
الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة

	الوصف	دورية التجميع
١-	إيرادات ميزانية الدولة	شهرياً
٢-	ضريبة القيمة المضافة	شهرياً
٣-	ضرائب الاستهلاك	شهرياً
٤-	الضرائب على الأرباح	شهرياً
٥-	الضرائب على الدخل الشخصي للأسر المعيشية	شهرياً
٦-	الإيرادات والرسوم من مصادر غير ضريبية	شهرياً
٧-	أرباح المشاريع (بحسب الصناعات)	سنوياً
٨-	خسائر المشاريع (بحسب الصناعات)	سنوياً
٩-	عدد المشاريع التي تحقق خسارة	سنوياً
١٠-	جرد منتصف العام للأصول الثابتة (بحسب الصناعات)	كل ثلاثة شهور
١١-	جرد منتصف العام للمخزونات (بحسب الصناعات)	كل ثلاثة شهور
١٢-	مدفوعات المشاريع إلى ميزانية الدولة (بحسب الصناعات)	سنوياً
١٣-	أقساط التأمين	سنوياً
١٤-	المطالبات على التأمين	سنوياً
١٥-	القروض والسلف قصيرة الأجل	شهرياً
١٦-	القروض طويلة الأجل	شهرياً
١٧-	مدفوعات المشاريع إلى الصناديق الخارجة عن الميزانية	كل ثلاثة شهور
١٨-	دخل الأسر المعيشية النقدي	شهرياً
١٩-	إنفاق الأسر المعيشية النقدي	شهرياً
٢٠-	ادخارات الأسر المعيشية	شهرياً
٢١ -	ودائع الأسر المعيشية	شهرياً
٢٢-	الأصول المالية للمشاريع	كل ثلاثة شهور
٢٣ -	صافي الناتج المادي	سنوياً
٢٤ -	الاستهلاك المادي النهائي	سنوياً
٢٥ -	صافي تكوين رأس المال الثابت	سنوياً
٢٦-	خسائر الأصول الثابتة	سنوياً
٢٧ -	الخسائر في المخزونات	سنوياً
٢٨-	استهلاك رأس المال الثابت	سنوياً
٢٩-	استهلاك السلع الغذائية (بحسب السلع الرئيسية)	سنوياً
٣٠-	استهلاك السلع الرئيسية غير الغذائية	سنوياً
٣١ -	مخزونات السلع الاستهلاكية المعمرة	سنوياً
٣٢-	تكاليف تدريب الموظفين	سنوياً

٣٣ -	المعاشات التقاعدية والعلاوات	سنوياً
٣٤ -	المنافع الاجتماعية	سنوياً
٣٥ -	أموال المشاريع المستخدمة لتمويل الإنفاق على الأغراض الثقافية والاجتماعية	سنوياً
٣٦ -	مخرجات الصناعة	شهرياً
٣٧ -	الرقم القياسي الحجمي للمخرجات الصناعية	شهرياً
٣٨ -	الرقم القياسي السعري للمخرجات الصناعية	شهرياً
-٣٩	مخرجات الصناعات الرئيسية من السلع الأساسية مقيسة بالوحدات المادية	شهرياً
-٤٠	عدد المشاريع الصناعية	كل ثلاثة شهور
٤١ -	عدد المشاريع المشتركة	كل ستة شهور
٤٢ -	عدد الأشخاص المستخدمين في مشاريع مشتركة	كل ستة شهور
٤٣ -	عدد غير المقيمين المستخدمين في مشاريع مشتركة	كل ستة شهور
٤٤ -	تعويضات المستخدمين العاملين في مشاريع مشتركة	كل ستة شهور
٤٥ -	تكاليف الإنتاج	سنوياً
٤٦ -	متوسط أرباح المشاريع الصناعية	شهرياً
٤٧ -	مدى تحقيق المشاريع الصناعية للربح	سنوياً
٤٨ -	مديونية المشاريع	سنوياً
٤٩ -	مخرجات الزراعة بالأسعار الثابتة	سنوياً
٥٠ -	مخرجات السلع الأساسية الزراعية الرئيسية	شهرياً
٥١ -	مبيعات السلع الزراعية الرئيسية	شهرياً
٥٢ -	الرقم القياسي السعري للمخرجات الزراعية	كل ثلاثة شهور
٥٣ -	عدد المشاريع الزراعية	سنوياً
٥٤ -	عدد المزارع الخاصة	سنوياً
٥٥ -	تكاليف الإنتاج في الزراعة	سنوياً
٥٦ -	استهلاك السلع الزراعية الرئيسية	سنوياً
٥٧ -	قطعان الماشية	سنوياً
٥٨ -	متوسط أسعار السلع الزراعية التي سجلتها الأسواق في البلدات الكبيرة	سنوياً
٥٩ -	الاستثمار الرأسمالي بحسب الصناعات	سنوياً
٦٠ -	مكونات الاستثمار الرأسمالي	سنوياً
٦١ -	الأصول الثابتة التي شُغِّلت أثناء الفترة المحاسبية	سنوياً
٦٢ -	قيمة المساكن التي شُغِلت أثناء الفترة المحاسبة	سنوياً
٦٣ -	قيمة المباني غير السكنية التي شُغِلت أثناء الفترة المحاسبية	سنوياً
٦٤ -	مخزونات الأصول الثابتة بحسب الصناعات	سنوياً
٦٥ -	مبيعات تجارة التجزئة	شهرياً
٦٦ -	مبيعات تجارة التجزئة بحسب مجموعات السلع الأساسية الرئيسية	شهرياً
٦٧ -	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	شهرياً
٦٨ -	مبيعات الخدمات (بحسب المجموعات الرئيسية)	شهرياً

٦٩ -	مخزونات السلع لدى المشاريع العاملة في التجارة	كل ثلاثة شهور
٧٠ -	عدد الأشخاص المستخدمين في المشاريع العاملة في التجارة	كل ثلاثة أشهر
٧١ -	متوسط الأرباح في التجارة	كل ثلاثة اشهر
٧٢ -	أرباح المشاريع العاملة في التجارة	كل ثلاثة أشهر
٧٣ -	عدد الركاب الذين نقلتهم جميع أنواع المواصلات	كل ثلاثة أشهر
٧٤ -	عدد الأطنان المنقولة لكل كيلومتر	كل ثلاثة أشهر
٧٥ -	عدد الأشخاص المستخدمين في مشاريع النقل	كل ثلاثة أشهر
٧٦ -	متوسط الأرباح في النقل	كل ثلاثة أشهر
٧٧ -	الأنواع الرئيسية لمخرجات الاتصالات مقيسة بالوحدات المادية	كل ثلاثة أشهر
٧٨ -	عدد الأشخاص المستخدمين في الاتصالات	كل ثلاثة أشهر
٧٩ -	متوسط الأرباح في الاتصالات	كل ثلاثة أشهر
٨٠ -	عدد الأشخاص المستخدمين في الاقتصاد (بحسب الصناعات)	سنوياً
٨١ -	عدد المستخدمين بحسب الصناعات	سنوياً
٨٢ -	تعويضات المستخدمين بحسب الصناعات	سنوياً
٨٣ -	عدد الأشخاص الذين يعملون في وظيفة ثانية	سنوياً
٨٤ -	عدد الساعات التي اشتغلت لكل رجل مقيسة بوحدة رجل - ساعة	شهرياً
٨٥ -	عدد العاطلين عن العمل	سنوياً
٨٦ -	تعويضات المستخدمين	شهرياً
٨٧ -	تكوين الأسر المعيشية	كل ثلاثة أشهر
٨٨ -	ظروف الإسكان	سنوياً
٨٩ -	عدد مؤسسات الأطفال الذين هم دون سن المدرسة	سنوياً
٩٠ -	مشتريات الأسر المعيشية من السندات	سنوياً
٩١ -	الصادرات	شهرياً
٩٢ -	الواردات	شهرياً
٩٣ -	واردات السلع الأساسية الرئيسية	شهرياً
٩٤ -	صادرات السلع الأساسية الرئيسية	شهرياً
٩٥ -	الخدمات المصدرة	سنوياً
٩٦ -	الخدمات المستوردة	سنوياً
٩٧ -	الرقمان القياسيان للصادرات والواردات	شهرياً
٩٨ -	صادرات المشاريع المشتركة	كل ثلاثة شهور
٩٩ -	واردات المشاريع المشتركة	كل ثلاثة شهور
-١٠٠	معاملات الاستيراد بالمقايضة	كل ثلاثة شهور

جيم - مصادر البيانات لتحليل الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة

٤٥٥ - في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (على الرغم من زوال نظام التخطيط المركزي واتخاذ تدابير بالفعل لتحويل الخدمات الإحصائية المرهقة والمكلفة وإدخال إحصاءات ذات توجه سوقي) لا يزال يوجد نظام كبير ومنفصل نسبياً لتقديم التقارير الإحصائية. وفي ضوء هذه الحقيقة، يسلَّم بصورة عامة [٢٥] بأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ستحتاج نظاماً مختلطاً لمدة بضعة أعوام، أي يتعين الاحتفاظ بجزء كبير من النظام الموجود بينما يجري تدريجياً إدخال إحصاءات جديدة ذات توجه سوقي. وهناك دليل يؤكد أن العديد من البلدان اختارت بالفعل نهجاً تدريجياً لإعادة تصميم خدماتها الإحصائية وتعديلها لتفي بالمتطلبات الجديدة.

٤٥٦ - وهذا يعني أنه سيتعين على البلدان أن تستخدم لتجميع حساباتها القومية أثناء المرحلة الانتقالية لا المصادر المستخدمة تقليدياً في الاقتصادات السوقية، مثل الإحصاءات السكانية والسجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية باستخدام العينة فقط، وإنما التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع والتي كانت العمود الفقاري لنظام المعلومات في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق. وهذه التقارير التي استخدمت في الماضي لا تزال تستخدم اليوم لتجميع موازين نظام الناتج المادي. وعلى الرغم من بعض التخفيضات والتعديلات الملحوظة التي أدخلت مؤخراً في نظام تقديم التقارير في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإنه لا يزال يقدم قدراً كبيراً من البيانات عن المشاريع العامة والمشاريع التعاونية، وحتى عن المشاريع الخاصة إلى حد ما. وتقدم الأخيرة إلى السلطات الإحصائية تقارير إحصائية وبيانات عن القيود الدفترية بما فيها حسابات الأعمال التجارية، التي تتناول الجوانب الرئيسية لأنشطتها. ونظراً للطبيعة المفصلة لهذه التقارير، فإنها مفيدة بشكل خاص لاستنباط تقديرات أساسية ولكنها، بالطبع، قاصرة عن تغطية الأنشطة الخاصة وغيرها من الأنشطة الآخذة في الاتساع التي تعكس تغييرات هيكلية في الاقتصاد.

٤٥٧ - وإدخال مصادر بيانات جديدة، مثل الإحصاءات السكانية الدورية والدراسات الاستقصائية باستخدام العينة، وما إلى ذلك، من المرجح أن يسفر عن تخفيض كبير في المعلومات الإحصائية التي تصبح متوفرة. وهذه التغيرات في العملية الإحصائية واضحة في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإن كانت ربما ليس بنفس الوضوح في كل مكان. وعندما يقلص أو يلغى نظام تقديم التقارير الإحصائية الإجباري في المستقبل، فإن إجراءات التقدير قد تستند إلى حد كبير إلى تقديرات استقرائية سنوية للبيانات الأساسية المفصلة للأعوام السابقة.

٤٥٨ - وتوحي الخبرات الأخيرة المستقاة من أنشطة التعاون الفني في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أنه يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في إطار آليات التجميع الموجودة إذا اتخذت التدابير التالية: توحيد مختلف أشكال التقارير التي تقدمها المشاريع توحيداً تدريجياً؛ تخفيض حجم المعلومات التي تجمع من المشاريع وتغيير طبيعتها، مع أخذ احتياجات الحسابات القومية في الحسبان؛ تخفيف تواتر جمع البيانات وجعلها أكثر توجهاً للدراسات الاستقصائية؛ إدخال مزيد من الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة لقياس الأنشطة التي لا يغطيها نظام تقديم التقارير الحالي، وهي على وجه التحديد أنشطة القطاع الخاص الجديدة.

٤٥٩ - ويرد أدناه وصف لمصادر البيانات الرئيسية المتوفرة حالياً في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويمكن استخدامها لتجميع مخرجات الصناعات الرئيسية واستهلاكها الوسيط.

١ - مصادر البيانات الرئيسية

٤٦٠ - تشتمل التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع الصناعية في العادة على قدر كاف من البيانات اللازمة لتقدير مخرجات الوحدات التي تقدم التقارير. وفي بعض البلدان، تشير هذه البيانات إلى ما يسمى بالمخرجات السوقية، أي المخرجات التي بيعت و/أو يعتزم بيعها. وتستنبط المشاريع بيانات هذه المخرجات بالتقييم المباشر للكميات بالأسعار الأساسية أو بأسعار المنتجين. ويجب تعديلها لتأخذ في الحسبان التغيرات في العمل قيد الإنجاز. والعيب الرئيسي لبيانات المخرجات السوقية هو أنها يجري الحصول عليها باستخدام بيانات قوائم الأسعار، ونتيجة لذلك فإنها لا تقيس بدقة الإيرادات الفعلية من المبيعات.

٤٦١ - وغالباً ما توفر التقارير الإحصائية أيضاً بيانات عن المبيعات، وهذه أساس أفضل لاستنباط أرقام المخرجات لأنه يجري الحصول عليها على أساس القيود الدفترية وتشير إلى الإيرادات الفعلية من مبيعات المخرجات. ويجب تعديل بيانات المبيعات لتأخذ في الحسبان التغيرات في مخزونات السلع الجاهزة التي لم تبع والتغيرات في العمل قيد الإنجاز. والقصور الوحيد لبيانات المبيعات أنها قد تستثني قيمة السلع التي جرت مقايضتها. ولذلك، من الضروري مقابلة أرقام المخرجات السوقية بأرقام المبيعات المبينة في فروع مختلفة من التقارير الإحصائية، وتحديد أوجه التباين المحتملة. وينبغي ملاحظة أن بيانات المبيعات المبينة في سجلات المشاريع تشير في بعض الحالات إلى المبالغ المالية التي تلقتها المشاريع أو أودعتها في حساباتها بالفعل، بدلاً من الإشارة إلى تغير ملكية السلع التي شحنت إلى الزبائن أو قيمة العمل الذي أُنجز أو الخدمات التي قدمت عندما تقدم الوثائق والحسابات المناسبة إلى المشترين، وذلك كما يتطلب نظام الحسابات القومية.

٤٦٢ - وفي العادة، تجمع المشاريع نوعين من الحسابات، هما "السلع التي شحنت" و "مبيعات المخرجات"، وهما يقابلان بصورة عامة النهجين المذكورين أعلاه. ومن الواضح أن البيانات المبينة في حساب السلع التي شحنت أفضل لتقدير المخرجات وفقاً لمتطلبات نظام الحسابات القومية. ولذلك، من الضروري أن تشير التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع إلى هذا النوع من بيانات المبيعات. وفي بعض الحالات، قد يلزم تعديل بيانات المبيعات المبينة في سجلات المشاريع لتفي بمتطلبات نظام الحسابات القومية. بيد أن التغييرات في المبادئ التي تستند إليها محاسبة الأعمال التجارية قد تتطلب إحداث تغييرات في هذه المعاملات في المستقبل.

٤٦٣ - وقد أُدخلت في الماضي القريب صيغة مختصرة لنظام تقديم التقارير الإحصائية من قبل التعاونيات والمشاريع الخاصة والمشاريع المشتركة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولا تزال هذه الصيغة المختصرة تمكن من الحصول على بيانات المبيعات وسائر مكونات المخرجات.

٤٦٤ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ، يجري وضع صيغ جديدة للتقارير الإحصائية لتأمين المعلومات اللازمة لتجميع الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، أدخلت رومانيا مؤخراً تقارير إحصائية خاصة للمشاريع الحكومية الكبيرة. وتشتمل هذه التقارير على ثلاثة فروع رئيسية: يشتمل

الفرع الأول على بيانات عن التكوين السلعي لمخرجات المشروع؛ ويشتمل الفرع الثاني على بيانات عن التكوين السلعي للاستهلاك الوسيط وتوزيعه بين الصناعات التي تتبعها أنشطة المشروع؛ ويشتمل الفرع الثالث على بيانات عن المكونات الرئيسية للقيمة المضافة، أي تعويضات المستخدمين والضرائب على الإنتاج واستهلاك رأس المال الثابت، وما إلى ذلك. وبالتالي يمكن استخدام بيانات هذه التقارير لتجميع حسابي الإنتاج وتوليد الدخل، كليهما، للصناعات والقطاعات المؤسسية.

٤٦٥ - وقد اقترحت اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة صيغة خاصة للتقارير الإحصائية للبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بحيث يتكون التقرير من أربعة فروع: هي المخرجات؛ والنفقات الجارية؛ والضرائب والإعانات على الإنتاج؛ والمخزونات. وهذه الصيغة مصممة لتيسير تجميع الحسابات القومية في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، كما أن التعاريف المستندة إليها تتسق مع تعاريف نظام الحسابات القومية. وقد اقترح على وجه الخصوص أنه ينبغي أن تظهر قيمة السلع التي شحنت إلى المشترين والتي أرسلت فواتيرها وحساباتها الصحيحة إلى الزبائن تحت عنوان "المبيعات".

٤٦٦ - ومن حيث المبدأ، يتفق بصورة عامة تقييم المخرجات في التقارير الإحصائية للمشاريع مع متطلبات التقييم في نظام الحسابات القومية. ويتم التقييم في العادة إما بأسعار المنتجين أو بالأسعار الأساسية؛ إلا أن التقارير الإحصائية تستخدم في معظم الحالات قيماً أقرب إلى الأسعار الأساسية وتستبعد الضرائب على المنتجات. إلا أن هذا، كما هو واضح مما ورد أعلاه، لا يعني أن بيانات المخرجات المبينة في التقارير الإحصائية للمشاريع تفي بجميع متطلبات نظام الحسابات القومية. وعلى وجه الخصوص، قد تشتمل أرقام المخرجات المبينة في التقارير الإحصائية على مكاسب (خسائر) اقتناء.

٤٦٧ - ويُستنبط الاستهلاك الوسيط للمشاريع الصناعية على أساس البيانات الواردة في فروع التقارير الإحصائية التي تتناول تكاليف الإنتاج. وفي العديد من البلدان، يوجد فرع خاص في التقرير الإحصائي تصنف فيه تكاليف الإنتاج على أساس عناصر متجانسة عامة، مثل مكافآت العمل، استهلاك المواد الخام والإمدادات، استهلاك الطاقة، وما إلى ذلك. وتجدر ملاحظة أن هذا الفرع كان يستخدم في الماضي لتقدير مدخلات المواد في موازين نظام الناتج المادي، ولهذا الغرض فإن بعض بنود التكاليف يتعين تقسيمها بين مدخلات السلع والخدمات المادية ومدخلات الخدمات غير المادية. ولا يلزم إجراء هذا التقسيم لتجميع حسابات الإنتاج. بيد أن تكاليف الخدمات غير المادية غالباً ما تكون مخبأة بين بنود التكاليف الأخرى، بما في ذلك مكافآت مدخلات العمل. ومن الضروري تحديد هذه الخدمات، التي تشمل تكاليف رحلات العمل، وتكاليف المواصلات، وتكاليف المبيت أثناء السفر، وتكاليف الخدمات الاستشارية، وتكاليف التدريب، وتكاليف المسح الجيولوجي، وتكاليف البحث والخدمات العلمية، وما إلى ذلك. ولتحقيق هذا، قد يلزم إجراء استقصاءات ضيقة النطاق للمشاريع. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن تكاليف الإنتاج المبينة في تقارير المشاريع قد تستبعد بعض النفقات على البحث والتطوير التي تقوم بها المشاريع ولكنها تموَّل من صندوق مركزي لفروع الوزارات. وتقدير هذه النفقات ضروري بغية الحصول على تكاليف الإنتاج كاملة. وفي بعض الحالات، تشتمل بيانات تكاليف الإنتاج، التي تستخدم كنقطة إنطلاق لحساب الاستهلاك الوسيط، على بعض الضرائب على الإنتاج، مثل الضرائب على استخدام الطرق وضرائب النقل، من بين ضرائب أخرى. وينبغي إزالة هذه الضرائب من البيانات بغية الحصول على الاستهلاك الوسيط. أخيراً، تشتمل بيانات تكاليف الإنتاج المبينة في تقارير المشاريع على نفقات الوساطة المالية، وهذا لا يتسق مع متطلبات نظام الحسابات القومية.

٤٦٨ - وكما ذكر أعلاه، فإن بيانات مدخلات السلع والخدمات الواردة في تقارير المشاريع عن تكاليف الإنتاج تشير، في العادة، إلى الأسعار التي دفعتها المشاريع فعلاً بدلاً من الإشارة إلى الأسعار السائدة عندما دخلت السلع عملية الإنتاج، كما يوصي نظام الحسابات القومية. وهذه التوصية هامة بشكل خاص للبلدان التي توجد فيها معدلات تضخم عالية. وعليه، فإن بيانات تكاليف الإنتاج المبينة في سجلات المشاريع توفر نقطة بداية فقط لحساب الاستهلاك الوسيط كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية، وقد يلزم تعديل التقييم. ويبين الجدول ٦-٢ الخطوات اللازمة لتحويل بيانات التكاليف الواردة في التقارير الإحصائية للحصول على تقديرات للاستهلاك الوسيط.

الجدول ٦-٢: استنباط الاستهلاك الوسيط كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية من بيانات التكاليف الواردة في التقارير الإحصائية

ألف -	المدخلات المادية (محددة في التقارير)
باء -	تكاليف الخدمات غير المادية (مخبأة في التقارير بين بنود التكاليف الأخرى)، تضاف
جيم -	بعض الضرائب على الإنتاج التي تضم أحياناً إلى المدخلات المادية، تخصم
دال -	نفقات البحث والتطوير غير الواردة في تقرير تكاليف الإنتاج، تضاف
هاء -	الفائدة المدفوعة (إن لم تكن مشمولة في التكاليف)، تخصم
واو -	الجزء ذو الصلة من تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، يضاف
زاي -	الأقساط المدفوعة إلى شركات التأمين، تخصم
حاء -	الجزء ذو الصلة من مخرجات التأمين المخصص إلى الاستهلاك الوسيط، يضاف
طاء -	نفقات رحلات العمل (الفنادق، المواصلات) التي تظهر عادة في التقرير كبند من بنود الأجور والمرتبات، تضاف
ياء -	الاستهلاك الوسيط كما هو معرف في نظام الحسابات القومية (ألف + باء - جيم + دال - هاء + واو - زاي + حاء + طاء)

٤٦٩ - تُجرى في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دراسات استقصائية منفصلة لتكاليف الإنتاج في المشاريع الصناعية على فترات دورية لتأمين البيانات اللازمة لتجميع جداول المدخلات والمخرجات. وهذه الدراسات يمكن استخدامها لاستنباط أرقام أساسية للاستهلاك الوسيط بحسب فئات السلع الأساسية، وكذلك استنباط تقديرات للاستهلاك الوسيط للمشاريع التي لا يغطيها نظام تقديم التقارير الإحصائية. وفي بعض البلدان، مثل ألمانيا، اضطلعت السلطات الإحصائية في الأقاليم الاتحادية الجديدة بدراسات استقصائية لهيكل التكاليف بغية تأمين تقديرات للقيمة المضافة أكثر موثوقية. وفي البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، أدخلت السلطات الإحصائية تقريراً خاصاً تقدمه المشاريع المشتركة والمشاريع المملوكة كلياً لرأس مال أجنبي (النموذج 1-Vet) يشتمل على بيانات عن الجوانب الرئيسية لأنشطتها: الإنتاج والاستثمارات الرأسمالية والعمل والمعاملات الخارجية (الصادرات والواردات)؛ ويشتمل النموذج أيضاً على بعض البيانات عن الأصول والخصوم.

٤٧٠ - ولمعالجة هذه القضايا وغيرها في المستقبل، من الواضح أنه يتعين تطوير وإدخال مصادر معلومات أخرى تدريجياً. فالإحصاءات الصناعية التي تجرى كل ٥ إلى ١٠ سنوات، مثلاً، تقدم تقديرات أساسية منفصلة عن الأنشطة الرئيسية للمشاريع يمكن استقراؤها للحصول على أرقام عن السنوات الواقعة بين العمليات الإحصائية. ويمكن أن تعتمد التقديرات الاستقرائية أيضاً على بيانات أقل تفصيلاً يمكن الحصول

عليها من دراسات استقصائية ضيقة النطاق باستخدام العينات تتناول العمالة والأسعار والمبيعات، وما إلى ذلك.

٤٧١ - وإدخال سجلات للمشاريع هام لمتابعة الخصائص الرئيسية للمشاريع الصناعية، مثل كمية الإنتاج وعدد المستخدمين والقدرة الإنتاجية واستهلاك الطاقة، وما إلى ذلك، والتغيرات فيها. والسجلات ضرورية لتخطيط الإحصاءات والدراسات الاستقصائية باستخدام العينة وتحديد "عوامل الزيادة" عندما تكون الدراسة الاستقصائية قد شملت جزءاً فقط من المجموعة الإحصائية. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اضطلع بجهود لوضع نظام لسجلات المشاريع يمكن من حيث المبدأ استخدامها كأداة للحصول على البيانات الضرورية عن المخرجات والاستهلاك الوسيط، وكآلية ضرورية لتخطيط وتنظيم الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة. وبولندا هي إحدى البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق التي ما فتئ التقدم في إدخال سجلات الأعمال التجارية واضحاً فيها بشكل خاص.

٤٧٢ - والمصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لتقدير المخرجات والاستهلاك الوسيط للأنشطة التي يقوم بها العاملون لحسابهم الخاص والمشاريع الصغيرة غير ذات الشخصية الاعتبارية، هي:

- الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية باستخدام العينة التي توفر بيانات عن الدخل من مصادر مختلفة وعن مشتريات السلع والخدمات، وما إلى ذلك؛
- التقارير الإحصائية للمنظمات العاملة في التجارة التي تشتري سلعاً من إنتاج أفراد ووحدات أعمال تجارية خاصة صغيرة؛
- بيانات الدخل التي يقدمها الأفراد لسلطات التفتيش الضريبي؛
- الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة للمزارع التي تجرى بصورة دورية في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢ - مصادر بيانات المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة بحسب الصناعات

٤٧٣ - قدّم أعلاه وصف عام لاستخدام بيانات التقارير الإحصائية والدراسات الاستقصائية. وفي الفروع التالية، يجري تقديم مزيد من المعلومات المفصلة لكل صناعة عن نوع البيانات الموجودة في المصادر المذكورة، وعن مصادر البيانات الخاصة الأخرى المتوفرة وعن كيفية استخدام البيانات في تجميع الحسابات القومية.

(أ) الزراعة

٤٧٤ - تقدر مخرجات الزراعة في العادة في إطار جداول العرض والاستخدام التي تجمع في العادة لجميع السلع الزراعية الرئيسية أو مجموعات السلع الزراعية. ويتوفر في العادة نطاق واسع من المصادر الإحصائية لتجميع جداول العرض والاستخدام هذه، وهي:

- إحصاءات المخرجات الزراعية الجارية مقيَّمة بالوحدات المادية؛
- تقارير المشاريع الزراعية الإحصائية السنوية وسجلاتها التي تشتمل على بيانات عن أنشطتها الرئيسية؛
- تقارير وسجلات المنظمات العاملة في التجارة عن:

  مشتريات السلع الزراعية؛
  عرض السلع الوسيطة للزراعة؛
  مبيعات السلع الزراعية؛

- الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة للمبيعات (الكمية والسعر) في الأسواق الحرة؛ وتُجرى هذه الدراسات في العادة على أساس شهري في البلدات والتجمعات السكانية؛ فعلى سبيل المثال، تشمل الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة للمبيعات في السوق الحرة في الاتحاد الروسي حوالي ٣٠٠ بلدة؛
- الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر توفر بيانات عن مبيعات المخرجات في السوق الحرة ومشتريات السلع من السوق الحرة واستهلاك السلع الزراعية ومشتريات السلع الوسيطة، وما إلى ذلك.
- الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة لإنتاج الحواكير الشخصية للأسر المعيشية وإنتاج المزارع الخاصة؛
- عمليات تعداد الماشية التي تملكها الأسر المعيشية.

٤٧٥ - وتأتي معظم البيانات عن الاستهلاك الوسيط في الزراعة من التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع الزراعية؛ وتشتمل هذه التقارير في العادة على بيانات عن تكاليف الإنتاج. وفي بعض الحالات، تشتمل عناصر التكاليف على نفقات الاستهلاك الوسيط وتكاليف اليد العاملة. ويمكن تقسيمها بمساعدة البيانات التي يحصل عليها من الاستقصاءات الضيقة النطاق باستخدام العينات. وتُجرى هذه الدراسات في الغالب في سياق إعداد بيانات جداول المدخلات والمخرجات. وكما لوحظ أعلاه، تحسب مخرجات الزراعة في معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قبل اقتطاع الاستهلاك الخاص من البذور والأعلاف؛ ويمكن الحصول على المعلومات المتصلة باستبعاد الاستهلاك الخاص من المخرجات ومن

الاستهلاك الوسيط في سياق جداول العرض والاستخدام، وذلك كما هو مبين أعلاه. ويمكن الحصول على المعلومات عن الاستهلاك الوسيط للمستخدمين في الحواكير الشخصية من استقصاءات ميزانيات الأسر؛ وترد بيانات عن بعض بنود الاستهلاك الوسيط في تقارير منظمات تجارة التجزئة.

٤٧٦ - ومن المرجح أن تتلاشى أهمية تقارير المشاريع الزراعية بسرعة في المستقبل المنظور في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي الاتحاد الروسي على سبيل المثال، لم يعد يحتفظ بنظام تقديم التقارير الإحصائية الإجبارية سوى المشاريع الكبيرة نسبياً، مثل المزارع الجماعية والمزارع المملوكة للدولة وشركات التضامن والتعاونيات، وما إلى ذلك. وستجمع بيانات مخرجات أنشطة صغار المنتجين وسائر جوانب أنشطتهم بمساعدة الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة.

٤٧٧ - من حيث المبدأ يمكن أن تكون الإحصاءات الاقتصادية في الميدان الزراعي مصدر معلومات هاماً لتجميع العديد من الأرقام المتصلة بالزراعة. ولم يكن مصدر المعلومات هذا موجوداً عملياً في الماضي القريب لأن المشاريع الزراعية كانت تقدم تقارير إحصائية شاملة إلى السلطات الإحصائية وإلى الوكالات الحكومية، على حد سواء. وفي بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يضطلع بجهود الآن لإدخال الإحصاءات في الممارسة العملية. وبناءً على ذلك، وضعت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة مؤخراً توصيات بالنسبة للعديد من القضايا المتصلة بتنظيم الإحصاءات الزراعية. وبرنامج الإحصاءات الذي اقترحته اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة يشمل، في جملة أمور أخرى، ما يلي: الأراضي الزراعية (مصنفة بحسب الفئات الرئيسية)؛ والآلات الزراعية؛ والمخرجات بالوحدات المادية وبوحدات القيمة، كلتيهما؛ وقطعان المواشي (مصنفة بحسب الفئات الرئيسية)؛ ومبيعات المنتجات الزراعية (مصنفة بحسب مجموعات السلع الأساسية وقنوات تحقيقها)؛ والمؤشرات المالية (القروض، الائتمانات/الديون).

٤٧٨ - وقد أجري إحصاء زراعي في الأقاليم الألمانية الاتحادية الجديدة في عام ١٩٩١. ومكّن الإحصاء من الحصول على بيانات هامة عن الإنتاج وتكوينه، وكذلك بيانات عن جوانب هامة أخرى عديدة للعملية الاقتصادية في الزراعة.

(ب) الإنشاءات

٤٧٩ - تجمع مخرجات الإنشاءات تقليدياً على أساس التقارير الإحصائية عن الاستثمارات الرأسمالية وعن قيمة الأصول الثابتة المشغلة؛ وتقدم هذه التقارير إلى السلطات الإحصائية من قبل المشاريع والمنظمات والمؤسسات بوصفها وحدات مقاولة. وفي بعض البلدان، يضطلع بجهود لتحسين وتعديل هذه التقارير بغية تأمين بيانات لتحليل أنشطة استثمار المشاريع. وعليه، أُدخل مؤخراً في الاتحاد الروسي شكلٌ جديدٌ من التقارير لجمع بيانات عن الاستثمارات الرأسمالية ومصادر التمويل في مختلف فروع الاقتصاد.

٤٨٠ - إضافة إلى ذلك، غالباً ما تتوفر تقارير مشاريع الإنشاءات عن قيمة أعمال الإنشاءات والتركيب التي أنجزتها أثناء الفترة المحاسبية. وفي بعض البلدان، تكون هذه التقارير أقل اكتمالاً وأقل موثوقية، ولذلك من الضروري محاولة التوفيق بين هذه التقارير والتقارير عن الاستثمارات وإيجاد أسباب التباينات المحتملة. كما أن تقارير المقاولين عن تكاليف أعمال الإنشاءات مصدر آخر للبيانات متوفر في بعض البلدان، مثل الاتحاد الروسي وسائر الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وفي بعض البلدان، تقدم

مشاريع الإنشاءات تقارير شهرية عن دخلها من نشاط البناء. والمعلومات عن أعمال الإنشاءات للحساب الخاص وعمليات الإصلاح الرأسمالية متوفرة في التقارير التي تقدمها المشاريع الصناعية والزراعية. وبيانات بناء المساكن الخاصة، على أساس تعاقدي أو للحساب الخاص، يمكن استخراجها من سجلات الهيئات الحكومية المحلية. وتشير هذه البيانات في العادة إلى عدد المساكن وخصائصها الرئيسية (مثل مجموع المساحة، عدد الغرف، وما إلى ذلك). وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تجرى دراسات استقصائية لبناء البيوت الخاصة على أساس سنوي. وتضرب المساحة الكلية للبيوت الحديثة البناء بمتوسط السعر الذي تتقاضاه مشاريع البناء المتخصصة. ومن حيث المبدأ، يمكن الحصول على معلومات عن بناء البيوت الخاصة من سجلات شركات التأمين. إلا أن قيمة البيت المؤمَّن عليها غالباً ما تقل كثيراً عن السعر الفعلي في السوق، ولذلك، ينبغي إدخال تعديلات على هذه البيانات قبل استخدامها. ويمكن استخدام الدراسات الاستقصائية لمشتريات الأسر المعيشية من مواد البناء لاستقراء أرقام أساسية. وتمكّن تقارير مشاريع الإنشاءات عن التكاليف من استنباط بيانات عن الاستهلاك الوسيط.

٤٨١ - وتكمن صعوبة رئيسية في تغطية صناعة الإنشاءات في أن أنشطة الإنشاءات تضطلع بها بصورة متزايدة مشاريع صغيرة أو مشغّلون منفردون بوصفها أنشطة غير رسمية، وغالباً بوصفها نشاطاً ثانوياً. وهذه تصعب تغطيتها بالطرق الحالية لتقديم التقارير وتحتاج دراسات استقصائية إضافية. والصعوبة الأخرى التي ينبغي التسليم بها هي أن أنشطة البناء تتم بوصفها جزءاً من عمليات إصلاح جارية ويقوم بها تقليدياً مالكو المباني والإنشاءات الأخرى، بوصفها نشاطاً تكميلياً في الواقع.

(ج) النقل والاتصالات

٤٨٢ - تجمع مخرجات النقل والاتصالات، وكذلك استهلاكهما الوسيط، على أساس التقارير التي تقدمها مشاريع النقل والاتصالات عن إيراداتها من بيع خدماتها وعن تكاليفها. وتتوفر في العادة أيضاً بيانات من التقارير الإحصائية للمشاريع الصناعية والزراعية عن مبيعات خدماتها في ميدان النقل. ولأغراض الاستقراء، يمكن استخدام البيانات الإحصائية الجارية عن السلع المنقولة بالطن - كيلومتر والركاب براكب كيلومتر. وأرقام الراكب - كيلومتر والطن - كيلومتر يمكن تجميعها باستخدام متوسط الأسعار لكل راكب كيلومتر ولكل طن - كيلومتر، بوصفها عوامل ترجيح.

٤٨٣ - يستند تقدير مخرجات التجارة واستهلاكها الوسيط إلى التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع العاملة في التجارة عن مبيعات السلع والتكاليف والأرباح. وفي الحالات التي تتوفر فيها بيانات المبيعات بحسب المنتجات فقط، يمكن حساب المخرجات على أساس متوسط هامش الربح المحدد في التجارة بالنسبة لكل مجموعة سلع أساسية. والنهج الأخير مناسب بصورة خاصة لحساب مخرجات النشاط التجاري للمشاريع الصناعية والزراعية. ويمكن استخدام الرقم القياسي لحجم المبيعات لاستقراء تقديرات أساسية لهوامش التجارة. ويمكن تقدير مخرجات المحلات التجارية والمؤسسات الخاصة الصغيرة وتلك التي تديرها الأسر على أساس بيانات يُحصل عليها من الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة (متوسط المبيعات سنوياً، العمالة، وما إلى ذلك).

٤٨٤ - وظهور محلات تجارية خاصة ووحدات مماثلة عديدة في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يعقد إلى حد كبير استخدام بيانات النقل وتجارة التجزئة الواردة في السجلات التي تقدمها المنظمات العاملة في التجارة ومشاريع النقل إلى السلطات الإحصائية. ولتغيطة هذه الوحدات، يتعين تنظيم

دراسات استقصائية خاصة. وتعتزم بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كالاتحاد الروسي مثلاً، إجراء دراسات استقصائية على أساس منتظم لجميع الوحدات العاملة في تجارة التجزئة. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، من الشائع عندما يشتري الأفراد سلعاً من المحلات التجارية المملوكة للدولة أن يقوموا بإعادة بيعها بربح. ويلزم قياس هذه الظاهرة والحصول على بعض التقديرات لهامش الربح المتحقق نتيجة لإعادة البيع.

(د) خدمات الإسكان

٤٨٥ - مصادر البيانات الرئيسية اللازمة لتقدير مخرجات خدمات الإسكان واستهلاكها الوسيط هي:

- سجلات السلطات الحكومية المحلية عن الإيجار وتكاليف وحدات الإسكان المملوكة للحكومة المحلية؛
- تقارير المشاريع عن تكاليف خدمات الإسكان التي أنتجتها وحدات مملوكة للمشاريع؛
- بيانات وزارة المالية عن الإعانات المقدمة لقطاع الإسكان؛
- سجلات هيئات الحكومة المحلية عن عدد البيوت أو المساكن المملوكة ملكية خاصة في المنطقة؛
- بيانات وزارة المالية عن الضرائب على الدخل الذي حصلت عليه الأسر المعيشية من تأجير مساكن مملوكة لها؛
- بيانات إحصاءات المساكن؛
- بيانات الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر عن التكاليف المرتبطة بصيانة المساكن التي يسكنها مالكوها.

٤٨٦ - ويجري الاضطلاع في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بجهود لتعديل محتوى سجلات خدمات الإسكان بغية جعلها متمشية مع التغيرات في أسلوب تمويل التكاليف والمستجدات الأخرى في هذا الميدان. وهكذا، قررت السلطات الإحصائية في الاتحاد الروسي مؤخراً أن تدرج في هذه السجلات عدداً من المؤشرات الجديدة، مثل: قيمة الأصول الثابتة في هذا القطاع، تكاليف الإنتاج، الإعانات على الإسكان التي تقدم للأسر المعيشية، وما إلى ذلك.

٤٨٧ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن استخدام البيانات عن المساكن الموجودة التي يحصل عليها بمساعدة دراسات استقصائية (يُجرى بعضها مقترناً بعمليات التعداد السكاني) لاستنباط تقديرات لمخرجات الإسكان. بيد أن هذا النهج، في ظروف البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، قد يؤدي إلى تقديرات فجة نسبياً. وفي الحالات التي تقيَّم فيها مخرجات خدمات الإسكان التي

ينتجها المالكون الساكنون بسعر التكلفة، قد يتطلب تقدير هذه المخرجات استخدام بيانات عن مشتريات السلع والخدمات المستعملة كمدخلات؛ ويمكن الحصول على بعض هذه البيانات من إحصاءات تجارة التجزئة. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، يمكن لخبراء الإحصاء استخدام التقارير الإحصائية الخاصة بإصلاح المساكن. ويمكن الحصول على بيانات الضرائب على المساكن من تقارير وزارة المالية. كما يمكن تحديد بيانات الدخل من تأجير المساكن المملوكة للأسر المعيشية على أساس بيانات الدخل المقدمة إلى وكالات التفتيش على الضرائب.

(هـ) خدمات الأعمال التجارية والخدمات الشخصية والترويحية والاجتماعية والمنزلية

٤٨٨ - تقدر مخرجات الخدمات الشخصية والترويحية والاجتماعية السوقية، واستهلاكها الوسيط على أساس التقارير الإحصائية عن مبيعات وتكاليف الخدمات التي تقدمها الوحدات التي تقدم الخدمات. ولا تزال بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كالاتحاد الروسي ، تجمّع عدداً من التقارير الإحصائية عن مبيعات الخدمات إلى الأسر المعيشية، مثل التقرير عن مبيعات الخدمات الشخصية اليومية (N1-byut)، وتقرير عن شبكة الوحدات التي تعمل في تقديم الخدمات الشخصية اليومية (N1-uslugi)، وما إلى ذلك. ويمكن تقدير مخرجات الوحدات الخاصة الصغيرة على أساس دراسات استقصائية خاصة عن إجمالي إيرادات المبيعات. وفي بعض الحالات، يمكن الحصول على أرقام المخرجات بضرب متوسط إجمالي الإيرادات (لكل مستخدم) الذي يمكن تحديده من الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة بعدد المستخدمين في المنشأة. وفي هذه الحالة، ينبغي إجراء تقدير منفصل لكل مجموعة من المنشآت، مثل المتاحف، المسارح، صالونات الحلاقة، الحمامات العامة، وما إلى ذلك. وفي بعض البلدان، تكون سجلات وزارة المالية عن الضرائب على الدخل الذي يكسبه الأفراد (نشاط العمل الفردي) متاحة ويمكن استخدامها لحساب مخرجات الأشخاص العاملين لحساب أنفسهم الذين يعملون في خدمات الترويح والخدمات الاجتماعية والشخصية (الأطباء الذين يعملون في عياداتهم الخاصة والمعلمون والمصورون، وما إلى ذلك). وتظهر التجربة أن هناك حاجة لتعديل هذه البيانات لأخذ الإبلاغ غير الكافي في الحسبان. ويمكن تقدير مخرجات بعض الصناعات التي لا يغطيها نظام تقديم التقارير الإحصائية على أساس جداول إقرارات ضريبة القيمة المضافة. وبالنسبة للمشاريع الخاصة الصغيرة والتعاونيات والمطاعم والفنادق ومختلف الخدمات المقدمة إلى الأسر المعيشية، المصدر الرئيسي للبيانات هو النطاق الواسع للدراسات الاستقصائية باستخدام العينة وإقرارات ضريبة الدخل.

٤٨٩ - وكثيراً ما تستخدم بيانات الدخل وسجلات الضرائب لتقدير مخرجات المهن الحرة. ويمكن تقدير مخرجات الخدمات المنزلية على أساس بيانات العمالة بتطبيق متوسط الأجور.

(و) خدمات الوساطة المالية

٤٩٠ - يمكن الحصول على معظم البيانات اللازمة لتقدير مخرجات خدمات الوساطة المالية، واستهلاكها الوسيط من سجلات البنوك المركزية والمصارف التجارية الكبيرة. ومصدر البيانات الرئيسي لتجميع مخرجات المصارف واستهلاكها الوسيط في بلدان رابطة الدول المستقلة هو التقرير الإحصائي الخاص المسمى "عن الأرباح والخسائر" (النموذج f.2) الذي تقدمه هذه الوحدات. وقد يلزم إجراء دراسات استقصائية خاصة للحصول على معلومات عن أنشطة المؤسسات المالية الصغيرة الخاصة، بما فيها

المصارف التجارية الصغيرة وشركات الاستثمار. ويمكن استنباط مخرجات التأمين واستهلاكه الوسيط من البيانات الموجودة في سجلات شركات التأمين المملوكة للدولة وشركات التأمين الخاصة التي تقدم إلى السلطات الإحصائية. وقد يلزم إجراء دراسات استقصائية خاصة للحصول على بيانات عن شركات التأمين الخاصة الصغيرة. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، تقدم شركات التأمين إلى السلطات الإحصائية مرافق لميزانياتها العمومية تبين الأرباح والخسائر والتكاليف وتوزيع الأرباح. وفي العادة، تتاح تقارير صناديق المعاشات التقاعدية لاستنباط أرقام المخرجات (التكاليف)، والاستهلاك الوسيط.

(ز) خدمات الحكومة العامة غير السوقية

٤٩١ - يمكن تقدير مخرجات خدمات الحكومة العامة غير السوقية، مثل الصحة والتعليم والإدارة العامة، وما إلى ذلك، واستهلاكها الوسيط، على أساس سجلات وزارة المالية أو الوكالات الحكومية المماثلة الخاصة بالإيرادات والنفقات من ميزانية الدولة. وتبين هذه البيانات المخصصات من الميزانية لتمويل تكاليف المؤسسات والوكالات المقابلة؛ وفي العادة، تميز التصنيفات المعتمدة للنفقات بين المخصصات المالية للنفقات الجارية والمخصصات المالية للنفقات الرأسمالية. وفي بعض البلدان، تمول خدمات صحية مختارة جزئياً من صناديق تأمين الضمان الاجتماعي، ومن الأمثلة على ذلك خدمات المصحات وبيوت مراكز قضاء الإجازات، وما إلى ذلك. ويمكن الحصول على الإعانات المقدمة لهذه الخدمات من سجلات صناديق الضمان الاجتماعي. وتحسب بيانات استهلاك رأس المال، اللازمة لتقييم مخرجات الخدمات غير السوقية بسعر التكلفة، على أساس المعلومات عن مخزونات الأصول الثابتة ومتوسط معدلات الاهتلاك. وقد استخدمت هذه البيانات في الماضي لتجميع مختلف موازين نظام الناتج المادي. ونظراً لأن الوحدات الممولة من الميزانية لا تخصص علاوات لاستهلاك رأس المال الثابت، فإن هذا الاستهلاك كان يقدر في ممارسات نظام الناتج المادي في الماضي على أساس البيانات عن مخزونات الأصول الثابتة ومعدلات الاهتلاك المحددة. وهذه التقديرات، كما لوحظ أعلاه، لا تفي بمتطلبات نظام المحاسبة القومية ويمكن استخدامها فقط كنقطة بداية لاستنباط استهلاك رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية.

٣ - بيانات عن مكونات القيمة المضافة

٤٩٢ - يناقش أدناه استخدام مصادر البيانات الرئيسية لكل مكون من مكونات القيمة المضافة على حدة، بنفس الترتيب الذي ترد فيه في حساب توليد الدخل.

(أ) الأجور والمرتبات

٤٩٣ - البيانات عن الأجور والمرتبات موجودة في التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع العامة والتعاونية وكذلك المزارع الجماعية (حيثما تكون لا تزال موجودة). وتستخدم هذه المصادر في العادة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للحصول على أرقام الأجور في إطار إحصاءات العمل ونظام الناتج المادي، كليهما. وفي العادة، توفر هذه البيانات أساساً جيداً لتوزيع الأجور والمرتبات بحسب الصناعات. بيد أنه ينبغي أن نتذكر أن تعريفات الأجور والمرتبات المعتمدة في التقارير الإحصائية للمشاريع قد تختلف عن التعاريف المقترحة في نظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، في التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، تظهر علاوات مختارة بين

"مدفوعات أخرى إلى المستخدمين" التي تشمل أيضاً بعض المنافع الاجتماعية. ولذلك، قد يلزم البيانات المقيدة في التقارير الإحصائية شيء من المعالجة لتصبح متمشية مع نظام الحسابات القومية. ويمكن الحصول على البيانات الإضافية اللازمة لهذه المعالجة من دراسات استقصائية ضيقة النطاق باستخدام العينة.

٤٩٤ - ولاستنباط تعويضات المستخدمين استنباطاً صحيحاً من سجلات وتقارير حسابات الأعمال التجارية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان ممارسة المشاريع إخفاء نفقات تعويضات المستخدمين في هذه السجلات والتقارير بغية تجنب الضرائب. وتحقق المشاريع ذلك، على سبيل المثال، بتوقيع عقود منفصلة مع مستخدميها لأداء بعض الوظائف وتخصيص التكاليف لشراء الخدمات، بعبارة أخرى، تخصيصها للمدخلات الوسيطة بدلاً من تخصيصها للأجور والمرتبات. وكما لوحظ أعلاه أيضاً، فإن البيانات عن الأجور المبينة في سجلات المشاريع قد تستبعد الهدايا العينية التي يقدمها أرباب العمل إلى المستخدمين بغرض تجنب الضرائب.

٤٩٥ - والتقديرات الأساسية للأجور والمرتبات في فرادى الصناعات يمكن استنباطها من بيانات عدد المستخدمين، التي يمكن أخذها من الإحصاءات السكانية أو المؤسسات، بالإضافة إلى معلومات عن متوسط الأجور والمرتبات، التي يمكن الحصول عليها من مختلف المصادر الأخرى، مثل: الدراسات الاستقصائية لدخل وإنفاق الأسر المعيشية، والبيانات التي يحصل عليها من الرابطات المهنية التي تعمل في جمع البيانات عن صناعات معينة، وما إلى ذلك. ومن ثم يمكن استقراء هذه البيانات بمساعدة بيانات عن التغيرات في حجم العمالة والاتجاهات في متوسط الأجور والمرتبات؛ ويمكن الحصول على هذه المعلومات من إحصاءات العمل السنوية.

٤٩٦ - وأفضل مصدر معلومات لتجميع مكونات القيمة المضافة لخدمات الحكومة العامة غير السوقية هو الحسابات المجمَّعة على كل مستوى من مستويات الحكومة. وفي العادة، يلزم إدخال تعديلات على هذه البيانات لجعلها مطابقة لتصنيفات نظام الحسابات القومية. ويلزم أحياناً تحويل البيانات المتصلة بالسنة المالية إلى بيانات على أساس السنة التقويمية. وفي العديد من الحالات التي لا تتوفر فيها البيانات مباشرة من الحسابات على كل مستوى من مستويات الحكومة، يكون المصدر المتاح الوحيد للبيانات هو سجلات وزارة المالية الخاصة بإيرادات ونفقات ميزانية الدولة. فعلى سبيل المثال، البيانات عن أجور ومرتبات مؤسسات الحكومة العامة تكون في العادة موجودة في سجلات وزارة المالية أو سجلات هيئة حكومية مماثلة معنية بتخصيص الأموال للمؤسسات الحكومية لتمويل تكاليفها الإدارية.

٤٩٧ - وللحصول على بيانات عن الأجور والمرتبات التي دفعتها مشاريع خاصة صغيرة غير مشمولة في نظام لتقديم التقارير الإحصائية، يتعين إجراء دراسات استقصائية باستخدام العينة.

٤٩٨ - وفي بعض البلدان، حيث يغطي نظام الضمان الاجتماعي فئات كبيرة من السكان، قد توفر سجلات صناديق الضمان الاجتماعي بيانات كافية عن الأجور والمرتبات، نظراً لأن المساهمات الاجتماعية تتناسب في العادة مع الأجور. وفي بعض البلدان، تجمع البيانات عن الأجور والمرتبات من خلال إحصاءات اليد العاملة أو الاستخدام.

٤٩٩ - وفي بعض البلدان، تشتمل تقارير البنوك المملوكة للدولة عن رقم الأعمال النقدي على بيانات عن الأموال المستخدمة في دفع الأجور والمرتبات. بيد أن لهذا المصدر بعض جوانب القصور المميزة. أولاً، إنه لا يشمل الأجور والمرتبات التي تدفعها المشاريع مباشرة من إيرادات المبيعات؛ ثانيا، إنه يقيد مدفوعات الأجور والمرتبات على أساس نقدي لا على أساس الاستحقاق الذي يتطلبه نظام الحسابات القومية؛ ثالثاً، إنه لا يتيح تجزئة البيانات بحسب الصناعات وهذا ضروري لتجميع حساب توليد الدخل للصناعات. ومع ذلك، من المفيد محاولة التوفيق بين البيانات التي يحصل عليها من تقارير البنوك المملوكة للدولة عن رقم الأعمال النقدي والبيانات عن الأجور والمرتبات التي يحصل عليها من مصادر أخرى، مثل التقارير الخاصة عن الأجور والمرتبات التي تقدمها المشاريع والمنظمات إلى السلطات الإحصائية.

٥٠٠ - ونظراً لأن تخصيص الأجور والمرتبات إلى فرادى الصناعات قد يثير في بعض الحالات مشكلة عملية، يمكن استخدام مصادر متنوعة لهذا الغرض. وأحد أنواع هذه المصادر هو الدراسات الاستقصائية الدورية باستخدام العينة عن التكاليف التي تجرى لتأمين بيانات لتجميع جداول المدخلات والمخرجات. وفي بعض الحالات، يكون التخصيص ممكناً بمساعدة الأعراف؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تخصيص الأجور إلى مختلف مؤسسات المزارع الجماعية على أساس افتراض تشابه هيكل تكاليف المخرجات التي تنتجها المؤسسات المتشابهة. وبالنسبة لبعض قطاعات الاقتصاد الرئيسية، مثل الصناعات التحويلية والإنشاءات، وما إلى ذلك، قد توفر الدراسات الاستقصائية الدورية أو الدراسات الاستقصائية الشاملة السنوية البيانات اللازمة.

(ب) مساهمات أرباب العمل الاجتماعية

٥٠١ - المساهمات الاجتماعية الفعلية يمكن استنباطها من سجلات صناديق الضمان الاجتماعي. إلا أن هذه البيانات لا توفر تجزئة للمساهمات الاجتماعية بحسب الصناعات. ويمكن استنباط هذه المعلومات بتطبيق متوسط معدلات المساهمة على بيانات الأجور والمرتبات. ومعدل المساهمة الاجتماعية في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية متشابه بالنسبة لجميع الصناعات. إلا أنه حيثما وجد تباين في المعدلات، فإن المعلومات المتوفرة كافية في العادة لتطبيق المعدلات المقابلة.

٥٠٢ - والبيانات اللازمة لحساب المساهمات الاجتماعية المحتسبة لا تظهر في العادة منفصلة وصريحة في التقارير الإحصائية للمشاريع؛ وإنما تظهر مع المبالغ الأخرى المدفوعة إلى المستخدمين. ويمكن الحصول على معلومات منفصلة بمساعدة دراسات استقصائية ضيقة النطاق. والمساهمات الاجتماعية المحتسبة في القطاع العسكري يمكن استنباطها في العادة على أساس البيانات المنشورة عن نفقات الدفاع.

(ج) الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات

٥٠٣ - المصدر الرئيسي للبيانات عن الضرائب والإعانات هو سجلات وزارة المالية أو سجلات وكالة حكومية مماثلة الخاصة بإيرادات ميزانية الدولة ونفقاتها. وفي بعض الحالات، تشتمل السجلات الإدارية لفرادى الوزارات والدوائر على معلومات عن الإعانات. فعلى سبيل المثل، البيانات عن الإعانات التي دفعت لمشاريع النقل لتعويضها عن الخسائر الناتجة عن تقديم خدمات مجانية لمجموعات مختارة من السكان يمكن الحصول عليها من التقارير الإدارية لوزارة النقل.

٥٠٤ - وفي بعض الحالات، يمكن تقدير قيمة الإعانات بوصفها زيادة التكاليف على المدفوعات الفعلية التي دفعها المستهلكون للحصول على المنتجات. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذا النهج لتقدير الإعانات في قطاع الإسكان. ويمكن الحصول على "الإعانات" المقدمة لمشاريع مختارة تقدم خدمات صحية سوقية من سجلات الضمان الاجتماعي. وكما ذكر أعلاه، لا تعامل هذه المدفوعات بوصفها إعانات ولكنها تعامل بوصفها شراء خدمات من قبل الحكومة ومن ثم تحويلات اجتماعية عينية.

٥٠٥ - ولا تشتمل البيانات عن الضرائب والإعانات الموجودة في السجلات الإدارية دائماً على المعلومات اللازمة لتخصيص الضرائب والإعانات إلى الصناعات المقابلة. وقد ينطوي هذا التخصيص في بعض الحالات على اعتماد أعراف معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن توزيع الضرائب على استخدام الأصول الثابتة بين الصناعات بنسبة مخزوناتها من الأصول الثابتة.

(د) استهلاك رأس المال الثابت

٥٠٦ - ترد البيانات عن استهلاك رأس المال الثابت في التقارير الإحصائية التي تقدمها المشاريع. وفي العادة، تعكس هذه البيانات علاوات الاهتلاك التي تحسبها المشاريع على أساس متوسط معدلات الاهتلاك مطبقة على القيمة التاريخية لمخزونات الأصول الثابتة. وهذه القيَم بحاجة إلى تعديل لتحويلها إلى قيَم استبدال جارية. وتقدر المكاتب الإحصائية بيانات استهلاك رأس المال الثابت المحتسبة في فروع الحكومة العامة غير السوقية على أساس المعلومات عن قيمة مخزونات رأس المال الثابت ومتوسط معدلات الاهتلاك. وكما في الحالة السابقة، ينبغي تحويل التقديرات إلى قيَم استبدال.

٥٠٧ - وتظهر البيانات عن استهلاك رأس المال الثابت في العديد من موازين نظام الناتج المادي، ولكن منشأ جميع هذه البيانات هو ميزان الأصول الثابتة. وينبغي أن نتذكر أن استهلاك رأس المال الثابت معرَّف في نظام الحسابات القومية بحيث يشمل الخسائر العادية المتوقعة في الأصول الثابتة. ولا تقسم الخسائر في نظام الناتج المادي إلى خسائر عادية وخسائر غير عادية في رأس المال. وقد تكون بعض المؤشرات اللازمة لتحقيق هذه التجزئة موجودة في سجلات شركات التأمين؛ ويمكن اعتبار الخسائر العادية مساوية لمجموع المطالبات المستحقة.

٥٠٨ - وكما أشير أعلاه، ينبغي من حيث المبدأ استخدام طريقة الجرد المستمر للحصول على تقديرات لاستهلاك رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية. وقد توفر عمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة، التي تجرى بصورة دورية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، نقطة بداية جيدة لاستخدام طريقة الجرد المستمر.

دال - مصادر البيانات عن الاستخدامات النهائية

٥٠٩ - ترد أدناه مصادر البيانات المتوفرة للتقديرات المستقلة لتكوين رأس المال وسائر عناصر حسابات الأصول والاستهلاك النهائي والصادرات والواردات أيضاً. وينبغي قراءة هذا الفرع جنباً إلى جنب مع الفصل الثاني الذي يتناول خصائص وتطبيقات مختارة لتحليل المدخلات والمخرجات على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ التي تهم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١ - مصادر البيانات عن تكوين رأس المال وحسابات الأصول

٥١٠ - مصادر البيانات الرئيسية اللازمة لتجميع حسابات الأصول، ولا سيما إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات، بصورة أساسية هي نفس المصادر التي استخدمت في الماضي في تجميع موازين نظام الناتج المادي. ولذلك، بوسع البلدان أن تستخدم خبراتها السابقة إلى حد كبير، وإن كان ينبغي توخي الحذر في تطبيق مفاهيم نظام الحسابات القومية كما هي مبينة أعلاه، بدلاً من مفاهيم نظام الناتج المادي. وعلى وجه الخصوص، معظم البيانات اللازمة لحساب مخزونات الأصول الثابتة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسائر التغيرات فيهما، كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية، هي نفس البيانات التي كانت تستخدم في الماضي لتجميع موازين الأصول الثابتة في نظام الناتج المادي التي تشبه إلى حد كبير حسابات الأصول في نظام الحسابات القومية. وآخر الإضافات إلى نظام الحسابات القومية على هيئة أصول ثابتة غير ملموسة، مثل نفقات استكشاف المعادن وشراء برامج الحاسوب، غير مشمولة في الموازين التقليدية للأصول في نظام الناتج المادي ومصادر البيانات التي تدعمها. ومصادر البيانات عن التحويلات الرأسمالية ليست من بين تلك المصادر التي استخدمت في الماضي في تجميع نظام الناتج المادي التقليدي.

٥١١ - وتوسيع تجميع بيانات التدفق عن حسابات الأصول التي تشمل بيانات عن مخزونات الأصول غير المالية المنتَجة وغير المنتَجة من المرجح أن يكون من الصعب تطبيقه عملياً في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إن لم يكن في معظمها، على الأقل في المراحل الأولى من العمل. وفي معظم البلدان، لا توجد خبرة في مجال إحصاءات مخزونات الأصول غير المنتَجة. ولهذه الأسباب - وذلك كما اقترح في المقدمة (الفرع جيم) وفي الفصل الثاني (الفرع ألف) يوصى باتباع نهج ذي مرحلتين. وينبغي أن تعطى الأولوية في المرحلة الأولى لتكامل إحصاءات الأصول المنتَجة، التي تتوفر الإحصاءات الأساسية بالنسبة لها فعلاً في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويمكن إيلاء الاهتمام في مرحلة ثانية لإدماج حسابات الأصول غير المنتَجة (غير المالية)، مثل الأراضي واحتياطيات المعادن والغابات، وما إلى ذلك.

(أ) بيانات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحسابات الأصول الثابتة المنتجة

٥١٢ - تقارير المشاريع مصدر هام للبيانات عن الاستثمارات والأصول الثابتة المشغَّلة. وفي العادة، تقدم المشاريع العامة والشركات الخاصة الكبيرة هذه التقارير إلى السلطات الإحصائية. وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تقدم المشاريع إلى السلطات الإحصائية سجلات أعمالها التجارية وتقاريرها الإحصائية عن مخزونات الأصول الثابتة وعمليات الإصلاح الرأسمالية واهتلاك رأس المال الثابت. ويمكن تجميع استثمارات المشاريع الخاصة الصغيرة على أساس دراسات استقصائية باستخدام العينة. وتدل التجربة على أن حسابات الأعمال التجارية للمشاريع الخاصة بالاستثمار يجب تعديلها لإزالة البنود غير المشمولة في تكوين رأس المال كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، تكاليف تدريب الموظفين في المشاريع المنشأة حديثاً غالباً ما تدرجها حسابات الأعمال التجارية في الاستثمارات. ومن جهة أخرى، فإن عمليات الإصلاح الرأسمالية غالباً ما تخصص في الحسابات التجارية إلى التكاليف الجارية. وقد يلزم إجراء بعض الاستفسارات للحصول على البيانات اللازمة للتعديلات المذكورة.

٥١٣ - ويبين الجدول ٦-٣ التعديلات التي أدخلتها البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بغية استنباط تقديرات لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من بيانات الاستثمارات الرأسمالية التي قدمتها المشاريع إلى المكاتب الإحصائية في تقارير إحصائية خاصة (النموذج ks-2). وتنبغي ملاحظة أن التقارير الإحصائية عن الأصول الثابتة، التي كانت تقدم إلى السلطات الإحصائية في البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق، لم تكن كاملة حتى في الماضي. ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، على سبيل المثال، كان عدد من الوزارات، مثل وزارة الشؤون الداخلية ووزارة الدفاع وإدارة الجمارك، وغيرها، لا يقدم بيانات عن رأس المال الثابت؛ وكان يتعين تقدير قيمة تكوين رأس المال في هذه الوحدات بمساعدة بيانات غير مباشرة. ولا يزال هذا الوضع قائماً في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الجدول ٦-٣: استنباط إجمالي تكوين رأس المال الثابت من بيانات عن الاستثمارات الرأسمالية، استناداً إلى ممارسات رابطة الدول المستقلة

ألف -	الاستثمار الرأسمالي (كما هو وارد في النموذج ks-2)
باء -	النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة، ولكنها مشمولة في الاستثمارات الرأسمالية (تخصم)
جيم -	زيادة أعداد المواشي المخصصة إلى الأصول الثابتة (تضاف)
دال -	إصلاح الأصول الثابتة الرأسمالي (يضاف)
هاء -	مشتريات المعدات من قبل وحدات حكومية تمول من الميزانية (تضاف)
واو -	مشتريات الكتب للمكتبات (تضاف)
زاي -	مشتريات برامج الحاسوب (تضاف)
حاء -	التخلص من الأصول الثابتة (يخصم)
طاء -	النفقات على استكشاف المعادن (تضاف)
ياء -	مشتريات الأدوات والمعدات المخصصة إلى المخزونات (تخصم)
كاف -	تكاليف حيازة الأعمال الأدبية والفنية الأصلية (تضاف)
لام -	تكاليف نقل الملكية (الأصول غير المنتجة) (تضاف)
ميم -	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (ألف - باء + جيم + دال + هاء + واو + زاي - حاء + طاء - ياء + كاف + لام)

ملاحظة: قد تكون بعض النفقات على استكشاف المعادن مشمولة في الاستثمار الرأسمالي المبين في سجلات المشاريع. وقد تشتمل على نفقات عمليات استكشاف المعادن المتصلة بمشاريع إنشاءات محددة. وفي هذه الحالة ينبغي تعريف بند التعديل طاء وفقاً لذلك.

٥١٤ - وقد تقوم بلدان أخرى بجمع معلومات عن تكوين رأس المال في بعض الصناعات بمساعدة دراسات استقصائية خاصة، مثل استقصاءات مراكز الحاسوب للحصول على بيانات عن شراء برامج الحاسوب وتحديد نسب بين شراء برامج الحاسوب ومخرجات مختلف الصناعات. وينبغي للاستقصاءات أن تستفسر عن استخدام السلع الرأسمالية بغض النظر عما إذا كانت مستأجرة أم لا. وإذا كانت بيانات تكوين رأس المال غير متوفرة للمؤسسات الصغيرة، فإنه يلزم إجراء تعديلات لتوسيع البيانات بحيث تشمل المجموعة الإحصائية كلها، كالاستناد إلى البيانات عن أيام العمل المدفوع وعن الأجور والمرتبات، أو باستخدام نسبة تكوين رأس المال إلى مخرجات الأنشطة المماثلة.

٥١٥ - ومن مصادر المعلومات الهامة الأخرى سجلات الحكومة الإدارية عن تخصيص واستخدام الأموال من ميزانية الدولة للاستثمار الرأسمالي في الصحة العامة والتعليم وخدمات الإدارة العامة، وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات، لا توفر حسابات الحكومة تمييزاً صحيحاً بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية؛ وفي بعض البلدان، لا يجري التمييز بينهما على الإطلاق. بيد أنه من الضروري التأكد من تقسيم النفقات على هذا النحو. وأفضل حل جذري لهذه المشكلة هو إدخال هذا التمييز في حسابات الحكومة. وفي حالة عدم وجود هذا التقسيم، يمكن استخدام إجراءات تقريبية. فعلى سبيل المثال، كان تقسيم النفقات إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية في سجلات الحكومة الخاصة بالإنفاق من ميزانية الدولة موجوداً في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق حتى عام ١٩٨٩ . ولحساب الأرقام لعام ١٩٩٠، قسّمت النفقات باستخدام النسب التي حُسبت في عام ١٩٨٩. وفي ظروف معينة، قد تؤدي التقديرات التقريبية إلى تشويه الصورة وقد تكون الاستقصاءات الضيقة النطاق باستخدام العينة ضرورية للحصول على أرقام أكثر دقة.

٥١٦ - تقارير مشاريع الإنشاءات عن مخرجاتها ودخلها وتكاليفها مصدر هام آخر للبيانات. وتوفر السجلات الإدارية معلومات عن بناء البيوت الخاصة، في المناطق الريفية وشبه الريفية في العادة. وتأتي البيانات عن البناء للحساب الخاص من تقديرات مخرجات الإنشاءات. ويمكن الحصول على بيانات عن بناء المساكن الخاصة من سجلات شركات التأمين؛ بيد أن القيم المبينة في هذه السجلات غالباً ما تكون مبخوسة وبحاجة إلى بعض التعديلات.

٥١٧ - وفي حالات كثيرة، تستخدم الطرق غير المباشرة لحساب تكوين رأس المال الثابت. والطريقة غير المباشرة الرئيسية هي الطريقة المسماة بنهج تدفق السلع الأساسية. وتطبق هذه الطريقة بصورة خاصة لحساب الاستثمارات في الآلات والمعدات. وهي تجمع بين الإنتاج والتجارة الخارجية للحصول على تقديرات لتكوين رأس المال الثابت بوصفه مجموع الإنتاج والواردات مخصوماً منه الصادرات. وبالنسبة لأنواع مختارة من الآلات، التي تستورد بصورة رئيسية، يمكن اعتبار تكوين رأس المال الثابت مساوياً للواردات. ويمكن استخدام طريقة مماثلة لحساب الاستثمارات في المواشي. وكما ذكر أعلاه، فإن الطرق والتصنيفات المستخدمة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مكنت من التمييز بين الزيادة في عدد الحيوانات الصغيرة التي ستعامل بوصفها تكوين رأس مال ثابت وبين تربية المواشي للذبح، وهي المواشي التي تدرج في المخزونات.

٥١٨ - ولتجميع مخزونات الأصول الثابتة، يمكن أيضاً استخدام الطرق غير المباشرة. وعلى وجه الخصوص، يمكن تطبيق طريقة الجرد المستمر لاستنباط بيانات عن مخزونات الأصول المنتَجة بحسب النوع من البيانات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت (أنظر الفصل الثاني، الفرعين ألف -١ و ٢).

(ب) البيانات اللازمة لتجميع التغيرات في المخزونات

٥١٩ - يحصل على بيانات عن التغير في المخزونات مما يأتي:

(أ) سجلات المشاريع (الميزانيات العمومية)؛

(ب) جداول العرض والاستخدام للسلع الزراعية؛

(ج) السجلات الإدارية، كالبيانات عن احتياطيات الدولة مثلاً؛

(د) الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية.

٥٢٠ - إضافة إلى ذلك، فإن النموذج الخاص (2-ks) بتقديم التقارير الإحصائية الذي اقترحته اللجنة الإحصائية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (ورد ذكره أعلاه) يشتمل أيضاً على بيانات عن المخزونات. وتمشياً مع ما بيّناه أعلاه، يلزم تعديل التقييم ليتسنى تعديل التغير في المخزونات المقيَّمة في حسابات الأعمال التجارية بالتكاليف التاريخية لتتمشى مع تقييم المعاملات في نظام الحسابات القومية، أي إجراء التقييم في اللحظة التي تتم فيها المعاملة.

(ج) بيانات عن الأصول غير المنتجة (غير المالية)

٥٢١ - البيانات عن احتياز الأصول غير المنتَجة (غير المالية) والتخلص منها وعن مخزوناتها يصعب الآن الحصول عليها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيتوقف توفرها بصورة رئيسية على إدخال نظامي محاسبة وإبلاغ جديدين للأعمال التجارية. وتوجد خطط لإدخال صيغ جديدة لحسابات الأعمال التجارية للمؤسسات والمشاريع المالية وغير المالية، على حد سواء. إلا أن تطبيق هذه الخطط قد يستغرق وقتاً طويلاً، لأن تطبيقها يجب أن يتزامن مع تحويل المؤسسات المالية الموجودة إلى مؤسسات ذات توجه سوقي. وإدماج وتقييم الأراضي والأصول الجوفية بأسعار السوق قد يثير مشكلة عملية صعبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث كان بيع الأراضي والأصول الجوفية ممنوعاً بموجب القانون في الماضي غير البعيد وحيث لا تزال هذه المعاملات حتى في الوقت الحالي غير شائعة كثيراً على الرغم من تغيير التشريعات.

٥٢٢ - ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن حسابات الأعمال التجارية الجديدة التي أدخلت مؤخراً في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تشتمل على بيانات عن الأصول غير الملموسة، مثل براءات الاختراع والتراخيص والامتيازات والعلامات التجارية وعقود الإيجار وبرامج الحاسوب، وما إلى ذلك. وعليه، فإن اللوائح التنظيمية التي أقرتها وزارة المالية في الاتحاد الروسي مؤخراً، المتصلة بحسابات الأعمال التجارية الجديدة، على سبيل المثال، تعرِّف بوضوح نطاق هذه الأصول وقواعد الاهتلاك، حيث ينبغي شطب قيمة الأصول غير الملموسة على مدى ١٠ أعوام إن لم تتوفر بيانات أكثر دقة عن عمر الخدمة للأصول غير الملموسة. ومن حيث المبدأ، يمكن اعتبار البيانات عن الأصول غير الملموسة، المقيدة في حسابات الأعمال التجارية، نقطة بداية لتجميع مخزونات الأصول غير الملموسة المنتَجة وغير المنتَجة والتغيرات فيها، بما في ذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت. بيد أن نطاق وتقييم الأصول غير الملموسة في حسابات الأعمال التجارية قد يختلفا عن معايير نظام الحسابات القومية، وقد يلزم إجراء بعض التعديلات للحصول على الاتساق المستصوب.

٢ - مصادر البيانات عن الاستهلاك

٥٢٣ - لا تزال إحصاءات مبيعات تجارة التجزئة مصدراً هاماً للبيانات المستخدمة في تقدير إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتجمَّع هذه البيانات في العديد من البلدان من تقارير المشاريع العاملة في تجارة التجزئة. وفي العادة، يلزم تخفيض مبيعات

تجارة التجزئة بقيمة مشتريات السلع الوسيطة بغية الحصول على الإنفاق على الاستهلاك النهائي. ويتعين أيضاً إزالة مشتريات السلع المصنفة نفائس من إحصاءات تجارة التجزئة وتخصيصها إلى تكوين رأس المال. وفي بعض الحالات، يتعين أيضاً إجراء تعديلات في مشتريات السلع من المشاريع والمنظمات العاملة في تجارية الجملة المشمولة في إحصاءات تجارة التجزئة. وفي حالات أخرى، غالباً ما تكون بيانات مبيعات تجارة التجزئة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية غير كاملة، لأنها تستبعد بنوداً هامة، مثل مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة وتكاليف إصلاح السلع، وما إلى ذلك. وفي هذه الحالات، يلزم إجراء تعديلات خاصة، كما هو مبين أدناه، لمواجهة المشكلة:

(أ) في العادة، لا تشمل إحصاءات مبيعات تجارة التجزئة مشتريات الخدمات الاستهلاكية، مثل رسوم المجاري وتراخيص الراديو والتلفزيون ورسوم المدارس والمستشفيات، وسائر الرسوم التي تدفعها الأسر المعيشية؛ وهذه يمكن تقديرها من سجلات الحكومة. ويمكن الحصول على إنفاق الأسر المعيشية على الكهرباء والغاز والمياه والتلغراف والتليفون وتكاليف الخدمات البريدية من تقارير المشاريع؛

(ب) في الغالب، لا تشمل إحصاءات مبيعات تجارة التجزئة مبيعات المزارع الجماعية ومزارع الدولة من السلع الزراعية. وقد يتعين تقديرها على أساس تقارير هذه المشاريع. وغالباً ما تكون هذه التقديرات مدرجة في جداول عرض واستخدام السلع الزراعية؛

(ج) في العادة، لا تشمل بيانات المبيعات مبيعات الوحدات الخاصة الصغيرة من السلع. وهذه يمكن تقديرها على أساس البيانات التي جمعت من خلال الدراسات الاستقصائية باستخدام العينة لمتوسط المبيعات لكل مستخدم وعدد المستخدمين العاملين في هذه الوحدات. فعلى سبيل المثال، يستخدم هذا النهج في بولندا لتغطية مبيعات الوحدات الصغيرة التي لديها خمسة مستخدمين أو أقل.

٥٢٤ - وينبغي ملاحظة أنه أثناء السنوات القليلة الماضية ضعُفت بصورة ملحوظة موثوقية بيانات المبيعات التي تقدمها المنظمات العاملة في التجارة التابعة للدولة في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها بلدان رابطة الدول المستقلة. فالمحلات التجارية المملوكة للدولة غالباً ما تبيع سلعها لوحدات خاصة وتجد طرقاً لإخفاء هذه المبيعات في سجلاتها. ويتطلب هذا إجراء تعديلات معينة تأخذ في الحسبان بخس القيمة المبلغ عنها. ومن جهة أخرى، فإن العديد من المحلات التجارية الخاصة الصغيرة لا تقدم في كثير من الأحيان أية تقارير على الإطلاق إلى السلطات الإحصائية. وقد يلزم إجراء بعض الدراسات الاستقصائية لتقدير مبيعاتها. ويمكن استخدام البيانات عن عدد هذه المحلات التجارية كنقطة بداية لاستنباط التقديرات.

٥٢٥ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، غالباً ما يقوم أفراد بإعادة بيع السلع، التي تبيعها المحلات التجارية المملوكة للدولة والمشمولة في إحصاءات تجارة التجزئة، بهامش ربح كبير. ومن الضروري تقدير هذا الهامش للحصول على أرقام دقيقة عن الإنفاق على الاستهلاك النهائي بأسعار المشترين.

٥٢٦ - الدراسات الاستقصائية لإنفاق الأسر المعيشية مصدر آخر يستخدم في العديد من البلدان لتجميع أرقام عن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي أو عن توزيع هذا الإنفاق. ولمصدر البيانات هذا أوجه قصوره الخاصة به؛ فبعض المكونات، مثل خدمات التأمين وخدمات الإسكان المحتسبة التي يقدمها المالكون الساكنون، وما شابهها، المشمولة في إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، لا يمكن تقديرها تقديراً صحيحاً على أساس الدراسات الاستقصائية للإنفاق.

٥٢٧ - يمكن تقدير البيانات عن شراء السيارات، إن لم تكن مشمولة في إحصاءات المبيعات، على أساس سجلات الحكومة الخاصة بتسجيل السيارات. ويمكن أيضاً استنباط تقديرات مبيعات السيارات من بيانات الإنتاج والتجارة الخارجية. وتقوم رابطات مهنية أحياناً بجمع ونشر بيانات عن مشتريات سلع معمرة مختارة أخرى.

٥٢٨ - ويمكن استنباط تقديرات استهلاك بعض أنواع السلع الاستهلاكية الأخرى باستخدام إحصاءات الإنتاج معدلة بصافي أرقام الصادرات. ويمكن استنباط تقديرات استهلاك بعض السلع الأساسية من إحصاءات الواردات.

٥٢٩ - كما أن إحصاءات تجارة التجزئة واستقصاءاتها باستخدام العينة وغيرها من الاستقصاءات مصدر آخر من مصادر بيانات المبيعات. وعلى وجه الخصوص، تحسب تقديرات استهلاك السلع المشتراة من الأسواق الحرة على أساس البيانات التي تجمع من الدراسات الاستقصائية العادية باستخدام العينة لمبيعات الأسواق الحرة. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن استنباط مشتريات السلع الزراعية من الأسواق من جداول العرض والاستخدام التي تجمّع للسلع الزراعية الأساسية الرئيسية أو مجموعات السلع الأساسية. وقد نوقشت مخططات هذه الجداول وطرق التقدير، كما هي مطبقة، في الفصل الأول الذي يتناول بنود حسابات الإنتاج. ويمكن الحصول على إنفاق الأسر المعيشية في المطاعم والفنادق والمقاهي من استقصاءات أو إحصاءات لسنوات مرجعية واستقرائها للسنة الجارية باستخدام البيانات عن الضرائب على المبيعات.

٥٣٠ - وتستخدم في بعض البلدان سجلات المصارف التي تضم بيانات عن التحويلات النقدية من المنظمات والمشاريع العاملة في تجارة التجزئة إلى المصارف لتجميع أرقام جميع مشتريات الأسر المعيشية من السلع والخدمات. وتعدل هذه البيانات بقيمة المبالغ التي يسمح للمنظمات العاملة في تجارة التجزئة الاحتفاظ بها لدفع الأجور والتكاليف الأخرى؛ ويمكن استخلاص هذه المبالغ من تقارير المنظمات العاملة في تجارة التجزئة. ويلزم إجراء تعديلات أيضاً لمشتريات المشاريع والمنظمات من السلع؛ وتستبعد هذه المشتريات للحصول على مشتريات الأسر المعيشية. وأخيراً، قد يلزم إجراء بعض التعديلات لاستبعاد ذلك الجزء من الأموال النقدية الذي كسبته المنظمات العاملة في تجارة التجزئة أثناء الفترات السابقة ولكنه حُوِّل إلى المصارف في الفترة المحاسبية قيد النظر، ولإضافة ذلك الجزء من الأموال النقدية الذي كسبته أثناء الفترة المحاسبية ولكنه لم يحول بعد إلى المصارف. ويمكن استخدام مصدر البيانات هذا جنباً إلى جنب مع المصادر الأخرى. وجانب القصور الرئيسي لهذا المصدر هو أنه لا يقدم تصنيفاً للمبيعات بحسب مجموعات السلع الأساسية.

٥٣١ - ويمكن الحصول على تقديرات الاستهلاك الخاص من السلع الزراعية من جداول العرض والاستخدام للسلع الزراعية التي تستخدم في تجميعها تشكيلة من مصادر المعلومات، هي: إحصاءات الإنتاج الجاري،

والدراسات الاستقصائية ضيقة النطاق باستخدام العينة لحواكير الأسر المعيشية الشخصية والمزارع الخاصة، والدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر، وعمليات تعداد الماشية، وسجلات منظمات الشراء، والدراسات الاستقصائية باستخدام العينة لمشتريات السلع من السوق الحرة، وما إلى ذلك. وتستخدم هذه الجداول لحساب مخرجات الزراعة. وتستنبط البيانات عن الاستهلاك الخاص من السلع التي يحصل عليها نتيجة لمعالجة المنتجات الزراعية، مثل، الخمور والزيوت النباتية، وما شابهها، من الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر. وتستنبط مبيعات السلع الزراعية في الأسواق الحرة من جداول العرض والاستخدام أيضاً.

٥٣٢ - وغالباً ما تحوي السجلات الإدارية للحكومة المحلية بيانات عن إيجار المساكن المملوكة للحكومة المحلية الذي تدفعه الأسر المعيشية. وتقدر بيانات الإيجار الفعلي على أساس البيانات المتصلة بمتوسط الإيجار لكل متر مربع من المسكن. ويجري الحصول على الأخير من التقارير التي تقدمها وحدات الإسكان إلى السلطات المحلية عن الإيجارات المتلقاة من المستأجرين. ويمكّن هذا النهج من تغطية وحدات الإسكان التي لا تقدم تقارير. ويتم الحصول على البيانات عن استهلاك خدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون كنتيجة لتقدير المخرجات المحتسبة لخدمات الإسكان. ويمكن استخدام السجلات الإدارية عن عدد المساكن التي يشغلها مالكوها، بالإضافة إلى المعلومات عن الإيجارات لكل متر مربع في سوق مماثلة، لإجراء هذه التقديرات. وعندما يتم الحصول على التقديرات على أساس نهج التكلفة، تجمع البيانات عن مشتريات السلع التي تستخدم لصيانة المساكن والحفاظ عليها من الاستقصاءات باستخدام العينة أو استقصاءات ميزانيات الأسرة، ويحصل على البيانات عن اهتلاك رأس المال الثابت من أرصدة الأصول الثابتة؛ وفي العادة، لا تجمع البيانات عن اهتلاك رأس المال الثابت بأسعار الاستبدال الجارية، ولذلك، قد يلزم إجراء بعض التعديلات للحصول على التقييم الموصى به في نظام الحسابات القومية.

٥٣٣ - وسجلات شركات التأمين هي المصدر الرئيسي للبيانات لتقدير الإنفاق على الاستهلاك النهائي من خدمات التأمين. وفي حين أن جميع مخرجات التأمين على الحياة، التي تحسب على أساس هذه السجلات، ينبغي أن تخصص لاستهلاك الأسر المعيشية النهائي، فإن مخرجات التأمين على غير الحياة يجب أن توزع بين الاستهلاك الوسيط للمنتجين والاستهلاك النهائي، ويمكن إجراء هذا التوزيع بنسبة أقساط التأمين التي دفعها حاملو الأنواع المختلفة من البوليصات.

٥٣٤ - ويُحصل على البيانات عن استهلاك الخدمات الأخرى من تشكيلة من المصادر. فتقارير المشاريع قد تشتمل على معلومات عن مبيعات الخدمات الاستهلاكية. والتكاليف الجزئية التي تدفعها الأسر المعيشية إلى منتجي خدمات الحكومة غير السوقية، مثل التكاليف التي تدفعها إلى معاهد الأطفال قبل سن المدرسة والمصحات ومراكز قضاء الإجازات، وما إلى ذلك، يمكن استنباطها من السجلات الإدارية لوزارة المالية. والبيانات عن مشتريات خدمات الأطباء الذين يعملون في عياداتهم الخاصة والمدرسين والمحامين، وما إلى ذلك، يحصل عليها من سجلات الإقرارات الضريبية؛ وقد يكون إجراء بعض التعديلات ضرورياً ليأخذ في الحسبان الإبلاغ غير الكافي. ومنافع الضمان الاجتماعي العينية تقدر على أساس البيانات الموجودة في سجلات صناديق الضمان الاجتماعي.

٥٣٥ - وتقدر البيانات عن مشتريات السلع والخدمات، التي يشتريها المقيمون من الخارج وتلك التي يشتريها غير المقيمين من الإقليم الاقتصادي للبلد، في إطار تجميع موازين المدفوعات.

٥٣٦ - وكما ذكر أعلاه، كثيراً ما تحصل الأسر المعيشية على نفس السلع من قنوات مختلفة. والمشاكل التي تنشأ في هذا الصدد يمكن التغلب عليها بتجميع المعلومات من المصادر المختلفة. فعلى سبيل المثال، البيانات التي يحصل عليها من استقصاءات ميزانيات الأسر تمكّن من حساب حصص القنوات الرئيسية. وباستخدام هذه الحصص يمكن الحصول على تقديرات مجموع الاستهلاك من فئة معينة من السلع الأساسية. فإذا تبين من استقصاء الميزانية أن ٨٠ في المائة من الحليب المستهلك يشترى من تجارة التجزئة التي تديرها الدولة، فعندها يمكننا باستخدام هذا المعامل استنباط مجموع كمية الحليب المستهلك. والافتراض الذي يُستند إليه هو أن المعلومات عن الأهمية النسبية لقنوات التوزيع أقل ضعفاً من جوانب قصور استقصاءات الميزانية. وهذا الافتراض جُرّب بنجاح في هولندا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

٥٣٧ - ويمكن استنباط تقديرات استهلاك الوقود على أساس بيانات عن أعداد السيارات الخاصة ومتوسط استهلاك الوقود لكل سيارة.

٥٣٨ - وتأتي البيانات اللازمة لتجميع إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من نفس المصادر التي تستخدم لحساب مخرجات خدمات الحكومة العامة غير السوقية، وهي: السجلات الإدارية لتخصيص الأموال إلى مختلف إدارات ومؤسسات الحكومة التي تقدم خدمات غير سوقية، وسجلات وزارة المالية الخاصة بإيرادات ونفقات ميزانية الدولة. وكما ذكر أعلاه، لا تميز حسابات الحكومة في بعض الحالات على نحو مناسب بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، وقد يكون من الضروري إجراء بعض الاستفسارات. وأفضل حل جذري لهذه المشكلة هو إدخال هذا التمييز في حسابات الحكومة. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات لازمة لتقييم المبيعات العرضية التي تخصص إلى استخدامات أخرى. وتتوفر هذه البيانات في العادة من السجلات الإدارية وسجلات وزارة المالية الخاصة بإيرادات ميزانية الدولة. وإلى حد ما، يمكن الحصول عليها أيضاً من استقصاءات باستخدام العينة لدخل وإنفاق الأسر المعيشية.

٥٣٩ - وتحوي التقارير الإحصائية للمشاريع في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، أرقاماً عن توزيع الأرباح على مؤسسات المشاريع التي تقدم خدمات ثقافية واجتماعية مجانية أو شبه مجانية لمستخدميها؛ وهذه البيانات كافية لاستنباط استهلاك هذه الخدمات.

٥٤٠ - وقد تكون الاستفسارات الخاصة والاستقصاءات باستخدام العينات ضرورية للحصول على المعلومات اللازمة لتقدير إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. ومع ذلك، فإن بعض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تقدم سجلاتها إلى السلطات الإحصائية في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٤١ - ولا تزال بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تجمع ميزان الدخل والإنفاق النقديين للسكان، الذي يشتمل على أرقام عن مشتريات الأسر المعيشية من السلع والخدمات. ويحصل على تقديرات هذه النفقات لهذا الميزان بصورة رئيسية من مصادر البيانات المذكورة أعلاه. وبالتالي، ينبغي أن يكون التطابق كبيراً بين أرقام إنفاق الأسر المعيشية على مشترياتها من السلع والخدمات الواردة في ميزان الدخل والإنفاق النقديين للسكان وتلك الواردة في حساب استخدام الدخل.

٣ - مصادر البيانات عن الصادرات والواردات

٥٤٢ - في العادة، يحصل على بيانات صادرات وواردات السلع ("المرئية") من إحصاءات التجارة الخارجية. وينبغي التذكير بأن إحصاءات التجارة الخارجية للعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كانت تعتمد في الماضي القريب على تعريفات وتصنيفات وضعتها اللجنة الإحصائية الدائمة لمجلس التعاضد الاقتصادي واختلفت الأخيرة في عدة وجوه عن توصيات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في هذا الميدان. وتقدم معاملة مشاريع الإنشاءات الكبيرة في الخارج المذكورة أعلاه مثالاً هاماً، ولكنه ليس المثال الوحيد، على الاختلافات بين معاملة الصادرات والواردات في نظام الحسابات القومية ومعاملتها في نظام الناتج المادي. ويتعلق المثال الآخر بمعاملة السلع التي تقدم مجاناً إلى بلدان أخرى في سياق المساعدة الفنية والاقتصادية. فعلى النقيض من إجراءات نظام الحسابات القومية، لم يكن هذا البند مشمولاً في الصادرات / الواردات في توصيات مجلس التعاضد الاقتصادي بشأن تجميع إحصاءات التجارة الخارجية. (٢٦)

٥٤٣ - ويقوم الدليل على أن بلداناً عديدة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تضطلع الآن بجهود لتحويل إحصاءات تجارتها الخارجية لتتمشى مع المعايير الدولية المشتركة. وبصورة خاصة، يجري في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدخال إحصاءات الجمارك التي توفر في العادة معظم البيانات عن السلع المصدرة والمستوردة. إلا أنه نظراً لأن إحصاءات الجمارك هذه لا تشمل بعد جزءاً كبيراً من معاملات التجارة الخارجية، فإنه يمكن استخدام مصادر الإحصاءات الأخرى، مثل تقارير المنظمات والرابطات التي تعمل في التجارة الخارجية المقدمة إلى السلطات الإحصائية. بيد أن تغطية هذه المصادر يمكن أن تخف تدريجياً لأن تطبيق تحرير التجارة الخارجية في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمكّن المشاريع من بيع مخرجاتها مباشرة إلى مشترين في الخارج دون إشراك منظمات التجارة الخارجية المتخصصة كما كان الحال في الماضي القريب. ونتيجة لهذا التطور، فإن سجلات منظمات التجارة الخارجية ربما لم تعد تشمل جميع المعاملات الخارجية للوحدات المقيمة في البلد.

٥٤٤ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تقوم السلطات الإحصائية أيضاً بجمع بيانات من المشاريع عن شحن السلع للتصدير؛ وهذه البيانات، التي تجمع باستخدام نماذج إبلاغ خاصة، تقيَّم بالأسعار المحلية التي قد تختلف اختلافاً كبيراً عن الأسعار الفعلية التي جرى تقاضيها من التجارة الخارجية. وبالتالي، فإن تجميع إحصاءات التجارة الخارجية قد يمثل مهمة صعبة لبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وسيتعين استخدام تشكيلة من مصادر البيانات للحصول على صورة متماسكة.

٥٤٥ - وتنشأ مشكلة صعبة بشكل خاص في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة نتيجة لعدم وجود جمارك وإحصاءات جمركية، مما يجعل رصد التجارة بين الدول صعب للغاية. والحل الجذري لهذه المشكلة يستتبع إدخال إحصاءات جمركية. وتقوم بعض بلدان رابطة الدول المستقلة، وفي مقدمتها الاتحاد الروسي، باتخاذ تدابير عاجلة لتنظيم إحصاءات جمركية ولكن هذا قد يستغرق عدة سنين في بعض الحالات. وفي غياب هذا المصدر، فإنها قد تعتمد على تقديرات التجارة بين الدول التي تنشرها اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة. وتمثل هذه التقديرات أهم السلع المصدرة / المستوردة وتستند إلى التقارير التي تقدمها المشاريع المصدرة للسلع. وتزداد تغطية البنود المدرجة في هذه التقارير تدريجياً. وبالنسبة لبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من المهم قيد التدفقات الخارجية للسلع التي يصدرها أو يستوردها الأفراد الذين يسافرون إلى الخارج لأغراض التسوق، (تقوم وكالات

سياحية بتنظيم رحلات التسوق هذه للأفراد). والتصريحات الجمركية، حيثما وجدت، هي مصدر بيانات هذه المعاملات، ولكن الشحنات الصغيرة نسبياً لا تظهر في التصريحات في العادة. وفي بعض البلدان، قد يلزم إجراء استقصاءات خاصة لقياس تدفقات السلع هذه عبر الحدود.

٥٤٦ - وهناك مشكلة أكثر تعقيداً بالنسبة للعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتعلق بالحصول على بيانات عن التجارة الخارجية للخدمات. ففي العديد من هذه البلدان، لا يزال إدخال موازين المدفوعات، التي يمكن أن تكون مصدراً لبيانات الخدمات، في مرحلة مبكرة جداً. وفي هذه الحالات، يتعين إجراء استقصاءات خاصة للمشاريع المشاركة في هذه المعاملات.

هاء - مصادر البيانات عن الدخل من الممتلكات وعن التحويلات

٥٤٧ - ترد أدناه أوصاف مصادر بيانات الدخل من الممتلكات والتحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية.

١ - مصادر البيانات عن الدخل من الممتلكات

٥٤٨ - يمكن الحصول على البيانات عن الفائدة التي تتلقاها وتدفعها المصارف من سجلات البنك المركزي والمصارف التجارية، على حد سواء. وفي العادة، تظهر البيانات عن مكاسب حاملي سندات الدولة، التي تعامل بوصفها فائدة، في تقارير مصارف الادخار التي تدفع المكاسب المعنية. ويمكن استنباط البيانات عن الأرباح الموزعة من تقارير المشاريع عن توزيع الأرباح. وفي بعض الحالات، قد يلزم إجراء استفسارات للحصول على هذه المعلومات. وغالباً ما يمكن تعيين البيانات عن المسحوبات من أرباح أشباه الشركات التي تملكها الحكومة في سجلات المشاريع؛ كما يمكن استنباطها أيضاً من سجلات وزارة المالية الخاصة بإيرادات ميزانية الدولة. ويمكن الحصول على البيانات عن المسحوبات من الأرباح التي تضاف إلى أموال فرادى الوزارات من السجلات الإدارية لهذه الوزارات.

٥٤٩ - وفي العادة، يمكن الحصول على البيانات اللازمة لقياس إيجار الأراضي المدفوع إلى الحكومة من تقرير وزارة المالية الخاص بتنفيذ ميزانية الدولة. وإذا كانت الأراضي مملوكة لوحدات عدا الحكومة، فإن بيانات الإيجار يمكن استخلاصها من سجلات دخل هذه الوحدات أو من إقرارات الدخل التي تقدمها إلى وكالات التفتيش على الضرائب.

٥٥٠ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يمكن الحصول على بيانات عن الفائدة على الكمبيالات من الوكالات الخاصة التي أنشئت لمتابعة هذه الكمبيالات. ويمكن استنباط بيانات مختلف أنواع الدخل من الممتلكات الذي تتلقاه الأسر المعيشية من جداول إقرارات ضريبة الدخل الشخصية. كما أن استقصاءات ميزانيات الأسر أو الاستقصاءات بالعينة للدخل السنوي مصدر هام آخر لبيانات الدخل من الممتلكات. والدخل من الممتلكات الذي يتلقاه ويدفعه بقية العالم مقيد في ميزان المدفوعات، وتجميعه في العادة من اختصاص المؤسسات المالية مثل البنك المركزي أو المصارف المملوكة للدولة.

٥٥١ - ومن حيث المبدأ، تشتمل حسابات وسجلات المشاريع المشتركة والمشاريع المملوكة بالكامل لرأس مال أجنبي المقدمة إلى السلطات المالية والإحصائية على معظم بيانات الدخل المعاد استثماره. والمصدر الآخر لبيانات هذا البند هو ميزان المدفوعات.

٥٥٢ - ويمكن استخلاص تقديرات الدخل، الذي يعزى إلى حاملي بوليصات التأمين، من حسابات وسجلات شركات التأمين في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

٢ - مصادر البيانات عن التحويلات الاجتماعية وسائر التحويلات الجارية

٥٥٣ - بيانات التحويلات الجارية، مثل الضرائب، موجودة عادة في سجلات الحكومة، مثل سجلات وزارة المالية الخاصة بإيرادات ميزانية الدولة. ويمكن الحصول على البيانات عن الضرائب المحلية من سجلات وكالات الحكومة المحلية. وفي العادة، يمكّن تصنيف الضرائب المستخدم في سجلات الحكومة من توزيع الضرائب على القطاعات؛ إلا أنه قد يلزم في بعض الحالات إجراء بعض الاستفسارات لتوزيع الضرائب بين مختلف فئات دافعيها.

٥٥٤ - ويمكن تقدير بيانات أنواع معينة من الضرائب على أساس سلاسل الدخل، مثل الأجور والمرتبات، وتطبيق متوسط معدلات الضريبة. وقد استخدم هذا النهج في الماضي القريب في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتجميع ميزان الدخل والإنفاق النقديين للأسر المعيشية.

٥٥٥ - ويمكن الحصول على البيانات عن المساهمات الاجتماعية ومنافع الضمان الاجتماعي من سجلات صناديق الضمان الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يتاح في الاتحاد الروسي التقرير السنوي لوزارة الضمان الاجتماعي. وتنبغي ملاحظة أن المعاشات التقاعدية تدفع في العديد من الحالات من خلال مكاتب البريد، وتشتمل بيانات المعاشات التقاعدية المبينة في سجلات صناديق الضمان الاجتماعي على المبالغ المستخدمة لتمويل أجرة البريد؛ ولذلك، ينبغي تقدير هذه المبالغ واستبعادها من الأرقام المبينة في السجلات للحصول على تقديرات للمعاشات التقاعدية. وتكون بيانات المنافع الاجتماعية غير الممولة موجودة في العادة في تقارير المشاريع؛ إلا أنها قد تكون مضمومة إلى تحويلات متنوعة، وقد يلزم إجراء بعض الاستفسارات لفصلها.

٥٥٦ - وتكون بيانات أقساط التأمين والمطالبات على التأمين متوفرة في سجلات شركات التأمين، وفي العادة، تقوم شركات التأمين التي تسيطر عليها أو تملكها الدولة بتقدم سجلاتها إلى السلطات الإحصائية.

٥٥٧ - ويمكن حساب أقساط بعض أنواع التأمين، مثل التأمين على ركاب شركات الطيران، على أساس البيانات المتعلقة بعدد الركاب ومتوسط الأقساط لكل راكب.

٥٥٨ - وفي العادة، تقدم بعض المنظمات الاجتماعية (مثل النقابات العمالية) تقارير إلى السلطات الإحصائية عن اشتراكات أعضائها والتحويلات الجارية التي تدفع إلى الأسر المعيشية؛ إلا أنه بالنسبة لعدد آخر من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (ولا سيما المنظمات الدينية) لا يمكن تحديد المساهمات إلا بمساعدة استقصاءات واستفسارات خاصة. وقد تعين على المكتب الإحصائي الروسي إجراء دراسة استقصائية بالعينة خاصة بالمنظمات الدينية لتحديد دخلها وتكاليفها وتحويلاتها بغية تجميع حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتجدر ملاحظة أن معظم المنظمات الاجتماعية في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية قدّمت في الماضي القريب

سجلاتها عن الدخل والتكاليف، وما إلى ذلك، إلى المكاتب الإحصائية. ويمكن استقراء هذه البيانات بمساعدة سلاسل عضوية المنظمات والتغيرات في متوسط الأجور، وما إلى ذلك.

٥٥٩ - والمصادر الرئيسية للبيانات عن الجزاءات والعقوبات هي سجلات الحكومة الإدارية (مثل سجلات وزارات الشؤون الداخلية، ولكنها موجودة أيضاً في سجلات المشاريع الخاصة بهيكل التكاليف وتوزيع الأرباح).

٥٦٠ - وتجمع أحياناً بيانات بعض أنواع التحويلات (مثل المنح الدراسية التي تدفعها المشاريع إلى الأسر المعيشية) من سجلات المصارف المملوكة للدولة.

٥٦١ - والبيانات عن تحويل الأموال، التي تتلقاها المشاريع من العمل التطوعي غير المدفوع الذي يؤديه مستخدموها، إلى ميزانية الدولة موجودة في سجلات إيرادات ميزانية الدولة.

٥٦٢ - وفي العادة، يمكن الحصول على بيانات التحويلات الجارية، التي يتلقاها ويدفعها بقية العالم، من ميزان المدفوعات أو من سجلات المصارف المملوكة للدولة. وتكون بيانات المساعدة الدولية موجودة في سجلات الوكالات الحكومية التي تشرف على هذه العملية.

٥٦٣ - وتشتمل تقارير النقابات العمالية عن ميزانياتها على بعض المعلومات اللازمة لتقدير التحويلات الاجتماعية.

٥٦٤ - ويمكن، من حيث المبدأ، استخلاص معظم البيانات اللازمة لتجميع حساب التوزيع الثانوي للدخل من ميزان الدخل والإنفاق النقديين للأسر المعيشية، الذي لا يزال عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي مقدمتها بلدان رابطة الدول المستقلة، يقوم بتجميعه.

٣ - بيانات عن التحويلات الرأسمالية

٥٦٥ - بيانات منح الاستثمار، التي لا تزال أهم أنواع التحويلات الرأسمالية في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، متوفرة في سجلات الحكومة الخاصة بالإنفاق من ميزانية الدولة.

٥٦٦ - كما أن البيانات عن قيمة المستندات الموزعة على الأسر المعيشية والمستثمرة من قبلها لاحتياز أسهم في المشاريع موجودة في السجلات الإدارية للوكالات الحكومية المسؤولة عن إدارة عملية التحول إلى القطاع الخاص. ويمكن استخدام هذه البيانات لتقديرات التحويلات الرأسمالية من الحكومة إلى الأسر المعيشية.

واو - البيانات اللازمة لتجميع حسابات القطاعات المتكاملة

٥٦٧ - يقدم الفرع الحالي نبذة عامة موجزة عن مصادر البيانات الرئيسية الموجودة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واللازمة لتجميع الحسابات المتكاملة للمؤسسات القطاعية في الحسابات الاقتصادية المتكاملة. وتوفر الحسابات المتكاملة لكل قطاع وصفاً وتحليلاً متكاملين لجميع جوانب النشاط

الاقتصادي التي تقوم بها الوحدات المؤسسية المخصصة إلى القطاع المعني. وبغية أن تدعم البيانات الأولية هذا التحليل، ينبغي لها، مثالياً، أن توفر معلومات متسقة وشاملة عن جميع أنشطة ووظائف الوحدات (الاقتصاد الجزئي) المؤسسية المجمعة في قطاعات. ولهذا السبب، فإن وصف مصادر البيانات الرئيسية الوارد أدناه منظَّم بحسب القطاعات. وتحدد في مناقشة هذه المصادر المشاكل التي قد تواجه في جمع بيانات هذه القطاعات وفي توفير البيانات الشاملة التي يتطلبها نظام الحسابات القومية لكل قطاع.

١ - سجلات حسابات الأعمال التجارية

٥٦٨ - بالنسبة للشركات غير المالية، من المفيد التمييز بين المشاريع المملوكة للدولة التي لا تزال تهيمن على الاقتصاد في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين المشاريع الخاصة. وفي الماضي القريب، كانت المشاريع المملوكة للدولة، التي تسيطر عليها الوزارات والإدارات ذات الصلة، في العديد من الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، تقدم إلى السلطات الإحصائية نوعين رئيسيين من المعلومات الاقتصادية، هما: حسابات الأعمال التجارية الإجمالية للمشاريع والتقارير الإحصائية عن الجوانب الرئيسية للأداء الاقتصادي للمشاريع. وكانت المشاريع تقدم حسابات الأعمال التجارية الإجمالية إلى السلطات الإحصائية وإلى فرع الوزارة أو الإدارة الذي تنتمي إليه. وبصورة عامة، كان هذان المصدران للمعلومات متسقين ويكمل كل منهما الآخر؛ وقد استخدمت حسابات الأعمال التجارية إلى حد كبير كأساس لتجميع التقارير الإحصائية. إلا أن أنواعاً معينة من التقارير الإحصائية كانت تجمَّع بصورة مستقلة نسبياً عن حسابات الأعمال التجارية وأدى هذا إلى بعض التباينات بين المجاميع المتقابلة في المصدرين. وكان التباين الأهم هو التباين الموجود بين مجموع المخرجات الوارد في التقارير الإحصائية ومكوناته المقيدة في حسابات الأعمال التجارية. وفي العادة، كان يحصل على مجموع المخرجات في التقارير الإحصائية بضرب كميات السلع المنتجة بالأسعار المحددة ذات الصلة المقيدة في قوائم الأسعار. ونظراً لأن هذه الأسعار ليست بالضرورة هي نفس الأسعار التي دفعت فعلاً وجرى تلقيها مقابل المخرجات المباعة، فإن البيانات المأخوذة من التقارير الإحصائية لم تكن دائماً متسقة مع بيانات المبيعات الفعلية المقيدة في حسابات الأعمال التجارية بعد إجراء تعديل يأخذ في الحسبان التغيرات في مخزونات السلع التي أنتجت ولكنها لم تبع. ومن حيث المبدأ، كانت السلطات الإحصائية في موقف يمكنها من التوفيق بين الرقمين عندما كانت تجمع موازين نظام الناتج المادي ذات الصلة لأنها كانت تمتلك كلا المصدرين، إلا أن هذا التوفيق لم يكن ينفذ دائماً في الممارسة العملية.

٥٦٩ - وقد مرّ مصدرا البيانات هذان بتغيرات ملحوظة أثناء السنوات الأخيرة في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي مقدمتها الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. فبادئ ذي بدء، لم تعد حسابات الأعمال التجارية الإجمالية في العديد من البلدان تقدم إلى السلطات الإحصائية. ثانياً، كمية التقارير الإحصائية الإجبارية التي تقدمها المشاريع إلى المكاتب الإحصائية إمّا أنها خُفِّضت تخفيضاً ملحوظاً أو توجد نية لتخفيضها في المستقبل المنظور. ولم تختف التباينات بين التقارير الإحصائية وحسابات الأعمال التجارية. إلا أنها أقل وضوحاً الآن لأن السلطات الإحصائية قلّصت الوصول إلى حسابات الأعمال التجارية الخاصة بالمشاريع. وفي العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يجري الاضطلاع بجهود لتنقيح نظم حسابات الأعمال التجارية وإدخال نظم وخطط حسابات جديدة أكثر ملائمة للاقتصادات ذات التوجه السوقي. وقد قررت بعض البلدان إدخال النظام الفرنسي لحسابات الأعمال التجارية، في حين يبدو أن بلداناً أخرى تتجه نحو النظام ذي التوجه البريطاني؛ وهناك بلدان أخرى لم تتخذ قراراً بعد ولا تزال تدرس وثائق لجنة معايير المحاسبة الدولية. وهذه اللجنة، التي شكلتها في عام

١٩٧٣ كبريات منظمات المحاسبة المهنية من البلدان الصناعية المتقدمة، وزّعت حوالي ٣٠ معياراً تتناول محاسبة بنود شتى كما تتناول الجوانب المختلفة للمحاسبة: مثل المحاسبة في بيئة يسود فيها تضخم مفرط (١٩٩٠) أو محاسبة المشاريع المشتركة (١٩٩١). والمعايير الدولية ليست سوى توصيات فقط وهي ذات بدائل بطبيعتها؛ فعلى سبيل المثال، المعايير التي تتناول حساب تكاليف المخرجات المباعة تشتمل على سبع طرق بديلة.

٥٧٠ - وفي الوقت نفسه، فإن المشاريع المملوكة للدولة والمشاريع الخاصة، بما في ذلك المشاريع المشتركة، على حد سواء لا تزال ملزمة في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتقديم حسابات الأعمال التجارية والتقارير الإحصائية إلى السلطات الإحصائية. فعلى سبيل المثال، يتعين على جميع المشاريع في الاتحاد الروسي أن تقدم إلى المكاتب الإحصائية، وكذلك إلى بعض الهيئات الحكومية الأخرى، الأنواع التالية من حسابات الأعمال التجارية: (أ) النتائج المالية و (ب) الميزانية العمومية و (ج) مرفق للميزانية العمومية. ومعظم البيانات الواردة في هذه السجلات ضرورية لتجميع الحسابات القومية. وهذا موضح في الجدول ٦-٤، الذي يقدم بنود المعلومات المدرجة في الأجزاء الثلاثة لكل تقرير من التقارير المستخدمة في الاتحاد الروسي. ومن الواضح أن هذه المعلومات يمكن استخدامها لتجميع حسابات الإنتاج وتوزيع الدخل، وأنه لا غنى عنها لتجميع حسابات التراكم والميزانية العمومية للشركات غير المالية.

٥٧١ - ومهما كان نوع حسابات الأعمال التجارية المستخدمة كمصدر بيانات لتجميع الحسابات القومية، ينبغي أن يكون واضحاً منذ البداية أن متطلبات حسابات الأعمال التجارية والطرق المحاسبية المستخدمة فيها لا تسفر دائماً عن نوع البيانات التي يتطلبها نظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، قد يوجد تباين في تعريف التكلفة، أو في التمييز بين التكاليف الجارية والتكاليف الرأسمالية. فحسابات الأعمال التجارية في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تميز بين الإصلاحات الجارية والإصلاحات الرأسمالية. وتعريف تعويضات مدخلات العمل المعتمد في حسابات الأعمال التجارية ليس هو نفس التعريف المعتمد في الحسابات القومية في كثير من الأحيان. فضلاً عن ذلك، تختلف طرق تقييم بعض التدفقات والمخزونات المستخدمة في حسابات الأعمال التجارية عن تلك المستخدمة في الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، تقيّم المشاريع مخزوناتها على أساس التكلفة التاريخية في حين أن الحسابات القومية توصي بتقييمها على أساس قيم الاستبدال الجارية. وهناك فرق هام آخر في التقييم يتعلق بتقييم تكاليف السلع والخدمات التي تستهلك في عملية الإنتاج. ففي حين أنه يوصى في حسابات الأعمال التجارية باستخدام الأسعار التي دفعت فعلاً في التقييم، فإن نظام الحسابات القومية يقترح أنه ينبغي استخدام الأسعار السائدة عند استخدام السلعة في عملية الإنتاج. وفي الظروف التي تتسم بتضخم مرتفع، قد يكون الفرق ملحوظاً بين هذين النوعين من التقييم مما قد يؤثر على قياس القيمة المضافة وفائض التشغيل. وقد تستخدم المشاريع طرقاً لاهتلاك رأس المال الثابت غير مقبولة في الحسابات القومية؛ فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يسمح للمشاريع أن تستخدم معدلات اهتلاك رأس المال الثابت السريعة. وهكذا، فإنه وفقاً للتنظيمات التي أصدرتها الحكومة الروسية في عام ١٩٩٣، يسمح للمشاريع الصغيرة في القطاع الخاص شطب ٥٠ في المائة من القيمة الأصلية للأصول الثابتة بوصفها تكاليف إنتاج أثناء السنة الأولى من استغلال الأصول.

٥٧٢ - ويمكن للمرء أن يخرج مما ورد أعلاه باستنتاجين اثنين. أولاً، إن البيانات المقيدة في حسابات الأعمال التجارية للمشاريع قد تتطلب قدراً كبيراً من المعالجة وإعادة الترتيب لتفي بمتطلبات الحسابات القومية؛ وفي بعض الحالات، فإنها لا تقدم سوى مادة خام بحاجة إلى عدد من التعديلات الهامة قبل أن

الجدول ٦ -٤ : البيانات الواردة في حسابات الأعمال التجارية التي قدمتها المشاريع في الاتحاد الروسي إلى السلطات الاحصائية

يشتمل التقرير المسمى "النتائج المالية" على بنود المعلومات التالية:

عائدات مبيعات السلع والخدمات

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة الاستهلاك

تكاليف التشغيل

فائض التشغيل

الدخل من الممتلكات ومن مصادر مماثلة

فائض التشغيل مضافاً إليه الدخل من الممتلكات

يشتمل الجزء ٣ من التقرير المسمى "النتائج المالية" على بيانات عن المدفوعات التالية التي تدفعها المشاريع إلى ميزانية الدولة:

الضرائب على الممتلكات

الضرائب على الأرباح

الضرائب على الأراضي

الضرائب على استخدام رواسب المعادن

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة الاستهلاك

رسوم الاستيراد

رسوم التصدير

ضريبة الدخل

ضرائب أخرى غير مصنفة في موضع آخر

الغرامات

يشتمل الجزء ٤ من التقرير المسمى "النتائج المالية" على بيانات عن نفقات المشاريع المعفاة من الضرائب، وهي :

الاستثمارات

النفقات على حماية البيئة

النفقات على الخدمات الثقافية والاجتماعية المقدمة إلى مستخدمي المشاريع

النفقات على الأعمال الخيرية والمنح

تشتمل الميزانية العمومية ومرفقها على بيانات عن:

مخزونات الأصول والخصوم

مخزونات الأصول الثابتة وتدفقاتها (بحسب النوع)

يتسنى إدخالها في الحسابات القومية. وثانياً، من المستصوب والممكن عملياً تقليل أوجه التباين في الطرق والتعريفات المطبقة في حسابات الأعمال التجارية وفي الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، يمكن تقليل التباين في تعريف التكاليف ومدخلات العمل والتكاليف الرأسمالية، وما إلى ذلك. ويمكن تحقيق الاتساق بين تصنيفات الضرائب والأصول الثابتة، وما إلى ذلك. وتتوفر هذه الإمكانية لأن تعريفات حسابات

الأعمال التجارية وقواعدها المحاسبية تضعها في العادة الوكالات الحكومية ذات الصلة، مثل وزارة المالية. وتحقيق الاتساق بين المفاهيم والتعريفات المطبقة في حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية يتطلب تعاون السلطات الإحصائية مع الهيئات الحكومية المسؤولة عن وضع القواعد لحسابات الأعمال التجارية. ولدى اعتماد قواعد محاسبة الأعمال التجارية، من الضروري جداً الابتعاد عن قياس المخرجات معبراً عنها بالوحدات المادية التي تُضرب فيما بعد بالأسعار ذات الصلة. وبدلاً من ذلك، ينبغي التركيز على حجم المبيعات الفعلية والأرباح والأصول والخصوم، وما إلى ذلك.

٥٧٣ - وعلى الرغم من أوجه التباين بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية، توجد نقطة اتفاق هامة بينهما - وهي أن المعاملات تقيد في كلا المحاسبتين على أساس الاستحقاق لا على أساس نقدي. وبالتالي، فإن حسابات الأعمال التجارية، على الرغم من أوجه التباين المشار أليها أعلاه، هي أنسب مصدر بيانات لتجميع حسابات نظام المحاسبة القومية للشركات غير المالية.

٥٧٤ - ومعظم البيانات المقيدة في حسابات الأعمال التجارية لا ترسل إلى أية وكالة حكومية، بما في ذلك المكاتب الإحصائية. ولذلك، ينبغي إيجاد طرق ما لجمع هذه البيانات. وكما ذكر أعلاه، لا يزال جزء من المعلومات يقدم إلى السلطات الإحصائية على هيئة تقارير إحصائية إجبارية، حتى وإن كان عدد هذه التقارير قد خفّض مؤخراً. ويبدو أن المشاريع، في العديد من البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق، ستستمر في المستقبل القريب في تقديم تقاريرها الإحصائية، وستكون مكاتبها الإحصائية قادرة على أن تستخلص منها قدراً كبيراً من المعلومات اللازمة لتجميع الحسابات القومية. ولذلك، من الضروري التأكد من وجود صلات وثيقة بين حسابات الأعمال التجارية والتقارير الإحصائية، وذلك لتخفيض أوجه التباين الرئيسية بين المصدرين. وتبذل بعض البلدان، مثل البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، جهوداً خاصة للاحتفاظ بنظام تقاريرها الإحصائية عن أنشطة الوحدات التي تقدم الخدمات. فعلى سبيل المثال، تجمّع السلطات الإحصائية الروسية سجلات مبيعات مختلف أنواع الخدمات الجماعية واليومية والشخصية وغيرها من الخدمات التي تقدم إلى الأسر المعيشية.

٥٧٥ - ومن جهة أخرى، من المرجح أن تتناقص في المستقبل كمية البيانات التي تجمع بمساعدة التقارير الإحصائية الإجبارية، وسيتعين على السلطات الإحصائية أن تلجأ إلى طرق تستخدم عادة في الاقتصادات السوقية، أي الإحصاءات الاقتصادية والاستقصاءات بالعينة، وما إلى ذلك. وهذه الطرق معروفة جيداً ولا حاجة لمناقشتها هنا ثانية. وقد اتخذ العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالفعل خطوات هامة لتقليص نظام التقارير الإجبارية وإدخال طرق جديدة. وبناءً عليه، قررت اللجنة الإحصائية لروسيا الاتحادية مؤخراً تنظيم إحصاءات لجميع المشاريع التي تعمل بتجارة التجزئة. وستُجرى الإحصاءات مرتين في غضون السنوات الخمس القادمة ابتداءً من عام ١٩٩٥، وبعد ذلك مرة واحدة كل خمس سنوات.

٥٧٦ - والحالة العامة بالنسبة للمشاريع الخاصة ليست مختلفة اختلافاً كلياً. فمصدر البيانات الأساسي لتجميع الحسابات القومية هو حسابات الأعمال التجارية. والصيغ الموجزة لحسابات الأعمال التجارية التي يتعين على المشاريع أن تقدمها إلى الحكومة، على الأقل في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هي نفسها بغض النظر عما إذا كانت المشاريع مملوكة للدولة أو تتبع القطاع الخاص أو تعمل بوصفها مشاريع مشتركة. ومثل هذا الترتيب موجود، على سبيل المثال، في الاتحاد الروسي وفي بعض البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. إلا أن كمية التقارير الإحصائية الإجبارية المقدمة إلى

السلطات الإحصائية أقل في العادة من تلك التي كانت تقدمها المشاريع المملوكة للدولة. وهذا يعني أن الحاجة إلى الاستقصاءات بالعينة أكبر في هذه الحالة.

٥٧٧ - وحسابات الأعمال التجارية والتقارير الإحصائية التي تجمعها المصارف وسائر المؤسسات المالية مصدر بيانات هام لإعداد حسابات قطاع الشركات المالية وتوفر أيضاً معلومات لتجميع عدد من المؤشرات للقطاعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان تقرير البنك المركزي عن رقم الأعمال النقدي يستخدم دائماً في العديد من الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق لتجميع الجداول الهامة لنظام الناتج المادي، ولا سيما بالنسبة لدخل وإنفاق الأسر المعيشية النقديين. وبالتأكيد، يمكن استخدام هذا التقرير، إذا توفر، لإعداد الحسابات القومية على أساس نظام الحسابات القومية. ويشتمل هذا التقرير، على سبيل المثال، على بيانات عن الأجور والرواتب المدفوعة إلى المستخدمين من خلال النظام المصرفي؛ والأخير مسؤول عن حوالي ٩٥ في المائة من مجموع أموال الأجور.

٥٧٨ - وفي عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية، لا تفي تقارير المؤسسات المالية باحتياجات تحليل وتدقيق وتجميع الحسابات القومية. ولذلك، توجد خطط في العديد من هذه البلدان لإدخال معايير جديدة لحسابات الأعمال التجارية للمصارف وسائر المؤسسات المالية، تشترط وضع خطة محاسبية جديدة تتيح تعريف البنود النقدية الرئيسية للحسابات ومجموعات موحدة من المجاميع الإجمالية النقدية الواسعة النطاق. ويمكن استخدام المبادئ التوجيهية الخاصة بالإحصاءات النقدية والمصرفية، [٢٧] التي وضعها صندوق النقد الدولي ويجري حالياً تنقيحها، كأساس لتطوير هذه الخطط المحاسبية والإحصاءات. وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن الدراسة المشتركة في اقتصاد الاتحاد السوفياتي السابق، التي اضطلع بها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وبنك الانشاء والتعمير في أوروبا، [٦] استنتجت وجود ثغرات كبيرة وعيوب وغموض في نظام المحاسبة الذي كانت تستخدمه المصارف وفي نظم التقارير الإحصائية التي كانت تستخدمها المؤسسات المالية في البلد وكذلك في حسابات الحكومة المالية وإحصاءات الميزانية. ويعتقد أن استنتاجات التقرير لا تزال صحيحة. وتنطبق هذه الاستنتاجات لا على بلدان رابطة الدول المستقلة فقط، وإنما يمكن أن تنطبق بنفس القدر على البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢ - سجلات الحكومة

٥٧٩ - من حيث المبدأ، تجمّع الوحدات الحكومية المشمولة في هذا القطاع حساباتها، بما فيها الميزانيات العمومية، التي تستخدم كأساس لإعداد مختلف السجلات والتقارير الإدارية. وتقوم الوزارات والإدارات بتقديم بعض هذه السجلات والتقارير على هيئة موحدة إلى السلطات الإحصائية. وتضم هذه التقارير، من بين أشياء أخرى، استخدام الأموال المخصصة من الميزانية إلى الوزارات والإدارات ذات الصلة. وتشتمل على بيانات منفصلة عن نفقات التشغيل الجارية والنفقات الرأسمالية كليهما. وتصنف بيانات التكاليف الجارية عادة بحسب المكونات الرئيسية مما يتيح، من حيث المبدأ، تحديد الاستهلاك الوسيط وتعويضات المستخدمين. ومن المهم ملاحظة أن الوحدات الحكومية المشمولة في هذا القطاع لا تحسب علاوات اهتلاك لقياس بلى رأس المال الثابت. ولذلك، يتعين إعداد تقديرات استهلاك رأس المال الثابت في المكاتب الإحصائية على أساس بيانات مخزونات رأس المال الثابت ومتوسط معدلات الاهتلاك. وكانت تعد هذه التقديرات بالفعل في سياق تجميع الميزان المادي في نظام الناتج المادي. وقد تشير البيانات الواردة في تقارير الوزارات إلى التدفقات النقدية الفعلية، أي المبالغ التي دفعت فعلاً لا المبالغ المستحقة كما يقترح

نظام الحسابات القومية. فقد تشير، على سبيل المثال، إلى الأجور التي دفعت بالفعل بدلاً من الأجور المستحقة، وما إلى ذلك. وفي هذه الحالات، قد يلزم إدخال بعض التعديل على البيانات المجمعة على أساس نقدي لتحويلها إلى مبالغ مجمعة على أساس الاستحقاق.

٥٨٠ - تقرير وزارة المالية عن تنفيذ ميزانية الدولة المتاح للإحصائيين مصدر آخر من مصادر البيانات الهامة لتجميع الحسابات لقطاع الحكومة العامة. ويشتمل هذا التقرير على بيانات عن استخدام الأموال المخصصة من الميزانية للوزارات والإدارات، وبالتالي فإنه يشتمل على بيانات لتقدير المخرجات والاستهلاك الوسيط والمكونات الرئيسية للقيمة المضافة. ويشتمل التقرير أيضاً على بيانات عن الإيرادات من الضرائب والإيرادات من غير الضرائب، وهي بيانات هامة لتجميع الحسابات لا بالنسبة للحكومة العامة فحسب، وإنما لسائر قطاعات الاقتصاد. وفي الحالات التي تكون فيها حسابات الحكومة تعود إلى سنة مالية بدلاً من سنة تقويمية، فإنه قد يلزم إدخال بعض التعديلات لتحويل بيانات السنة المالية إلى بيانات على أساس السنة التقويمية، وذلك كما تتطلب الحسابات القومية.

٥٨١ - وكما تبين التجربة في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد توجد خصائص ملحوظة في تصنيف ميزانية الدولة لا تتمشى مع توصيات صندوق النقد الدولي الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة [٢٨] (يجري تنقيحه حالياً) ولا مع متطلبات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالتالي فإنه لا يوجد في الاتحاد الروسي تمييز واضح بين التحويلات بدون مقابل والاقتراض. وأفضل طريقة لحل المشاكل التي تظهر في هذه الحالة هي إدخال التصنيفات والتعريفات الدولية.

٥٨٢ - وهناك مصدر بيانات آخر هام لتجميع حسابات الحكومة العامة وهو التقرير الموحد لصندوق التأمين الاجتماعي، الذي يشتمل على بيانات عن الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق وعن المنافع الاجتماعية التي تدفع إلى الأسر المعيشية. وهذا التقرير هام لا لتجميع حسابات الحكومة فحسب، وإنما هو ضروري أيضاً لتجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تكون البيانات عن الاشتراكات المدفوعة إلى صندوق التأمين الاجتماعي الواردة في هذا التقرير مساوية لمجموع البيانات المماثلة الواردة في سجلات المشاريع مضافاً إليها بيانات عن مساهمات الوحدات الممولة من ميزانية الحكومة مضافاً إليها بيانات عن اشتراكات الأفراد (المستخدمون والعاملون لحساب أنفسهم والعاطلون عن العمل). وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، توجد صناديق معاشات تقاعدية يدفع إليها المستخدمون اشتراكات منفصلة. وتقرير هذا الصندوق عن الاشتراكات والمعاشات التقاعدية المدفوعة متاح في العادة للإحصائيين.

٥٨٣ - توجد ملاحظة أخيرة على هذا الموضوع تتعلق بالحسابات التي تجمّعها الوحدات الحكومية المحلية. ونظراً لأن الوحدات الحكومية المحلية قد تكون عديدة وتتبع إجراءات محاسبية مختلفة، غالباً ما يفضّل عملياً جمع البيانات باستقصاءات بالعينة تستخدم عينة صغيرة نسبياً تمثل جميع الوحدات. ويمكن إجراء هذه الاستقصاءات بإرسال استبيانات بالبريد وبزيارات ميدانية.

٣ - استقصاءات الأسر المعيشية وسائر البيانات عن الأسر المعيشية

٥٨٤ - استقصاءات ميزانيات الأسر هي من بين أهم مصادر البيانات لتجميع حسابات الأسر المعيشية. وفي معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تجرى استقصاءات ميزانيات الأسر سنوياً بغية

تأمين بيانات عن الدخل والإنفاق النقديين والاستهلاك النهائي الخاص، وظروف الإسكان والمرافق. ففي تشيكوسلوفاكيا السابقة، على سبيل المثال، أتاحت استقصاءات ميزانيات الأسر الحصول على معلومات عن الأجور والمرتبات، والدخل النقدي الذي تلقاه أعضاء التعاونيات الزراعية، والمنافع الاجتماعية النقدية، والدخل النقدي من مصادر أخرى؛ كما أتاحت أيضاً الحصول على بيانات عن المدخرات والسحب من المدخرات، وعن القروض والإئتمانات. ولاستقصاءات ميزانيات الأسر تاريخ طويل في الاتحاد الروسي، حيث أدخلت بشكل مبسط قبل ثورة تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك في هنغاريا وبولندا وفي العدد من الاقتصادات الأخرى التي كانت تخطط مركزياً في السابق.

٥٨٥ - واستقصاءات ميزانيات الأسر لا يستغنى عنها لتقدير مخرجات المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة للأسر المعيشية (مثل المخرجات الزراعية لحواكير الأسر المعيشية الشخصية أو المزارع الخاصة)، وتقدير الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الخاص، وتقدير مبيعات ومشتريات السلع في أسواق

الجدول ٦-٥ : البيانات الواردة في سجلات الدخل والإنفاق التي قدمتها الأسر المعيشية المالكة للمزارع في الاتحاد الروسي إلى السلطات الإحصائية

الدخل
● مبيعات السلع الزراعية
● إيرادات الخدمات المقدمة إلى وحدات اقتصادية أخرى
● الدخل من مصادر أخرى
من الممتلكات
من تأجير الأصول
من مبيعات الأصول الرأسمالية
الإنفاق
● مشتريات السلع والخدمات
● أجور المستخدمين
● استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك)
● إيجار المباني والماكينات، وما إلى ذلك، المدفوع
● الاشتراكات المدفوعة إلى الضمان الاجتماعي وغيرها من المدفوعات الإجبارية إلى شركات التأمين
● الفائدة على القروض قصيرة الأجل
● إصلاح الأصول الرأسمالية
● نفقات أخرى
مشتريات الأصول الرأسمالية
الفائدة على القروض طويلة الأجل
أقساط التأمين (غير الإجباري)
النتائج المالية
منها
النتائج المالية من الأنشطة غير الزراعية

المزارعين، وتقدير التغيرات في الأسعار لا سيما في أسواق المزارعين، وتقدير مخزونات السلع الاستهلاكية المعمرة، وكذلك لاحتساب إيجار المساكن التي يسكنها مالكوها.

٥٨٦ - ومن المهم ملاحظة أن العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تخطط لإجراء تنقيحات كبيرة في منهجية استقصاءات ميزانيات الأسر. والهدف الرئيسي لهذا التنقيح هو أن تؤخذ في الحسبان التغيرات الجارية في تنظيم الاقتصاد وتطبيق التصنيفات الدولية لدخل وإنفاق الأسر المعيشية. ومن شأن هذه التغييرات أن تيسر استخدام استقصاءات ميزانيات الأسر لتجميع الحسابات القومية على أساس نظام الحسابات القومية.

٥٨٧ - وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقوم السلطات الإحصائية، بالإضافة إلى استقصاءات ميزانيات الأسر السنوية، بإجراء ما يسمى إحصاءات جزئية كل ثلاث إلى خمس سنوات، تغطي عدداً من الأسر المعيشية أكبر من العدد التي تغطيه الاستقصاءات السنوية باستخدام العينة. فعلى سبيل المثال، أجري إحصاء جزئي للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسكان واشتمل على أسئلة عن العمالة، ومصدر الدخل ومستواه، وظروف الإسكان، وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات، تتيح الإحصاءات الجزئية أيضاً الحصول على بيانات عن مخزونات السلع الاستهلاكية المعمرة والإيجارات، وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، قرّرت الحكومة الروسية إجراء إحصاء جزئي في عام ١٩٩٤. وكان الغرض من هذا الإحصاء هو التركيز على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسكان، إلاّ أنه اشتمل أيضاً على أسئلة عن العمالة، ومصدر الدخل ومستواه، وظروف الإسكان. ويمكن استخدام البيانات التي جمعت بمساعدة هذا الإحصاء الجزئي لاستنباط عدد من المؤشرات المبينة في حسابات الأسر المعيشية.

٥٨٨ - كما أن الدراسات الاستقصائية الدورية باستخدام العينة التي تغطي نطاقاً واسعاً من المواضيع المتصلة بمختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية للسكان مصدر هام أيضاً. فهي توفر، في جملة أمور، معلومات قيّمة عن المدخرات والضرائب والتكاليف التي يتحملها المالكون الساكنون، وهي معلومات لازمة لتجميع حسابات الأسر المعيشية. ففي هنغاريا، على سبيل المثال، تجري السلطات الإحصائية استقصاءات دورية لدخل السكان تكمل البيانات التي تجمع بواسطة استقصاءات الميزانية. وفي عام ١٩٩٢، أجرى عدد من البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة استقصاءً بالعينة لدخل وإنفاق الأسر.

٥٨٩ - ووفقاً لتشريع اعتمد مؤخراً في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة، يُلزم المزارعون بإعداد بعض الحسابات والسجلات التي تعكس التدفقات الرئيسية والمخزونات. ويتعين عليهم أن يبرزوا بعض هذه السجلات لمصلحة الضريبة. وعلى سبيل المثال، أهم الوثائق التي يتوقع من المزارعين تجميعها في الاتحاد الروسي هي دفتر ملكية المزرعة؛ ودفتر عن المخرجات والمواد؛ ودفتر عن مدخلات اليد العاملة؛ ودفتر عن المعاملات الاقتصادية التي أجريت مع وحدات اقتصادية أخرى؛ وسجل للنتائج المالية. ويقدم السجل إلى مصلحة الضريبة في البلد. وتشتمل السجلات التي تقدمها الأسر المعيشية المالكة للمزارع على معلومات منفصلة عن الدخل والإنفاق. وترد في الجدول ٦-٥ قائمة بالبيانات التي يضمها السجل.

٥٩٠ - وفي بعض البلدان، توفر حسابات الحكومة الخاصة بالضرائب التي دفعتها الأسر المعيشية مدخلات لتجميع عدد من البنود الهامة المميزة في الحسابات. وإدخال نظام إقرارات الدخل من شأنه أن يضمن توفير معلومات هامة.

٤ - السجلات الإدارية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

٥٩١ - في الماضي القريب، جمعت السلطات الإحصائية في البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق معلومات من التقارير التي قدمتها الوحدات الكبيرة للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عن أنشطتها الرئيسية. وأتاحت هذه التقارير تقدير المساهمات المقدمة إلى هذه المنظمات وتقدير مخرجاتها وإنفاقها وبعض البنود الأخرى الضرورية لتجميع الحسابات القومية. إلا أن العديد من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تقدم في الوقت الحالي سجلاتها إلى السلطات الإحصائية، ومصدر البيانات الوحيد المتاح هو الاستقصاءات بالعينة. فعلى سبيل المثال، أجرت اللجنة الإحصائية للاتحاد الروسي في عام ١٩٩٢ استقصاءً بالعينة للمنظمات الدينية بغية تحديد دخولها ونفقاتها وتقدير مخرجاتها وقيمتها المضافة. واشتمل الاستبيان الذي استخدم لهذا الغرض على بنود البيانات المبينة في الجدول ٦-٦ . وجرى تسلم ردود على الاستبيانات من ٤٥ منظمة مما مجموعه ٢٨٤ منظمة مسجلة. وأجري استقصاء مماثل بالعينة أيضاً بالنسبة للمنظمات المتنوعة مثل الرابطات والنوادي، وما إلى ذلك.

الجدول ٦-٦ : البيانات الواردة في دراسة استقصائية روسية بالعينة للمنظمات الدينية، ١٩٩٢

الدخل
منه:
اشتراكات الأعضاء
الدخل من النشاط التجاري
الدخل من المنح
الدخل من الممتلكات
الدخل من مصادر أخرى غير مصنفة في موضع آخر
الإنفاق
منه:
تعويضات المستخدمين
الضرائب
تكاليف السلع والخدمات
مشتريات السلع الرأسمالية

٥ - سجلات ميزان المدفوعات

٥٩٢ - مصدر البيانات الرئيسي اللازمة لتجميع حساب بقية العالم، الذي تقيد فيه معاملات المقيمين مع غير المقيمين، هو ميزان المدفوعات. وفي الحقيقة، يتكون حساب بقية العالم من صيغة لميزان المدفوعات مجمعة وأعيد ترتيبها قليلاً. والافتقار إلى معلومات منهجية وشاملة عن المعاملات مع بقية العالم مشكلة مشتركة بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومع أن إحصاءات التجارة الخارجية موجودة في

البلدان التي كانت اقتصاداتها تخطط مركزياً في السابق، فإنها لم تكن متسقة مع المعايير الدولية، وبالتالي فإنها تحتاج إلى تعديلات كبيرة. وتحرير التجارة الخارجية زاد من تعقيد جمع البيانات: ففي حين أن المعلومات عن التجارة الخارجية كانت تجمع في الماضي من عدد محدود نسبياً من منظمات التجارة الخارجية، فإن المشاريع التي تنتج السلع هي نفسها تقوم حالياً بإجراء معاملات خارجية على نطاق متزايد. وتوجد بعض المشاكل الخاصة في تقدير التجارة الخارجية في بلدان رابطة الدول المستقلة. وتتعلق هذه المشاكل في المقام الأول بتقدير التجارة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في ظروف لا توجد فيها حدود جمركية بين هذه الدول. وفي هذه الظروف، تجمع البيانات عن التجارة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من التقارير الخاصة للمشاريع التي تصدر السلع إلى دول أخرى أعضاء في رابطة الدول المستقلة. إلا أن هذا قد يتغير؛ فالسلطات الروسية، على سبيل المثال، تتخذ حالياً خطوات لإقامة حدود جمركية، وبالتالي قد يصبح تجميع الإحصاءات الجمركية ممكناً في المستقبل.

٥٩٣ - إحصاءات ميزان المدفوعات (كما هي مغطاة في الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات [٥٢] الصادر عن صندوق النقد الدولي) لم تجمَّع أبداً في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، والآن فقط يجري إدخالها، بمساعدة صندوق النقد الدولي، في الممارسة العادية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشمل بنود ميزان المدفوعات، التي تتطلب اهتماماً خاصاً من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تدفقات الدخل والخدمات، وعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها، والمعاملات في الصكوك المالية. والتقدير الدقيق للدخول الأولية، التي تشمل بصورة رئيسية تعويضات المستخدمين والدخل من الممتلكات المدفوع لغير المقيمين، ضروري لتقدير الدخل القومي.

٥٩٤ - وباستعراض مصادر البيانات المستخدمة في مختلف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتقدير التدفقات الخارجية، يبدو أن العديد منها لا يوفر معلومات شاملة، وبالتالي فإنها تتطلب إدخال تعديلات كبيرة بغية تحقيق التغطية الشاملة التي يشترطها نظام الحسابات القومية. ففي الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، على سبيل المثال، كان التقرير الإحصائي N8-VES، الذي تقدمه جميع الوحدات العاملة في التجارة الخارجية إلى السلطات الإحصائية، حتى عهد قريب من بين المصادر الرئيسية للبيانات عن تجارة السلع الخارجية. ومع أن نطاق التدفقات المقيدة في هذه التقارير متسقة بصورة عامة مع المعايير الدولية، فإنه يلزم إدخال عدد من التعديلات لتقدير البنود المفقودة، ولا سيما السلع المعادة نتيجة لتدني نوعيتها، والسلع المقدمة في إطار المساعدة الدولية، والسلع التي تصادرها مكاتب الجمارك، وممتلكات المهاجرين الذين يغادرون البلد أو يدخلوه، وما إلى ذلك. وتوجد حالات أيضاً يكون فيها تصنيف التدفقات غير متسق مع معايير نظام الحسابات القومية، كالسلع التي ترسل إلى الخارج للإصلاح مثلاً. ولا تقدم جميع الوحدات تقارير إلى السلطات الإحصائية، وهذه مشكلة رئيسية أخرى. ولذلك، من الضروري إجراء تقديرات للبيانات المفقودة أو محاولة الحصول عليها من مصادر أخرى. وكما ذكر أعلاه، يجري إدخال إحصاءات الجمارك في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على وجه الخصوص. وتشمل هذه الإحصاءات معظم البيانات اللازمة لتقدير الصادرات والواردات، كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية وفي ميزان المدفوعات.

الحواشي

١ - لجنة الجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.94.XVII.4).

٢ - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دليل المحاسبة في ظل التضخم، أعده بيتر هيل، خبير استشاري لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن المقرر نشره في عام ١٩٩٦، مشروع الدليل، حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٣ - تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية عن تطبيق نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (الوثيقة E/CN.3/AC.1/1996/R.2، المرفق).

٤ - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ٤، التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.90.XVII.11).

٥ - نظام الحسابات القومية، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٢ التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.90.XVII.3).

٦ - دراسة في الاقتصاد السوفياتي، منشور مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبنك الإنشاء والتعمير في أوروبا (واشنطن العاصمة، ١٩٩١).

٧ - أنظر تقرير اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الحسابات القومية، باريس، ٩ - ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٥.

٨ - المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة (لكسمبرغ، المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، ١٩٧٠).

٩ - نظام الحسابات القومية للأغذية والزراعة (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٦).

١٠ - التصنيف المركزي للمنتجات المؤقت، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.91.XVII.7).

١١ - تصنيف وظائف الحكومة، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ٧٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.80.XVII.17).

١٢ - واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣.

١٣ - صندوق النقد الدولي، إحصاءات مالية الحكومة في البلدان الأعضاء في الاتحاد السوفياتي السابق، ورقة عمل من إعداد صندوق النقد الدولي (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٥).

١٤ - لذلك، اقترح المشاركون في اجتماع خبراء الحسابات القومية المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا (باريس، أيار/ مايو ١٩٩٥) أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد تفضل الاعتماد على معيار ملكية الغالبية بوصفه العامل الوحيد لاتخاذ القرار.

١٥ - ل. زينكوفسكي، "الخبرات المستقاة من تطبيق نظام الحسابات القومية في بولندا"، ورقة أعدت لحلقة دراسية عن تطبيق نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة (منسك، ٢٧ - ٢٩ نيسان/ إبريل ١٩٩٣).

١٦ - ج. آرفي، "تصنيف الوحدات المؤسسية بحسب الملكية"، ورقة أعدت لحلقة دراسية عن تطبيق نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (منسك، ٢٧ - ٢٩ نيسان/ إبريل ١٩٩٣).

١٧ - بنك الإنشاء والتعمير في أوروبا، Transition Report, 1994 (لندن، بنك الإنشاء والتعمير في أوروبا).

١٨ - Institut national de la statistique et des etudes economiques ، ملاحظة موجزة على معاملة الإعانات في الحسابات القومية الفرنسية، قدمت في اجتماع خبراء الحسابات القومية الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا (باريس ٩ - ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٥).

١٩ - أ. ب. أتكينسون و ج. ميكلينرايت، التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية وتوزيع الدخل (كمبريدج، المملكة المتحدة، مطبوعات جامعة كمبريدج، ١٩٩٢).

٢٠ - نوقشت هذه المسألة مطولاً في ندوة عن تطبيق نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (منسك، ٢٧ - ٢٩ نيسان/ إبريل ١٩٩٣) وجرى البتّ فيها في نفس الوقت.

٢١ - أنظر كفِن و. أوكونر، "The treatment of lotteries in the 1993 SNA"، SNA News and Notes (نشرة غير رسمية للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أعدتها الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة)، العدد ٢ (تموز/يوليه ١٩٩٥).

٢٢ - كما ورد في ورقة عمل معنونة A User's View on National Accounts in Russia ، أعدها صندوق النقد الدولي (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٤)، يجري التفكير في التحول إلى نهج يقوم على استخدام العينة، إلا أن التطبيق ما زال في المرحلة الجنينية. وينطبق هذا أيضاً على العديد من بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى.

٢٣ - نيويورك، اجتماع خبراء الإحصاء الأوروبيين الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ١٩٩٢.

٢٤ - جنيف، اجتماع خبراء الإحصاء الأوروبيين الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ١٩٩٢.

٢٥ - أنظر تقرير المؤتمر المعني بإحصاءات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (باريس، ١٠ إلى ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠).

٢٦ - يناقش هذا الموضوع بالتفصيل في التقرير المعنون "Some lines of further development in the statistical methodology of the foreign trade of CMEA member countries" (CES/654) أعدته أمانة مجلس التعاضد الاقتصادي للجلسة العامة الثامنة والثلاثين لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، ١٩٩٠.

٢٧ - A Guide to Money and Banking Statistics in International Financial Statistics، مشروع (صندوق النقد الدولي، كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٤).

٢٨ - واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٨٦.

المرفق

الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٨	٢٠١
ألف-	الصلات بين نظام الحسابات القومية وحسابات وجداول نظام الناتج المادي	٩ - ١٥	٢٠٣
باء-	الصلات بين نظام الحسابات القومية ووحدات ومجموعات وحدات نظام الناتج المادي	١٦ - ٢٣	٢٠٨
جيم-	الصلات بين حساب الإنتاج والجداول المقابلة في نظام الناتج المادي	٢٤ - ٣٣	٢١١
دال-	صلات نظام الحسابات القومية بمفاهيم وممارسات تجميع تكوين رأس المال في نظام الناتج المادي	٣٤ - ٤٩	٢١٧
	١- إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٣٦ - ٤٥	٢١٧
	٢- التغير في المخزونات	٤٦ - ٤٩	٢٢٠
هاء-	الصلات بين نظام الحسابات القومية ومفاهيم الاستهلاك في نظام الناتج المادي	٥٠ - ٥٨	٢٢١
واو-	نطاق المعاملات الخارجية في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي	٥٩ - ٦٣	٢٢٦
زاي-	الصلات بين نظام الحسابات القومية ومفاهيم الدخل في نظام الناتج المادي	٦٤ - ٧٣	٢٢٨
	١- مفهوما الدخل الأولي والقومي في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي	٦٦ - ٦٩	٢٢٨
	٢- الدخل النهائي ومجموع الدخل في نظام الناتج المادي	٧٠ - ٧٣	٢٣٢

جداول المرفق

		الصفحة
ألف-١-	مخطط مبسط لموازين المواد في نظام الناتج المادي	٢٠٥
ألف-٢-	مخطط مبسط للميزان المالي في نظام الناتج المادي	٢٠٦
ألف-٣-	تقسيم الوحدات المستخدمة في نظام الناتج المادي إلى مجموعات	٢٠٩
ألف-٤-	الصلة بين القطاعات في نظام الحسابات القومية والمجموعات في نظام الناتج المادي	٢١٠
ألف-٥-	حساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية على هيئة ميزان في إنتاج المواد	٢١٢
ألف-٦أ-	استنباط المخرجات كما هي معرفة في نظام الحسابات القومية من المخرجات كما هي معرفة في نظام الناتج المادي	٢١٤
ألف-٦ب-	استنباط الاستهلاك الوسيط كما هو معرف في نظام الحسابات القومية من المدخلات المادية كما هي معرفة في نظام الناتج المادي	٢١٥
ألف-٦ج-	استنباط إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية كما هي معرفة في نظام الحسابات القومية من البيانات المقابلة في نظام الناتج المادي	٢١٦
ألف-٧-	استنباط إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرف في نظام الحسابات القومية من صافي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرف في نظام الناتج المادي	٢١٨
ألف-٨-	استنباط التغير في المخزونات كما هو معرف في نظام الحسابات القومية من البنود المقابلة في نظام الناتج المادي	٢٢٠
ألف-٩-	استنباط إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي من بيانات نظام الناتج المادي عن الاستهلاك المادي الشخصي	٢٢١
ألف-١٠-	استهلاك الأسر المعيشية، استونيا، ١٩٨٦ - ١٩٩٠	٢٢٣
ألف-١١-	حساب إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من الخدمات الجماعية	٢٢٤
ألف-١٢أ-	استخدام حساب الدخل، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ١٩٩٠	٢٢٥
ألف-١٢ب-	الدخل المتاح للتصرف به المعدل والاستهلاك النهائي الفعلي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ١٩٩٠	٢٢٦
ألف-١٢ج-	مجموع الاستهلاك النهائي الفعلي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ١٩٩٠	٢٢٦
ألف-١٣-	تقييم التجارة الخارجية	٢٢٧
ألف-١٤-	استنباط الدخل الأولي في نظام الحسابات القومية من الدخل الأولي في نظام الناتج المادي	٢٣٠

مقدمة

١ - كتبت فصول هذا الدليل على افتراض أن القارئين ملمون بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. إلا أن بعض المحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي اقتصادات كانت تخطط مركزياً في السابق، قد يكونون على دراية أكبر بنظام سابق للحسابات القومية، هو نظام موازين الاقتصاد القومي (كثيراً ما يسمى نظام الناتج المادي)، [أ] الذي كان يستخدم في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق. كما أن العديد من الممارسات التي تستند إلى نظام الحسابات القومية والمقترحة في الدليل قريبة من ممارسات نظام الناتج المادي الذي كان يستخدم في الماضي، كما أنها تستخدم إحصائيات كانت تستخدم في الماضي في سياق نظام الناتج المادي. ولهذه الأسباب ألحق مرفق بهذا الدليل يشرح الصلات بين مفاهيم وممارسات نظام الحسابات القومية ومفاهيم وممارسات نظام الناتج المادي. ودون الاقتراح بأن يستخدم نظام الناتج المادي كأساس لتجميع نظام الحسابات القومية، قد يكون هذا المرفق مفيداً كدليل يسترشد به الذين قد يجدون بدونه صعوبات في فهم إطار ومفاهيم نظام الحسابات القومية.

٢ - والمضمون الرئيسي لهذه المناقشة بشأن الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي مكرس لشرح حسابات ومفاهيم نظام الحسابات القومية بحسابات ومفاهيم نظام الناتج المادي الذي يلم به المحاسبون الذين يستخدمون الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي بعض الحالات، أدرجت جداول تحويل لمفاهيم نظام الناتج المادي ونظام الحسابات القومية. وهذه مفيدة بشكل خاص للبلدان التي قد ترغب في تجميع نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي، كليهما، أثناء الفترة الانتقالية. كما أن الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي ستحدد عند مناقشة مصادر البيانات التي تخدم تجميع كليهما.

٣ - إضافة إلى ذلك، يقترح الدليل (الفصل الأول، الفرع ألف -١) تمييزاً منهجياً بين تدفقات السلع المادية والخدمات غير المادية. وهذا التمييز أساسي لربط سلاسل بيانات الماضي بسلاسل بيانات المستقبل، ومن شأنه أيضاً أن يساعد المحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية الذين لا يزالون يجمعون نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي جنباً إلى جنب.

٤ - ولتوضيح الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي، تستخدم بيانات تغطي الفترة ١٩٩٠-١٩٨٨، حُصل عليها من عمليات تجميع الحسابات القومية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق اضطلعت بها اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت البيانات المجمعة تستند إلى حد كبير إلى آخر معايير نظام الحسابات القومية. كما أن بعض المواد، التي تبين استنباط فئات مختارة في نظام الحسابات القومية من نظيرتها في نظام الناتج المادي لدول البلطيك، مستخدمة أيضاً لأغراض التوضيح.[ب]

٥ - كما أن الملاحظات المتصلة بالصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي تتصل أيضاً بالإرشاد الذي يوفره الدليل. صحيح أن نظام الناتج المادي يختلف اختلافاً كبيراً عن نظام الحسابات القومية، ولا يلائم هيكل وآليات الاقتصاد السوقي، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه بين النظامين في طريقة ترتيب البيانات وتصنيفها بغية الكشف عن خصائص هامة للعملية الاقتصادية كلها. وينبغي أن

يؤخذ في الحسبان أيضاً أن موازين نظام الناتج المادي تشتمل على كميات كبيرة من البيانات التي يمكن، بعد عملية إعادة ترتيب ومعالجة محدودة، استخدامها لتجميع حسابات نظام الحسابات القومية.

٦ - وفائدة هذا النهج التكميلي للصلات مع نظام الناتج المادي، المستخدم في هذا الدليل، أيدتها أيضاً شتى اجتماعات الخبراء على الصعيدين القومي والدولي، على حد سواء، وذلك كما يتضح مما يلي:

- أكّد في دراسة بولندية [٤] على أن التحليل المقارن للنظامين من شأنه أن يساعد خبراء الاقتصاد والإحصاء على فهم المبادئ النظرية الأساسية، التي يستند إليها نظام الحسابات القومية، على نحو أفضل؛

- وأكّد أيضاً، في ورقة أعدتها أمانة اللجنة الاقتصادية الأوروبية، [٥] على أن الخبرة المكتسبة من مشاريع المقارنة في الماضي بين البلدان التي تستخدم نظام الحسابات القومية والبلدان التي تستخدم نظام الناتج المادي يمكن النظر إليها على أنها نقطة بداية قيّمة للغاية لإدخال نظام الحسابات القومية في البلدان التي كانت تستخدم نظام الناتج المادي والتي شاركت في هذه المقارنات الثنائية؛

- أيد هذا النهج أيضاً خبراء من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي توقفت عن استخدام نظام الناتج المادي. ويلاحظ بيلي (Pellye) [٦] أن موازين نظام الناتج المادي تساعد في وضع مواصفات تقريبية لمضمون المؤشرات التي ستستنبط ويشير إلى فئات الميزان المالي لنظام الناتج المادي عندما يصف المشاكل المرتبطة بإدخال الحسابات القومية في ممارسات بلد ما.

٧ - كما أن الصلات بين بيانات نظام الناتج المادي ونظام الحسابات القومية لا يجري إنهاؤها كلياً. وفي الواقع، فإن بعض البلدان - ولا سيما البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة - تعتزم مواصلة تجميع مجاميع نظام الناتج المادي واشتقاق تقديرات لإجمالي الناتج المحلي بمساعدة جداول التحويل. وقد أكد هذا في دورة تدريبية على الجوانب العملية لإدخال نظام الحسابات القومية نظمّها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يورستات) واللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة للإحصائيين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق (١٧-٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٣، موسكو). وفي هذا الصدد تجدر ملاحظة ما يلي:

- الاستبيان الذي أعده مؤخراً (١٩٩٣) البنك الدولي لجمع بيانات إحصائية من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي يشمل، في جملة أمور أخرى، جداول تحتوي على مجاميع لنظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي، كليهما، وكذلك بعض الجداول التي اشتقت فيها المجاميع الرئيسية لنظام الحسابات القومية من تحويل فئات نظام الناتج المادي ذات الصلة؛

- في عام ١٩٩٤، أصدرت اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة كتيباً [٥] يشتمل لا على عمليات تبويب تجريبية للحسابات والمجاميع الرئيسية

في نظام الحسابات القومية للبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٠ فقط، وإنما يشتمل أيضاً على تقديرات صافي الناتج المادي لنفس البلدان في نفس الفترة.

٨ - هذا المرفق مقسم إلى سبعة فروع. يقارن الفرع ألف بين الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية والإطار المحاسبي لنظام الناتج المادي. ويستعرض الفرع باء أوجه الشبه بين المنشأة والوحدات المؤسسية في نظام الحسابات القومية والوحدات المماثلة التي استخدمت في تبويب نظام الناتج المادي. ويقارن الفرع جيم بين مفاهيم المخرجات والقيمة المضافة وسائر جوانب حسابات الإنتاج في النظامين، وبصورة أعم، يستعرض أوجه المقارنة بين الحسابات والجداول في النظامين. ويقارن الفرعان دال و هاء بين مفهومي تكوين واستهلاك رأس المال ، ويستعرض الفرع واو أوجه التباين بين النظامين في نطاق المعاملات الخارجية، وأخيراً، يلقي الفرع زاي نظرة عامة على أوجه التباين بين مفاهيم الدخل الرئيسية المستخدمة في نظام الحسابات القومية وتلك المستخدمة في نظام الناتج المادي.

ألف - الصلات بين نظام الحسابات القومية وحسابات وجداول نظام الناتج المادي

٩ - تشمل حسابات وجداول نظام الناتج المادي المقابلة ما يأتي:

الموازين:

- موازين الإنتاج والاستهلاك النهائي وتراكم الناتج الكلي (ميزان المواد)؛
- جدول المدخلات والمخرجات (وهو تجزئة لميزان المواد)؛
- ميزان الإنتاج والتوزيع الأولي وإعادة التوزيع والاستخدام النهائي للدخل القومي (الميزان المالي)؛
- ميزان اليد العاملة؛
- ميزان الثروة القومية.

الجداول الداعمة التي تتناول جوانب مختارة من العملية الاقتصادية، هي:

- ميزان الدخل والإنفاق النقديين للأسر المعيشية؛
- ميزان الأصول الثابتة بسعر التكلفة الأصلية الكامل؛
- ميزان الأصول الثابتة بسعر التكلفة الباقية.

الجداول التحليلية غير المدمجة في الموازين الرئيسية:

- جدول مجموع استهلاك السكان؛
- نظام مؤشرات دخل الأسر المعيشية؛
- نظام مؤشرات الخدمات غير المادية.

١٠ - ميزان إنتاج واستهلاك وتراكم الناتج الاجتماعي الكلي (رصيد المواد) في نظام الناتج المادي، المبين في الجدول ألف -١ بأقصى حد ممكن من التجميع، يشبه إلى حد كبير حساب السلع والخدمات في نظام الحسابات القومية. والصيغة الأكثر تفصيلاً لميزان المواد هذا، التي تحدد فيها مجموعات سلع أساسية عامة، يشبه إلى حد كبير جدول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية. والفروق الرئيسية بين أرصدة نظام الحسابات القومية وموازين نظام الناتج المادي تعود إلى التعريف الأضيق للإنتاج الاقتصادي في نظام الناتج المادي الذي لا يغطي سوى السلع والخدمات المادية. ولذلك، فإن فهم العلاقة بين مكونات جدول العرض والاستخدام لا ينبغي له أن يثير مشاكل كبيرة للمحاسبين الذين يستخدمون الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١١ - والميزان المالي كما هو مبين في الجدول ألف -٢ هو أقرب مقابل للحسابات الاقتصادية المتكاملة في نظام الحسابات القومية. وهو يتكون من عدة فروع تتناول مختلف مراحل العملية الاقتصادية، كالإنتاج وتوزيع الدخل وإنفاق الدخل على الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال، وما إلى ذلك. وقد حذفت، من أجل التبسيط، فئات الوحدات التي تجمَّع لها موازين مالية فردية. وحذف لنفس السبب فرع الميزان المالي الذي يبين المخرجات والمدخلات المادية.

١٢ - وبصورة عامة، يمكن إعادة ترتيب الميزان المالي على هيئة حسابات القطاعات المقترحة في نظام الحسابات القومية. إلا أن هذا يتطلب إعادة معالجة وإعادة تصنيف كبيرين لبنود عديدة. فعلى سبيل المثال، ينبغي إدخال تمييز واضح بين تدفقات إعادة التوزيع الجارية والرأسمالية، ويتعين أن تفصل المعاملات المالية بوضوح عن المعاملات التوزيعية، وما إلى ذلك. ولذلك، لا تقترح إعادة الترتيب هذه كحل عملي. إلا أن المزيد من استعراض الميزان المالي قد يحدد الأجزاء في نظام الناتج المادي تشتمل على بعض مجموعات البيانات أو بنود البيانات اللازمة لتجميع الحسابات القطاعية في نظام الحسابات القومية.

الجدول ألف - ١ : مخطط مبسط لموازين المواد في نظام الناتج المادي

	الموارد
١ -	المخرجات
٢ -	التجارة وتكاليف النقل
٣ -	ضريبة رقم الأعمال والضرائب المماثلة على الإنتاج، صافية
٤ -	الواردات
٥ -	مجموع الموارد (١+٢+٣+٤)
	الاستخدامات
٦ -	الاستهلاك الوسيط للمواد
٦-١ -	الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات المادية
٦-٢ -	استهلاك الأصول الثابتة
٧ -	الاستهلاك الشخصي للمواد
٧-١ -	استهلاك السلع والخدمات المادية
٧-٢ -	استهلاك الأصول الثابتة
٨ -	الاستهلاك في مؤسسات المجال غير المادي، التي تقدم خدمات فردية إلى الأسر المعيشية
٨-١ -	استهلاك السلع والخدمات المادية
٨-٢ -	استهلاك الأصول الثابتة
٩ -	الاستهلاك في مؤسسات المجال غير المادي، التي تقدم خدمات إلى المجتمع ككل
٩-١ -	استهلاك السلع والخدمات المادية
٩-٢ -	استهلاك الأصول الثابتة
١٠ -	صافي تكوين رأس المال الثابت
١١ -	التغير في المخزونات
١٢ -	الخسائر
١٣ -	الصادرات
١٤ -	مجموع الاستخدامات (٦+٧+٨+٩+١٠+١١+١٢+١٣)

الجدول ألف-٢: مخطط مبسط للميزان المالي في نظام الناتج المادي

الموارد

١ - الدخل الأولي للأسر المعيشية

الأجور والمرتبات في المجال المادي

الدخل من الحواكير الجانبية للأسر المعيشية

٢ - الدخل الأولي لمشاريع المجال المادي

المساهمات المدفوعة إلى التأمين الاجتماعي

الضرائب على المنتجات، صافية

الدخل الأولي الآخر للمشاريع

٣ - مجموع الدخل الأولي (١+٢)

٤ - إيرادات إعادة التوزيع

٤-١- الأجور والمرتبات في المجال غير المادي

٤-٢ - مبيعات الخدمات غير المادية

٤-٣ - المنافع الاجتماعية النقدية

٤-٤ - التحويلات الأخرى (الجارية والرأسمالية)

٤-٥ - الفائدة

٤-٦ - أقساط التأمين

٤-٧ - المعاملات المالية

٥ - مجموع الموارد (٣+٤)

الاستخدامات

٦ - مدفوعات إعادة التوزيع

٦-١ - الأجور والمرتبات في المجال غير المادي، المدفوعة

٦-٢ - مشتريات الخدمات غير المادية

٦-٣ - الضرائب الجارية على الدخل والثروة

٦-٤ - المساهمات المدفوعة إلى التأمين الاجتماعي

٦-٥ - الفائدة المدفوعة

٦-٦ - المطالبات على التأمين

٦-٧ - المعاملات المالية (احتياز الأصول)

٦-٨ - التحويلات الأخرى (الجارية والرأسمالية) المدفوعة

٧ - الدخل النهائي المستخدم في :

٧-١ - الإنفاق على الاستهلاك النهائي

٧-١-١- الاستهلاك المادي الشخصي

٧-١-٢- الإنفاق على الاستهلاك النهائي الآخر

الجدول ألف-٢: مخطط مبسط للميزان المالي لنظام الناتج المادي (تابع)

٧-١-٢-١ - الاستهلاك المادي في الوحدات العاملة في المجال غير المادي، التي تقدم خدمات فردية إلى الأسر المعيشية	
٧-١-٢-٢ - الاستهلاك المادي في الوحدات العاملة في المجال غير المادي، التي تقدم خدمات جماعية إلى المجتمع ككل	
٧-٢ - صافي تكوين رأس المال الثابت	
٧-٣ - التغير في المخزونات	
٧-٤ - الخسائر	
٨- مجموع الاستخدامات (٦+٧)	

١٣ - من الجداول الهامة في نظام الناتج المادي ميزان الدخل والإنفاق الماديين للسكان. وهذا الجدول تجزئة لفرع الميزان المالي الذي يتناول الأسر المعيشية. ويمكن اعتباره مقابلاً لحساب الدخل والإنفاق في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، ولكنه يشتمل أيضاً على بيانات عن المعاملات الرأسمالية والمالية التي لا تفصل دائماً عن معاملات الدخل والإنفاق في مفهوم نظام الحسابات القومية. والتمييز بين التدفقات الجارية والتدفقات الرأسمالية أيضاً ليس واضحاً في هذا الجدول، كما أن الادخار معرَّف بوصفه الزيادة في الودائع والمقتنيات النقدية. ومع ذلك، فإن ميزان الدخل والإنفاق النقديين يشتمل على معلومات هامة لازمة لتجميع الحسابات القومية على أساس نظام الحسابات القومية. فهو يشتمل في جانب الموارد، على سبيل المثال، على بيانات عن الأجور والمرتبات وسائر أنواع دخل الأسر المعيشية، بما فيها المنافع الاجتماعية النقدية وسائر التحويلات (لمطالبات على التأمين، وما إلى ذلك). وفي جانب الاستخدام من الميزان، تقيد بيانات مشتريات السلع والخدمات، كلتيهما، اللازمة لتجميع بيانات عن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. وتقيد أيضاً في جانب الاستخدام من الميزان بيانات عن التحويلات الجارية التي تدفعها الأسر المعيشية وعن الإنفاق الرأسمالي، كمشتريات البيوت. وعليه، فإن الميزان يشتمل على قدر كبير من البيانات اللازمة لتجميع الحسابات القومية على أساس نظام الحسابات القومية. وفي بعض الحالات، قد لا تحتاج البيانات في هذا الميزان حتى إلى أية تعديلات كبيرة للتأكد من اتساقها مع تعريفات نظام الحسابات القومية. وفي حالات أخرى، يمكن إدخال هذه التعديلات بسهولة نسبياً، مثلاً، من خلال التمييز بين التحويلات الجارية والرأسمالية، أو تعريف المعاملات في الأصول المالية على حدة. وبالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تعتزم الاحتفاظ بنظام الناتج المادي لبعض الوقت، يمكن لميزان الدخل والإنفاق النقديين للسكان أن يوفر معلومات قيمة لتجميع الحسابات القومية على أساس نظام الحسابات القومية، وفي مقدمتها حسابات قطاع الأسر المعيشية.

١٤ - ويوجد التناظر التقريبي التالي بين حسابات نظام الحسابات القومية وموازين نظام الناتج المادي (أو أجزاء منه):

- البيانات الواردة في حساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية يمكن أن توجد في ميزان المواد وفي الميزان المالي، كليهما؛

- حساب توليد الدخل في نظام الحسابات القومية يقابل تقريباً جزء الميزان المالي الذي يتناول التوزيع الأولي للدخل (في مفهوم نظام الناتج المادي)؛

- يوجد تناظر تقريبي بين حساب توزيع الدخل الأولي وحساب توزيع الدخل الثانوي في نظام الحسابات القومية وجزء الميزان المالي الذي يعرض إيرادات ومدفوعات إعادة التوزيع؛

- يوجد تناظر تقريبي بين حساب استخدام الدخل في نظام الحسابات القومية وجزء الميزان المالي الذي يقيد فيه التصرف بالدخول النهائية؛ إلا أن الميزان المالي، خلافاً لنظام الحسابات القومية، لا يعرض المدخرات بالنص الصريح؛

- بعض التدفقات المقيدة في حسابات التراكم في نظام الحسابات القومية مشمولة في الميزان المالي في نظام الناتج المادي بوصفها بنود التصرف في الدخل النهائي؛ ولا يعرض نظام الناتج المادي بالنص الصريح مصادر تمويل النفقات الرأسمالية؛

- يوجد تناظر تقريبي بين الحساب المالي في نظام الحسابات القومية وجزء الميزان المالي في نظام الناتج المادي الذي تقيد فيه المعاملات المالية؛

- بعض البنود التي تظهر في الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية تقيد في ميزان الثروة القومية في نظام الناتج المادي؛ وهذه البنود تتصل إلى حد كبير بمخزونات الأصول المنتجة الملموسة.

١٥ - وهناك وحدة قياس أخرى لنظام الناتج المادي هي نظام الأرقام القياسية للخدمات غير المادية، الذي وضع أصلاً في أواخر السبعينات في إطار اللجنة الإحصائية الدائمة لمجلس التعاضد الاقتصادي. ومحور نظام الأرقام القياسية للخدمات غير المادية هو جدول الموارد والاستخدامات للخدمات غير المادية (السوقية وغير السوقية على حد سواء). وقد وضع نظام الأرقام القياسية للخدمات غير المادية ليكمل بيانات ميزان المواد وييسر التحول من نظام الناتج المادي إلى نظام الحسابات القومية، وتجميع إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المخططة مركزياً على وجه الخصوص. وقد أدخلت بعض البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي نظام الأرقام القياسية للخدمات غير المادية أو عناصر منه في ممارساتها، واستخدمت هذا الجدول كإطار لتجميع الأرقام القياسية المتصلة بالاقتصاد غير المادي. بيد أن نظام الأرقام القياسية للخدمات غير المادية لم يدمج أبداً دمجاً كاملاً في نظام الناتج المادي، كما أن تعريفاته وتصنيفاته الكثيرة التي يستند إليها تختلف اختلافاً كبيراً عن الفئات المقابلة في نظام الحسابات القومية. ولهذا السبب، لن ينظر في نظام الأرقام القياسية للخدمات غير المادية بمزيد من التفصيل في هذا المرفق.

باء - الصلات بين نظام الحسابات القومية ووحدات ومجموعات وحدات نظام الناتج المادي

١٦ - مجموعات الوحدات في نظام الناتج المادي تختلف عن القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية في عدة جوانب. ومع أن المعيار القطاعي الذي يُستند إليه في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي يستند إلى وظيفة الوحدة، فإن مفهوم الوظيفة يفهم بصورة مختلفة في كلا النظامين. ففي نظام الناتج المادي، تعرَّف الوظيفة بصورة أساسية من حيث مشاركة الوحدة في الإنتاج المادي أو في

عملية تقديم الخدمات غير المادية، أو من حيث كون الخدمات غير المادية تلبي احتياجات فردية أو جماعية. كما أن التمييز بين الاحتياجات الفردية والجماعية هام أيضاً في نظام الحسابات القومية، ولكنه لا يستخدم في سياق الإنتاج، وإنما في سياق الاستهلاك (أنظر نظام الحسابات القومية، الفقرات ٤١-٩ إلى ٤٤-٩، و ٧٢-٩ إلى ٧٤-٩ و ٨٠-٩ إلى ٨٧-٩).

١٧ - ومجموعات الوحدات الرئيسية الأربع المميزة في الميزان المالي في نظام الناتج المادي محددة في الجدول ألف -٣ . ولتحديد الصلات مع التصنيف القطاعي في نظام الحسابات القومية، قسّمت كل مجموعة رئيسية من مجموعات نظام الناتج المادي المعروضة في الجدول إلى مجموعات فرعية. ويبين الجدول ألف-٤ الصلات الناتجة بين القطاعات المؤسسية لنظام الحسابات القومية والمجموعات الفرعية لنظام الناتج المادي.

الجدول ألف-٣: تقسيم الوحدات المستخدمة في نظام الناتج المادي إلى مجموعات

ألف -	الوحدات التي تعمل في الإنتاج المادي
ألف-١ -	المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية (مثل حواكير المستخدمين الشخصية)
ألف-٢ -	الوحدات المكونة من شركات أو أشباه شركات
باء -	الوحدات التي تقدم خدمات غير مادية تلبي احتياجات جماعية
باء-١ -	الوحدات الحكومية التي تمول من الميزانية
باء-٢ -	الشركات وأشباه الشركات المالية
باء-٣ -	المنظمات الاجتماعية
باء-٤ -	الوحدات غير المقيمة (السفارات والقنصليات، وما إلى ذلك)
جيم -	الوحدات التي تقدم خدمات غير مادية تلبي احتياجات فردية
جيم-١ -	الوحدات الحكومية التي تمول من الميزانية
جيم-٢ -	الوحدات الحكومية ذاتية التمويل
جيم-٣ -	المشاريع الخاصة
جيم-٤ -	وحدات الإنتاج غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية
جيم-٥ -	المنظمات الاجتماعية
جيم-٦ -	منشآت المشاريع التي تقدم خدمات ثقافية واجتماعية مجانية أو شبه مجانية
دال-	الأسر المعيشية
دال -١ -	المقيمة
دال -٢ -	غير المقيمة

١٨ - الصلات المبينة في الجدول ألف -٤ تتجاهل بعض الانحرافات البسيطة من أجل التبسيط. فقطاع الحكومة العامة، مثلاً، معرّف بحيث يشمل بعض المشاريع الحكومية التي يمكن أن تنتج سلعاً وخدمات مادية، وبالتالي فهي مدرجة في المجموعة ألف من نظام الناتج المادي. ولكن، نظراً لأن هذه المشاريع

مشاريع غير سوقية في العادة ومدمجة دمجاً وثيقاً في الحكومة، فإنه لا يمكن اعتبارها أشباه شركات في نظام الحسابات القومية.

الجدول ألف-٤: الصلة بين القطاعات في نظام الحسابات القومية والمجموعات في نظام الناتج المادي

قطاع نظام الحسابات القومية	المجموعة ذات الصلة المعرَّفة في الميزان المالي في نظام الناتج المادي
الشركات غير المالية	ألف-٢ + جيم-٢ + جيم-٣
الشركات المالية	باء-٢
الحكومة العامة	باء-١ + جيم-١
الأسر المعيشية	دال-١ + ألف-١ + جيم-٤
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	باء-٣ + جيم-٥ + جيم-٦

١٩ - ومجموعات الوحدات المميَّزة في الميزان المالي في نظام الناتج المادي ليست تجميعاً للوحدات المؤسسية بمفهوم نظام الحسابات القومية، ولكنها تعرَّف بوصفها تجميعاً لمنشآت متشابهة، ويوصي نظام الناتج المادي باستخدام وحدة التصنيف ذاتها في النظام كله. وكما يلاحظ جادوس آرفي، [ب] فإن هذه الميزة لنظام الناتج المادي مضللة لأنها تستند إلى الافتراض غير الصحيح بأن جميع الوحدات الاقتصادية تقوم بنوع واحد من النشاط المتجانس. وأخيراً، خلافاً لنظام الحسابات القومية، فإن مجموعات الوحدات في نظام الناتج المادي تضم الوحدات المقيمة وغير المقيمة أيضاً.

٢٠ - وبالتالي، فإن نفس نوع الوحدة - المعرَّفة على نحو مماثل لتعريف المنشأة في نظام الحسابات القومية - مقترحة في نظام الناتج المادي لتحليل الإنتاج في الميزان المادي وتحليل الدخول والنفقات في الميزان المالي، كليهما. وفي نفس الوقت، فإن وثائق مجلس التعاضد الاقتصادي الخاصة بنظام الناتج المادي [ج] لا تعترف بوحدات أخرى؛ فهي تستخدم، على سبيل المثال، المصطلح "وحدة اقتصادية" لكيان مماثل إن لم يكن مطابق للوحدة المؤسسية في نظام الحسابات القومية. كما أن التصنيفات الصناعية للاقتصادات المخططة مركزياً في السابق غالباً ما تشير إلى المشاريع على أنها وحدات تصنيف. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في حالة تصنيف فروع الاقتصاد القومي التي وضعها مجلس التعاضد الاقتصادي.

٢١ - إلا أن نتائج التطبيقات العملية لتصنيف نظام الناتج المادي وتصنيف فروع الاقتصاد القومي والتصنيفات ذات الصلة قد لا تختلف كثيراً عن نتائج التصنيفات المشتقة من تطبيق نظام الحسابات القومية. فبادئ ذي بدء، إن مسألة استخدام كلمة منشأة لجميع الموازين مسألة أكاديمية إلى حد كبير في ممارسة نظام الناتج المادي لأن الميزان المالي في نظام الناتج المادي نادراً ما طبِّق في البلدان التي تطبق نظام الناتج المادي. ونظراً للظروف المختلفة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن المشاريع أكثر تجانساً كوحدات منها في الاقتصادات السوقية. فضلاً عن ذلك، فإن التحليل الدقيق للمذكرات التفسيرية لتصنيف فروع الاقتصاد القومي والتصنيفات ذات الصلة والممارسات الفعلية للعديد من الاقتصادات المخططة مركزياً تبيِّن أن المشاريع في الحقيقة تقسم عادة إلى وحدات مماثلة، إن لم تكن مطابقة، للمنشآت. ونتيجة لذلك، فإن المشروع الصناعي النموذجي، لنَقُل في الاتحاد الروسي، يقسم عادة إلى عدد من المنشآت، على النحو التالي:

- منشأة صناعية تنتج المخرجات الرئيسية؛
- منشأة تمارس نشاط البناء للحساب الخاص؛
- منشأة تقدم خدمات النقل؛
- منشأة تقدم خدمات ثقافية واجتماعية إلى المستخدمين.

وفي الحالات، التي يشتمل المشروع الصناعي فيها على فرع يعمل في الإنتاج الزراعي، فإنه يمكن أيضاً فصله بوصفه منشأة زراعية منفصلة.

٢٢ - القطاعات المؤسسية، كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية، غير مميَّزة في نظام الناتج المادي، ويستخدم المصطلح "قطاع" بصورة رئيسية للإشارة إلى تقسيم الكيانات إلى مجموعات بحسب نوع ملكية وسائل الإنتاج (الدولة، تعاونيات، ملكية خاصة، وما إلى ذلك). ومع ذلك، وكما سنبين فيما بعد بالتفصيل، يتم التمييز فعلاً في الميزان المالي في نظام الناتج المادي بين مجموعات الوحدات التي تشبه القطاعات المؤسسية، كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية.

٢٣ - وكما ذكر أعلاه، فإن مفهوم القطاع في نظام الناتج المادي المستخدم في موازين مختلفة يشمل في العادة مجموعة من الوحدات المتجانسة من حيث نوع ملكية وسائل الإنتاج، مثل القطاع العام، القطاع الخاص، وما إلى ذلك. وفي نفس الوقت، يميَّز في الميزان المالي في نظام الناتج المادي بين مجموعات الوحدات التي تشبه القطاعات المؤسسية. وتضم هذه المجموعات تلك الوحدات المتجانسة من حيث وظيفتها في الإنتاج المادي. وتتلقى الوحدات دخلها الأولي من الإنتاج المادي، ومن تحويلات إعادة التوزيع أيضاً، وتصرف الدخل من خلال شراء السلع الاستهلاكية والرأسمالية ومن خلال تحويلات إعادة التوزيع. إلا أنه ينبغي ملاحظة أن محتوى هذه التدفقات يختلف عن محتوى تدفقات الفئات المقابلة في نظام الحسابات القومية.

جيم - الصلات بين حساب الإنتاج والجداول المقابلة في نظام الناتج المادي

٢٤ - على الرغم من الفرق الهام جداً بين تعريف حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية وتعريفها في نظام الناتج المادي، فإن جوانب الاختلاف بين نظامي المحاسبة القومية في حساب الإنتاج بالذات يمكن التوفيق بينها بسهولة نسبياً. وعناصر موازين نظام الناتج المادي التي تتناول الإنتاج يمكن إعادة ترتيبها وفقاً لغرض استنباط مفاهيم حسابات الإنتاج كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية. والسبب هو أن جوانب الاختلاف بين مؤشرات ومجاميع حسابات الإنتاج المقابلة والموازين تعكس بصورة أساسية جوانب الاختلاف في الطرق الإحصائية، أي اختلافات في طريقة تفسير البيانات وتصنيفها وتجميعها ولا تعكس خصائص مميزة في تنظيم الاقتصادات نفسها، التي هي أهم بكثير بالنسبة لإحصاءات الدخل وتمويل رأس المال. ولهذا السبب، ركَّزت دراسات الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي في الماضي على الصلات بين المجاميع المتصلة بالإنتاج. ويرد وصف للاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها هذه الدراسات في وثائق ومنشورات عديدة للأمم المتحدة ولا حاجة للخوض في تفاصيلها هنا.

٢٥ - وينبغي التذكير بأن نظام الناتج المادي، وإن كان يُعتبر إنتاج الخدمات غيرالمادية نشاطاً غير منتِج، فإن هذا التفسير لا يعني أن الخدمات غيرالمادية لا تقيد على الإطلاق في نظام الناتج المادي. وفي الحقيقة، توجد عدة جداول في نظام الناتج المادي تشتمل على معلومات عن الخدمات غير المادية تشمل بنوداً مثل المبيعات والتكاليف، وما إلى ذلك. وبديهي أن هذه المعلومات لا يمكن إضافتها بصورة آلية إلى البيانات عن إنتاج السلع والخدمات المادية للحصول على مجموعي القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي، وما إلى ذلك، في نظام الحسابات القومية. ويتعين إعادة ترتيب ومعالجة معلومات نظام الناتج المادي لتفي بمتطلبات تعريفات نظام الحسابات القومية، قبل إضافتها إلى بيانات إنتاج السلع والخدمات المادية.

الجدول ألف-٥: حساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية
على هيئة ميزان في إنتاج المواد

	المجال المادي (الصناعات)	المجال غير المادي (الصناعات)	
		الصناعات السوقية	الصناعات غير السوقية
المخرجات السوقية			
سلع	P.11		
خدمات		P.12	
المخرجات غير السوقية			
سلع	P.21		
خدمات			P.22
الاستهلاك الوسيط			
سلع	G.1	G.2	G.3
خدمات	S.1	S.2	S.3
القيمة المضافة، إجمالي	V.1	V.2	V.3
استهلاك رأس المال الثابت	D.1	D.2	D.3
القيمة المضافة، صافي	W.3	W.3	W.3

٢٦ - وبعرض حساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية على هيئة ميزان في نظام الناتج المادي في الجدول ألف -٥، يمكن أن نبيّن بعبارات بسيطة الخطوات اللازم اتخاذها لتجميع حسابات الإنتاج للصناعات في نظام الحسابات القومية، إذا استخدم ميزان الإنتاج والاستهلاك النهائي وتراكم الناتج الكلي (الميزان المادي) في نظام الناتج المادي كنقطة بداية. وفي الجدول، افترض من أجل التبسيط أن مخرجات الصناعات السوقية في المجال غير المادي تشتمل فقط على خدمات سوقية، في حين أن مخرجات الصناعات غير السوقية في المجال غير المادي تشتمل فقط على خدمات غير سوقية. ويوضح الجدول ما يلي:

(أ) تدفقات إنتاج المواد المقيدة في الميزان المادي ينبغي الاحتفاظ بها ولكن ينبغي إعادة ترتيبها؛ وعليه، فإن مشتريات الخدمات غير المادية من قبل منتجي السلع والخدمات المادية، التي تعامل في نظام الناتج المادي بوصفها إحدى مكونات صافي القيمة المضافة الناتجة في المجال المادي، ينبغي أن يعاد تخصيصها إلى الاستهلاك الوسيط؛

(ب) لتغطية إنتاج الخدمات غير المادية، ينبغي التمييز بين الخدمات السوقية والخدمات غير السوقية؛ وهذا التمييز ضروري لأغراض التحليل والأغراض الإحصائية، على حد سواء؛ ومن حيث المبدأ، يوفر نظام الناتج المادي البيانات اللازمة لهذا التمييز: فهو يشتمل على بيانات منفصلة عن مبيعات الخدمات غير المادية وعن تكاليف الخدمات غير السوقية.

٢٧ - وفي حين أن كثيراً من التفاصيل المتعلقة بتغطية وتقييم المخرجات والاستهلاك الوسيط مهملة في الجدول، فإن المخطط يمكن استخدامه لتحديد الصلات الرئيسية مع نظام الناتج المادي. فعلى سبيل المثال، يمكن استنباط صافي الناتج المادي بإضافة W.3 إلى S.1 (شريطة تقييم المخرجات بأسعار المنتجين في حالة عدم وجود ضريبة القيمة المضافة، وذلك كما هو مبين في الفصل الأول، الفرع ألف -٢). وتجدر ملاحظة أن الترتيب المشار إليه أعلاه يستخدم في الممارسة العملية في عدد من البلدان. فعلى سبيل المثال، استخدم في الصين في سياق تجميع أول جدول مدخلات ومخرجات رسمي للبلد لعام ١٩٨٧.[ب] ويستخدم نهج مماثل في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة.

٢٨ - والتمييز بين السلع والخدمات المادية والخدمات غير المادية قد يختلف من حيث التغطية بين الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق، لأن التعريفات الموحدة التي اقترحت سابقاً في وثائق مجلس التعاضد الاقتصادي لم تطبقها البلدان المعنية تطبيقاً كاملاً على الإطلاق، وكانت بينها جوانب اختلاف كبيرة في هذا الصدد. إلا أنه يعتقد أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث، [ج] وإن كان لا يميز مفاهيمياً بين الأنشطة التي تنتج سلعاً مادية، بما فيها الخدمات المادية، والأنشطة التي تنتج خدمات غير مادية، فإنه يمكن عملياً أن يوفر أساساً كافياً لهذا التمييز.

٢٩ - وتعريف "المنشأة" كما هو معتمد في نظام الحسابات القومية يشبه تعريف "وحدة التصنيف" المستخدمة في نظام الناتج المادي باستثناء بعض جوانب الاختلاف. ولذلك، لا ينبغي لتطبيق هذا المفهوم أن يثير أية مشاكل كبيرة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويلاحظ دريشسلير [ك] أن نظام الناتج المادي يميز بين ما يسمى وحدات محاسبية، وهي وحدات متجانسة داخل المشاريع، تشبه وظائفها إلى حد كبير وظائف المنشآت في نظام الحسابات القومية. والفرق في المصطلحات يخلق أحياناً الانطباع بأن وحدة التصنيف في نظام الناتج المادي هي المشروع لا المنشأة، ولكن ليس هذا هو الحال، كما يبين دريشسلير. وتعامل الأنشطة المساعدة للمشاريع بنفس الطريقة في نظامي المحاسبة القومية؛ كليهما.

٣٠ - وتعريفا المخرجات في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي متشابهان، إلا أن المخرجات في نظام الناتج المادي قاصرة طبعاً على المجال المادي، فضلاً عن ذلك، هناك بعض جوانب الاختلاف العرضية في صناعات مختارة. ولذلك، فإن البيانات عن مخرجات صناعات المجال المادي، المقيدة في ميزان المواد، في نظام الناتج المادي، يمكن أن تستخدم كنقطة بداية لتجميع حساب الإنتاج، كما هو معرّف في نظام الحسابات القومية. ومن الضروري في عملية تقدير مخرجات صناعات المجال غير المادي التمييز

بين المخرجات السوقية والمخرجات غير السوقية؛ ومن المفيد أيضاً التمييز بين مخرجات خدمات الوساطة المالية ومخرجات شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. فضلاً عن ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم المخرجات. ففي حين أن المخرجات في نظام الناتج المادي تقيَّم بأسعار المنتجين، بما فيها الضرائب على المنتجات، فإنه يشدَّد في نظام الحسابات القومية على التقييم بالأسعار الأساسية، التي تستبعد جميع الضرائب على المنتجات مخصوماً منها الإعانات على المنتجات.

الجدول ألف-٦ أ: استنباط المخرجات كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية من المخرجات كما هي معرَّفة في نظام الناتج المادي

ألف -	إجمالي المخرجات كما هي معرَّفة في نظام الناتج المادي (بأسعار المنتجين)
باء -	الضرائب على المنتجات (الضرائب على رقم الأعمال، الضرائب على المبيعات) (تخصم)
جيم -	الإعانات على المنتجات (تضاف)
دال -	إجمالي مخرجات الصناعات المادية كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية (ألف - باء + جيم)
هاء -	إجمالي مخرجات الصناعات غير المادية غير المالية بالأسعار الأساسية (تضاف)
واو -	إجمالي مخرجات خدمات الوساطة المالية، باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (تضاف)
	(أ) تكاليف خدمات الوساطة المالية المحتسبة
	(ب) مخرجات الخدمات المالية المساعدة
زاي -	إجمالي مخرجات شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (تضاف)
حاء -	إجمالي مخرجات الخدمات غير السوقية التي تقدمها الحكومة العامة (تضاف)
طاء -	إجمالي مخرجات الخدمات غير السوقية التي تقدمها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (تضاف)
ياء -	إجمالي مخرجات خدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون (تضاف)
كاف -	الخدمات المنزلية (تضاف)
لام -	إجمالي مخرجات الصناعات غير المادية كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية (هاء + واو + زاي + حاء + طاء + ياء+ كاف)
ميم -	إجمالي المخرجات كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية (دال + لام)

٣١ - الغرض من المخطط الوارد في الجدول ألف -٦ أ هو تحديد جوانب الاختلاف الرئيسية في محتوى وتقييم المخرجات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي. ويمكن للبلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من حيث إدخال نظام الحسابات القومية، والتي سيتعين عليها أن تعتمد على إجراءات بسيطة، أن تستخدم المخطط كجدول تحويل. وينبغي ملاحظة أن بعض جوانب الاختلاف العرضية بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي يجري تجاهلها في الجدول بهدف التبسيط. إلا أنها لا تؤثر على قياس القيمة المضافة لأن جوانب الاختلاف العرضية في تعريف المخرجات تعادلها، في العادة، جوانب اختلاف مماثلة في تعريف الاستهلاك الوسيط.

٣٢ - الاستهلاك الوسيط يقابل المدخلات المادية في نظام الناتج المادي. وبصورة عامة، تشمل المدخلات المادية الاستهلاك المادي الوسيط في المجال المادي، بما في ذلك استهلاك رأس المال. وبالتالي، يمكن اعتبار المدخلات المادية نقطة بداية لتقدير الاستهلاك الوسيط.

٣٣ - ويصف الجدول ألف -٦ب جوانب الاختلاف الكبيرة بين المدخلات المادية والاستهلاك الوسيط. ويمكن للبلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من إدخال نظام الحسابات القومية استخدام مخطط الجدول لأغراض التحويل من نظام الناتج المادي إلى نظام الحسابات القومية. ويبين الجدول ألف -٦ج الصلة بين صافي الناتج المادي في نظام الناتج المادي والقيمة المضافة كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية.

الجدول ألف-٦ب: استنباط الاستهلاك الوسيط كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية من المدخلات المادية كما هي معرَّفة في نظام الناتج المادي

ألف -	المدخلات المادية كما هي معرَّفة في نظام الناتج المادي
باء -	استهلاك رأس المال الثابت المستخدم في المجال المادي (يخصم)
جيم -	قيمة الخدمات غير المادية غير المالية التي اشترتها مشاريع المجال المادي (تضاف)
دال -	تكاليف رحلات العمل في المجال المادي (تضاف)
هاء -	تكاليف العلاقات العامة في المجال المادي (تضاف)
واو -	الجزء من مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المخصص إلى صناعات المجال المادي (يضاف)
زاي -	الجزء من مخرجات التأمين على غير الحياة المخصص إلى الاستهلاك الوسيط لصناعات المجال المادي (يضاف)
حاء -	الخسائر في السلع أثناء النقل والتخزين (تضاف)
طاء -	الاستهلاك الوسيط لصناعات المجال المادي (ألف - باء + جيم + دال + هاء + واو + زاي + حاء)
ياء -	الاستهلاك الوسيط للصناعات التي تنتج خدمات غير مادية غير مالية (يضاف)
كاف -	الاستهلاك الوسيط للوسطاء الماليين (يضاف)
لام -	الاستهلاك الوسيط لشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (يضاف)
ميم -	الاستهلاك الوسيط لمنتجي خدمات الحكومة العامة غير السوقية (يضاف)
نون -	الاستهلاك الوسيط لمنتجي الخدمات غير السوقية من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (يضاف)
سين -	الاستهلاك الوسيط للمالكين الساكنين (يضاف)
عين -	الاستهلاك الوسيط لصناعات المجال غير المادي (ياء + كاف + لام + ميم + نون + سين)
فاء -	الاستهلاك الوسيط كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (طاء + عين)

الجدول ألف-٦ج: استنباط إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية من البيانات المتابلة في نظام الناتج المادي

ألف -	صافي الناتج المادي/ مجموع القيمة المضافة في المجال المادي
باء -	الضرائب على المنتجات المادية (تخصم)
جيم -	الإعانات على المنتجات المادية (تضاف)
دال -	استهلاك رأس المال في المجال المادي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (يضاف)
هاء -	مشتريات صناعات المجال المادي من الخدمات غير المادية غير المالية (تخصم)
واو -	مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المخصصة إلى صناعات المجال المادي (تخصم)
زاي -	تكاليف الخدمات المالية المساعدة التي تدفعها صناعات المجال المادي (تخصم)
حاء -	مخرجات شركات التأمين المخصصة إلى صناعات المجال المادي (تخصم)
طاء -	تكاليف رحلات العمل في المجال المادي (تخصم)
كاف -	تكاليف العلاقات العامة في المجال المادي (تخصم)
لام -	خسائر السلع في المجال المادي أثناء النقل والتخزين (تخصم)
ميم -	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية في المجال المادي (ألف - باء + جيم + دال - هاء - واو - زاي - حاء - طاء - كاف - لام)
دون -	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية لصناعات المجال غير المادي، التي تشمل ما يلي:
	(أ) الصناعات التي تنتج خدمات سوقية غير مالية
	(ب) الصناعات التي تنتج خدمات وساطة مالية مقيسة بصورة غير مباشرة (عدا شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية)
	(ج) الصناعات التي تنتج خدمات التأمين (بما فيها خدمات صناديق المعاشات التقاعدية)
	(د) منتجو الخدمات غير السوقية التي تقدمها الحكومة العامة
	(هـ) منتجو الخدمات غير السوقية التي تقدمها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
	(و) خدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون
	(ز) الخدمات المنزلية
	(ح) منتجو الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها المشاريع إلى مستخدميها مجاناً (إن لم تكن مشمولة تحت البند (هـ))
سين -	مجموع إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية (ميم + دون)

دال - : صلات نظام الحسابات القومية بمفاهيم وممارسات تجميع تكوين رأس المال في نظام الناتج المادي

٣٤ - لا يوجد في نظام الناتج المادي ما يقابل بالضبط حساب رأس المال. ولا يوجد في نظام الناتج المادي ميزان يقيد بنص صريح مدخرات الوحدات المؤسسية ويشتمل على تمييز واضح بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية. وبالتالي، فإنه لا يوجد في نظام الناتج المادي تحليل لمصادر تمويل النفقات الرأسمالية. وتقيد الأخيرة (النفقات الرأسمالية) في الميزان المادي والميزان المالي كليهما، ولكنها تقتصر على النفقات على الأصول الملموسة المنتَجة فقط. كما أن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض غير محدد. إلا أن نظام الناتج المادي يشتمل على بيانات مفصّلة إلى حد ما عن تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزونات، وهي بيانات ضرورية لتجميع حساب رأس المال كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية. وهذه البيانات مقيدة في موازين مفصّلة للأصول الثابتة مشمولة في الإطار المحاسبي لنظام الناتج المادي. وتقوم عدة بلدان بتجميعها وتستخدم في العادة كأداة لحساب صافي تكوين رأس المال الثابت، وهو مكون هام من مكونات الاستخدام النهائي لصافي الناتج المادي.

٣٥ - لا يرد وصف صريح في نظام الناتج المادي لمعاملة مشتريات النفائس؛ إلا أن بوسع المرء أن يفترض أن هذه المشتريات تخصص جزئياً إلى الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وإلى تكوين رأس المال للمشاريع والمنظمات. ومن الأمثلة الهامة عليها مشتريات اللوحات الفنية الثمينة.

١ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت

٣٦ - تُبين موازين الأصول الثابتة في نظام الناتج المادي الصلات بين المخزونات الافتتاحية والمخزونات الختامية من جهة، والتدفقات ذات الصلة - الأصول الثابتة التي تشغّل والإصلاحات الرأسمالية والخسائر، وما إلى ذلك - من جهة أخرى. ويمكن استخدام هذه الموازين كنقطة بداية لتجميع إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية، إلا أنه يلزم إجراء عدة تعديلات مبينة أدناه وموزعة إلى بنود في جدول التحويل من نظام الناتج المادي إلى نظام الحسابات القومية، الجدول ألف -٧، الذي يبين استنباط إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية من صافي تكوين رأس المال الثابت في نظام الناتج المادي.

٣٧ - يضاف استهلاك رأس المال الثابت (باء) لأن نظام الناتج المادي يركز على صافي تكوين رأس المال الثابت. إلا أن البيانات اللازمة لحساب إجمالي تكوين رأس المال الثابت متوفرة في نظام الناتج المادي؛ والبيانات عن الأصول الثابتة المشغّلة والإصلاحات الرأسمالية معينة بوضوح في موازين الأصول الثابتة.

٣٨ - وتقتطع الخسائر الرأسمالية (جيم) أيضاً للوصول إلى صافي تكوين رأس المال في نظام الناتج المادي، لأن صافي تكوين رأس المال في نظام الناتج المادي يحسب لا بعد اقتطاع استهلاك رأس المال الثابت فحسب، وإنما بعد اقتطاع الخسائر الناتجة عن كوارث كبيرة والتغيرات الأخرى غير المتوقعة في حجم الأصول. وبناءً عليه، فإن جميع الخسائر في الأصول الثابتة تعامل في نظام الناتج المادي بوصفها قيداً سالباً تحت تكوين رأس المال الثابت مصحوباً بقيد موجب تحت بند منفصل في الاستخدام النهائي لصافي الناتج المادي يسمى "الخسائر". والخسائر في الأصول الثابتة التي تعامل في نظام الناتج المادي

بوصفها خسائر رأسمالية لا تؤثر على مجموع صافي الناتج المادي لأن القيدين السالب والموجب يلغي كل منهما الآخر. ويندرج في هذه الخسائر الرأسمالية الخسائر الناتجة عن هجر مشروع إنشاءات، التي تعرَّف بوصفها قيمة مشروع الإنشاءات المهجور مخصوماً منها قيمة الخردة. وكما هو مبين في هذا المنشور، فإن الخسائر غير العادية في الأصول الثابتة تعامل في نظام الحسابات القومية بوصفها جزءاً من التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

الجدول ألف-٧: استنباط إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية من صافي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي

ألف -	صافي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي
باء -	استهلاك رأس المال الثابت (يضاف)
جيم -	الخسائر الرأسمالية في الأصول الثابتة (تضاف)
دال -	النفقات الرأسمالية على استكشاف المعادن (تضاف)
هاء -	مشتريات برامج الحاسوب (تضاف)
واو -	مشتريات الأعمال الفنية والأدبية (تضاف)
زاي -	تكاليف نقل الملكية (تضاف)
حاء -	تكوين رأس المال الثابت من قبل غير المقيمين في البلد (يخصم)
طاء -	تكوين رأس المال الثابت في الخارج من قبل المقيمين (يضاف)
ياء -	أعمال الإنشاءات غير المكتملة (تضاف)
كاف -	النفقات لأغراض عسكرية ما عدا الإنشاءات (تخصم)
لام -	إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (ألف + باء + جيم + دال + هاء + واو + زاي - حاء + طاء + ياء - كاف)

٣٩ - وفي نظام الحسابات القومية، تقيَّد الخسائر الناتجة عن كوارث والخسائر الأخرى غير المتوقعة في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول؛ والخسائر المتوقعة فقط هي التي تقتطع بوصفها جزءاً من استهلاك رأس المال الثابت. وبناءً عليه، إذا أنتجت شاحنتان، مثلاً، أثناء الفترة المحاسبية ودمِّرت إحداهما بفعل زلزال أثناء نفس الفترة المحاسبية، فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية سيشمل الشاحنتين، في حين أن صافي تكوين رأس المال في نظام الناتج المادي سيشمل شاحنة واحدة فقط، لأن الخسائر الرأسمالية تقتطع لدى تقدير صافي تكوين رأس المال الثابت. ولدى إجراء التعديلات من نظام الناتج المادي إلى نظام الحسابات القومية، يمكن للمرء أن يفترض، من أجل التبسيط، أن جميع الخسائر المقيدة في الميزان المادي في نظام الناتج المادي هي خسائر غير عادية. إلا أنه إذا كان هناك شعور بأن استهلاك رأس المال الثابت لا يشتمل على علاوات للخسائر العادية، فإن تقديرات الاهتلاك في نظام الناتج المادي ينبغي تعديلها لكي تفي بمتطلبات نظام الحسابات القومية.

٤٠ - وهناك فرق آخر هو أن تكوين رأس المال الثابت في نظام الناتج المادي يقتصر على الأصول الملموسة فقط، في حين أنه يشتمل في نظام الحسابات القومية على الأصول الثابتة غير الملموسة أيضاً. ولهذا السبب، تضاف النفقات الرأسمالية على استكشاف المعادن (دال) ومشتريات برامج الحاسوب (هاء) ومشتريات الأعمال الفنية والأدبية (واو).

٤١ - وتضاف تكلفة نقل الملكية (زاي) لأن نظام الناتج المادي لا يشمل هذا البند في تكوين رأس المال أو على الأقل لا يشير إليه صراحة في نصه. وفي نظام الحسابات القومية، كما بينا في مكان آخر من هذا المنشور، يشتمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت على تكلفة نقل الملكية المتصلة بالأصول الثابتة وسائر الأصول غير المنتَجة.

٤٢ - ويلزم إجراء توضيح آخر بالنسبة للجدول يتعلق باقتطاع تكوين رأس المال الثابت من قبل غير المقيمين في البلد (البند حاء)، وإضافة تكوين رأس المال الثابت في الخارج من قبل المقيمين (البند طاء). فهذان التعديلان لازمان لأن نفقات المؤسسات الدبلوماسية غير المقيمة في الإقليم الجغرافي للبلد والنفقات المماثلة التي تنفقها الوحدات المقيمة الواقعة في إقليم بلد آخر تعامل معاملة مختلفة في كلا النظامين. وبناءً عليه، فإن تكوين رأس المال الثابت في نظام الناتج المادي يحسب على أساس الإقليم الجغرافي ويشتمل على تكوين رأس المال من قبل السفارات والقنصليات الأجنبية، وما إلى ذلك، ولكنه يستثني تكوين رأس المال الثابت في الخارج من قبل المؤسسات الدبلوماسية والقواعد العسكرية والمقيمين الآخرين. ومن جهة أخرى، يستخدم نظام الحسابات القومية مفهوم الإقامة، ولذلك، فإنه يدرج في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لبلد ما النفقات الرأسمالية التي تنفقها سفاراته وقنصلياته، وما شابهها، الواقعة في الخارج، ولكنه يستبعد نفقات البعثات الدبلوماسية الأجنبية المماثلة الواقعة في الإقليم الجغرافي للبلد.

٤٣ - وتضاف قيمة الإنشاءات غير المكتملة لأن نظام الناتج المادي يخصص قيمة الإنشاءات غير المكتملة إلى التغير في المخزونات، في حين أنه يمكن في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ قيد الإنشاءات غير المكتملة بوصفها تكويناً لرأس المال الثابت وبوصفها تغيراً في المخزونات (أنظر الفصل الثاني، الفرع ألف-٣).

٤٤ - وتقتطع النفقات لأغراض عسكرية، (البند كاف) في الجدول، لأن هذه النفقات تخصص في نظام الحسابات القومية إلى الاستهلاك الوسيط للوحدات التي تنتج خدمات حكومية. ويستبعد منها النفقات على الإنشاءات العسكرية بما في ذلك بناء المطارات وأرصفة الموانيء والطرق والمستشفيات، وما شابهها، التي يمكن استخدامها استخداماً متكرراً في إنتاج السلع والخدمات وتماثل الإنشاءات المستخدمة لأغراض مدنية؛ فهذه تعامل في نظام الحسابات القومية بوصفها تكويناً لرأس المال. ومع أن المبادئ التوجيهية لنظام الناتج المادي لا تحدد صراحة الحساب الذي تخصص إليه النفقات العسكرية، إلا أنها غالباً ما تعامل في ممارسات نظام الناتج المادي بوصفها تكويناً لرأس المال الثابت.

٤٥ - ولم يشتمل الجدول على أية تعديلات بالنسبة لعمليات الإصلاح الكبيرة أو الرأسمالية، لأن النظامين يدرجاها، من حيث المبدأ، في إجمالي تكوين رأس المال. إلا أن الإصلاحات الرأسمالية في العديد من الاقتصادات المخططة مركزياً كانت تمول في الماضي من علاوات اهتلاك خاصة تنعكس في معدلات الاهتلاك. بيد أن العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية غيرت حالياً هذه الممارسة. ولا تشتمل حسابات الأعمال التجارية على أية علاوات اهتلاك خاصة لعمليات الإصلاح الرأسمالية، ولكنها في نفس الوقت تعامل جميع عمليات الإصلاح بوصفها إصلاحات جارية، وبالتالي فهي مشمولة بوصفها تكاليف جارية. وقد يسفر هذا عن بخس تقديرات القيمة المضافة وتكوين رأس المال. ولذلك، يلزم بذل جهود خاصة في هذه الحالات لتقسيم نفقات الإصلاحات إلى إصلاحات جارية وإصلاحات رأسمالية. وأكثر النهج فعالية هو إدخال التمييز في حسابات الأعمال التجارية للمشاريع.

٢ - التغير في المخزونات

٤٦ - يبين المخطط الوارد في الجدول ألف -٨ الترابط بين التغير في المخزونات كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية والفئة المقابلة في نظام الناتج المادي.

الجدول ألف-٨: استنباط التغير في المخزونات كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية من البنود المقابلة في نظام الناتج المادي

ألف -	التغير في المخزونات، كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي
باء -	الأجزاء ذات الصلة من الإنشاءات غير المكتملة (تخصم)
جيم -	التغير في مخزونات الذهب (يخصم)
دال -	تعديل الأسعار (يخصم)
هاء -	التغير في المخزونات كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (ألف - باء - جيم - دال)

٤٧ - تعريف التغير في المخزونات في نظام الناتج المادي يشبه تعريفه في نظام الحسابات القومية مع بعض الاستثناءات. وأحد هذه الاستثناءات هو أن جميع الإنشاءات غير المكتملة تخصص في نظام الناتج المادي إلى المخزونات وتدرج في التغير في المخزونات. والفرق الآخر بين النظامين يتعلق بمعاملة مخزونات الذهب. ففي حين أنها تعامل في نظام الحسابات القومية بوصفها أصولاً مالية شريطة أن تكون ذهباً نقدياً، فإنها تخصص في نظام الناتج المادي إلى المخزونات.

٤٨ - وتنبغي ملاحظة أن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عاملت الإنشاءات غير المكتملة كبند منفصل في حساب التراكم لصافي الناتج المادي، أي على قدم المساواة مع التغير في المخزونات وصافي تكوين رأس المال الثابت. وقد لوحظت هذه الممارسة، على سبيل المثال، في تشيكوسلوفاكيا السابقة. والبيانات التي نشرها البنك الدولي [ب] في عام ١٩٩٠ تبين أن متوسط نسبة الإنشاءات غير المكتملة إلى صافي الناتج المادي في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ بلغت ٠,٨ في المائة في حين أنها كانت في عام ١٩٨٠ تساوي ٢,٥ في المائة.

٤٩ - وبالنسبة للسلع الزراعية، لا تستبعد الخسائر أثناء التخزين والنقل من مخرجات الزراعة في نظام الناتج المادي. ولذلك، يتعين اقتطاعها لقياس المخرجات والقيمة المضافة في الزراعة، كما هما معرَّفان في نظام الحسابات القومية. وفي نظام الناتج المادي، تقيد الخسائر غير العادية في المخزونات صراحة في الميزان المالي تحت بند منفصل في الاستخدام النهائي لصافي الناتج المادي. إلا أن النتيجة هي نفس النتيجة في نظام الحسابات القومية، وذلك نظراً لأن الخسائر تستبعد من التغير في المخزونات وتظهر كبند منفصل في الاستخدام النهائي لصافي الناتج المادي، وبالتالي فإنها لا تؤثر على مجموع صافي الناتج المادي. وبناء على ذلك، إذا استخدمت بيانات نظام الناتج المادي عن المخرجات الزراعية كنقطة بداية لاستنباط المخرجات الزراعية في نظام الحسابات القومية، فإنه يلزم اقتطاع الخسائر في السلع الزراعية.

هاء - الصلات بين نظام الحسابات القومية ومفاهيم الاستهلاك في نظام الناتج المادي

٥٠ - في نظام الناتج المادي، يقابل إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي الاستهلاك المادي الشخصي. إلا أن الأخير يقتصر على إنفاق السكان على الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات المادية، بما فيها استهلاك الأصول الثابتة في قطاع الإسكان (العام والخاص والتعاونيات، وما إلى ذلك). والاستهلاك المادي الشخصي في نظام الناتج المادي أكثر محدودية مما يسمى استهلاك السكان، الذي يعرَّف في نظام الناتج المادي بوصفه فئة تحليل إضافية تشمل الاستهلاك المادي الشخصي والمدخلات المادية لمؤسسات المجال غير المادي التي توفر الاحتياجات الفردية للأسر المعيشية في ميادين التعليم والصحة، وما إلى ذلك. والفرق الآخر هو أن الاستهلاك المادي الشخصي في نظام الناتج المادي يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك في إقليم البلد ويستبعد المشتريات التي يشتريها المقيمون في البلد من الخارج.

٥١ - ويرد في الجدول ألف-٩ مخطط يمكن استخدامه لاستنباط إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية من بيانات نظام الناتج المادي عن الاستهلاك المادي

الجدول ألف-٩: استنباط إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي من بيانات نظام الناتج المادي عن الاستهلاك المادي الشخصي

ألف -	الاستهلاك المادي الشخصي (كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي)
باء -	مشتريات الأسر المعيشية من الخدمات الاستهلاكية غير المادية (غير المالية) (تضاف)
جيم -	تكاليف الخدمات المالية المساعدة التي تدفعها الأسر المعيشية (تضاف)
دال -	الجزء ذو الصلة من مخرجات الوسطاء الماليين المحتسبة، المخصص إلى الأسر المعيشية (يضاف)
هاء -	الجزء ذو الصلة من مخرجات شركات التأمين ضد الحوادث، المخصص إلى الأسر المعيشية (يضاف)
واو -	مخرجات شركات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية (تضاف)
زاي -	مخرجات خدمات الإسكان المحتسبة التي ينتجها المالكون الساكنون (تضاف)
حاء -	الخدمات المنزلية (تضاف)
طاء -	مشتريات السلع التي تمول من علاوات رحلات العمل (إذا كانت جميع هذه العلاوات مخصصة إلى الاستهلاك الوسيط) (تخصم)
ياء -	استهلاك رأس المال الثابت في قطاع الإسكان (يخصم)
كاف -	مشتريات السلع المتصلة بصيانة المساكن التي يقوم بها المالكون الساكنون (تخصم)
لام -	الخدمات غير المادية التي تقدم عيناً إلى بعض فئات الأسر المعيشية، التي تمول من تحويلات مختلفة (تضاف)
ميم -	مشتريات المقيمين من السلع والخدمات الاستهلاكية من الخارج (تضاف)
نون -	مشتريات غير المقيمين في بلد ما من السلع الاستهلاكية داخل البلد (تخصم)
سين -	إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (ألف + باء + جيم + دال + هاء + واو + زاي + حاء - طاء - ياء - كاف + لام + ميم - نون)

الشخصي. وينبغي ملاحظة أن التعديلين في الجدول المتعلقين بتغطية (أ) ما يشتريه المقيمون في البلد من الخارج و (ب) ما يشتريه غير المقيمين من البلد ليسا متماثلين. فالفئة (أ) تشمل السلع والخدمات على حد

سواء، في حين أن الفئة (ب)، تمشياً مع نظام الناتج المادي، لا تشمل سوى السلع. وينبغي أيضاً ملاحظة أن التعديل دال، المتعلق بمخرجات الوسطاء الماليين المحتسبة، ينبغي إدخاله فقط إذا كانت المخرجات المحتسبة مخصصة إلى مستخدمين مختلفين وليست مخصصة إلى الاستهلاك الوسيط للقطاع الصوري. وأخيراً، يلزم إجراء تعديل إذا كانت جميع النفقات المتعلقة برحلات العمل مخصصة إلى الاستهلاك الوسيط للمشاريع .

٥٢ - مشتريات الخدمات الاستهلاكية غير المادية (غير المالية) المشار إليها في البند باء في الجدول، تشمل ما يلي:

(أ) إيجار جميع المساكن (الفعلي)، بما في ذلك إيجار الأكواخ الصيفية والنُزُل وبيوت الشباب، وما إلى ذلك؛

(ب) إيجار الإقامة في الفنادق والمخيمات؛

(ج) تكاليف الخدمات الجماعية (النظافة وتنظيف المنطقة، وتصريف القمامة)؛

(د) خدمات الإيجارات (تأجير السلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات والمعدات الرياضية، وما إلى ذلك)؛

(هـ) تكاليف خدمات النقل والاتصالات (طالما أنها تعامل كخدمات غير مادية)؛

(و) تكاليف استخدام مرائب السيارات (ترك السيارات في ساحات مخصصة لوقوف السيارات)؛

(ز) تكاليف الخدمات الطبية؛

(ح) شراء بطاقات لدخول المصحات وللإقامة في بيوت قضاء الإجازات، وما شابهها؛

(ط) تكاليف الخدمات التعليمية، بما فيها تكاليف خدمات المدرسين الخاصين؛

(ي) رسوم معاهد الأطفال الذين دون سن المدرسة؛

(ك) تكاليف خدمات التسلية والترويح (شراء تذاكر لدور السينما والمسارح وقاعات الحفلات والمتاحف والملاعب والقباب السماوية (القبة السماوية مبنى له سقف مقبّب تعرض عليه حركة الكواكب)، وما إلى ذلك)؛

(ل) تكاليف خدمات الرعاية الشخصية (خدمات صالونات الحلاقة والتجميل والحمامات ومحلات التدليك)؛

(م) تكاليف الرحلات السياحية؛

(ن) تكاليف الخدمات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر (تكاليف الخدمات القانونية وتكاليف نشر الإشعارات والإعلانات في الصحف وتكاليف استنساخ الوثائق وتكاليف خدمات الجنازة والدفن وتكاليف خدمات الطباعة والاختزال، وما إلى ذلك).

٥٣ - يوضح الجدول ألف-١٠، ببيانات إحصائية مستخلصة من منشور للحسابات القومية في استونيا، (م) استنباط الإنفاق على الاستهلاك النهائي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية من البيانات المقابلة في نظام الناتج المادي. وينبغي ملاحظة أن الجدول يستخدم الاستهلاك المادي الشخصي، كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي، كنقطة بداية لاستنباط مفهوم نظام الحسابات القومية. وينبغي ملاحظة أن الاستهلاك المادي الشخصي لا يشتمل على المدخلات المادية من مؤسسات المجال غير المادي التي تلبي الاحتياجات الفردية للأسر المعيشية في ميداني التعليم والصحة، وما إل ذلك.

الجدول ألف-١٠: استهلاك الأسر المعيشية، استونيا، ١٩٨٦-١٩٩٠

(ملايين الروبلات)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١ - استهلاك الأسر المعيشية كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي	٢ ٨٨٦	٢ ٩٩٩	٣ ١٢٢	٣ ٣١٢	٤ ١١٩
٢ - مشتريات الأسر المعيشية من الخدمات غير المادية (تضاف)	٧٠٧	٨٠١	٩٣٠	١ ١٤٧	١ ٥٧١
٣ - الإنفاق على السلع والخدمات المادية أثناء رحلات العمل	٢١	٢١	٢٤	٣٠	٣٣
٤ - إنفاق الحكومة المادي على الصحة والتعليم، وما إلى ذلك (يخصم)	١٠٩	١١٤	١٢٦	١٢٢	١٤٧
٥ - الإنفاق على الاستهلاك في الخارج من قبل المقيمين (يضاف)	أ	أ	٣٠٥	٢٤٩	٢١٢
٦ - الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات المادية في إقليم البلد من قبل غير المقيمين (يخصم)	أ	أ	١١٨	٢٣	٧٩
٧ - إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية	٣ ٤٦٣	٣ ٦٦٥	٤ ٠٩١	٤ ٥٢٨	٥ ٦٤٣

(أ) تعني أن القيمة غير معروفة.

٥٤ - من الصعب إيجاد مقابل في نظام الناتج المادي مطابق تماماً لفئة إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي في نظام الحسابات القومية. وأقرب مقابل هو المفهوم الذي يشار إليه باسم "الاستهلاك المادي في مؤسسات المجال غير المادي". ومع ذلك، هناك جوانب اختلاف هامة عديدة تتصل بصورة خاصة بجوانب الاختلاف بين ما تشمله الحكومة في نظام الحسابات القومية وما تشمله الحكومة في نظام الناتج المادي. ففي نظام الناتج المادي، تشمل الحكومة جميع مؤسسات المجال غير المادي (التي قد تشتمل على وحدات مؤسسية مثل المؤسسات المالية أو شركات التأمين أو مشاريع أخرى)، والتي تعامل في الحسابات القومية بوصفها جزءاً من الشركات. وتشمل أيضاً المنظمات الاجتماعية بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وما إلى ذلك، التي تخصص في نظام الحسابات القومية إلى قطاع المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

٥٥ - والتمييز في نظام الحسابات القومية بين الخدمات الفردية والخدمات الجماعية في الحكومة يشبه كثيراً (ولكنه لا يطابق) التمييز في نظام الناتج المادي بين (أ) المدخلات المادية لوحدات المجال غير المادي التي تخدم الأفراد و (ب) الاستهلاك المادي لوحدات المجال غير المادي التي تخدم المجتمع ككل. إلا أن تشابه التمييز المستخدم في كل من النظامين يخفي جوانب اختلاف هامة تتعلق بالمفاهيم. وأهم جوانب الاختلاف هذه هو اقتصار فئتي نظام الناتج المادي على استهلاك السلع والخدمات المادية. علاوة على ذلك، فإن فئة نظام الناتج المادي الثانية، التي تغطي الاستهلاك المادي الجماعي، تشمل المدخلات المادية من المؤسسات المالية، في حين أن هذه المدخلات في نظام الحسابات القومية مخصصة إلى الاستهلاك الوسيط.

٥٦ - ويرد في الجدول ألف -١١ مخطط يمكن استخدامه لاستنباط إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من الخدمات الجماعية باستخدام الفئات المحددة في نظام الناتج المادي. وتنبغي ملاحظة أن مشتريات الأسلحة والطائرات والدبابات والبنود المماثلة غير مستبعدة في الجدول من مجموع النفقات؛ وتعامل في نظام الحسابات القومية بوصفها تكلفة وسيطة لإنتاج خدمات الحكومة، وبالتالي فإنها مشمولة في إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي. ومن جهة أخرى، فإن جميع النفقات على الإنشاءات، بما في ذلك بناء مرافق عسكرية كالمطارات وأرصفة الموانئ، وما إلى ذلك، مصنفة بوصفها نفقات رأسمالية ويتعين استبعادها للحصول على إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي.

الجدول ألف-١١: حساب إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من الخدمات الجماعية

	الإدارات الحكومية			
	النظام العام	الخدمات العامة للجمهور	الدفاع	إدارات أخرى
١ - مجموع النفقات (تؤخذ من سجلات الإنفاق من ميزانية الدولة، وتشمل)				
٢ - مشتريات المعدات				
٣ - مشتريات الأسلحة ، الدبابات، الطائرات، وما إلى ذلك				
٤ - الإنشاءات				
٥ - الإصلاحات الرأسمالية				
٦ - استهلاك رأس المال الثابت				
٧ - المبيعات العرضية				
٨ - إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من الخدمات الجماعية (١-٢-٤-٥+٦-٧)				

٥٧ - الآثار المترتبة على ما تقدم ملخصة كمياً في ثلاثة جداول باستخدام بيانات من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق (ببلايين الروبلات). حيث يعرض الجدول ألف -١٢أ استخدام حساب الدخل بحسب القطاعات مستخدماً بيانات عام ١٩٩٠؛ ويعرض الجدول ألف -١٢ب، مستخدماً بيانات عام ١٩٩٠

أيضاً، توزيع الدخل المتاح للتصرف به المعدل بين الاستهلاك النهائي الفعلي والادخار؛ ويعرض الجدول ألف ١٢ج مجموع الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية والحكومة أثناء عام ١٩٩٠ .

٥٨ - عند استعراض الجداول الثلاثة، ينبغي ملاحظة أنه ليس للشركات، بحكم التعريف، إنفاق على الاستهلاك النهائي أو استهلاك نهائي فعلي؛ فوظيفتها هي إنتاج السلع والخدمات وبيعها في السوق. وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن الادخار السالب للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (ومن حيث المبدأ أي قطاع) يعني أن الإنفاق على الاستهلاك النهائي يزيد على الدخل المتاح للتصرف به. كما يعني الادخار السالب أيضاً أنه من المرجح أن تكون الخصوم المالية للقطاع قد ازدادت أو أن الإنفاق على الاستهلاك يمول بتصفية أصول مالية، مثلاً، كاستخدام أموال أودعت في أثناء الفترات السابقة لتمويل الاستهلاك أثناء الفترة المحاسبية الجارية. علاوة على ذلك، ينبغي ملاحظة أن الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية يساوي صفراً لأن جميع ما تنفقه المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي يعتبر، بحسب العرف، إنفاقاً على سلع وخدمات فردية. وأخيراً، مجموع الاستهلاك النهائي الفعلي يساوي مجموع إنفاق جميع القطاعات على الاستهلاك النهائي .

الجدول ألف-١٢أ : استخدام حساب الدخل، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ١٩٩٠

(بلايين الروبلات)

	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير *
الموارد					
إجمالي الدخل المتاح للتصرف به	٢٠٠,٩	٢,٥	٢١٢	٦٠٧,١	٤,٩
المجموع	٢٠٠,٩	٢,٥	٢١٢	٦٠٧,١	٤,٩
الاستخدامات					
الإنفاق على الاستهلاك النهائي					
الأسر المعيشية				٥١٣,٢	
الحكومة العامة			١٧٦,٧		
المؤسسات غير *					٧,٦
إجمالي الادخار	٢٠٠	٢,٥	٣٥,٣	٩٣,٩	- ٢,٧
المجموع	٢٠٠,٩	٢,٥	٢١٢	٦٠٧,١	٤,٩

الجدول ألف -١٢ب : الدخل المتاح للتصرف به المعدل والاستهلاك النهائي الفعلي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ١٩٩٠

(بلايين الروبلات)

	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير *
إجمالي الدخل المتاح للتصرف به المعدل	٢٠٠,٩	٢,٤	١٤٤,٢	٦٨٢,٥	- ٢,٦
الاستهلاك النهائي الفعلي			١٠٨,٧	٥٨٨,٦	
إجمالي الادخار	٢٠٠,٩	٢,٤	٣٥,٥	٩٣,٩	- ٢,٦

الجدول ألف-١٢ج : مجموع الاستهلاك النهائي الفعلي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ١٩٩٠

(بلايين الروبلات)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١ - إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي	٤١٢,٢	٤٤٦,٣	٥٠٤,٥
٢ - التحويلات الاجتماعية العينية	٦٦,٤	٦٩,٩	٨٤,١
إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات الفردية	٥٥,٢	٥٧,٤	٦٧,٩
إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات الفردية	١١,٢	١٢,٥	١٦,٢
٣ - الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية (١+٢)	٤٧٨,٦	٥١٦,٢	٥٨٨,٦
٤ - الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة (إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك النهائي من الخدمات الجماعية)	١٠٣,٤	١٠٧,٧	١٠٨,٧
٥ - مجموع الاستهلاك النهائي الفعلي (٣+٤)	٥٨٢	٦٢٣,٩	٦٩٧,٣

* المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

واو - نطاق المعاملات الخارجية في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي

٥٩ - يختلف نطاق ومعاملة الصادرات والواردات وسائر المعاملات الخارجية أيضاً في نظام الحسابات القومية في عدة جوانب عن ممارسات نظام الناتج المادي. وفي ضوء هذا، يلزم إجراء بضعة تعديلات لا عند تجميع حسابي الواردات والصادرات فحسب، وإنما، بصورة عامة، عند تجميع حساب المعاملات الخارجية. وجوانب الاختلاف الرئيسية مدرجة أدناه. وتسفر جميعها عن جوانب اختلاف بين مفهومي الناتج والدخل في النظامين.

٦٠ - أولا، توجد جوانب اختلاف في حدود الإنتاج، التي تؤثر، بالطبع، على جوانب الاختلاف بين الصادرات والواردات. ونظراً لأن إنتاج الخدمات غير المادية يقع خارج نطاق نظام الناتج المادي، فإنها لا تفيد كصادرات أو كواردات. وبالتالي، في حين أن الصادرات والواردات كما هي معرّفة في نظام الحسابات القومية تشمل الخدمات غير المادية، فإن الصادرات والواردات في نظام الناتج المادي لا تشملها.

٦١ - كما أن مفهوم الإقامة في نظام الحسابات القومية، الذي يحدد نطاق المعاملات الخارجية، لم يستخدم في نظام الناتج المادي. وبدلاً من ذلك، كان يستند القيد في نظام الناتج المادي إلى مفهوم الإقليم. وبالتالي فإن معاملات سفارات البلدان الأجنبية الواقعة في الإقليم الجغرافي للبلدان اعتبرت جزءاً من نطاق المعاملات داخل البلد، وعلى النقيض من ذلك، فإن معاملات السفارات والبعثات الأجنبية التي تمثل البلدان في الخارج ليست مشمولة. وهذا يتناقض مع ما ينطوي عليه مفهوم الإقامة في نظام الحسابات القومية، الذي يشمل، كمقيمين، البعثات الدبلوماسية التي تمثل البلد في الخارج، ولكنها تستبعد البعثات الدبلوماسية الأجنبية الموجودة في الإقليم الجغرافي للبلد.

٦٢ - وفضلاً عن جوانب الاختلاف المفاهيمية المذكورة، فإن ممارسات نظام الناتج المادي في الماضي كانت أقل شمولاً بصورة عامة بالنسبة لقيد المعاملات الخارجية. وبالتالي، فإن ما يشتريه المقيمون من الخارج وما يشتريه غير المقيمين في بلد ما من ذلك البلد لم يكن يدرج في الواردات والصادرات على التوالي، كما أن الهدايا العينية لم تكن تدرج في الواردات والصادرات كما هي معرَّفة في نظام الناتج المادي. أما في نظام الحسابات القومية، فنبغي أن تنعكس هذه البنود بوصفها واردات وصادرات. ومفهوم الدخل بين النظامين مختلف جداً بصورة عامة، لأن نظام الناتج المادي يتجاهل بصورة عامة المدفوعات من وإلى بقية العالم.

٦٣ - وتقييم التجارة الخارجية كان موضوعاً مثيراً للجدل في تجميع حسابات نظام الناتج المادي في الماضي. وتنشأ الصعوبات بصورة خاصة بالنسبة للاقتصادات المخططة مركزياً التي تستخدم صيغة معدلة لتقدير مخرجات التجارة الخارجية، آخذة في الحسبان خصوصيات نظام أسعارها وأسعار الصرف فيها. والطريقة التي كانت تستخدم لهذا الغرض ملخصة في الجدول ألف -١٣ . وإدخال معامل تصحيح K قصد منه التغلب على قصور أسعار الصرف الرسمية. وتطبيقه لا يتناقض مع نظام الحسابات القومية. ومن جوانب أخرى، فإن المعادلة الواردة في الجدول هي نفسها عملياً المستخدمة في نظام الحسابات القومية. وسيؤدي تحسين نظام أسعار الصرف إلى إلغاء الحاجة إلى استخدام معامل تصحيح.

الجدول ألف-١٣ : تقييم التجارة الخارجية

$$G = (I_d - E_d) - (I_s - E_s)K$$

حيث:

G = مخرجات التجارة الخارجية

I_d و E_d = الواردات والصادرات بالأسعار المحلية

I_s و E_s = الواردات والصادرات بأسعار التجارة الخارجية، محولة إلى العملة المحلية بأسعار الصرف الرسمية

K = معامل استخدم لتحويل زيادة الواردات على الصادرات إلى العملة المحلية،

حيث: $K = I_d / I_s$، إذا كان $I_s > E_s$؛

و $K = E_d / I_d$، إذا كان $E_s > I_s$

زاي - الصلات بين نظام الحسابات القومية ومفاهيم الدخل في نظام الناتج المادي

٦٤ - توجد جوانب اختلاف بين مفاهيم الدخل في نظام الحسابات القومية وممارسات نظام الناتج المادي السابقة أكثر بكثير من جوانب الاختلاف بين مفهومي الإنتاج والإنفاق النهائي في النظامين. ويتعلق أهم جوانب الاختلاف هذه بحقيقة أنه لا يوجد في نظام الناتج المادي تمييز واضح بين أنواع المعاملات المختلفة المقيدة في الميزان المالي. وعليه، فإن معاملات إعادة التوزيع المحضة، مثل الضرائب والمنافع الاجتماعية والمساهمات التي تدفع إلى التأمين الاجتماعي، وما إلى ذلك، تُضم في نظام الناتج المادي إلى معاملات مالية من قبيل التغير في الودائع ومشتريات الأسهم والسندات، وما إلى ذلك. كما أن معاملة الدخل من الممتلكات تختلف في نظام الناتج المادي عنها في نظام الحسابات القومية. والفائدة هي نوع الدخل الوحيد من الممتلكات المميز في نظام الناتج المادي. ويعزى ذلك إلى حقيقة أن أنواع الدخل الأخرى من الممتلكات لم تكن موجودة عملياً في الاقتصادات التي كانت تخطط مركزياً في السابق. والدخل من الممتلكات (الفائدة) لا يعتبر في نظام الناتج المادي مكوناً من مكونات التوزيع الأولي للدخل ولكنه يعامل بوصفه مدفوعات لإعادة التوزيع. وهناك خاصية أخرى لنظام الناتج المادي، وهي أنه لا يميز في الميزان المالي أو في أي جدول آخر لنظام الناتج المادي بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، وهو تمييز هام في نظام الحسابات القومية. كما أن معاملة كل من النظامين لمكاسب (خسائر) الاقتناء والخسائر في الأصول الثابتة والمخزونات مختلفة، وهذا يؤثر أكثر على إمكانية المقارنة بين مجاميع الدخل في النظامين. فضلاً عن ذلك، فإن جميع المعاملات في نظام الحسابات القومية تقيد، من حيث المبدأ، على أساس الاستحقاق، في حين أن التمييز الصريح في نظام الناتج المادي بين القيد على أساس الاستحقاق والقيد على الأساس النقدي غير موجود وغير واضح عملياً. ويستخدم القيد على أساس نقدي، على الأقل، في بعض جداول نظام الناتج المادي، مثل ميزان الدخل والإنفاق النقديين للسكان وتدفقات الدخل.

٦٥ - إحدى نتائج عدم الوضوح المفاهيمي في الميزان المالي في نظام الناتج المادي هو أن مفهومين هامين للدخل في نظام الحسابات القومية، وهما على وجه التحديد مفهوم الدخل الأولي والقومي ومفهوم الدخل المتاح للتصرف به، لا يوجد لهما مقابلان واضحان في نظام الناتج المادي.

١ - مفهوما الدخل الأولي والقومي في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي

٦٦ - مفهوم الدخل الأولي في نظام الحسابات القومية وفي نظام الناتج المادي، كليهما، هو الموازي القطاعي لمفهوم الدخل القومي للاقتصاد ككل؛ والدخل القومي في أي من النظامين هو مجموع هذه الدخول الأولية. بيد أن مضمون الدخل القومي في نظام الحسابات القومية يختلف اختلافاً كبيراً عنه في نظام الناتج المادي، أولاً، لأن جوانب الاختلاف في حدود الإنتاج تتعلق بالتمييز بين الإنتاج المادي وغير المادي، وثانياً، لأن الدخل القومي في نظام الحسابات القومية والدخل القومي في نظام الناتج المادي يحسبان عند نقاط مختلفة في تتابع الحسابات. (كما بينا أعلاه).

٦٧ - ويميَّز في نظام الناتج المادي بين تدفقات الدخل وقياس المخرجات، ويمكن حساب صافي الناتج المادي باستخدام طرق مختلفة؛ إلا أن هذا لا ينعكس بصورة مناسبة في المصطلحات، فالمصطلح "صافي

الناتج المادي" يستخدم للإشارة إلى كلا المفهومين. ومن وجهة نظر كمية، لا يوجد في نظام الناتج المادي شبيه بالتمييز بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي المعمول به في نظام الحسابات القومية. فنظام الناتج المادي، على عكس نظام الحسابات القومية، لا يقيد صراحة مقبوضات الدخل الأولي التي يتلقاها غير المقيمين ولا يشمل مدفوعات الدخل الأولي التي يدفعها غير المقيمين. ولذلك، فإن مدفوعات ومقبوضات الدخول الأولية للاقتصاد ككل تكون متساوية دائماً في نظام الناتج المادي.

٦٨ - ونتيجة للخصائص المذكورة أعلاه، فإن مفهوم الدخل الأولي المستخدم في نظام الناتج المادي يختلف اختلافاً كبيراً عن مفهوم الدخل الأولي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية. ففي نظام الحسابات القومية تقيد الدخول الأولية لكل قطاع مؤسسي، بما في ذلك الحكومة العامة. وأما في نظام الناتج المادي، فإن الدخول الأولية تقتصر على الدخول التي منشؤها إنتاج المواد. وبالنسبة لمجموعات الوحدات (مشاريع المجال المادي والسكان)، تحسب الدخول الأولية في مرحلة مبكرة من تتابع الحسابات وتستبعد إعادة التوزيع من خلال تلقي ودفع دخل الممتلكات. وبالتالي، فإن الدخل الأولي للسكان، في نظام الناتج المادي، الذي تتلقاه الأسر المعيشية إلى حد كبير على هيئة تعويضات مستخدمين ودخل مختلط منشؤه الإنتاج المادي. والدخول الأولية للمشاريع التي تنتج سلعاً وخدمات مادية يتم تلقيها بصورة رئيسية على هيئة فائض تشغيل قبل اقتطاع الضرائب على الإنتاج والواردات. ولا تعتبر الحكومة في نظام الناتج المادي متلق للدخل الأولي؛ وتبقى الضرائب على الإنتاج والواردات مشمولة في الدخول الأولية للمشاريع طالما أنها تتصل بالسلع والخدمات المادية.

٦٩ - ويلخص المخطط الوارد في الجدول ألف -١٤ما ورد أعلاه ببيان كيف يمكن استنباط الدخل القومي والدخول الأولية لفرادى القطاعات كما هي معرَّفة في نظام الحسابات القومية باستخدام المفاهيم المشابهة في نظام الناتج المادي. ويتناول المخطط الأول استنباط الدخل القومي في نظام الحسابات القومية من نظيره في نظام الناتج المادي، وتمثل المخططات الخمسة التالية الصلة بين الدخل الأولي لفرادى القطاعات كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية والمفاهيم المقابلة في نظام الناتج المادي. وينبغي ملاحظة أن المخططات تتجاهل بغرض التبسيط بعض جوانب الاختلاف العرضي بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي في معاملة بنود مختارة، مثل نفقات رحلات العمل والخسائر في المخزونات. وما شابهها. كما أن جوانب الاختلاف في معاملة مكاسب الاقتناء حذفت أيضاً لنفس السبب. وينبغي لتعويضات المستخدمين في المجال غير المادي أن تشمل المساهمات الاجتماعية المحتسبة التي لا تحسب في نظام الناتج المادي. ومن حيث المبدأ، يلزم إجراء التعديل المتصل بالمساهمات الاجتماعية المحتسبة في المجال المادي أيضاً، ولكنه أهمل هنا من أجل التبسيط.

الجدول ألف-١٤ : استنباط الدخل الأولي في نظام الحسابات القومية من الدخل الأولي في نظام الناتج المادي

مجموع الاقتصاد

ألف -	الدخل القومي كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي
باء -	تعويضات المستخدمين الذين يعملون في المجال غير المادي (تضاف)
جيم -	فائض التشغيل/الدخل المختلط في المجال غير المادي (يضاف)
دال -	الخدمات غير المادية التي تستهلكها صناعات المجال المادي (تخصم)
هاء -	الضرائب على الإنتاج والواردات المتصلة بالخدمات غيرالمادية ، صافي (تضاف)
واو -	الدخل من الممتلكات الذي يتلقاه المقيمون في البلد من بقية العالم مخصوماً منه الدخل من الممتلكات الذي يدفع لغير المقيمين (يضاف)
زاي -	تعويضات المستخدمين التي يتلقاها المقيمون في البلد من بقية العالم مخصوماً منها تعويضات المستخدمين التي تدفع لغير المقيمين (تضاف)
حاء -	صافي الضرائب على الإنتاج والواردات التي تتلقاها الحكومة من بقية العالم مخصوماً منها الضرائب المماثلة التي يدفعها المقيمون في البلد إلى بلدان أجنبية (يضاف)
طاء -	صافي الدخل القومي كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (ألف + باء + جيم - دال + هاء + واو + زاي + حاء)

الشركات غير المالية

ألف -	الدخل الأولي للمشاريع كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي
باء -	فائض تشغيل مشاريع المجال غير المادي (يضاف)
جيم -	الضرائب على الإنتاج والواردات في القطاع المادي (تخصم)
دال -	الخدمات غير المادية التي اشترتها مشاريع المجال المادي (تخصم)
هاء -	المساهمات التي دفعتها مشاريع المجال المادي إلى صندوق الضمان الاجتماعي (تخصم)
واو -	الدخل من الممتلكات الذي تلقته المشاريع، صافي (يضاف)
زاي -	ميزان الدخول الأولية للشركات غير المالية (ألف + باء - جيم - دال - هاء + واو)

الشركات المالية

ألف -	الدخل الأولي للمؤسسات المالية (لا وجود له في نظام الناتج المادي)
باء -	فائض تشغيل المؤسسات المالية (يضاف)
جيم -	الدخل من الممتلكات الذي تتلقاه المؤسسات المالية (يضاف)
دال -	الدخل من الممتلكات الذي تدفعه المؤسسات المالية (يخصم)
هاء -	ميزان الدخل الأولي للشركات المالية كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (باء + جيم - دال)

الأسر المعيشية

ألف -	الدخل الأولي للسكان كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي
باء -	تعويضات المستخدمين في المجال غير المادي (تضاف)
جيم -	الدخل المختلط في المجال غير المادي (يضاف)
دال -	فائض التشغيل بالنسبة للمالكين الساكنين (يضاف)
هاء -	الدخل من الممتلكات الذي تتلقاه الأسر المعيشية المقيمة في البلد (يضاف)
واو -	الدخل من الممتلكات الذي تدفعه الأسر المعيشية المقيمة في البلد (يخصم)
زاي -	تعويضات المستخدمين التي تدفع إلى غير المقيمين في البلد (تخصم)
حاء -	تعويضات المستخدمين التي يتلقاها من الخارج المقيمون في البلد (تضاف)
طاء -	ميزان الدخل الأولي للأسر المعيشية كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (ألف + باء + جيم + دال + هاء - واو - زاي + حاء)

الحكومة العامة

ألف -	الدخل الأولي للحكومة العامة (لا وجود له في نظام الناتج المادي)
باء -	الضرائب على الإنتاج والواردات (تضاف)
جيم -	الدخل من الممتلكات الذي تتلقاه الحكومة العامة (يضاف)
دال -	الدخل من الممتلكات الذي تدفعه الحكومة العامة (يخصم)
هاء -	فائض تشغيل الوحدات المشمولة في قطاع الحكومة العامة (يضاف)
واو -	ميزان الدخل الأولي للحكومة العامة كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (باء + جيم - دال + هاء)

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

ألف -	الدخل الأولي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (لا وجود له في نظام الناتج المادي)
باء -	الدخل من الممتلكات الذي تتلقاه المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (يضاف)
جيم -	الدخل من الممتلكات الذي تدفعه المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (يخصم)
دال -	فائض تشغيل الوحدات المخصصة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (يضاف)
هاء -	ميزان الدخل الأولي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية كما هو معرَّف في نظام الحسابات القومية (باء - جيم + دال)

٢ - الدخل النهائي ومجموع الدخل في نظام الناتج المادي

٧٠ - من نقاط الضعف الكبيرة في نظام الناتج المادي أنه لا يعرّف فئتي الدخل المتاح للتصرف به والادخار، وهما من بين أهم مجاميع الاقتصاد الكلي في نظام الحسابات القومية. إلا أنه يوجد مفهومان للدخل يمكن اعتبارهما مقابلين تقريبيين للدخل المتاح للتصرف به، وهما الدخل النهائي ومجموع الدخل.

٧١ - ويقيَّد الدخل النهائي في نظام الناتج المادي في ميزان الإنتاج والتوزيع الأولي وإعادة التوزيع والاستخدام النهائي للدخل القومي (الميزان المالي). ويحسب بوصفه مجموع الدخل الأولي والمقبوضات من إعادة التوزيع مخصوماً منه مدفوعات إعادة التوزيع. وبالتالي، فإن الدخل النهائي يشير إلى الدخل المستخدم لتمويل مشتريات السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية؛ وتعامل مشتريات الخدمات غير المادية بوصفها مدفوعات إعادة توزيع. ويعكس الدخل النهائي تعريفيْ الدخل الأولي وتدفق إعادة التوزيع في نظام الناتج المادي، اللذين يختلفان اختلافاً كبيراً عن تعريفَي الفئتين المقابلتين في نظام الحسابات القومية. ولا يدرج الدخل النهائي الادخار صراحة، ولكنه يشتمل ضمناً على جزء الادخار المستخدم في تمويل تكوين رأس المال. ونظراً لأن نظام الناتج المادي لا يميز بوضوح بين تدفقات إعادة التوزيع الجارية والرأسمالية، فإن التحويلات الرأسمالية تؤثر على الدخل النهائي، كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي. بعبارة أخرى، تكوين رأس المال المشمول في الدخل النهائي، كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي، يموَّل من الادخار ومن التحويلات الرأسمالية، على حد سواء.

٧٢ - ويمكن تمثيل الدخل المتاح للتصرف به في نظام الحسابات القومية (D)، على شكل تخطيطي، بمصطلحات نظام الناتج المادي بوصفه مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات المادية (C1) والخدمات غير المادية (C2) والادخار المالي (S1) والادخار غير المالي (S2) كما يلي:

$$D = C1 + C2 + S1 + S2$$

وبالمثل، يمكن تمثيل الدخل النهائي للأسر المعيشية (F) كما هو معرَّف في نظام الناتج المادي بوصفه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات المادية (C1) والادخار غير المالي (S2) والمدخلات المادية لمؤسسات المجال غير المادي التي تخدم الأفراد في ميادين التعليم والصحة والترويح، وما إلى ذلك، (M) كما يلي:

$$F = C1 + S2 + M$$

وبالتالي، لاستنباط الدخل النهائي بمفهوم نظام الناتج المادي من الدخل المتاح للتصرف به في نظام الحسابات القومية، يلزم أن يقتطع من الدخل النهائي للأسر المعيشية (F) والمدخلات المادية لمؤسسات المجال غير المادي التي تخدم الأفراد (M) وأن نضيف مشتريات الخدمات غير المادية (C2) والادخار غير المالي (S1)، وذلك كما في المعادلة أدناه:

$$D = F - M + C2 + S1$$

٧٣ - يوجد في نظام الناتج المادي مفهوم آخر للدخل هو مجموع الدخل. وهذا المفهوم أقرب إلى مفهوم الدخل المتاح للتصرف به ويشتمل على وجه الخصوص على الدخل المستخدم لشراء الخدمات غير المادية. بيد أن مجموع الدخل يختلف عن الدخل المتاح للتصرف به من عدة جوانب، فهو يشتمل، مثلاً، على

التحويلات الرأسمالية. والقصور الرئيسي لمفهوم مجموع الدخل أنه لم يدمج في الإطار المفاهيمي التقليدي لنظام الناتج المادي ولم يستخدم عملياً.(ن)

الحواشي

أ - تقوم مناقشة نظام الناتج المادي على المبادئ المنهجية الأساسية التي تحكم وضع نظام الموازين الإحصائية للاقتصاد القومي، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ١٧، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.89.XVII.3). وجرى تناول موضوع الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي في الماضي في عدة وثائق ومنشورات للأمم المتحدة، بما فيها الوثائق التي أعدتها الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مؤخراً لاجتماع فريق خبراء في جنيف، ١٦ - ١٨ أيار / مايو ١٩٨٩، ووثيقة أعدتها الشعبة الإحصائية لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتوفيق بين معايير المحاسبة القومية في نظام الحسابات القومية / نظام موازين الاقتصاد القومي، موسكو، ٤ - ٩ كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٩.

ب - أعد هذه المواد المكتب الإحصائي لدول البلطيك وأتيحت للمشاركين في حلقة تدريب على نظام الحسابات القومية اشترك في تنظيمها المكتب الإحصائي السويدي والمكتب الإحصائي لدول البلطيك وعقدت في تالين، استونيا،
٩ - ١١ حزيران/ يونيه ١٩٩٢.

ج - المكتب المركزي البولندي للإحصاء، "Empirical and theoretical problems of introducing into Polish statistics the European system of Integrated Economic Account"، ورقة أعدت للمؤتمر المعني بإحصاءات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، باريس، ١٠ - ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

د - اللجنة الاقتصادية لأوروبا، "الاحتياجات أثناء الفترة الانتقالية"، ورقة أعدتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لحلقة العمل المشتركة بشأن مشاكل المرحلة الانتقالية في المكاتب الإحصائية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية الأوروبية و البنك الدولي (جنيف، ٢١ - ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٠).

هـ - بيلي، "تجربة تطبيق نظام الحسابات القومية في جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية "، ورقة أعدت للحلقة الدراسية عن تطبيق نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (منسك، ٢٧ - ٢٩ نيسان/ إبريل ١٩٩٣).

و - رابطة الدول المستقلة، الحسابات القومية وموازين الاقتصاد القومي للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

ز - جانوس آرفي، "نظام الناتج المادي"، ورقة قدمت في المؤتمر العام الثاني والعشرين للرابطة الدولية للبحوث في مجالي الدخل والثروة.

ح - مجلس التعاضد الاقتصادي، المبادئ المنهجية الأساسية التي تحكم وضع نظام الموازين الإحصائية للاقتصاد القومي (موسكو، اللجنة الإحصائية الدائمة لمجلس التعاضد الاقتصادي، ١٩٨٨).

ط - المكتب الإحصائي الصيني، "الربط بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي باستخدام جداول المدخلات والمخرجات"، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتوفيق بين معايير المحاسبة القومية في نظام الحسابات القومية / نظام موازين الاقتصاد القومي، موسكو، ٤ - ٩ كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٩ .

ي - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ٤، التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.90.XVII.11).

ك - ل. دريشسلر، "أوجه التباين في المفاهيم والتعريفات بين نظام الحسابات القومية ونظام موازين الاقتصاد القومي"، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتوفيق بين معايير المحاسبة القومية في نظام الحسابات القومية/ نظام موازين الاقتصاد القومي، موسكو، ٤ - ٩ كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٩.

ل - البنك الدولي، تشيكوسلوفاكيا: التحول إلى الاقتصاد السوقي، دراسة قطرية أعدها البنك الدولي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩١).

م - المجلس الإحصائي لإستونيا، الحسابات القومية في إستونيا (١٩٩٢).

ن - تناقش هذه القضايا مطولاً في "مشاكل مختارة في العلاقة بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي"، ورقة أعدتها الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة السابقة (كانون ثاني/يناير ١٩٨٩). وتشمل وثائق الشعبة الإحصائية عن العلاقات بين نظام الحسابات القومية ونظام الناتج المادي "الحسابات والموازين القومية: الصلات بين نظام الحسابات القومية ونظام موازين الاقتصاد القومي (E/CN.543/1980 و E/CN.3/1983/8 و E/CN.3/1985/6)؛ و Comparisons of the System of National Accounts and the Sytem of Balances of the National Economy; Part I: Conceptual Relationships (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.77.XVII.6) و part II: Conversion of Aggregates of SNA to MPS and Vice Versa for Selected Countries (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.77.XVII.15).

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
96-22019-December 1997-305

United Nations publication
Sales No. A.97.XVII.11
ST/ESA/STAT/SER.F/66